
夢
الحلم
الآسيوي
للصين
توم ميلر
«كتاب جدير بالقراءة»
يوكون هوانغ، المدير السابق للصين في البنك الدولي
ترجمة: عبد الرحمن إياس

الحلم
الآسيوي
للصين

الحلم الآسيوي للصين

توم ميلر

ترجمة: عبدالرحمن أياس



CHINA’S ASIAN DREAM

Empire Building Along the New Silk Road

TOM MLLER

الحلم الآسيوي للصين

بناء إمبراطورية على طول طريق الحرير الجديد

توم ميلر

ترجمة: عبدالرحمن أياس

موافقة « **المجلس الوطني للإعلام**» في دولة الإمارات العربية المتحدة
رقم: MC-02- 01-4220088 تاريخ 2018/10/18

ISBN: 978 - 9948 - 38 - 191 - 4

Published in 2017 by Zed Books Ltd



Qindeel | قنديل

للطباعة والنشر والتوزيع

Printing, publishing & Distribution

ص.ب: 47417 شارع الشيخ زايد

دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@qindeel.ae

الموقع الإلكتروني: www.qindeel.ae

الطبعة الأولى: شباط / فبراير 2019 م – 1440 هـ

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

عن المؤلف

توم ميلر محلل كبير في غافيكال للبحوث (Gavekal Research)، وهي خدمة بحوث اقتصادية عالمية، وهو مدير تحرير الفصلية الاقتصادية الصينية، التي تنشرها غافيكال دراغونوميكس الشقيقة. وتلقى توم تعليمه في جامعة أكسفورد ومدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (سواس) في لندن، وأمضى سنتين في دراسة الماندرين (اللغة الصينية - المترجم) في بكين. وباعتباره صحافيّاً سابقاً، كتب تقارير صحافية من 12 بلداً في آسيا. كتابه الأول، المليار الحضريون في الصين: القصة وراء أكبر هجرة في تاريخ البشرية (زد، 2012)، تُرجِم إلى الصينية. وبعد أربع عشرة سنة من العيش في الصين، يقسّم توم الآن وقته بين إنكلترا وآسيا.

إهداء

إلى فلورا وهاري وبيني

شكر وتقدير

هـذا الكتـاب هـو ثمـرة سـنتين مـن التجـوّل في المناطـق الحدوديـة الصينيـة وأجـزاء ـ نائيـة في الأغلـب ـ مـن آسـيا. ولم يكـن مـن الممكـن كتابتـه مـن دون دعـم زملائـي في غافيـكال للبحـوث في هونـغ كونـغ وغافيـكال دراغونوميكـس في بكـين. شـكر خـاص لآرثـر كروبـر، الـذي شـجعني عـلى أن أختفـي من المكتـب، ولويـس غيـف، لعـدم انزعاجـه. وشـكر كثـير كذلـك لسـيمون بريتشـارد، وتـوم هولانـد، وأوديـث سـيكاند، وكريـس ريكلتـون، وديفيـد إيمـر، وبـول مـوني، وديفيـد بـراون، الذيـن قـرؤوا مقـالات سـابقة ومسـودات فصـول الكتـاب، مشـيرين إلى أخطـاء ومقدمـين اقتراحـات مفيـدة.

وسـاعدني في بحوثـي ورحـلاتي العديـد مـن النـاس. في بكـين: إيغناسـيو أسـينجو، وأنـدرو باتسـون، وتشـن لونـغ، وإرنـان تسـوي، وسـيمون دينـر، ومـات فـيرن، وتومـاس غاتـلي، وفيليبـا جونـز، وديفيـد كيـلي، وكالـوم ماكلويـد، وبراتيـك ماثـور، وألانيس

تشين، وفيليكس روبرتس، وديفيد سيدني، ورسلان سليمانوف، ودينا تورواروفا، وروزالي ياو، ووانغ جيسي، ويورغ ووتكي، وتشا داوجيونغ. في هونغ كونغ: غافن بورينغ. في كونمينغ: لو غوانغشينغ. في أستانا وألماتي: نوربالا أميبايرا، أيدار أذربييف، وعامر دوراني، وستيفن فريمان، وجون غراي، وجانيت هيكمان، وآن هيريغان، ونرجس كاسينوفا، وجوانا ليليس، ويلينا سادوفسكايا، وليليا شامل، وبراين شيلبورن، ودينا شولك. في بيشكك وأوش: بكيت دواشوف، سلطان خليلوف، أولوك كيديربابييف، رومان موغليلفسكي، ونظيرة رايموند، تالانت سلطانوف، وديردري تينان. في يانغون وماندالاي: جان أنو، ورومان كايلود، ونيكي دياموند، وستيوارت ديد، وجوش غوردون، وجودي كو، وثورا كو، وأونغ نايننغ أو، وتاو يي، وخين تون، وونغ ييت فان. في بنوم بنه: دانيال دي كارتريه، وجوليان راك، وسوك سيبهانا، وديفيد فان فيشيت. في مدينة هو تشي منه وهانوي: مايك آيفز، ونغوين تانه توان، ونغوين ذي فونغ، ونغوين ترونغ تروك، وتونغ لاي، وترونغ منه فو. في سنغافورة: كانتي باجباي، وسيلينا هو، وهوانغ جينغ، وتومو كيكوتشي، وسي راجا موهان، وأليكس نيل، وإيان ستوري. في كولومبو: كريشانتا كوري، وكارو جاياسوريا، ورافي كاروناناياكي، وفيديا ناثانيل، وبايكياسوتي سارافاناموتو، وإران ويكراماراتني. في دلهي: راهول بيدي، وبراهما تشيلاني، وغورشاران داس،

وراهـول جاكـوب. في واشـنطن العاصمـة: مايـكل أوسـتن، وبيـتر فوسـتر، وبـوني غـلاسر، ومايـكل غريـن، ومـوراي هيـبرت، ويوكـون هوانـغ، وكريسـتوفر جونسـون، وسـكوت كنيـدي، وأشـكوك ميربـوري، وفيكـرام نهـرو، ودوغـلاس بـال، وسـان يـون. في لنـدن: أغاتـا كراتـز، وسـام ليـث، ورافاييلـو بانتوتـشي. وفي أكسـفورد: روزمـاري فـوت، وإيـوان سـميث، وجوناثـان وارد. وأقـدّم اعتـذاري لأي شـخص نسـيته.

أخـيراً، أقـدّم شـكري وحبـي إلى عائلتـي - فلـورا وهـاري وبينـي - لوجودهـم في المنـزل كلـما عـدت إليـه. هـذا الكتـاب مهـدى لهـم.

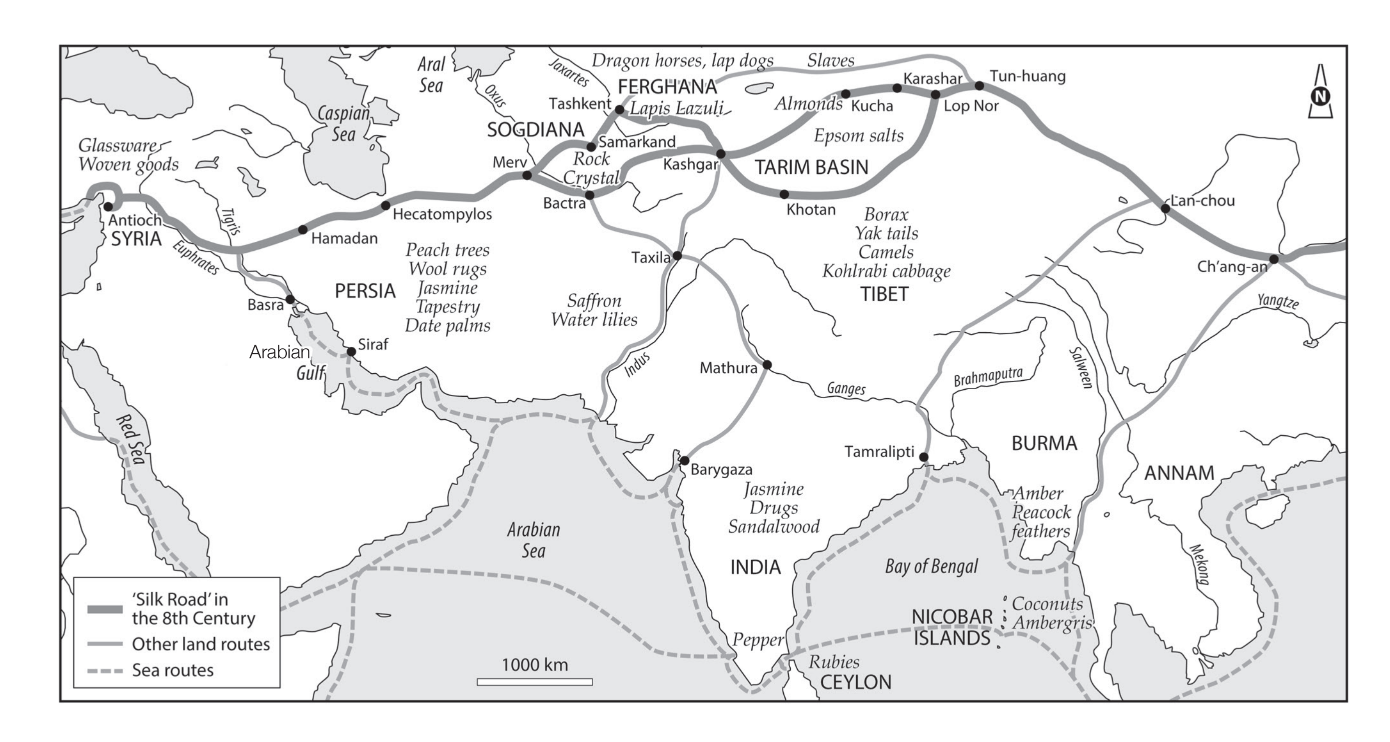
أكسفورد، تموز/يوليو 2016

الاختصارات

ADB	بنك التنمية الآسيوي
ADIZ	منطقة تحديد الدفاع الجوي
AIIB	البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
APEC	التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا
ASEAN Plus One	رابطة دول جنوب شرق آسيا + واحد
BCIM	الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار
«Belt»	الحزام الاقتصادي لطريق الحرير
BRICS	البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا
CAREC	التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى
CCP	الحزب الشيوعي الصيني
CDB	بنك التنمية الصيني
CNOOC	المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري
CNPC	مؤسسة البترول الوطنية الصينية

CNRP	حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي
CPV	الحزب الشيوعي الفيتنامي
CRG	المجوعة الصينية للسكك الحديدية
CSIS	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
CSTO	منظمة معاهدة الأمن الجماعي
EEU	الاتحاد الاقتصادي الأوراسي
EEZ	المنطقة الاقتصادية الخالصة
EU	الاتحاد الأوروبي
ETIM	حركة شرق تركستان الإسلامية
Exim Bank	بنك التصدير والاستيراد الصيني
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GMS	برنامج منطقة الميكونغ الفرعية الكبرى
Guangxi	منطقة غوانغشي الذاتية الحكم لقومية تشوانغ
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IMF	صندوق النقد الدولي
IS	الدولة الإسلامية
KIA	جيش استقلال كاتشين
LTTE	نمور تحرير تاميل إيلام
MDB	بنك تنمية متعدد الأطراف
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي

NDB	بنك التنمية الجديد
NDRC	لجنة التنمية الوطنية والإصلاح
NLD	الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONGC	مؤسسة النفط والغاز الطبيعي
PLA	جيش التحرير الشعبي
PRC	جمهورية الصين الشعبية
PSA	هيئة ميناء سنغافورة
«Road»	طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين
SCO	منظمة شنغهاي للتعاون
SARS	متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد
SEZ	المنطقة الاقتصادية الخاصة
TPP	الشراكة عبر المحيط الهادئ
UN	الأمم المتحدة
UNCLOS	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
US	الولايات المتحدة
Xinjiang	منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي
WTO	منظمة التجارة العالمية



Aral Sea
Dragon horses, lap dogs
Slaves
Jaxartes
FERGHANA
Karashar
Tun-huang
N
Caspian Sea
Oxus
Tashkent
Lapis Lazuli
Almonds
Kucha
Lop Nor
SOGDIANA
Samarkand
Epsom salts
Glassware
Woven goods
Merv
Rock
Crystal
Kashgar
TARIM BASIN
Bactra
Khotan
Lan-chou
Antioch
SYRIA
Tigris
Hecatompylos
Hamadan
Borax
Yak tails
Camels
Kohlrabi cabbage
TIBET
Euphrates
Peach trees
Wool rugs
Jasmine
Tapestry
Date palms
Taxila
Ch'ang-an
PERSIA
Saffron
Water lilies
Yangtze
Basra
Siraf
Arabian
Gulf
Indus
Mathura
Ganges
Brahmaputra
Salween
Red Sea
Tamralipti
BURMA
Barygaza
ANNAM
Jasmine
Drugs
Sandalwood
Amber
Peacock
feathers
Arabian Sea
Mekong
INDIA
Bay of Bengal
'Silk Road' in the 8th Century
Other land routes
Sea routes
Coconuts
Ambergris
NICOBAR
ISLANDS
Pepper
1000 km
Rubies
CEYLON

مقدمة

دعونا نبدأ بتجربة فكرية[1].

إنه العام 2050. تبدي أوروبا، التي كانت يوماً الحضارة الأكثر ثراءً والأكثر تقدماً على وجه الأرض، مؤشرات إلى الانحلال. يتدفق ملايين السياح إلى متاحف في باريس وروما، لكن العالم الحديث يتجاوزها. تكنولوجيتها قديمة، تجاوزتها بسهولة ابتكارات من الصين. يتعرض اقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي كان قويّاً يوماً للغرق، ويدمن سكانه وسائل التواصل الاجتماعي والمساعدات الحكومية. يؤسس المتمردون الإسلاميون خلافة شرسة في لندن، تصارع السلطات للقضاء عليها. يلقى 20 مليون شخص حتفهم في المذابح التي تلي ذلك.

تقدم سريعاً إلى الأمام مائة سنة. أوروبا في حال يُرثى لها، محترقة تماماً بعد حوالي عقدين من الحرب والاحتلال من الولايات المتحدة، حليفتها السابقة. تنتشر جثث 20 مليون قتيل أوروبي آخرين. تسود الصين،

التي وضعت حداً للحرب بإطلاقها صواريخ نووية على الولايات المتحدة. أوروبا الآن هي مجرد لاعب ثانوي في نظام عالمي بقيادة دول آسيا والمحيط الهادئ، عاصمته الفعلية بكين. تتعهد الحكومة الأوروبية الجديدة بإعادة بناء القارة المشتعلة كيوتوبيا شاعرية، إلا أن القوة العظمى العالمية ـ الصين ـ معادية للخطة. يحتمي الاتحاد الأوروبي الشعبي، مغلقاً أبوابه أمام العالم.

يبدو هذا المستقبل البائس كفيلم رعب، لكنه يعطينا لمحة تقريبية عمّا حدث للصين بين بداية حرب الأفيون الأولى في العام 1839 وتوحيد الحزب الشيوعي الصيني للسلطة في خمسينيات القرن العشرين. كان سقوط الصين غير متوقع ومحيراً بشكل مساوٍ.

في العام 1800، اعتبرت الصين نفسها مباركة من السماء، وأعظم قوة في العالم، وحضارَته الرائدة ـ بقدر ما اعتبرت الدول الأوروبية الكبرى نفسها كذلك في العام 1900. وفي علم الكونيات الصيني الكلاسيكي، جلست الصين في مركز العالم: اسمها، تشونغوا، الذي يعني حرفيّاً «البلد المتوسط». فالصين، التي كانت تُعرف باسم «الإمبراطورية السماوية»، ملأت الدائرة المركزية من ثلاث دوائر متحدة المركز. وتضمنت الدائرة الثانية مستعمرات ودولاً رافدة، مثل اليابان وكوريا وفيتنام،

وكلها جزء من العالم الكونفوشيوسي الصيني. وتُرِكت الدائرة الثالثة المظلمة للشعوب الأجنبية ـ «البرابرة» في بعض الترجمات ـ غير المستنيرة بالحضارة الصينية[2].

وصلت قوة الصين إلى ذروتها في العقود السابقة للعام 1800. فقد سحقت سلالة تشينغ الأمم الصغيرة إلى الشمال والغرب، ودمجتها في إمبراطورية موسعة. وهذا يشمل التبت ومنغوليا وجزءاً كبيراً من آسيا الوسطى، التي أُعيدَت تسميتها شينجيانغ (وتعني «الحدود الجديدة»). وكانت نظمت العلاقات مع الإمبراطورية الروسية، وممالك جنوب شرق آسيا، ومملكة نيبال في جبال الهيمالايا. واعترفت الدول الحدودية، من بورما إلى كوريا، بأولوية الصين، وقدمت طقوس الرفد في بلاط تشينغ. ولم يتعلق الأمر ببساطة بالخضوع للإمبراطور العظيم في بكين: لقد وفرت العلاقة فوائد متبادلة، ولا سيّما في التجارة.

ولم يكن من منافس للدولة الصينية، التي بقيت على حالها بعد ألفي سنة من توحيدها للمرة الأولى. فمع بلوغ عدد السكان 328 مليون نسمة، كانت إمبراطورية تشينغ أكثر سكاناً من الإمبراطورية البريطانية، وإمبراطورية مراثا الهندية، والجمهورية الفرنسية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية العثمانية مجتمعة[3]. وقزّم اقتصادها كل الدول الأخرى، كما فعل خلال ألفيّتين، فهو مثّل أكثر من ربع الإنتاج العالمي4.

وكان أكبر بعشرة أضعاف من الاقتصاد الياباني وأكبر بكثير من الاقتصادات الأوروبية مجتمعة ـ وهي أماكن بعيدة باعت فيها الصين الحرير والبورسلين والشاي، لكنها لم تهتم بها كثيراً أبعد من ذلك. كانت الصين بلا منازع القوة الرائدة في آسيا، وتملك النفوذ على مساحة واسعة من الأرض والبحر، وتهيمن على النظام الثقافي. كانت حضارة على نطاق لم يسبق للعالم رؤيته.

لكن في غضون بضعة عقود، تفكك موقع الصين الذي بدا منيعاً في سلسلة من الأحداث الكارثية. بدأ الأمر في العام 1839، عندما قامت الزوارق الحربية البريطانية بالثأر من تدمير 20 ألف صندوق من الأفيون الهندي في ميناء كانتون، بعدما حاول الإمبراطور داوغوانغ إلغاء التجارة الخبيثة. حولت شركة الهند الشرقية البريطانية زوارقها الحربية إلى كانتون، مما أدى إلى فوز حاسم. وفي العام 1842، بموجب معاهدة نانكينغ، أجبرت بريطانيا حكومة تشينغ على دفع تكاليف تعويض ضخمة وطالبت بفتح خمسة موانئ جديدة للتجارة الدولية، يتمتع مواطنوها فيها بالحرية من الولاية القانونية للإمبراطور. وكمكافأة، ستأخذ بريطانيا أيضاً جزيرة هونغ كونغ.

وفي منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر، طالبت بريطانيا والقوى الغربية الأخرى الصين بالانفتاح أكثر على

التجارة الخارجية، لتحرير تجارة الأفيون وإلغاء التعرفات الجمركية على الواردات. وحين نكث الإمبراطور شيانفنغ باتفاقية جديدة، أبحرت القوات البريطانية والفرنسية شمالاً إلى ميناء تيانجين. وبعد صدّها في البداية، دمّرت القواتِ الإمبراطورية الصينية وزحفت باتجاه بكين. ومع هروب الإمبراطور من العاصمة، نهبت القوات وأحرقت أثمن ممتلكاته ـ حديقة السطوع الفائق، المعروفة باللغة الإنكليزية باسم القصر الصيفي القديم. وفي الأيام التالية، أجبرت القوى الغربية الصين على فتح تيانجين كميناء للتجارة الدولية، والتنازل عن منطقة كاولون في هونغ كونغ لبريطانيا، وإضفاء الشرعية على تجارة الأفيون، ودفع تعويضات لبريطانيا وفرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، ضمت روسيا مليون كيلومتر مربع من الأراضي في موطن أجداد سلالة تشينغ الحاكمة.

ولم يكن توقيت حرب الأفيون الثانية أسوأ بالنسبة للبلاط الإمبراطوري، الذي كان يقاتل في الوقت نفسه أكبر انتفاضة محلية في تاريخه. فبينما اقتحمت القوات الأجنبية القصر الإمبراطوري في الشمال، زحف جيش تايبينغ الثوري السماوي في الجنوب. وتوافد الصينيون الهان العاديون دعماً للقضية ـ بقيادة هونغ شيوتشوان، وهو مهووس ديني أعلن نفسه الشقيق الأصغر ليسوع المسيح ـ وهو يؤمن بحق بأن حكومة تشينغ فاسدة وغير

فاعلة. وفي العام 1853، استولى جيش تايبينغ على مدينة نانجينغ الشرقية، التي أُعلِنت العاصمة السماوية لمملكة السلام السماوي. واحتل المتمردون مساحات شاسعة من الصين، مؤسسين لحكم ثيوقراطي وحشي. وبحلول الوقت الذي أطيح فيه بقوات تشينغ في نانجينغ في العام 1864، كان أكثر من 20 مليون شخص لقوا حتفهم، مما جعل تمرد تايبينغ أكثر الحروب الأهلية دموية في التاريخ.

وبينت حربا الأفيون وهجمة تايبينغ، من دون أدنى شك، القوة المتناقصة للبلاط الإمبراطوري. ومهدت تلك الهشاشة الطريق لأكثر فصول التاريخ الصيني الحديث قتامة، والذي افتُتح في العام 1895 بهزيمة في الحرب الصينية ـ اليابانية. كانت الصين تعتبر اليابان، وهي دولة رافدة سابقة، شقيقة صغيرة داخل العالم الكونفوشيوسي الأوسع. وفي العام 1911، انهارت سلالة تشينغ وغرقت البلاد في مستنقع أمراء الحرب. وعمدت الحكومة القومية في عشرينيات القرن العشرين إلى إعادة توحيد البلاد لفترة وجيزة، لكنها سرعان ما دخلت في حرب أهلية مع الحزب الشيوعي الصيني. وفي العام 1931، غزت اليابان شمال شرق الصين المتجمد، وأقامت دولة دمية. واندلعت الحرب الشاملة في العام 1937، فيما اجتاح الجيش الإمبراطوري الياباني كل أنحاء الصين، ذابحاً ما يصل إلى 300 ألف شخص في نانجينغ وحدها

خلال مذبحة دموية استمرت ستة أسابيع. ولقي حوالي 20 مليون صيني حتفهم في ما وصفته الصين بالحرب المناهضة لليابان، أي ما يعادل ربع إجمالي خسائر الحرب العالمية الثانية. وتشير التقديرات الصينية إلى أن الرقم يقترب من 35 مليوناً[5].

وعندما حقّق الشيوعيون النصر على الحزب القومي لشيانغ كاي تشيك في العام 1949، وأسسوا جمهورية الصين الشعبية، استولوا على بلد فقير مستنزف: كانت الصين محطمة ومكسورة. وبعد قرن من الذبح والدمار، شرعوا في إعادة البناء. وأخذوا شعاراً استخدمه المفكرون الصينيون للمرة الأولى في العام 1915 وأشهروه منذ ذلك الحين: «لا تنسوا أبداً الإذلال الوطني» (ووانغ غوتشي)[6]. وهذه العبارة العميقة المؤلفة من أربعة أحرف والتي تشير إلى التجاوزات والإهانات التي لا توصف التي وُجِّهت إلى الصين وشعبها، تُدرَّس في المدارس حتى يومنا هذا. يجب ألا تنسى الصين أبداً، لأنه لا يمكن أبداً أن تُذَل مرة أخرى. يجب ألا تنسى الصين أبداً، لأن ألم الإذلال يجب أن يحفز الإحياء الوطني.

لقد استُحضر هدف التجدد الوطني من كل زعيم صيني حديث منذ سان يات سين، والد الجمهورية الصينية. والنشيد الوطني لجمهورية الصين الشعبية واضح إلى حد كبير:

انهضوا، يا من ترفضون أن تكونوا عبيداً؛
بلحمنا ودمنا بالذات
دعونا نبنِ سورنا العظيم الجديد!
شعوب الصين هي في الوقت الأكثر حرجاً؛
يجب على كل فرد أن يزأر متحدّياً.
انهضوا! انهضوا! انهضوا![7]

الهدف هو أن الصين يجب أن تنهض مرة أخرى. يتحدّث قادتها عن فوكسينغ، «التجدد» أو «الإحياء» ـ لاستعادة ما فُقِد. كانت الصين ذات يوم أعظم حضارة، أعظم دولة في العالم. ويجب أن تكون كذلك مرة أخرى.

ومن دون تذكّر «قرن الإذلال الوطني» في الصين، من المستحيل فهم صدى «الحلم الصيني» للرئيس شي جين بينغ[8]. فمثل كل الزعماء الصينيّين الحديثين قبله، وعد شي بتحقيق «التجدد العظيم للشعب الصيني». لكن في ظل قيادته، أصبح السعي وراء «الحلم الصيني» فلسفة موجِّهة. إنها في المقام الأول رؤية محلية ـ الصين لا يمكن أن تكون عظيمة، في النهاية، إذا لم تكن قوية في الداخل ـ لكنها مرتبطة أيضاً بشكل وثيق بمكانة الصين في العالم. فبعد سنوات من إعداد الأرضية، الصين مصممة على أن تحتل مكانتها كقوة عالمية حديثة.

وهـذا أمـر مخيـف بالنسـبة لجيـران الصيـن، لأن «الحلـم الصينـي» يرتبـط ارتباطـاً وثيقـاً بالقـوة العسـكرية[9]. فـ«لتحقيـق التجـدد العظيـم للأمـة الصينيـة»، كمـا أعلـن شـي بعـد فتـرة قصيـرة مـن توليـه زعامـة الحـزب الشـيوعي: «يجـب علينـا الحفـاظ علـى الربـاط بيـن بلـد غنـي وجيـش قـوي، والسـعي لبنـاء الدفـاع الوطنـي الموحـد»[10]. لقـد كان السـعي لـ «الثـروة والقـوة» (فوتشـيانغ) لازمـة شـائعة بيـن القـادة السياسـيّين والمثقفيـن منـذ القـرن التاسـع عشـر؛ إنـه اختصـار لـ «إثـراء الدولـة وتعزيـز قوتهـا العسـكرية»، وهـي عبـارة تعـود إلـى أكثـر مـن ألفـي سـنة، إلـى فتـرة الـدول المتحاربـة التـي مهـدت الطريـق للإمبراطوريـة الصينيـة الموحـدة. وفـي ظـل الظـروف الحاليـة، هنـاك حاجـة إلـى تطويـر اقتصـادي لتشـكيل دولـة ثريـة سـتمكن الشـعب الصينـي وحضارتـه القديمـة مـن الازدهـار. فالاقتصـاد القـوي سـيدفع ثمـن الجيـش القـوي المطلـوب للدفـاع عـن النفـس، حتـى لا تتعـرّض الصيـن للغـزو والاحتـلال أبـداً. والقـوة العسـكرية مطلوبـة أيضـاً لإضفـاء الشـرعية علـى الحـزب الشـيوعي بصفتـه الجهـة المدافعـة الرئيسـة عـن الصيـن. وتختـار دعايـة الحـزب بشـكل منهجـي الجـرح التاريخـي لـلإذلال الوطنـي بهـدف تعزيـز الهويـة الوطنيـة حـول دوره فـي بنـاء «بلـد غنـي وجيـش قـوي». والرسـالة التـي يسـعى الحـزب لتقديمهـا هـي أنـه وحـده الـذي يمكنـه أن يقـود الصيـن إلـى العظمـة مجـدداً.

وهـذا كان المنطـق وراء العـرض العسـكري الضخـم الـذي أُقيـم فـي بكيـن فـي أيلول/ سـبتمبر 2015، بهـدف ظاهـري هـو الاحتفـال بالذكـرى السـنوية السـبعين للانتصـار علـى اليابـان. وكانـت كتائـب الجنـود الزاحفيـن وصفـوف الدبابـات الصاخبـة ـ التي بُثَّت على شاشـات التلفزيـون في كل أنحـاء العالـم ـ بمثابـة مؤشـر إلـى عـدم الأمـان: إذ لا يتعيـن علـى الـدول الواثقـة مـن قدراتهـا حقّـاً أن تظهـر قوتهـا العسـكرية. لكـن القيـادة الصينيـة كانـت بحاجـة إلـى عـرض صـورة للقـوة، لتعزيـز حكمهـا فـي الداخـل ولتخويـف الأعـداء المحتمليـن فـي الخـارج أيضـاً، ولا سـيّما الولايـات المتحـدة واليابـان[11]. فالسـعي وراء المجـد الوطنـي، الـذي تغذيـه هـذه البئـر العميقة مـن انعـدام الأمـن، دفـع الصيـن نحـو سياسـة خارجيـة أكثـر اسـتعراضاً للقـوة. فقبـل ثلاثيـن سـنة، كان بإمـكان الحـزب الشـيوعي الصينـي أن يناشـد الأيديولوجيـا الشـيوعية لدعـم سـلطته كحـزب حاكـم. وعلـى النقيـض مـن ذلـك، يتطلـب المنطـق القومـي لـ«الحلـم الصينـي» مـن الصيـن أن تبـرز القـوة فـي الخـارج. وكان عـرض الانتصـار محاطـاً بأمـة وطنيـة، حتـى عندمـا بـث القلـق فـي آسـيا. «عـدم الثقـة فـي الشـؤون الداخليـة، يعنـي أن عليـك أن تظهـر جازمـاً فـي الخـارج لتوحيـد البـلاد حـول القوميـة ـ لكننـي لا أسـتطيع أن أقـول ذلـك علانيـة»، يقـول أحـد المفكريـن الصينيّيـن الرائديـن فـي العلاقـات الدوليـة[12].

وهـذا يمثّـل تحـولاً جوهريّـاً فـي السياسـة الخارجيـة للصيـن. نصـح دنـغ شـياو بينـغ، القائـد الأعلـى للصيـن مـن العـام 1978 إلـى العـام 1992، بـأن الصيـن يجـب أن تتخـذ موقفـاً خجـولاً فـي الشـؤون الخارجيـة وتركّـز علـى ترتيـب بيتهـا نفسـه. وتخلـى الرئيـس شـي عـن هـذا النهـج المتواضـع. وكانـت المؤشـرات موجـودة حتـى قبـل توليـه السـلطة رسـميّاً عندمـا دعـا خـلال رحلـة إلـى واشـنطن كنائـب للرئيـس إلـى «نمـوذج جديـد لعلاقـات القـوى العظمـى»[13]. وبعـد فتـرة قصيـرة مـن خلافتـه هـو جيـن تـاو، أعلـن شـي أن الصيـن سـتؤدي دوراً «اسـتباقيّاً» فـي آسـيا. هـذه العبـارة التـي بـدت غيـر مؤذيـة كانـت فـي الواقـع إشـارة إلـى التخلـي عـن مقولـة دنـغ. ومنـذ ذلـك الحيـن، أعطـت الصيـن الأولويـة لـ«دبلوماسـية الجـوار» وبـدأت فـي صياغـة سياسـات ملموسـة لترجمـة ثقلهـا الاقتصـادي إلـى قيـادة إقليميـة[14].

وتدريجيّـاً ـ وبشـكل مـا غيـر منتظـم ـ تنمـو العضـلات الجيوسياسـية للصيـن لتتوافـق مـع قوتهـا الاقتصاديـة؛ فالصيـن، وفـق العالـم السياسـي البـارز ديفيـد شـامبو، هـي منـذ فتـرة طويلـة «قـوة وحيـدة»، تفتقـر إلـى الأصدقـاء المقربيـن ولا تملـك أي حلفـاء[15]. وباتّبـاع نصيحـة دنـغ، أبقـت بكيـن نفسـها بعيـدة عـن شـؤون الـدول الأخـرى، وسـعت إلـى اتبـاع سياسـة خارجيـة تسترشـد بمبـدأ عـدم التدخـل وعـدم الانحيـاز. ومـع ذلـك، تنـص السياسـة الخارجيـة «الاسـتباقية»

للرئيس شي على أن تعمل الصين عن كثب مع الدول الأخرى. لا تسعى بكين لبناء هيكل تحالفات رسمي، لكن شي جين بينغ أعلن عن نيته «تكوين صداقات أكثر» وتشكيل «مجتمع مصير مشترك» في آسيا[16]. والهدف هو إنشاء شبكة من التحالفات غير الرسمية وتشحيمها بالنقود الصينية. وبما أن جيرانها أصبحوا يعتمدون عليها اقتصاديّاً أكثر من أي وقت مضى، تعتقد الصين بأن نفوذها الجيوسياسي سيتعزز.

وتتمثل مهمة الرئيس شي في إعادة الصين إلى ما يعتبره موقعها الطبيعي الصحيح والتاريخي كأعظم قوة في آسيا. وهذا لا يعني أن الصين يجب أن تحلّ محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، لكنه يعني أن آسيا يجب أن تسود في فنائها الخلفي نفسه. فبعد «قرن من الإذلال»، يمكن لهذا «الحلم الآسيوي» فقط، أن يعيد كرامة الأمة واحترامها[17]. بالنسبة للصين، إنها رؤية مجيدة – رؤية لها آثار ضخمة على مستقبل آسيا.

亚洲梦 [18]

كيف ستعمل السياسة الخارجية الصينية «الاستباقية»؟ في المقام الأول، يجب تشحيم عجلات التجارة والاستثمار. ترتكز نهضة الصين في آسيا على حقيقة بسيطة: اقتصادها الواسع، الذي بلغ 10.9 تريليون دولار

أمريكي في العام 2015، وهو أكبر من الاقتصادات الأخرى في شرق وجنوب شرق آسيا مجتمعة[19].

ودفع هذا المحرك القوي التنمية الإقليمية لمدة لا تقل عن ربع قرن. والصين هي أكبر شريك تجاري لمعظم البلدان في آسيا، بما في ذلك كل البلدان التي في الجوار المباشر. وهذا يعطيها نفوذاً اقتصاديّاً ضخماً. والهدف التالي للصين هو تعزيز الاستثمارات الإقليمية، التي لا تهيمن عليها بعد. في جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، يسهم كل من الاتحاد الأوروبي واليابان أكثر من الصين. وهذا بمثابة فشل لأن «مبادرة الحزام والطريق»، المعروفة أيضاً باسم «حزام واحد، طريق واحد» أو «طريق الحرير الجديد»، مصممة لتصحيح الأمر. وتصف المبادرة مشروعين طموحين بشكل كبير لتحسين الربط في آسيا وخارجها. وعلى الأرض، يتصور «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» بنية تحتية جديدة للنقل وبناء ممرات صناعية تمتد في آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط وأوروبا. وعلى المياه، سيشجع «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» الاستثمار في الموانئ الجديدة والمسارات التجارية عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. وسيُدعم هذا بواسطة العضلات المالية: وبالفعل، فإن البنكين الصينيّين المكلفين بتمويل السياسات، وهما بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني،

يقدمان قروضاً في آسيا أكثر من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي مجتمعين. ومن خلال تمويل الطرق والسكك الحديدية والموانئ وخطوط الطاقة في الأجزاء المتخلفة من آسيا، تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى جذب جيران الصين إلى الحضن الاقتصادي لبكين بشكل أشد من أي وقت مضى.

والمبادرة هي السياسة الأثيرة لشي جين بينغ، المصممة لتأمين إرثه. وتدعمها بكين بمؤسسات مالية جديدة، ولا سيّما البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير. وهذا لا يعني أن الصين ترفض البنية العالمية، كما اقترح البعض[20]. لكنه يعني أنها تريد تكملتها وإعادة تشكيلها. وهي ستستخدم المنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومنظمة شنغهاي للتعاون وآسيان + واحد، التي لا تؤدي الولايات المتحدة فيها سوى دور ضئيل أو لا تملك أي دور، في دفع أجندتها الإقليمية الخاصة. والحقيقة هي أن الصين تتحدى بالفعل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي أُنشِئ في آسيا تحت إشراف واشنطن. (انظر الفصل الأول).

وتهدف دبلوماسية البنية التحتية في الصين إلى تحسين الربط مع الدول المجاورة. فعلى الحدود مع كازاخستان، تحولت بلدة خورغوس الصغيرة في شينجيانغ إلى محور

توزيع لآسيا الوسطى، مع خطوط للسكك الحديدية وطرق جديدة من العاصمة الإقليمية لأورومتشي إلى ألماتي، أكبر مدينة في كازاخستان، وإلى إيران. وتمتد روابط بالسكك الحديدية إلى أوروبا عبر كازاخستان من المدن في كل أنحاء الصين. وفي الجنوب، صُمِّمت أسواق جديدة واسعة النطاق لإعادة إنشاء كاشغار ـ وهي واحدة من أكثر البازارات ازدحاماً على طريق الحرير القديم ـ كبوابة إقليمية. وبنت الشركات الصينية طرقاً إلى قرغيزستان وطاجيكستان المجاورتين، وهناك خطط لمد خطوط للسكك الحديدية عبر سلسلة جبال كاراكورام وبامير إلى باكستان وأوزبكستان وما وراءهما. ولم تتطابق تدفقات التجارة والنشاط الاقتصادي بعد مع جنون البناء، لكن لا يمكن لأحد أن يشك في النية.

وترحب بلدان آسيا الوسطى بالاستثمار الذي يحسن روابط النقل ويساعد على تحرير ثروتها المعدنية الضخمة، ولا سيّما إذا قللت من الاعتماد على راعيها التقليدي: روسيا. لقد حلت الصين محلها كوجود اقتصادي رائد في آسيا الوسطى على مدى العقد الماضي، حتى لو احتفظت روسيا بجذور سياسية وثقافية أعمق. ففلاديمير بوتين، الذي يرغب في أن يعيد تشكيل مجال النفوذ التاريخي لبلده، مثل شي جين بينغ، يدفع برؤية اقتصادية بديلة تأسست على اتحاد جمركي يجمع الدول

السوفياتية السابقة. وتزعم الصين وروسيا أنهما شريكتان استراتيجيتان. لكن مع تنامي نفوذ الصين في آسيا الوسطى، هناك إمكانية لإعادة اشتعال التنافس التقليدي بين البلدين. (انظر الفصل الثاني).

وفي اقتصادات الميكونغ في البر القاري لجنوب شرق آسيا، أكبر منافس للصين هي اليابان، التي مولت وبنت البنية التحتية في كل أنحاء المنطقة. وفي هذه الأيام، فإن المشاريع الأكثر طموحاً هي المشاريع الصينية: فهي تشمل طريقاً سريعاً مكتملاً بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي يمتد لمسافة ألف و800 كيلومتر من مدينة كونمينغ في مقاطعة يونان إلى بانكوك، وسكة حديدية مقترحة بطول ثلاثة آلاف و900 كيلومتر من كونمينغ إلى سنغافورة، تمتد عبر لاوس وتايلاند وماليزيا. وتبقى الشكوك حول جدوى السكك الحديدية، لكن روابط النقل بين يونان ولاوس ملائمة بالفعل بما يكفي لكي يجتاحها المستثمرون الصينيون. وفي غضون ذلك، تعتمد كمبوديا على أموال بكين لدرجة أنها تُتّهم بالعمل كأداة صينية، والبلدان كلاهما عرضة لأن يصبحا طرفاً لجارتهما العملاقة. (انظر الفصل الثالث).

وفي العام 2010، كان يمكن قول الشيء نفسه عن ميانمار. فبعد قيامها برعاية العلاقات مع الطغمة العسكرية الحاكمة لأكثر من عقدين، رأت بكين أن أكثر دول جنوب

شرق آسيا اندماجاً كجسر إلى المحيط الهندي ـ «كاليفورنيا الصينية» ـ توفّر إمكانيات قيمة للوصول المباشر إلى الساحل الغربي[21]. وبنت الصين خطي أنابيب نفط وغاز من خليج البنغال إلى بلدة رويلي الصينية الحدودية، التي تُعتبَر أيضاً نقطة انطلاق مقررة على طول الطريق السريع المقترح عبر ميانمار من كونمينغ إلى كولكاتا، على الساحل الشرقي للهند. لكن موقف الصين تدهور بشكل ملحوظ منذ أن أدى التحول الديمقراطي في ميانمار إلى تقارب مع الغرب. وأعطى التحرر السياسي للناس العاديّين صوتاً للاحتجاج على وجود الصين، مما اضطر الحكومة إلى تأجيل سد ضخم وسكة حديدية. وسيكون من المثير أن نرى كيف ستقارب حكومة أونغ سان سو كي المسألة الصينية المهمة جداً. (انظر الفصل الرابع).

سيظل رد الفعل السلبي الشعبوي يشكل خطراً على الشركات الصينية العاملة في الخارج، ولا سيّما في الدول الهشة التي تديرها نظم استبدادية، حيث يمكن أن تشهد الحكومات المتغيرة تحولات جذرية في الرياح السياسية السائدة. وبعد ميانمار، أفضل مثال هو سريلانكا. قدمت الصين أموالاً باهظة لهذه الجزيرة ذات الموقع الاستراتيجي، إلى أن أُسقِطت رئيستها السابقة الفاسدة في العام 2015. ووعدت الحكومة الجديدة بمراجعة عدد من المشاريع الصينية المشكوك فيها، وتعهدت بإعادة

التفاوض بشأن أسعار الفائدة على القروض التي كانت في الواقع بمثابة منافع سرية لمقربين من الحكومة. لكن سريلانكا تعتمد على التمويل الصيني لدرجة أنها ستصارع من أجل التخلص من القبضة الاقتصادية الصينية.

وفي المحيط الهندي، تستخدم الصين الموارد الاقتصادية لضمان تحقيق أهداف استراتيجية. لقد بنت شركات هندسة تابعة لها موانئ في ميانمار وسريلانكا وباكستان يمكنها توفير الدعم الحيوي للسفن الحربية والغواصات الصينية. ووعدت بمبلغ 46 مليار دولار أمريكي لتمويل «ممر اقتصادي» عبر باكستان، وربط ميناء كوادر على بحر العرب بالصحاري في شمال غرب الصين. وستفتتح قريباً أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، في القرن الأفريقي، حيث تخطط لوضع عدة آلاف من الجنود. ويجادل المحللون العسكريون الهنود بأن الصين تتعمد الربط بين «سلسلة من اللآلئ» عبر المحيط الهندي ـ على الرغم من أن بعض هذه المخاوف مبالغ بها. (انظر الفصل الخامس).

يثير وجود الصين في المحيط الهندي مخاوف في الهند حول السرعة التي تترجم بها قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية. ويصر قادة الصين على أنها ليست قوة توسعية ولم تكن قط. وهذه قراءة انتقائية للتاريخ: لقد

انبثقت الصين الإمبراطورية من توسع الدولة الصينية إلى ما وراء معقل الهان على طول النهر الأصفر. وعلاوة على ذلك، منذ تأسيسها في العام 1949، احتلت لجان المقاومة الشعبية التبت واستعمرت شينجيانغ. لكن من الصحيح أن الصين التزمت بشكل عام بحدودها منذ ذلك الحين، وإن رافقت ذلك توغلات بسيطة في فيتنام وأراضٍ هندية.

والأمر المثير لحذر كبير هو سلوك الصين الأخير في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، حيث يُقابَل مطلبها الشائن بمناطق واسعة من الأراضي البعيدة جداً عن حدودها البرية، بغضب وخوف، ولا سيّما في اليابان وفيتنام والفلبين. لقد نفت الصين جهودها الطويلة الأمد لبناء صورة إيجابية في جنوب شرق آسيا، مما يثبت خواء دبلوماسيتها «المربحة للجانبين» التي يُروَّج لها كثيراً. وتبين جهودها للردم في بحر الصين الجنوبي، والتي تتجاوز بكثير مطالب المطالبين الآخرين، أنها واثقة الآن بما يكفي لاستعراض عضلاتها على حدودها. ويعمل عزم الصين على بناء قدرة عسكرية قوية على عسكرة المنطقة، مما يجر الولايات المتحدة إلى النزاع. ولا تزال الحرب بعيدة الاحتمال، لكن سلوك الصين يعزّز مشاعر الاستياء القديمة، بل يدفع فيتنام إلى أحضان الولايات المتحدة. (انظر الفصل السادس).

亚洲梦

يدور تأكيد الصين المطلق على مطالبها الإقليمية حول أمرين: الحماية الذاتية والمجد الوطني. فالقدرة على الدفاع عن نفسها وتشكيل مصيرها هي في قلب «الحلم الصيني». وسواء أحببنا شي جين بينغ أو كرهناه، فهو عازم على ألا تصبح الصين دولة يمكن الإساءة إليها. لقد حدد تاريخاً مستهدفاً هو العام 2049 ـ الموافق للذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية ـ لتحقيق حلم التجدد الوطني. فبحلول منتصف القرن، يقول شي إن الصين يجب أن تكون «غنية وقوية»، سواء في الداخل أو في الخارج[22]. وكقوة عظمى، يجب أن تكون مشاركة نشطة في الشؤون العالمية، فتساعد في وضع القواعد الدولية.

وتزعم بكين أنها لا تملك طموحات إمبريالية. «لن تُنزل الصين أبداً معاناتها السابقة بأي دولة أخرى»؛ هذا ما أعلنه شي في عرض الانتصار في العام 2015 في بكين. «إن الشعب الصيني عازم على مواصلة علاقات الصداقة مع كل الدول الأخرى»[23]. ومع ذلك، فإن «الحلم الصيني» هو، في طريقته، حلم ببناء إمبراطورية آسيوية. لا أعني أن الصين لديها طموحات لغزو الأراضي الأجنبية. فبعيداً عن المياه المضطربة لبحر الصين الجنوبي، هناك القليل من الأدلة على نية عسكرية للتوسع الإقليمي. بل

أعني أن حلم التجدد الوطني يتطلب من الصين استعادة ما فقدته، وهو ما يعني استعادة موقعها التاريخي كقوة آسيا المهيمنة. وستكون «الإمبراطورية» الجديدة في الصين، إمبراطورية غير رسمية، اقتصادية إلى حد كبير، تقوم على الأموال النقدية وتحافظ على تماسكها بنية تحتية صلبة.

إن إعادة تأسيس النظام ذي المركز الصيني هو حلم يشترك فيه العديد من القوميّين الصينيّين. في كتابه حلم الصين، يصف ليو مينغفو، وهو عقيد متقاعد في جيش التحرير الشعبي، بحماسة قومية كيف عمل نظام الرفد التقليدي:

في نظام الولاء في شرق آسيا، كانت الصين الدولة العليا، وكانت العديد من الدول المجاورة لها دولاً تابعة، وحافظت على علاقة رفد ومكافآت. كان هذا نظاماً إقليميّاً خاصاً حافظت الدول من خلاله على العلاقات الودية وتبادلت تقديم المساعدة. وكانت الجاذبية والأثر للمزايا السياسية والاقتصادية والثقافية القديمة للصين من النوع الذي تقع فيه الدول المجاورة الأصغر في المدار الطبيعي حول الصين[24].

يشير المؤرخون في تلك الدول التابعة إلى أن الإمبراطورية الصينية لم تكن حميدة مثلما يقول ليو ودعاة آخرون للإمبريالية الصينية الجديدة. لكن هذا العرض الوردي من الماضي الإمبراطوري في الصين يرفد الدبلوماسية «المربحة

للجانبين» الحكومية اليوم. في جوهرها، تهدف الدبلوماسية الاقتصادية للصين إلى إنشاء نظام رفد حديث، حيث تؤدي كل الطرق حرفيّاً إلى بكين.

ما هو مدى قلق جيران الصين؟ التحدي الذي يواجه البلدان في محيط الصين هو كيفية استخلاص أكبر قدر ممكن من المنفعة الاقتصادية من الصين، لجهة التجارة والاستثمار، من دون فقدان السيادة السياسية والاقتصادية. وهذا عمل من أعمال التوازن الدقيق. تضع كل الدول في المنطقة استراتيجيات تحوّط لضمان عدم تحولها إلى تابع للصين. فعلى سبيل المثال، اقتربت ميانمار وفيتنام من الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، يستفيد الجميع من نظام دولي يحمي السيادة ويكرس قدسية الحدود. ومع ذلك، فإن أضعف البلدان في محيط الصين ستصارع من أجل البقاء مستقلة حقاً.

فالدبلوماسية الاقتصادية الصينية أكثر فاعلية في البلدان الصغيرة، حيث نفوذ الصين أكبر. وهذه الدول المتخلفة والضعيفة في الأغلب هي محور هذا الكتاب. وعلى النقيض من ذلك، لدى الاقتصادات المتقدمة أسباب أقل للخشية: فاليابان وكوريا الجنوبية بلدان قويان في حد ذاتهما. وهما ببعدهما عن الحاجة إلى الصينيّين لبناء البنية التحتية وتمويلها، منافسان في لعبة دبلوماسية

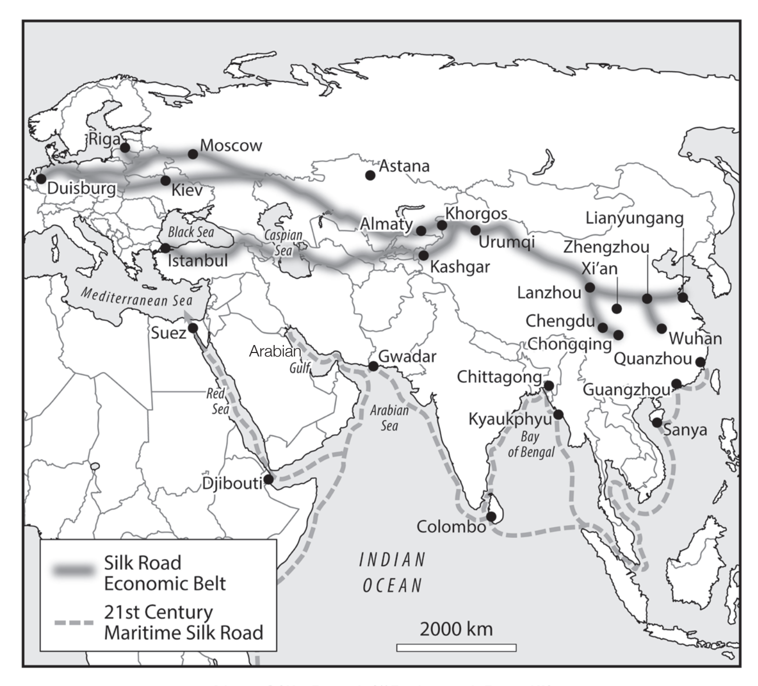
البنية التحتية. وتظهر حقيقة أن كلتا الدولتين عضو حازم في نظام التحالف الأمريكي، مدى ضعف موقف الصين بحق: في حين أن بكين تغازل الديكتاتوريّين المتعصبين، تجلس واشنطن في قمة أقوى نظام للروافد على الإطلاق.

والصين كبيرة ومخيفة، ولا سيّما بالنسبة لجيرانها، لكن استمرار وجود الولايات المتحدة هو السبب الوحيد الأكبر الذي يجعلها تصارع من أجل تأكيد نفسها باعتبارها قوة مهيمنة إقليمية. وتنفي بكين أنها تسعى للهيمنة التي تعتبرها مشروعاً استعمارياً لا يمارسه سوى أجانب شيطانيون. لكن لا يتعين على المرء أن يكون واقعيّاً جداً لفهم السبب الذي يجعل الصين تطمح إلى الهيمنة في منطقتها، تماماً كما سعت الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر إلى السيطرة في النصف الغربي للكرة الأرضية25. ومشكلة الصين هي أنها، على الرغم من كل كلامها عن بناء «مجتمع المصير المشترك» (منغيون غونغتونغي)، ستصارع من أجل إقناع شركائها بأن التخلي عن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة للصين هو صفقة جيدة. وما دامت القوة الاقتصادية القوية تتطور ـ وهذا لم يعد أكيداً كما بدا من قبل ـ ستزيد أهمية الصين الإقليمية. لكن رؤية شي جين بينغ لإمبراطورية آسيوية هي على الأرجح حلم بعيد المنال.

الفصل الأول

«حزام واحد.. طريق واحد»

تمويل طريق الحرير الجديد



New Silk Road ("Belt and Road")

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، تحولت سماء بكين الضبابية المعتادة إلى لون أزرق لامع. وصُمِّم الهواء النظيف ليتزامن مع الاجتماع الكامل الأول لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في الصين منذ العام 2001. فمع وصول 20 من كبار القادة إلى العاصمة، بمن فيهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، كانت الحكومة مصممة على إظهار المنتدى بأفضل حالاته. وأُغلِقت المصانع، وأغلقت المحال والمدارس والشركات أبوابها، ومُنِعت السيارات من السير في الطرق؛ ونُصح السكان بمغادرة المدينة. وأُمِر المزارعون بعدم إشعال النار في أسرّتهم التقليدية المسخّنة بالأفران ـ وإلا واجهوا خطر الاعتقال[1]. وعندما حلّقت كبار الشخصيات مغادرة وأعادت مصانع الصلب فتح أبوابها، عادت السماء إلى اللون الرمادي المألوف. وصاغ بكينيون ساخرون تعبيراً لوصف الظاهرة العابرة: «أزرق أبيك» للإشارة إلى أي شيء أجمل من أن يُصدَّق.

وكان اجتماع «أبيك» في العام 2014 أهم حدث دولي في بكين منذ الألعاب الأولمبية للعام 2008، وأول اجتماع كبير لزعماء أجانب برئاسة الرئيس شي جين بينغ. وإذا كان أولمبياد بكين فرصة للصين لتُظهر للعالم أنها وصلت كقوة عالمية حديثة، كان منتدى «أبيك» فرصة الرئيس شي لإظهار أن الصين ستبدأ أخيراً بالتصرف كذلك. ولم يخيّب الآمال، إذ تمكّن بسهولة من إظهار نفسه كرجل دولة على المستوى العالمي، وتفاوض بثقة مع الرئيس أوباما. والأهم من ذلك، أنه استخدم المنتدى لحشد طموحاته الجيوستراتيجية الكبرى للصين، معلناً عن خطط لزيادة الاستثمارات الخارجية إلى 1.25 تريليون دولار أمريكي خلال العقد المقبل. وإذ وضع الصين في قلب الدبلوماسية الآسيوية، اقترح مبادرات جديدة تتوافق مع السياسة الخارجية لإدارته: بناء طريق الحرير الجديد.

ومن المفترض من «أبيك»، الذي تأسس في العام 1989، أن يدعم التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي، لكنه لا يأتي في الأغلب كأكثر من مناسبة لتبادل الكلام. وحاول الرئيس شي إدخال الحيوية الضرورية جداً إلى المنتدى من خلال تعويم الفكرة الطموحة لمنطقة تجارة حرة لآسيا والمحيط الهادئ، وهي في جوهرها نسخة أكثر شمولية من الشراكة عبر المحيط الهادئ التي ترعاها الولايات المتحدة، والصين بشكل واضح ليست عضواً فيها. كذلك أقنع نظراءه بالموافقة على «مخطط

أبيك للربط 2015 ـ 2025» الجديد الذي يتضمن بناء طرق، وسكك حديدية، وممرات بحرية جديدة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقدم شي هذه الأفكار كجزء من رؤية فخمة للمستقبل. وقال أمام ألف و500 رجل أعمال حضروا المنتدى: «إن آفاق التنمية لمنطقتنا تعتمد على القرارات والإجراءات التي نتخذها اليوم». وأضاف: «نحن ملزمون بتشكيل حلم آسيا والمحيط الهادئ وتحقيقه لشعبنا»[2].

ولم يكن لدى أي زعيم صيني قبل شي الدهاء للكلام عن «حلم آسيا والمحيط الهادئ» تحت القيادة الصينية الضمنية. فلطالما كانت الصين لاعباً سلبيّاً في عالم الدبلوماسية العالية المستوى، مفضّلة الاختباء وراء شعار «عدم التدخل» في شؤون الدول الأخرى بدلاً من تشكيل الأحداث العالمية. لكن في عهد شي، تستعد الصين لأداء دور أكثر نشاطاً على حدودها، وهي مستعدة لدعم دبلوماسيتها من خلال سخاء اقتصادي ضخم. فقبل أسبوعين فقط من اجتماع «أبيك»، استضافت بكين حفل إطلاق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، حيث وافقت 21 دولة على أن تصبح عضواً مؤسساً لأول جهة مقرضة إنمائية متعددة الأطراف برعاية صينية. وفي اجتماع «أبيك» نفسه، أعلن الرئيس شي عن إنشاء صندوق طريق الحرير بقيمة 40 مليار دولار أمريكي خصيصاً لتمويل مشاريع على طول طريق الحرير الجديد.

ويُعد تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير، دليلاً على طموحات الصين الاستراتيجية المتعمقة في آسيا. وظهر هذا الأمر للمرة الأولى في العام 2013، عندما أعلن وزير الخارجية الجديد وانغ يي أن تركيز السياسة الخارجية سيتحول إلى الفناء الخلفي للصين. فالصين ستسعى لبناء «مجتمع المصير المشترك» بين جيرانها ـ رؤية لا تشمل فقط تكاملاً اقتصاديّاً أكبر مدعوماً بإنفاق ضخم على البنية التحتية، بل أيضاً دفاعاً متبادلاً عن المصالح الوطنية[3]. ويتمثّل هدف الصين في استخدام الحوافز الاقتصادية لبناء علاقات أوثق مع جيرانها، مما يجذبها إلى احتضانها بشكل أشد من أي وقت مضى. ومقابل إنجاز الطرق وخطوط الكهرباء، تتوقع الشركة أن يحترم شركاؤها «مصالحها الأساسية»، بما في ذلك مطالبها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. وهذا ما تعنيه بكين بالدبلوماسية «المربحة للجانبين».

ويمثّل التحول إلى سياسة خارجية أكثر حزماً، انفصالاً جوهريّاً عن الماضي. ومنذ بدء «الإصلاح والانفتاح» في العام 1978، دعمت السياسة الخارجية الصينية «نظرية دنغ شياو بينغ»، التي ترى أن الدبلوماسية يجب أن تخدم الهدف الأكبر للتنمية المحلية. وفي الجوهر، هذا يتلخص في دعم نموذج نمو الصادرات الصينية بجذب استثمارات أجنبية وتعزيز بيئة تجارية خارجية مستقرة. ووضع دنغ

مقولته الشهيرة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما حض قادة الصين على «المراقبة الهادئة؛ وتأمين موقفنا؛ والتعامل مع الشؤون بهدوء؛ وإخفاء قدراتنا وانتظار فرصتنا؛ وإتقان تجنب لفت الانتباه؛ وعدم زعم تولي القيادة أبداً»(4). وتُختصَر هذه الاستراتيجية باللغة الصينية إلى تاوغوانغ يانغوي، التي تُترجَم عادة إلى «إخفاء قوتنا وانتظار فرصتنا»، لكنها تعني حرفيّاً «إخفاء الضوء ورعاية الغموض».

وقبل أن يعيد شي إطلاق سياستها الخارجية، كانت الصين سعيدة بوجه عام بالوقوف على الخطوط الجانبية الدولية. وطالب زعماؤها بعروض الاحترام الدولي وسارعوا إلى اتهام البلدان بـ «الإضرار بمشاعر الشعب الصيني» عندما شعروا بأن الأمر لم يكن وارداً؛ لكنهم نادراً ما سعوا إلى القيادة5. وبدلاً من ذلك ركزوا على الدبلوماسية الاقتصادية، والضغط من أجل اتفاقيات تجارية ودعم الجهود الخارجية لشركات الهندسة والموارد المملوكة للدولة. وعملوا بنشاط أكبر مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، على أمل تهدئة المخاوف من تشكيل الصين تهديداً تنافسيّاً لجيرانها. وحاولوا جاهدين تقديم الصين كقوة اقتصادية مسؤولة: ساعد قرار عدم خفض قيمة الرنمينبي (اسم آخر لعملة اليوان الصينية ـ المترجم) خلال الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997 على استقرار المنطقة، وقدمت الصين قروضاً بمليارات الدولارات لدول جنوب شرق آسيا في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام 2008.

ومع ذلك، يأتي مع القوة الاقتصادية النفوذ الجيوسياسي. ولطالما ناقش استراتيجيو السياسة الخارجية في الصين كيف يجب على الصين القوية أن تؤكد نفسها على الساحة العالمية[6].

وفي العام 2004، بدأ قادة الصين يتحدّثون بإيجاز عن «نهضة سلمية»، سعياً لتغليف حقيقة نهضة الصين مع طمأنة العالم إلى أنها لا تزال قوة حميدة. وعندما اعتُبر ذلك مستفزاً للغاية للآذان الأجنبية، تبنوا مصطلح «التنمية السلمية» الحميد أكثر. ونمت الدعوات إلى سياسة خارجية أكثر حزماً بعد الأزمة المالية العالمية، عند انكشاف ضعف الاقتصادات الأمريكية والأوروبية. ومع ذلك، وبعد بعض التذبذب، التزمت إدارة الرئيس هو جين تاو رسميّاً بمقولة دنغ «الانتظار والإخفاء». وفي أيلول/ سبتمبر 2011، أصدرت الحكومة «ورقة بيضاء عن التنمية السلمية»، أكدت مجدداً أن «الهدف الأساسي لدبلوماسية الصين هو تشكيل بيئة دولية سلمية ومستقرة لتنميتها»[7].

وبدأت المعتقدات القديمة للسياسة الخارجية في الانهيار بعد انتقال القيادة بين العامين 2012 ـ 2013. ففي مؤتمر عمل للحزب في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 كُرِّس للدبلوماسية الإقليمية، ألقى شي جين بينغ خطاباً بعنوان «دعوا الشعور بمجتمع المصير المشترك يضرب جذوراً عميقة في الدول المجاورة»[8]. وفي متابعة لخط دنغ، قال

إن العلاقات الخارجية يجب أن تضمن «ظروفاً خارجية جيدة للإصلاح والتنمية والاستقرار في الصين»، لكنه أضاف أن على الصين أن تعزز الشعور «بالمصير المشترك» في آسيا. وفي رفض ضمني لنصيحة دنغ بالتخفي، أعلن أن الدبلوماسية الإقليمية للصين يجب أن تكون بدلاً من ذلك فينفا يويي - وهذا تعبير يُترجَم في الأغلب إلى «متحمسة»، لكن الترجمة الأفضل هي «استباقية». واستخدم وزير الخارجية وانغ يي مصطلحاً مشابهاً لوصف الاتجاه العام للسياسة الخارجية في مؤتمره الصحافي البرلماني الافتتاحي في آذار/ مارس 2014[9].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، وبعد أسبوعين من اجتماع «أبيك»، ترأس شي مؤتمر عمل مركزي نادر حول العلاقات الخارجية. وكان هذا أول اجتماع رفيع المستوى من هذا النوع منذ العام 2006، عندما دعا الرئيس الصيني هو جين تاو إلى تبوؤ الصين مكانها في «عالم متناغم». وقدم شي رؤية أكثر استعراضاً للقوة: وقال إن الصين يجب أن تنفذ «الدبلوماسية كقوة عظمى»، وأن تعزز قيادتها في آسيا. وأكد من جديد الخط الذي استخدمه القادة السابقون، وقال إن بيئة الأمن الخارجي الحميدة أعطت الصين «فترة من الفرصة الاستراتيجية» للتركيز على التنمية الداخلية حتى العام 2020. لكن للمرة الأولى، أشار إلى أن الحفاظ على البيئة المواتية يتوقف على الحظ

الطيب أقل مما يعتمد على الجهود الدبلوماسية الصينية. وأخيراً، ربط بشكل صريح نهوض الأمة كقوة عظمى بـ«الحلم الصيني» المتمثل في التجدد الوطني[10].

إن فك رموز دبلوماسية الصين المتطورة بسرعة في عهد شي جين بينغ أمر صعب: لقد تحولت الابتسامات بشكل متكرر إلى عبسات، ولا سيّما في جنوب شرق آسيا. لكن خطابيه في مؤتمري العمل يعطياننا خط أساس نبدأ منه؛ فتحت شعار «الحلم الصيني»، ينتهج شي جين بينغ سياسة خارجية حازمة جديدة تعطي الأولوية للقيادة الاقتصادية للصين في آسيا. وفي الوقت نفسه، يسعى لـ«نوع جديد من علاقات القوى العظمى» مع الولايات المتحدة، ويطالب بمعاملة الصين على قدم المساواة. ولهذه الطموحات انعكاسات على المؤسسات العالمية: في جلسة درس للمكتب السياسي حول تطوير منطقة تجارة حرة لآسيا والمحيط الهادئ في كانون الأول/ ديسمبر 2014، قال شي إن على بكين «المشاركة والقيادة، وجعل صوت الصين مسموعاً، وضخ مزيد من العناصر الصينية في القواعد الدولية»[11]. ولطالما ضغطت الصين من أجل عالم «متعدد الأقطاب»، لكن الرئيس شي هو أول زعيم صيني في جيلين على الأقل يحاول تحقيق ذلك.

وهذا الطموح مدعوم بالقوة الاقتصادية المتنامية باستمرار.

وقد يتباطأ اقتصاد الصين، لكن حتى نمو سنوي بنسبة 5٪ يضيف ما يعادل اقتصاداً متوسط الحجم مثل الأرجنتين إلى ناتجها المحلي الإجمالي كل عام. وتمثل الصين بالفعل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي الآسيوي، وتُعَد حتى الآن الشريك التجاري الأكبر للمنطقة، وتتحدى اليابان لتصبح أكبر مستثمر فيها. وتعتقد بكين بأن مواردها المالية وبراعتها الهندسية ستثبت أنها لا تُقاوَم، ولا سيّما في البلدان التي تفتقر إلى القدرة على تمويل بنيتها التحتية الخاصة بها وبنائها. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، تعرض جزرة اقتصادية ضخمة أمام جيرانها. ويرى قادة الصين أن عدداً قليلاً من الدول في وضع لا يسمح لها بالإزعاج، ولا سيّما الدول الأضعف التي لا تستطيع تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها.

ومع ذلك، ستصارع الصين من أجل إقناع جيرانها بتبني نظام إقليمي جديد يتمحور حول بكين، وتحديداً لأنهم يخشون قوتها الاقتصادية الضخمة. فلا أحد يريد أن يصبح تابعاً صينيّاً. وفي المنطقة يُعد سعي بكين لـ«مجتمع المصير المشترك» تهديداً كبيراً بقدر ما هو فرصة ـ ولا سيّما في بحر الصين الجنوبي. وهنا ما من شك في أن دبلوماسية الصين «المربحة للجانبين»، وهي صيغة كررها دبلوماسيون صينيون، تهدف إلى خدمة مصالح الصين أولاً. وحتى بين الدول التي تربطها علاقات صداقة مع الصين، ينتشر الخوف من الاعتماد الاقتصادي المفرط.

ومثل السماء الزرقاء التي تمتع بها المندوبون خلال اجتماع «أبيك» في بكين، تبدو الكلمات الجميلة الصينية حول الازدهار المتبادل أجمل من أن تُصدَّق.

مبادرة الحزام والطريق

محور السياسة الخارجية لشي جين بينغ هو مبادرة الحزام والطريق. فهي إذ تمتد من بحر الصين الجنوبي في الكتلة الأرضية الأوراسية (أوروبا وآسيا معاً ـ المترجم)، يمكن القول إنها خطة التنمية الأكثر طموحاً من أي وقت مضى. وانطلاقاً من طريق الحرير القديم الذي امتد من الصين إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى، تتوخى المبادرة بناء الطرق والسكك الحديدية والممرات الصناعية في بعض التضاريس الأكثر وعورة على وجه الأرض، وربطها بموانئ مطورة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وتقول بكين إن المبادرة ستفكك حواجز الاستثمار، وتنشئ مسارات تجارية جديدة، وتحسن الخدمات اللوجستية الدولية، وتعزز التكامل المالي الإقليمي. بل إنها تزعم بفخامة أنها ستعزز «السلام العالمي»[12].

وتعمل المبادرة في ظل ارتباك لألقاب مختلفة. اقترح الرئيس شي أولاً بناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» ـ وهو مسار بري عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا ـ وذلك في خطاب ألقاه في كازاخستان في أيلول/

سبتمبر 2013[13]. وبعد شهر، في خطاب أمام البرلمان الإندونيسي، اقترح إنشاء «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» - وهو شبكة من الممرات البحرية عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي[14]. وسُمِّي المخطط للمرة الأولى طريق الحرير الجديد، ثم أُطلِق عليه في وقت لاحق «حزام واحد.. طريق واحد» (ييداي ييلو)، الذي يبدو أقل إثارة للصينيّين في اللغة الصينية منه في اللغة الإنكليزية. وبعد كثير من النقاش الداخلي، يُترجَم الاسم رسميّاً الآن إلى «مبادرة الحزام والطريق». وتصر بكين على أن المبادرة ينبغي ألّا يُطلق عليها اسم «خطة» أو «استراتيجية»، خشية تفسيرها كخدعة لبناء إمبراطورية اقتصادية واسعة. ولا تزعم الصين أي ملكية لهذه المبادرة، التي تقول إنها تدور حول «الثقة المتبادلة والمساواة والشمولية والتعلم المتبادل والتعاون المربح للجانبين - على الرغم من أن المبادرة هي، في الواقع، مشروع صيني إلى حد كبير[15].

وتزعم بكين أن المبادرة ستجري في سبعة وستين بلداً، ونشرت وسائل الإعلام الصينية عدداً من الخرائط التي تزعم أنها تبين مسارها. وفي الواقع، لا يوجد حزام أو طريق محددان بشكل واضح: ستساعد الشركات الصينية على إنشاء طرق جديدة ومسارات للسكك الحديدية، وربطها بالموانئ الجديدة، أينما وجدت شركاء راغبين. وتتوفر بالفعل بعض المسارات، مثل خطوط السكك الحديدية التي تقود من

الصين إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا، ولا يزال غيرها قيد التخطيط وقد لا يرى النور أبداً. على سبيل المثال، فإن المسار الجنوبي المحتمل للحزام الاقتصادي لطريق الحرير عبر إيران وتركيا قد يعبر قرغيزستان أو لا يعبرها، وقد تكون له تفرعات أو لا تكون عبر دولتي العراق وسورية المتوترتين. ويشبه الحزام والطريق، على غرار طريق الحرير القديم، شبكة من المسارات التجارية التي تتأثر بالمتطلبات المنافسة للجغرافيا والتجارة والجغرافيا السياسية.

وللمبادرة عدد من الأهداف الشاملة المحركة لها. في المقام الأول، هي تهدف إلى حماية الأمن القومي. فالصين تريد إنشاء شبكة من التبعية الاقتصادية من شأنها تعزيز قيادتها الإقليمية، وتمكينها من التحوط ضد هيكل التحالف الأمريكي في آسيا، وتنويع إمدادات الطاقة. ولدى بكين عدد قليل من الأصدقاء في آسيا، لكنها جادة في مساعدة جيرانها إذا ردوا الجميل. وهذا ابتعاد عن الماضي، عندما لم تحاول بكين إقامة علاقات دبلوماسية وثيقة، إلا مع دولتي كوريا الشمالية وميانمار المارقتين.

وتتسم الدوافع الاقتصادية بالقدر نفسه من الأهمية. ويتمثل الأمل الكبير لبكين في أن تجد الجهات الحكومية المنتجة للسلع وشركات الهندسة والجهات المصنعة للسلع الرأسمالية مصدراً جديداً مربحاً للنمو. وسيحتاج الحزام والطريق إلى

مليارات الأطنان من الفولاذ والإسمنت، ومئات الآلاف من العمال، وآلاف الرافعات والحفارات، وعشرات السدود الجديدة ومحطات الطاقة وشبكات الكهرباء. وتُعِدُّ بكين هذه المبادرة بمثابة شريان حياة بالنسبة للشركات المثقلة بالديون التي تعاني من ضعف الطلب في الداخل وتتطلع لتصدير قدرتها المفرطة. ويُعد هذا المخطط ثاني دافع استثماري كبير في الصين، في أعقاب سياسة «اذهبوا للخارج» التي أطلقها جيانغ زيمين في العام 1999. ثم كان الهدف هو أن تمتلك الشركات الصينية المملوكة للدولة أصولاً في الطاقة والتعدين في الخارج. وتُعد السياسة المحدّثة أوسع نطاقاً وأكثر طموحاً وتتضمن عنصراً محليّاً مهماً: تقدّر بكين أن الربط الأفضل سيساعد مناطقها الحدودية المتخلفة على التحول إلى مناطق تجارية قابلة للحياة.

وهناك أيضاً الاعتبارات المالية. في آذار/ مارس 2015، أصدرت بكين وثيقة سياسية بعنوان «الرؤية والإجراءات حول البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»[16]. وبالإضافة إلى وضع خطط لتحسين الربط وإنشاء مسارات تجارية جديدة في البر والبحر، دعت الوثيقة إلى مزيد من التعاون المالي وتكامل الأسواق العابرة للحدود، واقترحت زيادة استخدام الرنمينبي في تسوية التعاملات التجارية. وهذا من شأنه أن يخدم الطموح الطويل المدى لجعل الرنمينبي عملة دولية، تأخذ مكانها إلى جانب الدولار

واليورو. وبالإضافة إلى ذلك، ترغب بكين في تعزيز قناة استثمار بديلة لاحتياطاتها الضخمة من العملات الأجنبية، والتي وصلت إلى أكثر من 3 تريليونات دولار أمريكي في العام 2016 حتى بعد تدفقات كبيرة في العام 2015. وبدلاً من استثمارها في سندات الخزانة الأمريكية ذات العوائد المنخفضة، فمن الأفضل تمويل مشاريع البنية التحتية الأجنبية بمعدل فائدة 5 ـ 6 ٪، ولا سيّما إذا أثبت الأمر أنه يخدم مصلحة المصدّرين الصينيّين وشركات البناء الصينية. وعلى الرغم من أن وثيقة سياسة الحزام والطريق أوسع وأكثر غموضاً من أن تشكّل خريطة طريق عملية، إلا أنها أكثر تعبيرات بكين شمولاً عن المبادرة. في جوهرها، تحدد الوثيقة رؤية استراتيجية لتحويل الصين إلى محرك عالمي أساسي للتنمية الاقتصادية، متجذر في الفهم القائل إن المصالح الأمنية للصين تستفيد على أفضل وجه بربط البلدان الأخرى بعلاقات تجارية واستثمارية دائمة. تقول الوثيقة بلغة دبلوماسية دقيقة: «تلتزم الصين بتحمل مزيد من المسؤوليات والالتزامات في حدود قدراتها»، وتطمئن إلى أن هدفها الرئيس هو تحقيق «التنمية المشتركة» و«الازدهار المتبادل»[17]. وقال يانغ جييتشي، أرفع الدبلوماسيّين الصينيّين رتبة، لدول جنوب شرق آسيا في يوم إصدار الوثيقة إن المبادرة «ليست بأي حال من الأحوال أداة لأي بلد للحصول على مزايا جيوسياسية»[18]. فبعد عدد من

النكسات الدبلوماسية في كل أنحاء العالم، ليس أقلها في أفريقيا، تدرك بكين بشكل مؤلم أنها لا تتمتع بالثقة.

ومع ذلك، يختلف السرد الرئيس في الصين نفسها؛ حيث يواصل القادة التأكيد على أن الصين يجب أن تؤدي دوراً أكبر في العالم يتناسب مع قوتها الاقتصادية، وأن الصين لن تتعرض لمضايقة. وليس هناك شك في أن الرئيس شي يرى الحزام والطريق خطوة عملية نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في التجدد الوطني ـ «الحلم الصيني» ـ وبالتالي ضمان تراثه السياسي الخاص. ويُقال إنه يقسّم عملية الإصلاح الصينية إلى ثلاث فترات، تدوم كل منها ثلاثين سنة تقريباً. في الفترة الأولى، ابتداءً من تأسيس الجمهورية الشعبية في العام 1949، عزز ماو تسي تونغ قوة الحزب الشيوعي وعزز الصين بعد سنوات من الإذلال الأجنبي. في الفترة الثانية، من بداية الإصلاح والانفتاح في العام 1978، وضع دنغ شياو بينغ الصين في الطريق لتصبح قوة اقتصادية كبيرة. وفي الفترة الثالثة، بدءاً بتتويج شي نفسه رئيساً للحزب في العام 2012، ستأخذ الصين أخيراً مكانها الصحيح كقوة عالمية. وليس هو جين تاو وجيانغ زيمين سوى حواش تاريخية[19].

يزعم شي ملكيته لمبادرة الحزام والطريق، حتى لو كان كثير من التفكير وراءها ليس جديداً. يقول كريستوفر

جونسون، رئيس فريمان للدراسات الصينية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة[20]: «على عكس وصف الأساطير اليونانية لأثينا الناشئة التي تشكلت بالكامل من رأس زيوس، لا ينبغي اعتبار المبادرة من بنات أفكار الرئيس شي ومستشاريه المقربين»؛ فبنك التنمية الآسيوي يموّل مشاريع لتحسين الربط في آسيا منذ عدة عقود، وبدأ العمل على «الجسر البري الأوراسي» بين الصين وأوروبا قبل فترة طويلة من تولي شي جين بينغ منصبه، على سبيل المثال. لكن الرئيس شي طوى بذكاء عدداً من المخططات القائمة أو المخطط لها في السرد الكبير للحلم الصيني، وجعل مكونات الحزام والطريق عنصراً حاسماً في مساعيه الجيوسياسية لبناء نظام ذي مركز صيني في آسيا.

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

إن طموحات الصين مبنية على القوة الاقتصادية. وأكبر رمز لهذه القوة هو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادرة الحزام والطريق. في الواقع، اقترح شي جين بينغ أولاً أن تنشئ الصين بنكاً للتنمية متعدد الأطراف خاصاً بها خلال الخطاب نفسه، في جاكرتا خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2013، حيث أعلن عن خطط لبناء طريق الحرير البحري. وفاجأ النجاح السريع للمشروع الجميع، وليس أقلهم بكين: في

غضون ثمانية عشر شهراً فقط، وافقت خمس وخمسون دولة على أن تصبح عضواً مؤسساً في البنك الجديد. وشملت هذه معظم البلدان الآسيوية والعديد من البلدان الأوروبية؛ حتى الدول التي لديها علاقة صعبة مع الصين، مثل الفلبين وفيتنام، كانت من بينها. وعندما دخلت بنود اتفاقية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية حيز التنفيذ في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015، غابت دولتان فقط بشكل لافت وهما الولايات المتحدة واليابان[21].

ربما حصل «البنك الصيني»، كما وصفه في البداية مسؤولون متعصبون في بنك التنمية الآسيوي، على تغطية إعلامية أكثر من أي بنك إقليمي متعدد الأطراف في التاريخ[22]. وعلى هذا الأمر، وإلى حدٍ كبير، فإنّ على بكين أن تشكر واشنطن: كان العالم سيبدي قليلاً من الاهتمام بالبنك لو أن الولايات المتحدة لم تحاول بحماقة ثني حلفائها عن الانضمام إليه. ويزعم المسؤولون الأمريكيون اليوم أنهم لم يضغطوا في الواقع لثني الدول عن المشاركة في البنك، لكن هذا غير صحيح. اتخذت الولايات المتحدة موقفاً واضحاً، وترددت بلدان مثل أستراليا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا في تحديها. لكن عندما أعلنت المملكة المتحدة بشكل غير متوقع أنها ستنضم، تلتها دول كثيرة، بما في ذلك الاقتصادات الثلاثة الكبرى في أوروبا، بالإضافة إلى أستراليا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا. حتى المنافسون

الجيوسياسيون للصين، مثل الهند، قرروا أن عدم قبول الهدية الصينية سيكون ضرباً من الحماقة.

ويعكس تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية تحولاً في التكتيكات بالنسبة للصين. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، انضمت الصين إلى معظم المنظمات الدولية الكبرى، ووجدتها في بعض الأحيان مفيدة ـ لكنها فضلت بشكل عام استعراض عضلاتها الاقتصادية في المفاوضات الثنائية حيث كان لديها مزيد من النفوذ. وفي آسيا، صُمِّم استعداد الصين لبناء البنية التحتية وتمويلها لكسب الأصدقاء. لكن هذه الجهود يكون لها في الأغلب أثر معاكس، إذ يستاء السكان المحليون من وجود العمال الصينيّين أو يخشون على مصادر رزقهم الاقتصادية. وللثنائية حدودها، لأن الدول الأصغر لا تريد خفض مرتبتها إلى مرتبة عميل للصينيّين. وهكذا تعلّمت بكين أن من المجدي أداء دور أقل اقتحاماً داخل المنظمات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي أو بنك التنمية الآسيوي[23].

وتتمثّل المشكلة الكبرى للصين في أنها صارعت من أجل الحصول على نفوذ كافٍ خدمة لأغراضها الكاملة في هذه المؤسسات التي ترعاها الولايات المتحدة. يبلغ نصيب الصين من حقوق التصويت داخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ذراع البنك الدولي المسؤولة عن القروض غير

الميسرة، 5٪ فقط. وتبلغ حصة الولايات المتحدة 15٪، وتتحكم الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية بـ 45٪ كاملة من الأصوات. وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2015، كان نصيب الصين من حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي أقل حتى، عند 3.8 ٪؛ ووافق الصندوق على رفع هذه النسبة إلى 6٪ في العام 2010، لكن الجمهوريّين عقّدوا تنفيذ القرار في الكونغرس الأمريكي. وحتى في ظل النظام الجديد، تحتفظ الولايات المتحدة بنسبة 16.5٪، مما يعكس موقعها البارز في النظام الاقتصادي العالمي. وأخيراً، في بنك التنمية الآسيوي، تسهم اليابان والولايات المتحدة بنسبة 31٪ من أسهم رأس المال وتسيطران على 26٪ من الأصوات. ولسنوات، دفعت الصين من أجل الحصول على تمثيل أكبر في مجلس إدارة بنك التنمية الآسيوي وزيادة حصتها من الأسهم بنسبة 5٪، لكن الولايات المتحدة واليابان منعتاها. وفي العام 2013، عيل صبر بكين أخيراً: بدلاً من السعي بلا كلل لزيادة تمثيلها في المؤسسات القائمة، ستنشئ مؤسستها الخاصة بها. وخلال القيام بذلك، أخذت فكرة من خصمها: أسست اليابان بنك التنمية الآسيوي في العام 1966 لتعزيز مصالحها الإقليمية، وذلك في البداية من خلال تقديم قروض للبنية التحتية لشركائها التجاريّين. واليوم يشدد بنك التنمية الآسيوي على الحد من الفقر، لكنه لا يزال قناة مفيدة لرؤوس الأموال

اليابانية إلى آسيا، ولا سيّما أن رئيس الوزراء آبي يشجع الشركات اليابانية على التحوط في رهاناتها في الصين من خلال الاستثمار في أماكن أخرى. ورحب الرئيس الياباني لبنك التنمية الآسيوي تاكيهيكو ناكاو علناً بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تقول الصين إنه لن يتدخل في عمل بنك التنمية الآسيوي[24]. فبعد كل شيء، تتميز احتياجات البنية التحتية في آسيا بأنها ضخمة للغاية ما يتيح مجالاً واسعاً لممولين آخرين. لكن على الصعيد الشخصي، كان المسؤولون في بنك التنمية الآسيوي قلقين من أن ينافس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مؤسستهم على المشاريع نفسها، من خلال معايير أقل فقط، ويهدد دوره كـ«بنك آسيا».

ورأت واشنطن تهديداً أكبر. كانت تخشى من أن الصين تحاول توفير بديل لنظام التمويل العالمي للتنمية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وجرى تكريسه في بريتون وودز (المؤتمر الذي أسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ المترجم)، مما يمكن أن يعيد تشكيل البنية الاقتصادية لآسيا. وانطوى الأمر على أكثر من ارتياب مرضي: لقد صُمِّم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بشكل خاص كذراع للدبلوماسية الاقتصادية للصين. وتنص الوثيقة التأسيسية لمبادرة الحزام والطريق

بوضوح على أن البنك سيُستخدم كقناة لدعم الحكومة[25]. ومن المفهوم أن واشنطن اعتبرت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية منافساً محتملاً لبنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي، وكانت قلقة بشكل حقيقي بالتزامه بقواعد الحوكمة الرشيدة والإقراض المسؤول وحماية البيئة. لكن محاولاتها لتقويض مؤسسة يمكن أن تحسن حياة الناس في كل أنحاء آسيا كانت ضيقة الأفق وقصيرة النظر. فبعيداً عن محاولة ثني أصدقائها عن الانضمام إلى مؤسسة لم تكن تثق بها، كان بإمكان دبلوماسية أكثر دهاء أن ترحب بقدرتهم على التأثير في المؤسسة من الداخل[(26)].

ومع ذلك، كانت واشنطن على حق في أمر واحد: إن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هو جزء من محاولة بكين لتصحيح أوجه عدم المساواة في نظام بريتون وودز. وفي حفل التوقيع في حزيران/ يونيو 2015، قال وزير المالية الصيني لو جيوي إن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يمثل «خطوة مهمة من جانب الصين للوفاء بمسؤولياتها الدولية المتنامية، وتحسين النظام الدولي الحالي وتكميله»[(27)]. وشهد الشهر التالي إنشاء بنك التنمية الجديد، وهو بنك إنمائي عالمي أنشأته بلدان بريكس الخمسة ـ البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ـ «لحشد الموارد من أجل البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة» في كل الاقتصادات

الناشئة[28]. ويقع المقر الرئيس لبنك التنمية الجديد في شنغهاي، وأُطلق عليه اسم المؤسسة الشقيقة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. ويعمل كلا البنكين في مجال مماثل لبنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي.

وبالتالي، ليس من المستغرب أن تعتقد عناصر داخل حكومة الولايات المتحدة بأن الصين تحاول أن تحل محل الهيكل الاقتصادي العالمي الحالي. ومع ذلك، تُبالغ هذه النظرة في تقدير أثر بناء المؤسسات الاقتصادية الصينية: فبدلاً من السعي لبناء بديل لنظام تمويل التنمية الذي ترعاه الولايات المتحدة، تحاول الصين إعادة تشكيله وتعزيزه. إن جين لي تشون، الرئيس اللبق للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمتحدّث بالإنكليزية بطلاقة، هو نفسه نائب رئيس سابق لبنك التنمية الآسيوي. وعمل جاهداً لطمأنة المتشككين بأن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لا يسعى لإلغاء مبادئ التمويل الإنمائي المتعدد الأطراف. ويقول إن البنك سيكون «رشيقاً ونظيفاً وأخضر»: فهو فاعل من الجهة الإدارية وغير متسامح مع الفساد وصديق للبيئة[29]. ويَعِدُ الموقع الإلكتروني للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بأن البنك سيضع «سياسات قوية حول الحوكمة والمحاسبة والمشتريات المالية والأطر البيئية والاجتماعية»[30]. وقد قام فعلاً بتوظيف استشاريّين دوليّين من أجل مساعدته على تحقيق هذه الأهداف، بمن في ذلك

دبلوماسيون غربيون رفيعو المستوى وموظفون كبار من البنك الدولي.

ويعني نجاح البنك في جذب عدد كبير من المساهمين أن سيطرة الصين عليه محدودة. من الواضح أن الصين تمارس قيادة ذات شأن، وهي أكبر مسهم في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، استناداً إلى حصتها البالغة 29.8 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، فإن نصيبها في التصويت بنسبة 26٪ يمنحها حق نقض فاعل، إذ إن «الأغلبية العظمى» البالغة 75٪ ضرورية لاتخاذ القرارات المهمة. لكن من المؤكد أن هذه الحصة ستتراجع مع استعداد ثلاثين دولة أخرى للانضمام إليه، مع كون هونغ كونغ واحدة من أوائل الدول المدرجة على القائمة. ومع وجود كثير من البلدان التي لها مصلحة في النتائج، يتعين على البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية احترام معايير الإقراض الدولية.

كما أن في مصلحة بكين الأطول أجلاً ضمان تشغيل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بشكل جيد. البنك يعلم أن النهوض بنفوذ الصين يتطلب منه إظهار وجه أكثر صداقة وأكثر تعدداً للأطراف. وتبين أن الخطوات الأولى للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هي إيماءات تعاون: ففي ثلاثة من مشاريعه الأربعة الأولى،

يسهم الصندوق بأموال إضافية في مشاريع رتّبها بالفعل البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية. سيقوم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «بتكملة جهود شركائنا في بنكنا للتنمية المتعدد الأطراف واستكمالها»، كما قال وزير المالية لو جيوي للمشاركين في الاجتماع السنوي الأول للبنك في حزيران/ يونيو 2016[31]. وبدلاً من تعظيم القيمة الدولارية للعقود المخصصة لشركاتها، اختارت بكين تعظيم المكانة العالمية للصين بتحويل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية إلى مؤسسة متعددة الأطراف حقاً[32].

وعلى أي حال، فإن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هو مجرد سلاح ثانوي في الترسانة المالية الصينية[33]. وهو سيساعد على دعم المشاريع على طول الحزام والطريق، من بين أمور أخرى؛ لكنه يخطط لإقراض ما لا يزيد على ملياري دولار أمريكي سنويّاً في السنوات الخمس الأولى من تشغيله ـ وهذا أقل بكثير من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، ومبلغ ضئيل مقارنة بالقروض الضخمة التي يصدرها بشكل روتيني البنكان الصينيان العملاقان المكلفان بتمويل السياسات. ويبلغ رأس المال المصرح به للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية 100 مليار دولار أمريكي، لكن رأس المال العامل المدفوع أصغر بكثير. في الأغلب يتجاوز رأس

المـال المصـرح بـه رأس المـال المتـداول فـي بنـوك التنميـة المتعـددة الأطـراف، وذلـك أساسـاً بهـدف طمأنـة وكالات التصنيف ومشتري السندات إلى توفر نقود احتياطية. وهذا يمكّـن بنـوك التنميـة مـن اقتـراض مبالـغ ضخمـة بمعـدلات منخفضـة للغايـة، علـى الرغـم مـن هوامشـها الرقيقـة.

وبحلـول العـام 2020، سـيكون لـدى البنـك الآسـيوي للاستثمار في البنية التحتية حوالي 20 مليار دولار أمريكي مـن الأسـهم الخاصـة القابلـة للاسـتخدام، كمـا هـي الحـال فـي بنـك التنميـة الآسـيوي. وأنفقـت بنـوك التنميـة القائمـة ـ البنـك الدولـي، وبنـك التنميـة الآسـيوي، وبنـك التنميـة للبلـدان الأمريكيـة، وبنك التنمية الأفريقـي ـ مبالـغ تسـاوي 40 ـ 50 ٪ مـن الأسـهم الخاصـة فـي العـام 2014. أمـا شـركة تنميـة الأنديـز ـ بنـك التنميـة فـي أمريـكا اللاتينيـة الأحـدث عهـداً، والـذي يشـاركه البنـك الآسـيوي للاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة بعـض خصائصـه، فدفـع مـا نسـبته 70٪. وإذا كان البنـك الآسـيوي للاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة وبنـك التنميـة الجديـد ينفقـان مـا نسـبته 45 ـ 70 ٪ مـن أسـهمهما الخاصـة، فيمكنهمـا معـاً إقـراض مـا بيـن 15 و20 مليـار دولار أمريكـي سـنويّاً بحلـول أوائـل العـام 2020 ـ أي بقـدر مـا أقـرض ذراع البنـك الدولـي للقـروض غيـر الميسـرة فـي العـام 2014، وضعفيـن إلـى ثلاثـة أضعـاف ممـا أقرضـه بنـك التنميـة الآسـيوي. وعلـى افتـراض أن النفقـات السـنوية لبنـوك التنميـة

المتعددة الأطراف الأخرى ترتفع بنسبة 10٪ بين الآن وبين ذلك العام، يمكن للبنكين الجديدين المدعومين من الصين أن يسهما بقدر يصل إلى ربع القروض الإنمائية غير الميسرة التي تقدمها المؤسسات المتعددة الأطراف. وهذا أمر مهم، لكنه ليس مزلزلاً.

وستأتي مجموعة أخرى من رأس المال من صندوق طريق الحرير، الذي يُموَّل إلى حد كبير من احتياطات الصين من العملات الأجنبية. وهذا صندوق للأسهم الخاصة أُنشِئ خصيصاً لتوفير التمويل الأساسي لمشاريع الحزام والطريق. لكن على غرار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الأجنبي، هناك تباين كبير بين رأس المال المصرح به البالغ 40 مليار دولار أمريكي ورأس المال المدفوع البالغ 10 مليارات دولار أمريكي. وحتى إذا استثمر صندوق طريق الحرير كل أمواله المتاحة بحلول العام 2020، فهي ستبلغ فقط ملياري دولار أمريكي سنويّاً. وثمة مصدر تمويل أكبر بكثير هو البنوك التجارية الصينية. أشار بنك الصين إلى أنه سيقرض 100 مليار دولار أمريكي في العام 2016 ـ 2018 لمشاريع الحزام والطرق، في حين تعهد بنك سيتيك بإجمالي إقراض يبلغ 113 مليار دولار أمريكي خلال إطار زمني غير محدد. لكن هذه الوعود يجب أن تؤخذ مع قليل من التشكيك، إذ إن أي قروض تُقدَّم إلى الشركات التي لها مصالح في الخارج يمكن تصنيفها

تحت عنوان «الحزام والطريق» من قبل مديرين تنفيذيّين أذكياء يتطلعون إلى إثارة إعجاب أساتذتهم السياسيّين.

وبدلاً من ذلك، ستأتي الأموال الحقيقية لدعم طموحات الصين في الخارج من بنكيها العملاقين المكلفين بتمويل السياسات، أي بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني. كانت المهمة الأصلية لبنك التنمية الصيني هي دعم البنية التحتية المحلية، لكن منذ العام 2008، قام أيضاً بتمويل استحواذات على موارد أجنبية من شركات مملوكة للدولة. وبالإضافة إلى تمويل اندفاع الصين في أفريقيا، ساعد البنك على تكثيف صفقات نفطية من دولة إلى دولة مع فنزويلا وروسيا والبرازيل. وارتفعت محفظة القروض الدولية من الصفر تقريباً في العام 2007 إلى 187 مليار دولار أمريكي في العام 2013، على الرغم من تراجع صافي الإقراض في العام 2014[34]. وتشير تقارير صحافية صينية إلى أن تعليمات صدرت إلى بنك التنمية الصيني للتركيز أكثر على التنمية المحلية، ومن الصعب معرفة قدر المال الذي سيتوفر له لدعم المغامرات الأجنبية. لكن متوسط صافي إقراضه الدولي تجاوز نظيره لدى أي من بنوك التنمية المتعددة الأطراف في الفترة 2008 ـ 2014.

ويبقى الوحش الكبير حقّاً للدبلوماسية الاقتصادية: بنك التصدير والاستيراد الصيني. هو تقليديّاً، مورّد للائتمانات

التجارية الهادفة إلى تسهيل الصادرات والواردات، ومنذ العام 2010 أصبح بنك التصدير والاستيراد الصيني ممولاً رئيساً في الخارج. وفي العام 2014، أنفق 151 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبنغلادش. وحساباته غامضة إلى حد ما، لكن في العام 2014، بلغت المدفوعات الإجمالية غير المرتبطة بالتجارة 80 مليار دولار أمريكي - أي أكثر من مجموع الإقراض المشترك لكل بنوك التنمية الرئيسة المتعددة الأطراف السبعة. وأُنفِق جزء من هذا المبلغ في الصين على شكل قروض لشركات هندسة ومواد تبيع السلع والخدمات في الخارج، لكن بنك الصادرات والواردات الصيني ربما يُصنف على أنه أكبر ممول في العالم للتنمية الخارجية. وقد تكون مساهمة بنك الصادرات والواردات الصيني في مخططات التنمية الدولية للصين، بما في ذلك الحزام والطريق، قد تجاوزت بالفعل المساهمة التي من المحتمل أن يحققها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد حتى بعد عقد من الآن.

باختصار، تكمن القوة المالية للصين بالفعل في بنكيها المكلفين بتمويل السياسات، واللذين لن يعملا على أساس متعدد الأطراف. وسيسعدهما دعم المشاريع، مثل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، والتي لن تلمسها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف. إلا أن الحجم المتواضع

نسبيّاً للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد يفند المخاوف الأمريكية من أن الصين تبني بديلاً موثوقاً لمؤسسات بريتون وودز. وتتمثل النقطة البارزة في أن الصين لديها كثير من المال لدعم دبلوماسية البنية التحتية، حتى لو كان البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مجرد مصدر ثانوي له.

سباق التسلح الخاص بالبنية التحتية الآسيوية

على الرغم من المخاوف بشأن الاعتماد الاقتصادي والنطاق المتنامي للنفوذ الصيني، رحبت البلدان الآسيوية عموماً بوعود الاستثمار في البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها. تمتلك البلدان المتقدمة في آسيا بعضاً من أفضل البنى التحتية في العالم، لكن الدول الأفقر في القارة لديها بعض من أسوئها. وتُدرَج كل من لاوس وكمبوديا ومنغوليا وقرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وبنغلادش ونيبال وتيمور الشرقية وميانمار ضمن أدنى أربعين دولة لجهة جودة بنيتها التحتية، إلى جانب دول أفريقيا جنوب الصحراء، وفق المنتدى الاقتصادي العالمي. وتحل كلها وراء الهند، التي تعاني من نواقص سيئة السمعة في بنيتها التحتية. ففي هذه المناطق الفقيرة من آسيا، تكتسح الطرق المتهالكة الأمطار الصيفية، والكهرباء غير منتظمة، وفي الأغلب تكون إشارات الهاتف المحمول غير موجودة[35].

ويعتمد منطق مبادرة الحزام والطريق على تجربة الصين الخاصة بأن الاستثمار في البنية التحتية يشجع النمو الاقتصادي ويقلل من الفقر. ويكمن التحدي الأكبر في المناطق الداخلية البعيدة عن الموانئ البحرية، مثل آسيا الوسطى غير الساحلية. وحتى في المناطق الساحلية، يفرض النمو الاقتصادي والسكاني السريع عبئاً هائلاً على البنية التحتية القائمة، ولا سيّما النقل والطاقة. وقدّرت دراسة أجراها بنك التنمية الآسيوي أن 8 تريليونات دولار أمريكي من الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة في العقد المنتهي في العام 2020 ستحقق مكاسب حقيقية من الدخل تبلغ حوالي 13 تريليون دولار أمريكي[36]. وحتى مع السخاء الصيني، من المستبعد تحقق هذا الحجم من الاستثمار. لكن بنك التنمية الآسيوي كان يقف على أرضية صلبة عندما خلص إلى أن «بناء الطرق والسكك الحديدية والجسور ومحطات الطاقة وخطوط الأنابيب في كل أنحاء المنطقة يجب أن يكون أولوية لصانعي السياسات في المنطقة».

ولا مكان يصح فيه هذا الأمر أكثر من كمبوديا، أفقر دولة في جنوب شرق آسيا على أساس نصيب الفرد. هنا تخوض الصين واليابان حرب تمويل البنية التحتية، متسلحتين بدفاتر الشيكات ومعدات البناء[37]. وفي العاصمة بنوم بنه، يرتفع جسران توأمان فوق أحد روافد نهر الميكونغ العظيم؛ افتُتح الجسر الأول في العام 1966 كهدية

من اليابان، وافُتتح في العام 2014 جسر موازٍ بنته المؤسسة الصينية المحدودة لهندسة الطرق والجسور بقرض ميسر من بنك الصادرات والواردات الصيني. ومع قيام الصين بتدعيم مبادرة الحزام والطريق، تستجيب اليابان والجهات المقرضة المتعددة الأطراف الحليفة لها عن طريق ضخ مزيد من التمويل الإنمائي الخاص بهم. في نيسان/ أبريل 2015، افتُتح جسر جديد مذهل على مسافة 60 كيلومتراً من بنوم بنه باتجاه مصب النهر ـ وهو بُني بتمويل من اليابان بدعم من بنك التنمية الآسيوي.

ولا شك في أن الصين ستستجيب قريباً. واستثمرت اليابان 56 مليار دولار أمريكي في دول آسيان في الفترة 2011 ـ 2013، أي أكثر من ضعفي الـ 22 مليار دولار أمريكي التي استثمرتها الصين. واستثمر أعضاء الاتحاد الأوروبي أكثر من 75 مليار دولار أمريكي. لكن في بعض البلدان الآسيوية، بما في ذلك كمبوديا، تُعد الصين بالفعل أكبر مستثمر خارجي. وعلى مدى العقد المقبل أو نحو ذلك، مع اكتساب مبادرة الحزام والطريق زخماً، تأمل بكين في أن ينتشر نفوذها. ولتحقيق هذه الغاية، تزيد من المساعدات؛ المنح والقروض المقدمة بأقل أسعار للفائدة. وفي جنوب شرق آسيا، تُعتبر اليابان أكثر المانحين سخاء، إذ تعتبر المساعدات وسيلة حاسمة للحفاظ على مجال نفوذها الإقليمي. ولا تزال الصين وراءها بعض الشيء، لكن مساهمتها تنمو بسرعة.

في العام 2013، أنفقت 7 مليارات دولار أمريكي كمساعدات على مستوى العالم، لتحتل المرتبة السادسة، وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[38].

وبسبب قلق طوكيو من استعراض العضلات المالية الصينية، تشن معركة مضادة. وينص «ميثاق التعاون الإنمائي» الجديد، الصادر في شباط/ فبراير 2015، على وجوب استهداف المساعدات حماية المصلحة الوطنية لليابان. وللمرة الأولى، يجب على المساعدات أيضاً أن تسعى لإرساء «سيادة القانون» و«التحول إلى الديمقراطية»[39]. وتبع التقرير تقرير آخر حول المساعدات الخارجية، صرح بوضوح أن على اليابان بناء علاقات أقوى مع آسيان لضمان الأمن القومي في مواجهة النفوذ الإقليمي المتنامي للصين[40]. وأخيراً، في أيار/ مايو 2015، أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي أن اليابان ستقدم مبلغاً ضخماً بقيمة 110 مليارات دولار أمريكي على مدى خمس سنوات لمشاريع البنية التحتية الآسيوية ذات «الجودة العالية» ـ في استجابة موجهة إلى إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي يخشى النقاد من أنه سيمول أعمال بناء صينية غير مطابقة للمواصفات[41]. وسيُنفَق نصف الأموال اليابانية على أساس ثنائي، ونصفها بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوي.

وليس وعد اليابان بتقديم بنية تحتية «عالية الجودة» كلاماً فارغاً. على بعد ساعة شرق بنوم بنه، على الطريق

السريع المزدحم إلى مدينة هو تشي منه، يُظهر جسر نيك لوينغ الرائع كيف يمكن للمعركة المالية بين الصين واليابان أن تفيد المناطق المتخلفة في آسيا. فالجسر الممتد فوق نهر الميكونغ بطول كيلومترين، افُتتح بعد ستة أشهر فقط من الجسر الصيني الأكثر تواضعاً في عاصمة كمبوديا. وهو بُني بمنحة قدرها 130 مليون دولار أمريكي من اليابان، وينهي العبور بالعبارات الذي أصبح بمثابة عنق زجاجة للمركبات المسافرة بين المدينتين. ففي الأيام المزدحمة، كان على المركبات الانتظار لمدة سبع إلى ثماني ساعات، أي أكثر من ضعف وقت الرحلة. ويُعد بنك التنمية الآسيوي الجسر حلقة حيوية في بناء «ممر اقتصادي جنوبي» بين تايلاند وفيتنام ـ وهو جزء أساسي من برنامج تنمية منطقة الميكونغ الفرعية الكبرى[42].

تنتشر المنافسة بين الصين واليابان في جنوب شرق آسيا. في هانوي، على بعد 1500 كيلومتر شمال بنوم بنه، تبني المجموعة الصينية للسكك الحديدية جزءاً من نظام السكك الحديدية الحضري الجديد في المدينة. ويساعد كل من الصين واليابان في تمويل المشروع. وأصبحت عاصمة فيتنام بالفعل موطئاً لمحطة مطار جديدة تكلف مليار دولار أمريكي، مرتبط بالمدينة عبر طريق سريع ذي 6 مسارات وجسر بطول 9 كيلومترات فوق النهر الأحمر ـ وقد بُني كل شيء جزئيّاً بمساعدة يابانية. بالنسبة لدولة

بمستوى التنمية المتواضع في فيتنام، تبدو جودة البنية التحتية في هانوي مذهلة.

وفي فيتنام وكمبوديا وخارجها، يحرص القادة الإقليميون على اقتراض الأموال الرخيصة. وفي أيار/ مايو 2015، في مؤتمر «المستقبل في آسيا» في طوكيو، ناشد وزير التجارة في كمبوديا البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ألا يعمدا إلى «معاقبة» بلاده بسبب انضمامها إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وقال الوزير سان تشانتول: «لا يهم من أين تأتي الأموال. نحن بحاجة إلى المال لتمويل البنية التحتية لتحسين الربط»[43]. وفي بنوم بنه، عبّر أحد مستشاريه عن الموقف بصراحة أكبر؛ قال لي الدكتور سوك سيبهانا، الذي قاد المفاوضات من أجل انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية: «نحن بحاجة إلى محطات لتوليد الطاقة وطرق سريعة. ويأتي هذا في الأغلب من مكانين: الصين واليابان. أما البقية ـ الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ـ فهي مزحة»[44].

ومع ذلك، ثمة مؤشرات إلى أن طموحات الصين تحض الجهات المقرضة التقليدية المتعددة الأطراف على العمل. في العام 2015، بعد إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، قدم البنك الدولي لإندونيسيا 11 مليار دولار أمريكي كقروض جديدة لمشاريع البنية التحتية. وفي الوقت

نفسه، وسّع بنك التنمية الآسيوي من قدرته على الإقراض بنسبة 50٪. يقول الدكتور سوك: «يُعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أمراً مهماً بالنسبة لكمبوديا. والمنافسة جيدة، فالآن يمكننا الاختيار». وأضاف أن كمبوديا تفضل الاقتراض من منظمة متعددة الأطراف مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على الاقتراض على أساس ثنائي: «هذا أفضل لأننا لن ندين لدولة واحدة».

ولا يزال الانتظار واجباً لمعرفة ما إذا كان البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية سيثبت أنه منافس أو شريك للبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. لكنه نجح بالفعل في وضع وعاء جديد من المال على الطاولة وحفز استجابة إيجابية من اليابان وغيرها من الجهات المقرضة المتعددة الأطراف. وأضف الصناديق الأكبر التي وعد بها البنكان الصينيان المكلفان بتمويل السياسات دعماً منهما لمبادرة الحزام والطريق، فيبدو أن آسيا تقف على شفا ازدهار غير مسبوق في البنية التحتية.

ويتمثل عدم اليقين الكبير الوحيد في تمكن هؤلاء الممولين من العثور على مشاريع قابلة للتمويل. يقول الخبراء في تمويل التنمية إن هذا الأمر، وليس الافتقار إلى التمويل، هو السبب الجذري لعجز البنية التحتية في آسيا. فالمستوى الأمثل للاستثمار في البنية التحتية

لأي بلد يعتمد على مزيج من معدل نموه المحتمل، وهيكل النمو، وجودة الحوكمة، ناهيك عن أسعار السلع. والتاريخ مليء بأمثلة على الإسقاطات المتفائلة للاحتياجات المستقبلية. فعلى الرغم من أن الصين لديها كثير من الأموال النقدية، إلا أنها قد تصارع للعثور على مشاريع جديرة بالاهتمام للاستثمار فيها. ويكمن أحد المخاوف في أن المعونات من دون قيود ستصبح ببساطة مصدراً للكسب غير المشروع للنخب المحلية، أكثر من كونها مصدراً للنفع الاقتصادي. صحيح أن أجزاء من آسيا تفتقر بشدة إلى البنية التحتية، لكن البنية التحتية ليست كلها منتِجة اقتصاديّاً ـ كما تبين تجربة الصين الخاصة بالإفراط في الاستثمار بشكل جيد جداً.

وهناك خوف آخر من أن تبالغ الشركات الصينية في البحث عن مشاريع قابلة للحياة. فالمخططون يتصورون استثمارات للحزام والطريق في دول غير مستقرة مثل سورية والعراق وأفغانستان وباكستان واليمن ومصر وأوكرانيا. ولا شك في أن أموالاً مهمة ستُحوَّل إلى مشاريع استراتيجية ذات فرصة ضئيلة لتحقيق عائد. وسيعزز بعض الاستثمارات الأمن الاقتصادي للصين أو يجلب مزيداً من التطوير المطلوب للمناطق الفقيرة؛ وسيكون البعض الآخر أكثر قليلاً من رشوة جيوسياسية. وعلاوة على ذلك، حتى تنجح استثمارات بكين في المناطق المضطربة من العالم،

فهي تحتاج إلى إعادة التفكير في سياستها المتمثلة في تقديم القروض للنظم الفاسدة. فمن زامبيا إلى ليبيريا ومن جنوب السودان إلى ميانمار، عادت سياسة الصين في العمل مع حكومات بغيضة بنتائج عكسية.

الحلم الآسيوي

تُصوّر الصين مبادرة الحزام والطريق كمشروع دولي، مصمَّم لإنشاء مسارات تجارية جديدة وروابط اقتصادية عبر الحدود. لكن ثمة أيضاً عنصراً محلياً كبيراً كل مقاطعة في الصين لديها خطة الاستثمار الخاصة بها بشأن الحزام والطريق. وبالنسبة للحكومات المحلية التي تسعى لتحفيز النمو المتدهور، من المنطقي القفز إلى عربة الاستثمار. وعلى الصعيد الوطني، يتحدّث صانعو السياسة عن إمكانيات المبادرة لتوليد طلب جديد على شركات البناء وشركات صناعة السلع الرأسمالية. لكن تحول الصين إلى دولة مصدرة للسلع الرأسمالية العالية القيمة يتعثر منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008، بسبب المنافسة الشديدة وضعف الطلب العالمي. وانخفض النمو في الإيرادات الهندسية الخارجية إلى النصف بين العامين 2010 و2015. ومن المبررات الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق ثمة جزء يستهدف وقف هذا المسار الحلزوني[45]. وفي كانون الثاني/ يناير 2015، دعا مجلس الدولة إلى «استخدام

مشاريع البناء في الخارج والاستثمار الأجنبي لتعزيز صادرات المعدات». وكُلّف البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق طريق الحرير، والبنكان الصينيان المكلفان بتمويل السياسات، بتمكين الشركات الصينية من تمويل الموانئ البحرية وخطوط الأنابيب وشبكات الكهرباء ومراكز الخدمات اللوجستية والطرق والسكك الحديدية. وفي المقابل، ينبغي أن يؤدي هذا إلى توليد الطلب على الإسمنت والصلب والسلع الرأسمالية، مثل الحفارات وتوربينات الطاقة والرافعات. ولأن البنكين الصينيّين المكلفين بتمويل السياسات يقدمان تمويلات خاصة بهما، فإن الفائدة الكبرى ستكون من نصيب شركات البناء الصينية المملوكة للدولة[46]. وللأسف، يبالغ الخطاب الرسمي الصادر من بكين في قدرة مبادرة الحزام والطريق على استيعاب الطاقة الصناعية المفرطة للصين وإحياء الطلب العالمي على السلع. من المعقول أن تتمكن الصين من تمويل ما بين 50 و100 مليار دولار أمريكي من مشاريع الحزام والطرق في الخارج سنويّاً. ومن هذا المبلغ، سيقدم البنكان الصينيان المكلفان بتمويل السياسات ما بين 30 و80 مليار دولار أمريكي، ويمول البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير الـ 20 مليار دولار أمريكي الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون الشركات الفردية قادرة على الاقتراض من البنوك التجارية وتسحب

من مدخراتها الخاصة. لكن مع وصول الإنفاق الداخلي للبنية التحتية في الصين إلى حوالي 150 مليار دولار أمريكي شهريّاً في العام 2015، من غير المحتمل أن تساوي سنة كاملة من الإنفاق على المشاريع الأجنبية على طول مبادرة الحزام والطريق حتى إنفاق شهر واحد في الداخل.

خذ الصلب مثالاً، الذي اتُّهمت الصين في العام 2016 بإغراق الأسواق العالمية به بأقل من تكلفة الإنتاج. في العام 2015، كان لدى الصين حوالي 170 مليون طن متري من الطاقة الفائضة من الفولاذ. وإذا كانت مبادرة الحزام والطريق ولّدت إنفاقاً جديداً في الخارج بقيمة 100 مليار دولار أمريكي سنويّاً، انتهى 15 مليار دولار أمريكي منها في جيوب صانعي الصلب الصينيّين، لم يكن أثر الطلب على الصلب إلا هامشيّاً. وفي أواخر العام 2015، اشترى استثمار 15 مليار دولار أمريكي 28 مليون طن من الفولاذ - أي 16٪ فقط من الطاقة الفائضة للصين. وهذا لا يقترب من حل المشكلة. بالطبع، لا يحدث كل الإنفاق على الحزام والطريق في الخارج. تضمنت القائمة الأولى للاستثمارات الناجحة للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح مشاريع مخططاً لها قبل زمن طويل، مثل مراكز الشحن الجوي الجديدة في تشنغدو وشيامن، والتي أُعيد إدراجها على عجل ضمن شعار الحزام والطريق. لكن بما أنها كانت ستُبنى على أي حال، فهي لم تُضَف إلى الطلب الكلي[47].

إن مبادرة الحزام والطريق هي مشروع طويل الأجل يحتاج إلى وقت يكتسب قوة دفع. وحتى الآن، أصابت بعض المشاريع المدرجة في قائمة اللجنة وأخطأ البعض الآخر. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر الاستثمارات، مثل «الجسر البري» من غرب الصين إلى أوروبا وتنمية ميناء كوادر الباكستاني على بحر العرب، لافتة. ويُعدّ افتتاح مصانع الإسمنت في إندونيسيا وميانمار ذلك النوع بالضبط من الاستثمارات الخارجية للشركات الذي تريد بكين تشجيعه. وثمة مشروع آخر مثير للاهتمام وهو «تحالف الموانئ» بين عشرة موانئ صينية وستة موانئ ماليزية تعمل معاً للحد من الاختناقات وتعزيز التجارة. وتستثمر الصين 10 مليارات دولار أمريكي في مشروع لبناء ميناء عميق ومارينا تجارية في ملقا[48]. لكن العديد من المشاريع، مثل خطة شينجيانغ لتطوير إنتاج متكامل للقطن في طاجيكستان، يبدو قليل الأهمية جداً. والبعض الآخر، مثل المحاولة المكلفة لمطار تشنغتشو ليصبح مركزاً للشحن على طول الحزام والطريق، أمر لا معنى له: هو يقع في وسط الصين، ولا يزال بعيداً عن قلب الحزام أو الطريق. وهنا تبدو المبادرة عذراً آخر للاستثمار الإقليمي.

وفي الواقع، لا يصح الوصف على الإطلاق على العديد من «الاستثمارات» الصينية. فمبادرة الحزام والطريق تقوم على تأمين عقود هندسية لشركات البناء المملوكة للدولة،

وفي الأغلب من الحكومات الأجنبية نفسها التي تستثمر أموالاً مقترضة من الصين، بقدر ما تتعلق ببناء الأصول وبالتالي امتلاكها. وتزعم وزارة التجارة الصينية أن الشركات الصينية قامت باستثمارات مباشرة بقيمة 14.8 مليار دولار أمريكي في 49 دولة على طول الحزام والطريق في العام 2015؛ وكان أكبر المستفيدين سنغافورة وكازاخستان ولاوس وإندونيسيا وروسيا وتايلاند. لكنها وقعت أيضاً حوالي أربعة آلاف مشروع للهندسة والمشتريات والبناء في 60 دولة، بقيمة أكبر بكثير تساوي 92.6 مليار دولار أمريكي[49]. ومن غير الواضح كم من هذه المشاريع كانت حقّاً منتجات خاصة بالحزام والطريق، وكم منها كان سيحصل بأي حال من الأحوال. وفي كلتا الحالتين، تقوم الوزارات الصينية بتعزيز الدعاية لدعم المبادرة الكبرى للرئيس شي.

وفي الداخل والخارج معاً، يخشى متشككون من أن تصبح مبادرة الحزام والطريق ذريعة للإسراف في الإنفاق. يقول أحد المتشككين الذين لهم صلات بالحكومة: «ستكون هناك نجاحات وإخفاقات». وأضاف بشكل متشائم: «بصراحة شديدة، عندما يذكر الناس الحزام والطريق أعود بذاكرتي إلى القفزة العظيمة للأمام»، مشيراً إلى سياسة الصين الكارثية لتحويل اقتصادها في 1958 ـ 1961[50]. وستغدو معظم البلدان سعيدة بأخذ أموال الصين، لكنها ستظل حذرة

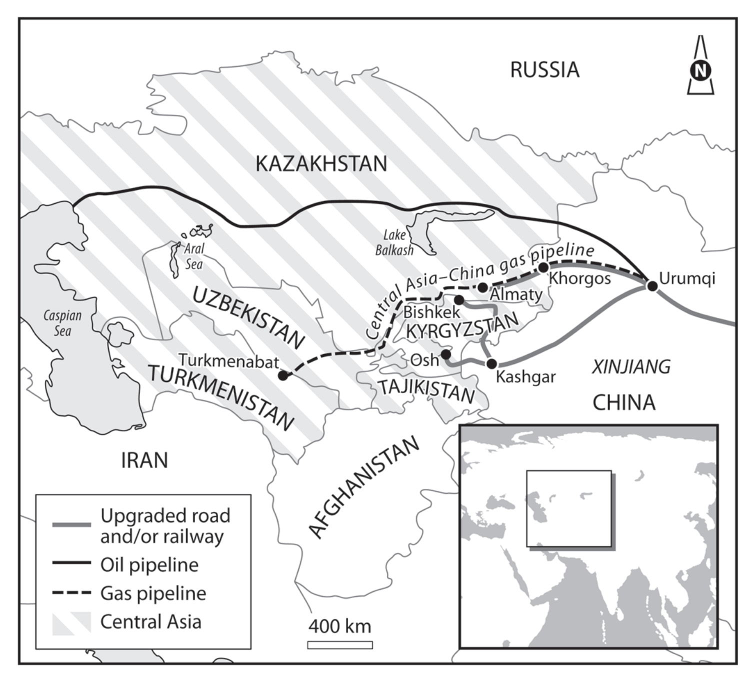
من نواياها الاستراتيجية، وبالتأكيد لا تشاركها رؤيتها الخاصة بآسيا ذات المركز الصيني. وتعني القيود الجيوسياسية أن الحزام والطريق يمكن أن يحققا أقل مما يعدان به. يقول تشا داوجيونغ، أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة بكين: «إنني أشك في قدرة الصين على بيع فكرة ‹المصير المشترك› للمجتمع الدولي»[51].

ومع ذلك، فإن مبادرة الحزام والطريق هي مشروع جريء يجب أن يؤخذ على محمل الجد. فهو يوضح كيف يمكن لسياسة الصين الخارجية المتطورة أن تحدث فرقاً جوهريّاً في الرفاهية الاقتصادية في آسيا وما وراءها. وينبغي أن يساعد على أن يوفر للأسواق الناشئة حافزاً للاستثمار تشتد الحاجة إليه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تشجيع الإقراض التنافسي. وسيوفر عملاً لشركات الهندسة الصينية وفرصاً جديدة لمصدري السلع الرأسمالية - حتى لو كانت الادعاءات بأن المبادرة يمكن أن تقتل شبح الطاقة الزائدة، ادعاءات مبالغاً بها كثيراً. ويُعدُّ شي جين بينغ التكامل الإقليمي الأكبر جزءاً من إرثه، وهو مصمم على تحقيق ذلك. لكن لكي تكون هناك فرصة للنجاح، سيكون على الصين أن تقنع جيرانها بأن مبادرتها الكبرى لا ترقى إلى مستوى الدفع الاستراتيجي نحو الهيمنة الإقليمية.

الفصل الثاني

السير غرباً

اقتصادات القوة في آسيا الوسطى



Central Asia

قبل عقدين، كانت أستانا مجرد بلدة سوفياتية صغيرة للسكك الحديدية وسط اللامكان. وعندما أعلن الرئيس الأول لكازاخستان (والوحيد حتى الآن) في العام 1995 أن العاصمة ستُنقل إلى هناك من ألماتي، شعر الدبلوماسيون بالفزع. فبالشوارع المظللة بالأشجار، ومقاهي الأرصفة، والمباني الروسية المزخرفة بألوان الخطمي، تتمتع ألماتي بجو من الرقي الأوروبي الشرقي. أما أستانا، التي تعني حرفيّاً «العاصمة» بلغة كازاخستان، فمن المعروف أن درجات الحرارة الشتوية فيها تهبط إلى 50 درجة مئوية تحت الصفر. لكن بناء عاصمة جديدة لدولة مستقلة حديثاً مضى قدماً، بتمويل من النفط المستخرج من أعماق بحر قزوين.

لا تزال العاصمة الجديدة لكازاخستان مرتعاً للرياح والتجمد، لكنها تحولت بفضل عشرين سنة من الأرباح الهائلة من النفط. وتتنافس على جذب الانتباه ناطحات السحاب المصمّمة من قبل مصممين شهيرين، والأنصاب

الغريبة، والمساجد المتألقة، إلى جانب الهيكل الأكثر تطوراً في المدينة ـ وهو مركز تسوق ضخم لا يشبه شيئاً أكثر من خيمة عملاقة مائلة[1]. ووسط مزيج من المباني الغريبة والرائعة، يهيمن قصران على الأفق. الأول هو القصر الرئاسي ذو اللون الأزرق والقبة الذهبية: المنزل الكبير لنور سلطان نزارباييف، القائد القوي لكازاخستان. والآخر هو فندق من خمسة وعشرين طابقاً مملوك لمؤسسة البترول الوطنية الصينية. فمع بوابته المزخرفة وسطحه ذي الإفريز القائم على أعمدة قرمزية، يُعتبر قصر بكين هذا الفندق المفضل لكبار الشخصيات الصينية التي تزور هذه الدولة الاقتصادية المسيطرة في آسيا الوسطى.

يرمز قصر بكين إلى القوة المتنامية للصين في آسيا الوسطى. فالصين هي أكبر شريك تجاري واستثماري في المنطقة، وأكبر ممول لها. وتسيطر مؤسسة البترول الوطنية الصينية وحدها على ربع إنتاج كازاخستان من النفط[2]. وعندما استضاف وزير المالية الصيني لو جيوي قادة آسيا على عشاء في أيار/ مايو 2014، وشرح خطة بكين لإنشاء ما أصبح البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، قام بذلك في مطعم السور العظيم في قصر بكين. ففي آسيا الوسطى، كما في كل أنحاء آسيا، يتحول ميزان القوى نحو الصين. وحصل أيضاً في أستانا، في جامعة نزارباييف في أيلول/ سبتمبر 2013، أن شي جين بينغ أعلن للمرة الأولى عن النية

لبناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، الذي سيمتد من غرب الصين عبر آسيا الوسطى إلى أوروبا[3]. وبدأ العمل الصيني على «الجسر البري الأوراسي» قبل فترة طويلة من تولي الرئيس شي السلطة، لكنه ضم المخطط إلى سرده الكبير للتجدد الوطني: مبادرة الحزام والطريق هي مشروع يحمل توقيع شي. وتتعلق الرؤية بأكثر من بناء ممرات تصدير جديدة واستيراد مزيد من النفط والغاز والمعادن. فبالإضافة إلى إنشاء شبكة إقليمية للتبعية الاقتصادية، تقدّر بكين أن الربط الأفضل سيساعد مناطقها الحدودية المتخلفة على التحول إلى مناطق تجارية قابلة للحياة. كذلك تريد إقامة طوق أمني في آسيا الوسطى يمكّنها من الضبط الدائم للتوتر الإثني بين السكان المسلمين الأصليّين والمهاجرين الصينيّين من الهان في منطقة شينجيانغ الشمالية الغربية.

والهدف الدبلوماسي النهائي، سواء كان مخططاً له أم لا، هو إلزام آسيا الوسطى بالصين. حتى فيما يدفع فلاديمير بوتين رؤيته البديلة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي المنبعث من رماد الاتحاد السوفياتي، تنشغل الصين في ملء الفراغ الاقتصادي الذي خلفه تراجع موسكو في المنطقة. وتحتفظ روسيا باهتمام استراتيجي في دول آسيا الوسطى الخمس، وتحرص بكين على تصوير مبادراتها الإقليمية باعتبارها مبادرة تجارية بحتة، وليست محاولة لتوسيع النفوذ السياسي. لكن مع تعزيز الاستثمار وتقديم المساعدات المالية للنظم الهشة على حدودها، يتعاظم

نفوذ الصين على حساب روسيا. وسيجعل نفوذها الاقتصادي المتنامي موقعها في آسيا الوسطى منيعاً قريباً. وجذب «السير غرباً» في الصين اهتماماً أقل بكثير من «التمحور نحو آسيا» في الولايات المتحدة، لكنه قد يكون أكثر أهمية.

شينجيانغ

تملك الصين تاريخاً طويلاً من التأثير في السهوب والصحاري ذات الكثافة السكانية المنخفضة غربها. خلال عهد سلالة تانغ (618 ـ 907)، عندما امتدت الإمبراطورية الصينية على طول طريق الحرير، أرسلت الخانات (مقاطعات يحمل حاكم كل منها لقب خان ـ المترجم) في أوزبكستان وتركمانستان اليوم، جزية إلى العاصمة الإمبراطورية في تشانغآن. وفي القرن الثامن عشر، استولى الإمبراطور تشيان لونغ على النصف الشرقي من آسيا الوسطى، الذي أُعيدت تسميته في النهاية بشينجيانغ ـ «المنطقة الجديدة». واستمر الأجانب في الإشارة بشكل غريب إلى «شرق تركستان»، وهو الاسم الذي سيعيد إحياءه القوميون الأيغور في ثلاثينيات القرن العشرين. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كان الجزء الغربي الأكبر من آسيا الوسطى في يدي روسيا. وفي ظل الاتحاد السوفياتي، لم يكن للصين تفاعل يذكر مع الجمهوريات على حدودها الغربية، ولا سيّما بعد قطع العلاقات الدبلوماسية في العام 1960[4].

عندما نالت كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان استقلالها في العام 1991 ـ أُطلِق عليها اسم «آسيا الوسطى» بشكل جماعي، مع حرف أول كبير ـ كانت الأولوية الأولى لبكين هي ترسيم حدودها وضمان أمن شينجيانغ. وفي العام 1996، أنشأت منتدى خماسي شنغهاي، وهو اتحاد أمني إقليمي يتكون من الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان. وبعد إضافة أوزبكستان في العام 2001، غُيِّر اسم خماسي شنغهاي إلى منظمة شنغهاي للتعاون. وفي العام 2015، بعد عقد من الجمود بشأن التوسع، دُعي كل من الهند وباكستان لتصبحا عضوين كاملين. يتطلب ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون من الأعضاء مكافحة «الشرور الثلاثة» أي الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف الديني، لكن الصين تعتبرها أيضاً أداة للتعاون الاقتصادي[5].

وتزامن إنشاء خماسي شنغهاي في منتصف تسعينيات القرن العشرين مع اعتراف الصين المتزايد بالإمكانيات الاقتصادية والاستراتيجية في آسيا الوسطى. فالمنطقة غنية بالموارد الطبيعية، مع حقول النفط والغاز غير المستغلة، والاحتياطات العميقة من اليورانيوم، وكثير من إمكانيات الطاقة المائية. وتعتبر بكين الاستقرار في آسيا الوسطى أمراً ضرورياً لرفاهية منطقة شينجيانغ غير الساحلية التي تشترك مع آسيا الوسطى بحدود تبلغ ألفين و800 كيلومتر. ومن خلال بناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط

الأنابيب التي تربط المناطق، يعتقد الاستراتيجيون في بكين أن التجارة عبر الحدود ستزدهر. ويأملون في أن يساعد التحديث والتنمية الاقتصادية على دمج إقليم شينجيانغ في المنطقة وإبقاء الانفصاليّين المضطربين تحت السيطرة.

في العام 2012، أعلن رئيس الوزراء السابق وين جيا باو عن خطط لتحويل مدينة أورومتشي، عاصمة شينجيانغ، إلى «بوابة إلى أوراسيا»، مع وجود مطار وطرق جديدة إلى قرغيزستان وطاجيكستان[6]. وردد كلام وين رؤية وانغ جي سي، عميد كلية الدراسات الدولية في جامعة بكين وأحد أبرز المفكرين في السياسة الخارجية للصين. وفي مقال نُشر في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، دعا وانغ إلى بناء «طريق الحرير الجديد الممتد من الموانئ الشرقية للصين، عبر وسط آسيا وأوروبا، إلى الضفاف الشرقية للمحيط الأطلسي والدول الساحلية المتوسطية في الغرب». وبدلاً من التركيز على البحار المضطربة في شرق الصين وجنوبها، يجب على الصين «أن تسير غرباً»[7].

وفي خطابه عام 2013 في جامعة نزاربابيف، عرض الرئيس شي الموضوع بالتفصيل. وتحدّث عن الروابط التجارية القديمة بين الشرق والغرب، عندما شق الحرير والسلع الصينية الأخرى طريقه من العاصمة الإمبراطورية في تشانغآن (المعروفة الآن باسم شيان) عبر آسيا الوسطى إلى تركيا

والبحر المتوسط. وقال شي بأسى: «إذا نظرنا إلى الوراء إلى تلك الحقبة، يمكنني أن أسمع أجراس الجمال التي تتردد في الجبال وأرى خيوط الدخان المتصاعدة من الصحراء». وبعد سنة، عاد شي إلى آسيا الوسطى لحضور القمة الرابعة عشرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي عُقدت في طاجيكستان. لكن هذه المرة كانت المخاوف الأمنية في قمة أولوياته: لقد دعا شي إلى اتفاق يساعد على الحد من التطرف الإسلامي وحض وكالة مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون على أداء دور أكبر في مكافحة تهريب المخدرات.

لقد تأسست منظمة شنغهاي للتعاون قبل فترة طويلة من بدء الرئيس شي بالتشجيع على بناء طريق الحرير الجديد. لكن المبادرتين الصينيتين متصلتان: يعتقد قادة الصين بأن التنمية الاقتصادية ستساعد على تحقيق استقرار إقليمي أكبر، سواء في شينجيانغ أو في الدول الهشة على حدودها الغربية. وخصصت بكين مليارات الدولارات في استثمارات في شينجيانغ، حيث تحاول استرضاء القوميّين الأويغور المضطربين. ووسعت من سخائها إلى الدول الخمس السوفياتية سابقاً في آسيا الوسطى، وساعدتها على إعادة بناء البنية التحتية المتداعية، جزئيّاً مقابل الحصول على النفط والغاز.

والمخاوف الأمنية للصين حقيقية، على الرغم من عدم دقتها في تصوير القومية الأويغورية على أنها تطرف ديني. ومع ذلك،

فإن انتقالها إلى آسيا الوسطى يعني أكثر من ضمان الاستقرار الإقليمي أو الاستيلاء على الموارد الطبيعية، وهما أمران مهمان في حد ذاتهما. فهو يشير إلى تحول في النظرة الجيوسياسية لبكين ـ التي تركز منذ فترة طويلة على الساحل الشرقي للصين ـ إلى حدودها البرية. ويمثل مفهوم «طريق الحرير الجديد» إعادة اكتشاف بكين لطموحها القاري التقليدي. ولاحظ مراقبو آسيا الوسطى، بشكل مقنع، أن حضور الصين المتنامي في المنطقة خلال العقد الماضي كان بمثابة بناء «إمبراطورية غير متعمدة»[8]. لكن تصميم شي جين بينغ على الاستمرار في «السير غرباً» يشير إلى أن الصين تسعى الآن بنشاط لترسيخ نفسها كقوة اقتصادية مركزية في أوراسيا.

تركز طموحات بكين على التجارة والاستثمار، التي ترى أنها جزء من حل المشكلة الأمنية في شينجيانغ. ولطالما شجع قادة الصين الهان الصينيّين على الهجرة إلى هذه الزاوية البعيدة من الإمبراطورية، التي يتكون سكانها الأصليون بشكل رئيس من مسلمين يتحدّثون اللغة التركية. قبل الثورة الشيوعية في الصين في العام 1949، شكلت الأقلية الأويغورية المسلمة أكثر من 90٪ من سكان شينجيانغ؛ وهي تمثل اليوم 40٪ فقط من سكانها البالغ عددهم 22 مليون نسمة. ووجهت بكين مبالغ طائلة لتحديث شبكة النقل وتطوير صناعات النفط والغاز، التي تسيطر على اقتصاد شينجيانغ. لكن معظم هذه الثروة عاد إلى بكين أو إلى جيوب مهاجرين

من الهان، مما غذى الاستياء والاحتجاجات بين الأقلية الأويغورية الأصلية. وفي العام 2009، أدت أعمال الشغب الوحشية التي قادها الأويغور في أورومتشي إلى مقتل 197 شخصاً وإصابة حوالي ألفين[9].

وفي العام 2013، امتد العنف إلى خارج شينجيانغ. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، اصطدمت سيارة جيب يقودها أحد المحتجين الأويغور بحشد من المشاة على مشارف ميدان تيانانمين في بكين واشتعلت فيها النيران، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص. بعد ذلك، في آذار/ مارس 2014، هاجم ثمانية من الأويغور متسلحين بسكاكين محطة مزدحمة للسكك الحديدية في كونمينغ بجنوب غرب الصين، مما أسفر عن مقتل 29 شخصاً وإصابة أكثر من 140 آخرين، وهي مذبحة وصفتها وسائل الإعلام الوطنية بـ «11 أيلول/ سبتمبر الصيني». وبعد شهر، فجر انتحاريان عبوات ناسفة في محطة للسكك الحديدية في أورومتشي، وهو أول تفجير في المدينة منذ سبع عشرة سنة. وفي تموز/ يوليو، خلفت أعمال شغب إثنية في محافظة شاشي جنوب شينجيانغ 96 قتيلاً وفق الأرقام الرسمية. وبلغ عدد القتلى في العام 2014 حوالي 400، على الرغم من أن العدد الفعلي ربما كان أعلى بشكل كبير[10].

وتلقي بكين باللوم في هذه الهجمات على النزعة الانفصالية التي يغذيها الإسلام الراديكالي. وتقول إن الإرهابيّين يحاولون

إقامة دولة إسلامية مستقلة في شينجيانغ، بتوجيه من قوات أجنبية معادية متوافقة مع القاعدة وطالبان. ومنذ هجمات مركز التجارة العالمي في نيويورك في العام 2001، تربط بكين صراحة حملتها في شينجيانغ بحرب الولايات المتحدة على الإرهاب، وتصور الصين على أنها «ضحية للإرهاب الدولي». وتحديداً، تلقي بكين باللوم على منظمة غامضة ومبهمة تُعرف باسم حركة شرق تركستان الإسلامية في تدبير الهجمات الإرهابية من الخارج.

ويختلف خبراء الإرهاب حول دور الحركة؛ ويشكك البعض حتى في وجودها. وفي كلتا الحالتين، هناك القليل من الأدلة على أن حركة شرق تركستان الإسلامية أو أي منظمة «إرهابية» أخرى كانت مسؤولة عن الهجمات في بكين وكونمينغ. في كتابه شعب الصين المنسي، يقول نيك هولدستوك، الذي أقام سابقاً في شينجيانغ، إن الإرهاب الإسلامي المنظم قليل في المنطقة في الواقع. وبدلاً من ذلك، يجادل بأن العنف المتصاعد الذي شهدته السنوات القليلة الماضية هو عمل يائس من أعمال المقاومة للسياسات نفسها التي وضعتها بكين للسيطرة على «الإرهاب» - أي نبوءة ذاتية التحقق تحرض الآن، بشكل مأساوي، على الشيء الحقيقي. فباسم «الأمن»، حولت السلطات جزءاً كبيراً من المنطقة إلى دولة بوليسية، حيث أغارت على المنازل وحظرت رموز الإخلاص الديني. ورداً على

ذلـك، بـدأت مجموعـات صغـيرة مـن الأويغـور المتشـددين باسـتهداف مدنيّـين لغايـات سياسـية.

وأيّـاً كان الواقـع، ليـس خـوف بكـين مـن تنامـي النزعـة الإسـلامية في شـينجيانغ مـبرراً. في أوائـل العـام 2016، سرّب أحـد المنشـقين عـن تنظيـم الدولـة الإسـلامية أكثـر مـن ثلاثـة آلاف و500 نمـوذج تسـجيل للمقاتلـين الأجانـب جُمِعـت بـين منتصـف العـام 2013 ومنتصـف العـام 2014. ووجـد تحليـل أجرتـه مؤسسـة أمريـكا الجديـدة، وهـي مؤسسـة فكريـة مقرهـا واشـنطن، أن 118 مـن المقاتلـين جـاؤوا مـن الصـين - بـما في ذلـك 114 جـاؤوا مـن شـينجيانغ[11]. وفي العـام 2015، أصـدرت الدولـة الإسـلامية شريـط فيديـو للتجنيـد بلغـة الماندريـن يتهـم بكـين باضطهـاد الأويغـور، ويشـجع مزيـداً مـن الصينيّـين المسـلمين عـلى الانضـمام إلى الجهـاد العالمـي. ووفـق تقاريـر مـن شـمال سـورية، اسـتقر عـدة آلاف مـن الأويغـور الصينيّـين مـن شـينجيانغ في معسـكرات للمسـلحين هنـاك. ووُصِفـوا بأنهـم أعضـاء في الحـزب الإسـلامي التركسـتاني التابـع لتنظيـم القاعـدة، وهـو تجسـيد جديـد لحركـة شرق تركسـتان الإسـلامية[12].

في 30 آب/ أغسطس 2016، عـزز تفجـير انتحـاري في السـفارة الصينيـة في بيشـكك، عاصمـة قرغيزسـتان، حجـة بكـين ضـد الحركـة. حيـث اقتحمـت سـيارة بوابـة السـفارة وانفجـرت، مما أدى إلى تحطـم النوافـذ وإصابـة ثلاثـة موظفـين محليّـين بالداخـل[13].

وقال أمن الدولة القرغيزي إن الهجوم أمر به مسلحون أويغور ينشطون في سورية ونفذه شخص من إثنية الأويغور من طاجيكستان، انتمى إلى الجماعة الإرهابية. وردّ المتحدّث باسم وزارة الخارجية الصينية قائلاً: «إن يدي (حركة شرق تركستان الإسلامية) ملطخة بالدماء. سنقوم بضربهم بقوة وحماية سلامة الصينيّين المقيمين في دول أجنبية»[14]. ولا تقوم هذه الهجمات إلا بتسهيل تبرير بكين قمع الممارسات الإسلامية في الداخل.

ومع ذلك، لا تزال السلطات تعتقد أن استياء الأويغور في شينجيانغ يمكن احتواؤه من خلال تطوير الاقتصاد المحلي وتحسين سبل العيش. وهي تضخ الأموال في المنطقة منذ العام 2010، وتبني الطرق والسكك الحديدية والأسواق الجديدة. لكن التوتر لا يزال مرتفعاً. في مطار بكين، يمر المسافرون المتوجهون إلى شينجيانغ عبر فحص أمني خاص ويُجمعون على طول ممر مسيج وصولاً إلى صالة المغادرة. وفي أورومتشي، تُمسح حقائب اليد بحثاً عن متفجرات على المعبر المؤدي إلى الطائرة. وحتى الآن، فشلت التنمية الاقتصادية وإغراء الثروة في إرضاء شعب مستعمَر يتوق إلى الحرية السياسية والثقافية والدينية.

亚洲梦

قبل قرنين، كانت أورومتشي ربما المكان الأبعد على الأرض. هي تقع في وسط اليابسة الأوراسية، وتحيط بها

سهوب وصحراء وجبال لا نهاية لها. وتُترجم «أورومتشي» إلى «مرعى جميل» بلغة الدزونغار، أي القبائل المنغولية التي حكمت المنطقة حتى قضت عليها الحملات العسكرية للإمبراطور تشيان لونغ في منتصف القرن الثامن عشر. واليوم هي أكبر مدينة في آسيا الوسطى الكبرى ونواة جهود بكين لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. تقع أورومتشي بعيداً عن المحيط أكثر من أي مدينة أخرى على وجه الأرض، لكنها في طريقها إلى أن تصبح مركزاً إقليميّاً للنقل والمال.

ومنذ العام 2011، تقيم أورومتشي معرضاً ضخماً صينيّاً ـ أوراسيّاً لتشجيع التجارة الإقليمية. وفي العام 2014، عندما زرتها، كان الموضوع بصراحة هو «بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير». وخضع المكان الذي احتضنته قاعة عرض ضخمة، تشبه طبقاً فضيّاً طائراً ذا أبعاد فضائية، لحماية مشاة من الشرطة الشعبية المسلحة وفرق من قوات التدخل السريع تمركزت في ناقلات مدرعة للأفراد. وجذب المعرض قادة إقليميّين، وتجاراً من آسيا وما وراءها، وحشوداً متدافعة من السكان المحليّين التقطت الحرف اليدوية الأجنبية والأطباق الشهية الصالحة للأكل.

وجرى أكثر العروض بريقاً في الجناح المركزي. هنا، توقعت خريطة عملاقة كيف سيعيد الحزام الاقتصادي الجديد لطريق الحرير إنشاء طريق الحرير القديم، لكن في نهاية المطاف

سيتفوق عليه، ليحول المنطقة غير الساحلية إلى محيط افتراضي للقطارات والشاحنات ـ أي «السفن الحديثة للصحراء». ورافقها فيلم يظهر أصول طريق الحرير قبل أكثر من 2000 سنة، عندما عبر مبعوث سلالة هان، تشانغ تشيان، أولاً إلى آسيا الوسطى لإقامة مسارات تجارية بين الصين والأراضي الواقعة إلى الغرب منها. ويشير الفيلم إلى أن هذا التاريخ يلهم الصين لدفع شبكات النقل الخاصة بها المحلية الواسعة النطاق عبر حدودها، فيما تستعد للسيطرة على التجارة والاستثمار في آسيا وفي أوروبا. وهذا سيحقق «الاستفادة المتبادلة» للمنطقة بأسرها، ويحقق السلام والتنمية الاقتصادية في أوراسيا ـ لكن الأهم من ذلك، أنه سيساعد على تحقيق حلم شي جين بينغ في «التجدد العظيم للشعب الصيني».

وأظهرت عروض أخرى كيف أن الشركات الصينية تضع بحكمة أنشطتها الخاصة في السرد العظيم المتعلق بطريق الحرير. وغمرت الجناح البنية التحتية الفاحشة للشركات ـ طرق سريعة تخترق الغابة والصحراء؛ أنفاق تقتحم الجبال؛ قطارات تسير في الأراضي المتجمدة باستمرار في هضبة التبت ـ مما دل على قدرة شركات الطرق والسكك الحديدية الصينية على توفير روابط نقل فاعلة إلى المناطق الأكثر وحشية في العالم. وخارج قاعة المعرض، نزع عرض للرافعات وآلات التحميل والحفارات العملاقة، أدنى شك لدى المشاهد في القوة الهندسية الصينية لترويض التضاريس الوعرة في آسيا الوسطى.

يهدف الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، الممتد من شمال غرب الصين إلى أوروبا، إلى إنشاء شبكة نقل برية تتفرع بآلاف الأميال عن المسارات البحرية التقليدية عند الساحل الشرقي للصين. وهو أيضاً مسار نقل لاستيراد النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. وفي السنوات القليلة الماضية، ربطت بكين أورومتشي ببقية الصين بسكة حديدية للركاب عالية السرعة، وأنشأت سكة حديدية جديدة للشحن وطريقاً سريعاً يمتد 700 كيلومتر من أورومتشي إلى الحدود مع كازاخستان. من هناك، تمول الطرق والسكك الحديدية المطورة إلى روسيا وأوروبا. وتمكِّن بالفعل روابط النقل المحسنة من نقل السلع العالية المستوى من الصين الداخلية في جزء من الوقت الذي يستغرقه النقل البحري. وقد يكون النقل بالبر والسكك الحديدية أكثر تكلفة، لكنه فاعل لجهة التكلفة للسلع الاستهلاكية والمكونات الحساسة للوقت.

وعلى الحدود مع كازاخستان، يريد المخطّطون في بكين تحويل بلدة خورغوس الصغيرة إلى أحد أكبر مراكز التوزيع في آسيا الوسطى فتصبح «ميناء جافاً» بمساحات كبيرة من المستودعات ومنطقة صناعية[15]. وتمر سكة حديدية جديدة من أورومتشي عبر خورغوس، حيث تنقل صفوف الرافعات الحاويات من عربات قياسية صينية إلى عربات عريضة تُستخدَم في كل أنحاء الدول السوفياتية السابقة. ثم يتفرع الخط إلى الشبكة السوفياتية القديمة في ألماتي، في

حين أن الخط الجديد سيخدم الميناء البحري في قزوين وبلدة أكتاو النفطية. بدأت أول الخدمات عبر القارات إلى ألمانيا في العام 2012 وهي تستغرق خمسة عشر يوماً لإكمال الرحلة الممتدة لـ10 آلاف كيلومتر، أي أسرع بثلاثين يوماً مقارنة بطريق البحر. وتستخدم إتش بي وآيسر وفوكسكون المسار لتصدير الكمبيوترات من قواعد التصنيع الخاصة بها في تشونغتشينغ؛ وتستخدمها فولكسفاغن وأودي وبي إم دبليو لشحن أجزاء من ألمانيا إلى مصانعها في البر الصيني[16]. ومن قاعدتها العالمية في تشنغدو، ترسل دل كل أجهزة الكمبيوتر المحمول الخاصة بها إلى السوق الأوروبي عن طريق القطار العابر للقارات. ومن جهة أخرى، تُنقَل أجهزة سطح المكتب الأكثر ضخامة عن طريق البحر أكثر من البر. وتعمل خدمات أخرى لأوروبا من المدن الداخلية ووهان وتشانغشا وتشنغدو وشيان وتشنغتشو.

وتفتح السكك الحديدية أيضاً الأسواق الآسيوية الناشئة. فمنذ العام 2016، أوصلت الخدمة إلى طهران الملابس والحقائب والأحذية الصينية الصنع عبر كازاخستان وتركمانستان. بالإضافة إلى ذلك، يوفر مركز الشحن المتعدد الوسائط في ميناء يانيونغانغ، على بعد 200 كيلومتر جنوب تشينغداو، نظريّاً، إمكانية الوصول إلى آسيا الوسطى وأوروبا من كوريا الجنوبية واليابان. وافتتحت شركة دي إتش إل غلوبل فوروادينغ خدمة من يانيونغانغ إلى إسطنبول، بعد ترانزيت

عبر كازاخستان وأذربيجان وجورجيا. وتتوقع الشركة أن تقفز أحجام خدماتها عبر السكك الحديدية الآسيوية ـ الأوروبية إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف بحلول العام 2020[16].

عندما زرت خورغوس في أواخر العام 2014، قال لي وسطاء كازاخيون إن البنية التحتية الجديدة ساعدت بشكل كبير. وقال لي تاجر وهو يبتسم: «الأعمال في هذه الأيام جيدة للغاية»، موضحاً أن المعبر الحدودي الجديد بين الصين وكازاخستان يوفر منشآت معززة للشاحنات. وتقوم شركته العائلية، المتمركزة عبر الحدود مقابل خورغوس في بلدة زاركينت المخصصة للشاحنات، بإرسال ما يصل إلى 15 شاحنة يوميّاً إلى موسكو. ويرتبط طريق سريع جديد إلى ألماتي بطرق تمتد من الشمال إلى روسيا، ومن الغرب إلى أوزبكستان، ومن الجنوب إلى قرغيزستان ـ وهي ممرات النقل التي يمولها جزئيّاً برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لبنك التنمية الآسيوي[18]. واستخدمت الصين بمهارة هذه المظلة المتعددة الأطراف لبناء قطاعات حاسمة من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، حتى أقنعت بنك التنمية الآسيوي بإقامة مقره الإقليمي الجديد في أورومتشي[19].

وتحقق بعض النجاح في تسهيل التجارة، وربما كان هذا تحدّياً أكثر صعوبة من بناء البنية التحتية نفسها. وعلى السكة الحديدية القديمة من شينجيانغ إلى روسيا، التي تعبر

إلى كازاخستان على بعد بضع مئات من الكيلومترات إلى الشمال، كانت القطارات تمضي في المتوسط سبعة عشر يوماً على الحدود في العام 2012. وبالمقارنة، تُظهر الخدمة السريعة عبر خورغوس إلى ألمانيا، التي تتمتع بإجراءات حدودية مبسطة، الإمكانيات التي تتوفر مع الدعم الرفيع المستوى. فالسلع تمر هذه الأيام بكفاءة عالية إلى حد كبير من خلال الحدود الكازاخية إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي. ومع ذلك، فإن بعض الشركات الأوروبية تشكو من أن المسار أغلى من أن يكون اقتصاديّاً. أخبرني رئيس شركة بتروكيماويات كبيرة أن السبب الوحيد وراء تصدير الشركة على الجسر البري هو استرضاء المسؤولين المركزيّين والمحليّين[20].

وبالإضافة إلى محور النقل والخدمات اللوجستية، تحاول بكين تحويل خورغوس من موقع متقدم رملي إلى مركز للأعمال والتجارة. وتعود هذه الخطط إلى اتفاقية وقعها الرئيسان هو ونزارباييف خلال اجتماع لمنظمة شنغهاي للتعاون في العام 2005، أي قبل الكلام عن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وترتفع مجمعات سكنية جديدة في الصحراء المغطاة بالشجيرات، وجرى جذب التجار في الصين إلى خورغوس عن طريق الإعفاءات الضريبية وخفض الإيجارات. وهم يعملون في بازار فخم عملاق يمتد على الحدود، ويُعرف رسميّاً باسم مركز التعاون الحدودي. وفي قاعة المدخل، تتقدم حشود من إثنيات الأويغور والكازاخ والهوي بطلبات

للحصول على تصاريح لعبور المنطقة الخاصة، حيث يُسمح لهم بالبقاء من دون تأشيرة لمدة ثلاثين يوماً. وترسم النساء اللواتي يرتدين فساتين براقة وأغطية رؤوس ابتسامات عريضة بأسنان ذهبية على وجوههن.

صُمِّمت المنطقة الحدودية لدفع التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشجيع التجارة، مع مخازن ومستودعات جمركية وخطط لمعالجة الصادرات. والحقيقة هي أن معظم الزوار يأتون ببساطة للتسوق المعفى من الضرائب. وجرى تطوير الجانب الصيني بالفعل بشكل معقول، مع العديد من أسواق الجملة الكبيرة والمباني المكتبية الجديدة المرتفعة. وتصل حافلات من المتسوقين من ألماتي لشراء معاطف الفراء والملابس والأحذية؛ وتُكتب معظم أسماء المتاجر باللغة الروسية بدلاً من الصينية. لكن الجانب الكازاخي أصغر من بازار قروي ـ مجرد عدد قليل من حاويات الشحن القديمة التي تبيع البقالة الكازاخية وحليب الإبل لجدات إثنية الأويغور. وهو لا يبدو محوراً تجاريّاً قيد التطوير.

يتمثل أكبر عيب لخورغوس في أن المنطقة قليلة السكان؛ وأقرب المدن الكبيرة هي ألماتي، وتقع على بعد 360 كيلومتراً إلى الغرب، وأورومتشي، وتقع على بعد 670 كيلومتراً إلى الشرق. ويتذمر التجار الصينيون في البازار من أنهم خُدعوا لينتقلوا إلى قلب اللامكان. وتراجعت المبيعات

بعـد انخفـاض قيمـة العملـة الكازاخيـة في آب/ أغسـطس 2015، عندما خسر التينغ أكثر من ربع قيمته في يوم واحد، مما قلل من إنفاق العملاء. وشكا السيد تسو، وهو تاجر أحذية من مقاطعة غوانغدونغ، قائلاً: «لا تزال المنطقة فقيرة إلى حد كبير: فالأمر لا يشبه بيع السلع في الوطن. كان خطأ أن آتي إلى هنا»[21].

亚洲梦

على بعد آلاف الأميال جنوب غرب أورومتشي توجد بازارات كاشغار الأسطورية، وهي واحدة من أهم المحطات على طريق الحرير القديم. وتقع كاشغار، وهي أقصى المدن الصينية غرباً، على الحدود مع قرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان. وتشتهر بسوق الأحد المزدحم والذي يفتح في الواقع يومياً. ومعظم العملاء محليون، وعلى الرغم من وجود لافتات باللغة الإنكليزية تشير إلى «التذكارات السياحية»، يبيع سوق الأحد بشكل رئيس الأشياء اليومية ـ المنسوجات المشرقة لفساتين السيدات، والقلانس المطرزة، والفراء والجلود للشتاء البارد، والتلفزيونات، والألعاب والثلاجات. وهناك أكياس منتفخة من الجوز والزبيب والحلويات، وأكشاك الشوارع التي تقدم أكواباً من الخثارة المثلجة، ومطاعم مليئة بالدخان، حيث يشوي الرجال أسياخ لحم الغنم الدهني على كوانين الفحم. وعلى

الصعيدين الثقافي والجغرافي معاً، تُعد كاشغار قريبة من تركيا كما هي قريبة من قلب الصين.

وبعيداً عن الطرق الواسعة والمجمعات البرجية للمدينة الحديثة، حيث يعيش سكان المدينة من الصينيّين الهان، لا تزال كاشغار أويغورية بإصرار. وتمتلئ الشوارع بالنساء اللواتي يرتدين الفساتين الضخمة وأغطية الرأس اللامعة؛ بل إن عدداً قليلاً منهن يغطين رؤوسهن بالكامل بشالات بنية خشنة، وينظرن من خلال الخياطة. وحمل بعض العمال الرجال، بقبعاتهم المسطحة ووجوههم غير الحليقة، سمات غربية إلى درجة بدوا فيها أتراكاً أو حتى صقليّين. أما الرجال الأكبر سناً الذين ارتدوا ثياباً بيضاء منسابة وقلانس مطرزة، فيحملون تنوعاً رائعاً من اللحى - الطويلة والناعمة، والفاخرة المسترسلة، أو المهذبة بعناية. وبعيونهم العميقة وأنوفهم العالية، يبدون متميزين إلى حد كبير عن جيرانهم ذوي العرق المنغولي في الصين وفي سهول آسيا الوسطى.

دُمّر جزء كبير من البلدة القديمة في كاشغار وأُعيد بناؤه على مدار العقد الماضي. وجرت تسوية الأزقة الضيقة خارج مسجد عيد غا الشهير لتفسح المجال أمام ساحة عامة كبيرة، تُعتبر أساسية في أي مدينة صينية حديثة. وتُستبدَل بالمنازل القديمة المبنية بالطين والخشب منازل من الطوب والإسمنت ومجمعات سكنية. وفي الطريق

من ساحة الشعب، التي أصبحت ساحة انتظار للعربات المدرعة التابعة للشرطة الشعبية المسلحة، عبّر لي شاب يرتدي قلنسوة مطرزة عن إحباطه من الغزاة الهان: قال ساخراً: «ليس للصينيّين دين؛ كل ما يعبدونه هو المال. لكنني أويغوري - تركي. نحن مختلفون». ومع ذلك، يبدي أويغور آخرون قبولاً خجولاً لمستعمريهم من الهان، وقالت لي هاديشا، وهي امرأة في منتصف العمر ترتدي ثوباً أزرق متألقاً، بعبارات ركيكة من لغة الماندرين: «لدي أصدقاء من الهان ومعظمنا على وفاق». وقالت إن حكومة المدينة تدفع لكل مقيم مبلغ 200 يوان شهريّاً، أو حوالي 30 دولاراً أمريكيّاً، للمساعدة في الحفاظ على السلام[22].

المال والقوة هما ما تفهمه بكين بشكل أفضل. في مطار كاشغار تستقبل المسافرين الشرطة المسلحة وملصق يعلن عن «تحقيق حلم منطقة كاشغار الخاصة!» وفي العام 2010، صُنِّفت كاشغار كأول منطقة اقتصادية خاصة جديدة خلال خمس عشرة سنة، ومن المفترض أنها تتبع النموذج الذي كان ناجحاً جداً في شنتشن[23]. ولا تتمتع كاشغار، بالطبع، بالميزة الرئيسة لشنتشن: موقعها الساحلي إلى جانب هونغ كونغ. لكن صانعي السياسة كشفوا عن سياسات ضريبية مؤاتية، وأوعزوا إلى مقاطعة غوانغدونغ باستثمار 1.5 مليار دولار أمريكي في المدينة، كجزء من سياسة أوسع نطاقاً تتمثل في إجبار أجزاء ثريّة من الصين على دعم التنمية في شينجيانغ.

والهدف من ذلك هو إعادة إنشاء كاشغار كبوابة لوسط آسيا وجنوبها، حيث تخطط مشاريع سكك حديدية طموحة لربط المدينة بقرغيزستان وباكستان المجاورتين، وما بعدهما.

ووجهت غوانغدونغ استثماراتها إلى «مدينة غوانغتشو الجديدة»، التي تمتد في سهل مترب لبضعة كيلومترات خارج البلدة. وانتُهي من عدد قليل من المجمعات السكنية المخطط لها عندما قمت بالزيارة، لكن سلسلة من أسواق الجملة الكبيرة المنخفضة الارتفاع افتُتحت وسط شبكة من الطرق الواسعة التي تقابلها أراض شاغرة. وكانت المنطقة، بفراغها المنظم، عكس سوق الأحد المزدهر لكن الفوضوي. وحتى الآن، لا يوجد سبب اقتصادي مهم لتطورٍ كبير كهذا في هذا الركن النائي القليل السكان من البلد. في سوقٍ للملابس، وجدت أصحاب متاجر اجتُذبوا لمسافة خمسة آلاف كيلومتر من منازلهم في مقاطعة تشجيانغ الساحلية بفضل ثلاث سنوات من السكن المجاني والإيجارات المدهشة. قال لي أحد التجار: «لقد جئنا إلى هنا لأننا سمعنا أن المنطقة ستكون سوقاً دولياً كبيراً، لكن حتى الآن هي هادئة جدّاً».

وعلى الطريق، كان التجار الأجانب في مركز البلدان الثمانية للتسوق الجديد اللامع أكثر تفاؤلاً بقليل. هم أيضاً يتلقون إيجاراً مدعوماً للمحال التجارية وثلاث سنوات من الإقامة المجانية،

فيما تحاول الحكومة إنهاء المشروع. وقدّر عبد الرزاق، وهو من سكان فيصل آباد في باكستان، أن حوالي 150 من بين ألف تاجر يعملون بين إسلام آباد وكاشغار انتقلوا إلى المركز الجديد للتسوق. وهم ينقلون سلعهم عبر طريق كاراكورام السريع، الذي يشق طريقه إلى شينجيانغ عبر جبال كشمير. وقال: «عندما يكون الطريق غير قابل للعبور في الشتاء، سأضطر إلى نقل السلع الخاصة بي جوّاً، لكن ذلك سيكون باهظ التكاليف. أتمنى أن يبنوا سكة حديدية جديدة إلى إسلام آباد»، مشيراً إلى خطط لبناء ممر نقل من كاشغار إلى بحر العرب.

في قسم أوزبكستان في المركز التجاري التقيت فيروزة ناديروفا، التي يسخر تاريخ عائلتها المعقد من الحدود الوطنية التي تقسم المنطقة بشكل مصطنع. هي من الإثنية الأوزبكية في قرغيزستان، وهي متزوجة من أويغوري من قرغيزستان؛ وتدرس ابنتهما في مدرسة بكاشغار؛ تدرس اللغتين الصينية والأويغورية معاً. وعرضت علي فيروزة، التي تتميز بحاجبين متصلين مذهلين زادتهما سماكةً بمعجونة سوداء، جواز سفرها القرغيزي الأزرق اللمّاع المليء بالتأشيرات الصينية، التي تجددها في كاشغار. وكانت مترجمتي نوربيا، وهي تاجرة أويغورية شابة تتحدّث القرغيزية بطلاقة. وبلغة الماندرين السليمة - وهي نادرة بين الأويغور - أخبرتني أنها درست في مدرسة صينية وعادت لتوها من تعليم الطلاب في معهد كونفوشيوس برعاية الحكومة الصينية في بيشكك.

من السابق لأوانه القول ما إذا كانت مدينة غوانغتشو الجديدة - والتطورات الأخرى المرتبطة بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير - ستحقق الخطط الطموحة لصانعي السياسة لتعزيز مراكز التجارة الجديدة. ومع ذلك، فهي تولّد بالفعل فرصاً اقتصادية لنساء مثل ناديروفا ونوربيا. وهذا لن يرضي الملايين من الأويغور الذين يتوقون للحرية الدينية ويستاؤون من التحدّث بلغة أجنبية في أرضهم. لكن من خلال بناء روابط تجارية مع الدول المجاورة، تقدم بكين إمكانيات مستقبل أكثر ازدهاراً - على الرغم فقط من أن ذلك متوفر لأولئك المستعدين للعب اللعبة السياسية[24].

آسيا الوسطى

وصف ليو ياتشو، وهو جنرال صريح في جيش التحرير الشعبي، آسيا الوسطى بأنها «أغنى هدية منحتها السماء للشعب الصيني»[25]. فبالنسبة للصين، تقدم آسيا الوسطى وفرة من الموارد الطبيعية. وتمتلك كازاخستان احتياطات كبيرة من النفط واليورانيوم، وتورد تركمانستان حوالي نصف ما تستورده الصين من الغاز، وهناك إمكانيات هائلة لتعزيز الاستخراج الإقليمي للمعادن. وتمثل آسيا الوسطى حوالي 1٪ فقط من التجارة الصينية، لكن قيمتها الجيوستراتيجية أكبر بكثير مما تشير إليه الأرقام الأولية.

وعلى مدى العقد الماضي، تفوقت مؤسسة البترول الوطنية

الصينية على شركات الدولة في روسيا نفسها لتصبح عملاق الطاقة في آسيا الوسطى. وتزعم كازاخستان أنها تحتل المرتبة العاشرة على صعيد أكبر احتياطات النفط في العالم، لكن قبل عقد كانت شركات النفط الصينية تمتلك فقط أحد الأصول الرئيسة هناك. وكانت حقولها النفطية الثلاثة الكبيرة ـ تينغيز وكاراتشاغاناك وكاشاغان ـ خاضعة لسيطرة شركات غربية كبرى، مع وجود خطَّي أنابيب يمرّان عبر روسيا إلى أوروبا. وكان اختراق الصين للسوق سريعاً وعنيفاً. في العام 2005، قدمت مؤسسة البترول الوطنية الصينية عرضاً أكبر من عرض مؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية فاشترت شركةَ بتروكازاخستان النفطية ذات الملكية الكندية مقابل 4.2 مليار دولار أمريكي، مما حول كازاخستان إلى ثاني أكبر قاعدة إنتاج أجنبية للمؤسسة الصينية بين عشية وضحاها. وفي العام 2006، افتتحت الصين وكازاخستان خطّاً لأنابيب النفط يبلغ طوله ثلاثة آلاف كيلومتر، يمتد من بحر قزوين إلى شينجيانغ. وعندما ضربت الأزمة المالية في العام 2009، اشترت مؤسسة البترول الوطنية الصينية شركات إنتاج محلية كانت تعاني من انهيار الأسعار العالمية للسلع. وبحلول العام 2010، كانت لديها حصص أغلبية في 15 شركة كازاخية للطاقة[26]. وتضخ مؤسسة البترول الوطنية الصينية معظم نفطها الكازاخي إلى أوروبا، لكنها تضخ حصة متزايدة في خط آسيا الوسطى ـ الصين لأنابيب

النفط. ومع توقع ارتفاع الشحنات إلى 20 مليون طن بحلول العام 2020، أثار رئيس كازاخستان احتمال بناء خط ثان للأنابيب. وتستند ثقته إلى التدفقات المتوقعة من حقل كاشاغان النفطي العملاق، حيث حصلت مؤسسة البترول الوطنية الصينية على حصة تبلغ 8.3٪ في العام 2013 ـ وهي أول ثمار «شراكتها الاستراتيجية» مع كازمونايغاز، شركة النفط الوطنية في كازاخستان، التي يملك فيها صندوق الثروة السيادية الصيني حصة تبلغ 11٪ . وكانت شركة كونوكو فيليبس، المالكة السابقة، وافقت على بيع حصتها في كاشاغان إلى شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية؛ لكن الحكومة الكازاخية استخدمت حقها في الرفض الأول بغية الحصول على الحصة بدلاً من الشركة الهندية، ثم باعتها إلى مؤسسة البترول الوطنية الصينية مقابل 5 مليارات دولار أمريكي. وللمرة الأولى، خسرت شركة النفط الهندية الكبرى أمام منافستها الصينية ذات السيولة الكبرى.

حتى الآن، لم يثبت كاشاغان أنه النعمة الهائلة التي توقعتها مؤسسة البترول الوطنية الصينية. ويُعد الحقل الواقع في بحر قزوين أكبر اكتشاف في هذه الصناعة منذ أربعين سنة، إذ تُقدَّر الاحتياطات القابلة للاسترداد بحوالي 13 مليار برميل ـ لكنه أيضاً واحد من أعلى الحقول تكلفة. وبعد سنوات من التأخيرات المقدرة تكلفتها بحوالي 50 مليار دولار أمريكي، بدأ الإنتاج أخيراً في العام 2013،

بعد أربعة أيام فقط من تأمين مؤسسة البترول الوطنية الصينية حصتها. لكن سلسلة من التسربات الغازية الناجمة عن تصدُّعات بسبب الإجهاد في خط الأنابيب سرعان ما تسببت في توقف الإنتاج. وكان من غير المتوقع استئناف الإنتاج الكامل النطاق حتى العام 2017، وهو تأخير سيكلّف مليارات أخرى. ومع ذلك، فإن حصة مؤسسة البترول الوطنية الصينية في كاشاغان تعني أن الصين قد شقّت طريقها إلى الصدارة. فبعيداً عن محاولة اللحاق بالآخرين في سوق النفط الكازاخي المتنامي، أصبحت الآن صاحبة حضور أجنبيّ رئيس هناك.

وثمة قصة مشابهة في تركمانستان، القوة الأخرى في المنطقة على صعيد الموارد الطبيعية. كانت البلاد يوماً معقلاً من معاقل شركة غازبروم الروسية العملاقة للغاز، فتحول ميزان القوى بقوة نحو الصين في العام 2009، عندما فتحت مؤسسة البترول الوطنية الصينية خطّاً لأنابيب الغاز من تركمانستان، مروراً بأوزبكستان وكازاخستان، إلى شينجيانغ. ولم تقدم روسيا لنفسها أي دعم. وبما أن خطوط الأنابيب التي تعود إلى الحقبة السوفياتية لم تكن تصل إلا إلى روسيا، تمكنت غازبروم من استغلال موقعها الاحتكاري. واشترت الغاز بأسعار أقل من أسعار السوق، وأعادت تصديره إلى أوروبا بأسعار أعلى بكثير. وإذ حرصت تركمانستان على إنهاء هذا الاعتماد المكلف، عقدت صفقة مع مؤسسة

البترول الوطنية الصينية. وتصدّر تركمانستان الآن من الغاز إلى الصين أكثر من الذي تبيعه لغازبروم. لقد انقلبت الأمور بشكل حاسم إلى درجة أن الحكومة في عشق آباد تعتمد الآن بشكل كبير على الصادرات إلى الصين.

وتستمر شركات الطاقة الأربع الكبرى في روسيا، وهي غازبروم، ولوك أويل، وترانسنفت، وروسنفت، بضخ كميات كبيرة من النفط والغاز من كازاخستان إلى أوروبا عبر روسيا. حتى أن روسنفت تضخ النفط الروسي إلى الصين عبر كازاخستان، مما يكسب أستانا دولارات مفيدة من الترانزيت. لذلك فإن روسيا تحتفظ بنفوذ اقتصادي كبير في آسيا الوسطى. إلا أن مخالب الصين تزيد عمقاً: لقد بنت معامل لتوليد الطاقة ومصافي للنفط وخطوطاً للنقل بالإضافة إلى البنية التحتية للغاز، ومعظمها على حساب الشركات الروسية، التي لا تستطيع منافسة التمويل السهل والبناء السريع لدى منافسيها الصينيّين. وتقوم شركة البترول الوطنية الصينية ببناء مسار بديل للغاز التركماني عبر قرغيزستان، مع حوافز للأجزاء الفقيرة إلى الطاقة في المنطقة. وتستعد ذراع مؤسسة الشبكة الكهربائية الحكومية الصينية في شينجيانغ لضخ مزيد من المليارات في شبكة كهرباء جديدة ـ أُطلِق عليها حتماً «طريق الحرير الكهربائي» ـ تربط آسيا الوسطى بشينجيانغ.

亚洲梦

من الجهة الاقتصادية، تُعتبَر الصين – وليس روسيا – الآن اللاعب الأول في آسيا الوسطى. فبالنسبة لكازاخستان وتركمانستان، هي شريك حيوي في مجال الطاقة ومصدر مهم للقروض الرخيصة. لكن بالنسبة للدولتين الصغيرتين في المنطقة، أي طاجيكستان وقرغيزستان، هي شريان حياة اقتصادي. فقادتهما يعتمدون على الشركات الصينية لبناء شبكات وطنية للنقل والطاقة، ممولة أساساً من القروض الرخيصة للبنكين المكلَّفين بتمويل السياسات في الصين. وبنت الشركات الصينية طريقين سريعين جديدين من كاشغار إلى قرغيزستان، إلى جانب طريق يربط شمال ذلك البلد بجنوبه. ويساعد بنك التنمية الآسيوي على تمويل المشاريع، لكن الجزء الأكبر من القروض يأتي من بنك التصدير والاستيراد الصيني. وهناك عدد قليل من الممولين الآخرين ممن لديهم أموال أو ميل لإقراض الدول الهشّة التي لم تحصل بعد على تصنيف ائتماني رسمي.

وصُمِّم أحد أهم الطرق الجديدة لتعزيز التجارة بين كاشغار وأوش، وهما من أكبر المراكز التجارية في طريق الحرير القديم. ونقل التجار الصينيون السلع بين بلدات السوق، عبر ممر إيركشتام في سفوح جبال بامير، لأكثر من ألفي سنة. وتضاعف حجم العقود على مدى العقد الماضي، إذ حولت

قرغيزستان نفسها إلى سوق إقليمي للجملة. ويأتي ثلثا وارداتها بشكل رسمي من الصين ـ السلع المنزلية، واللُّعَب، والأحذية، والملابس، والمنتجات الكهربائية ـ والرقم الحقيقي هو أكثر إذا ما أُخذت السلع المهرَّبة في الاعتبار. وحتى فتح الطريق السريع الجديد، كانت الواردات تُنقل بالشاحنات على طول طريق مليء بالحفر عانى من انهيارات أرضية متكررة. ويُعاد تصدير معظم السلع، إلى أوزبكستان وكازاخستان في المقام الأول: وسينهار اقتصاد بازار قرغيزستان من دون التجارة المكوكية الصينية.

قلص الطريق السريع الجديد، كما أخبرني به التجار المحليون، إلى النصف مدة الرحلة التي كانت تستغرق أربعاً وعشرين ساعة بين كاشغار وأوش. وقررت اختبار ذلك بنفسي، وترك كاشغار بعد الفطور. كان سائقي عثمان، وهو أويغوري، ذا خدَّين غير حليقين وشارب أسود كثيف. وخلال القيادة غرباً على طول الطريق السريع، عبرنا مناطق جرداء كسطح القمر تتألف من الحجر الرملي المتآكل، أمام منحدرات صخرية باهتة مرقطة بصخور حمراء. وعبر الطريق صحراء تتخلّلها بيوت زراعية متهالكة من الطوب الطيني، مزينة بأبواب خشبية منحوتة. وكانت أغنام هزيلة ترعى على نظام غذائي غير شهي من العشب الخشن والرمل. كانت نقطة التحكم الجمركي الصيني تقع في بلدة قاتمة صغيرة يسكنها قرغيزيون، ولا تزال على بعد 135 كيلومتراً من

الحدود الفعلية. وتجاوزنا عدداً قليلاً من الشاحنات كانت في انتظار التخليص من مبنى الجمارك الحديث وانطلقنا على الطريق السريع الجديد لممر إيركشتام.

هنا، أصبح المشهد القاحل أكثر حدة ـ ترتفع كل الصخور الصحراوية والصخور المتعرجة إلى جبال بلون البسكويت. وعلق سائق سيارتي الجديد، وهو من الإثنية القرغيزية، لكنه مواطن صيني، شاشة فيديو في سيارته المتداعية من نوع جيلي، وهي سيارة صينية رخيصة الثمن. وغنت في الفيديو نساء يرتدين قبعات فرو على أنغام أكورديون. وتراقصت على لوحة القيادة في الجيلي رايتان حمراوان صغيرتان، تمثلان الدولة الصينية والحزب الشيوعي الصيني[27]. ومن الأسفلت النظيف للطريق السريع الجديد التقطنا لمحات من الطريق المتعرج والمموج القديم. وقطعت جسور صخوراً ضخمة، وضمنت صواري راديو جديدة تغطية مثالية للهاتف المحمول في واحدة من أكثر المناطق نأياً على الأرض[28]. وكانت أولوغتشات، وهي آخر قرية في الصين، عبارة عن شبكة قبيحة من الأكواخ المبنية من الطوب وذات الجدران المغطاة بدعاية للتنمية الصينية مرسومة بالحرف العربي. لكن في الحقول وراءها، حصد مزارعون بقبعات من اللباد العشب الجبلي بالمناجل، فيما برزت جبال بامير المغطاة بالثلوج بجلال وراءهم.

على الحدود الصينية، نظر أحد الجنود إلى جواز سفري، وأشار لي إلى أرض محايدة، حيث أحصيت خطّاً من أكثر من مائة شاحنة تنتظر العبور إلى الصين. على الحدود القرغيزية، صاح جنود يحملون بنادق على أكتافهم بي بالروسية. «ناركوتيكي؟» سأل أحد حراس الجمارك بضحكة علية، وهو يلوح لي لأمر[29]. وعلى الجانب الآخر، صعد الطريق بسرعة إلى ارتفاع ثلاثة آلاف و600 متر على طول سهول مقفرة لولبية. وكانت خيول وأغنام ترعى على العشب، الذي كان مبعثراً مع الخيام والمقطورات التي بدت مثل قوافل الغجر المنهكة. وعلى جانب الطريق، كان أطفال ذوو وجوه مصقولة يبيعون حليب الفرس المخمر في زجاجات بلاستيكية. ثم انحرف الطريق عبر ممر جبلي شديد الانحدار بعد نهر متدفق مغمور بالجليد. أخيراً دخلنا وادي فرغانة الخصب، ووصلنا إلى أوش في الوقت المناسب لعشاء مبكر - بعد رحلة استغرقت عشر ساعات.

أظهرت الرحلة على الطريق كيف تغير الهندسة الصينية المشهد في آسيا الوسطى. في العهد السوفياتي، كانت طرق قرغيزستان تتجه شمالاً نحو كازاخستان وروسيا. ولا تزال الصين نفسها بعيدة، لكن من الممكن الآن نقل السلع من المصانع الواقعة على الساحل الشرقي. وإذا تحقق ما يخطط له الاستراتيجيون الصينيون، سترافق الطريق من كاشغار إلى أوش سكة حديدية تؤدي إلى الأسواق الأكبر في أوزبكستان وإيران

وتركيا. وهذا من شأنه أن يسمح للسلع الصينية بتجاوز قرغيزستان، التي هددت في بعض الأحيان بمنع الشاحنات الصينية من دخول البلاد. وافتُتح القسم الأخير من السكك الحديدية بين كازاخستان وتركمانستان وإيران في العام 2014؛ وتعمل تركمانستان على خط جديد من خلال أفغانستان وطاجيكستان، في حين أن أوزبكستان تضع مساراً جديداً يبلغ طوله 129 كيلومتراً. وسترتبط سكة حديدية صينية الصنع عبر قرغيزستان، قال رئيس الوزراء السابق تيمير سارييف إن العمل سيبدأ فيها في العام 2016، بهذه الشبكة الإقليمية.

وكانت أوش ذات يوم بلدة تجارية مهمة في قسم طريق الحرير الذي يربط بين كاشغار وسمرقند. واليوم هي أثر متدهور من آثار الإمبراطورية السوفياتية، متهدمة ومتداعية، تعاني من الطرق المزدحمة وشبكات السباكة غير الموثوق بها. وأكثر من أي مدينة أخرى في قرغيزستان، يعمل اقتصادها على إعادة تصدير الواردات من السلع الصينية. تتركّز التجارة في سوق كارا سو، على الحدود الأوزبكية تقريباً. ومثل البازارات الإقليمية الكبيرة الأخرى في بيشكك وألماتي، بُنيت من آلاف من حاويات الشحن المكدسة بشكل مزدوج، وهي فوضوية ومزدحمة، ومليئة بالملابس الرخيصة والأحذية والإلكترونيات والملابس القديمة. ويقتحم الحمالون بصناديق مكدسة على عربات معدنية الحشود وهم يصرخون بوش! بوش! ـ «احذروا، احذروا!»

بدأ التجار الصينيُّون، ومعظمهم من مقاطعة فوجيان الساحلية الجنوبية الشرقية، يصلون إلى كارا سو قبل أكثر من عقد. وعندما اندلع العنف بين القرغيزيّين المحليّين والأوزبكيّين في العام 2010، كان هناك حوالي ألفَي صيني في البازار، يخدمون بشكل رئيس تجار الجملة من أوزبكستان. لكن كثيراً من تلك الأعمال جفّ، وعاد حوالي نصف الصينيّين إلى الصين. وأوضح تسو يا، وهو تاجر من فوجيان يعمل في كارا سو منذ عشر سنوات: «أن الأوزبكيّين يخشون المجيء. وأصبح من الأصعب نقل السلع عبر الحدود الآن؛ ففي الأغلب تستولي الجمارك عليها». وتُعد رشوة مسؤولي الحدود ببساطة جزءاً من ممارسة الأعمال في آسيا الوسطى، لكن العديد من التجار الصينيّين كانوا قد سئموا. وقالت تاجرة من فوجيان، ترتدي تنورة قصيرة صغيرة: «إن الأعمال سيئة. سأعود بالتأكيد إلى منزلي»[30].

وتتلخص واحدة من أكبر الشكاوى في كارا سو في أن التجار الأوزبكيّين يحصلون على السلع مباشرة في غوانغتشو، ويرتبون نقلها بالشاحنات عبر أورومتشي إلى طشقند. وهم يستخدمون خدمات أبو ساهي، وهي شركة للخدمات اللوجستية مملوكة لعائلة إسلام كريموف، الذي حكم أوزبكستان بقبضة من حديد من استقلالها في العام 1991 حتى وفاته في العام 2016. وعلى بعد مسافة قصيرة بالسيارة من البازار، وجدت مستودعاً لشاحنات أبو ساهي

في موقف مترب للسيارات محاطٍ بجدران مغطاة بالغرافيتي. وكان عاملوها من الأويغور، الذين يعملون كوسطاء بين آسيا الوسطى والصين. وأكد أحد المديرين، وهو رجل ثري يدعى عليان، أن شاحناتهم لم تواجه مشكلات على الإطلاق. وقال بابتسامة: «أعمالنا مزدهرة».

وفي وسط أوش، يبيع سوق تاتان الذي يديره صينيون الأساسيات للمستثمرين الصينيّين. وتحدّثت مع السيد يو في متجره للأجهزة الصناعية. هو في الأصل من مدينة نانتونغ الساحلية بالقرب من شنغهاي، وانتقل إلى أوش في العام 2007 لتوفير المستلزمات لرجال الأعمال الصينيّين الراغبين في شراء مصانع الإسمنت ومعامل الصلب. وتعيش زوجته في أورومتشي، حيث تقوم بتنظيم شحنات من خلاطات الخرسانة، والمراوح الصناعية، وقطع غيار الآلات. وتمرّ معظم المستلزمات عن طريق كاشغار بواسطة الشاحنات؛ ويُشحَن البعض عن طريق القطارات عبر كازاخستان. ولدى كل من مؤسسة البترول الوطنية الصينية وشركة الطرق والجسور الصينية المملوكة للدولة وجود في أوش، التي أصبحت أيضاً مركزاً للاستثمارات الصينية الخاصة بالتعدين ـ الذهب والفحم والبلورات. وفي العام 2014، فتحت الصين قنصلية في المدينة لدعم الجالية الصينية المتنامية هناك. ومع تدفق الأموال على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، سيصل مزيد من الرجال مثل السيد يو لتجربة حظهم.

亚洲梦

بينما تمول الصين التنمية عبر آسيا الوسطى، يخشى الناس العاديون أن يبتلعهم جارهم. في قرغيزستان، أصبحت الاستعارة حقيقة: السكان المحليون يمزحون حتى بالقول إن العمال الصينيّين يقتاتون على حميرهم. ويعتبر معظمهم خطة بكين لبناء سكة حديدية عبر بلدهم الصغير تهديداً أكثر منها نعمة محتملة. ويتمثل التحدي الذي يواجه القادة الإقليميّين في الموازنة بين الرأي العام والواقع الاقتصادي. وحض رئيس قرغيزستان، ألمازبيك أتامباييف، شعبه قائلاً: «يجب ألا نخاف من توسع الصين وألا نحصره. يجب أن نستخدم لمصلحتنا حقيقة أن الصين هي جارتنا. وحتى لو لم نبنِ السكك الحديدية، سيأتي الصينيون إلينا»[31].

وبسبب سنوات من الدعاية السوفياتية المناهضة للصين، يُعتبر النفوذ الاقتصادي الصيني أمراً حتميّاً لكنه ضار. قال لي تشوباك، وهو بائع أحذية متجوِّل، في سوق أوش: «إن الصين مغناطيس ضخم يجذب كل الدول الصغيرة المحيطة به. نحن نحتاج إليهم للنمو الاقتصادي ـ لكن إذا لم نكن حذرين، فقد نفقد أمّتنا». وإذ تحمس لموضوعه، انتقل إلى شكوى شائعة. وقال، وهو يقرع قبضة يده السمينة بكفه: «ما يزعجني حقّاً هو أن تفوز الشركات الصينية بكل المناقصات الحكومية للطرق الجديدة، لكنهم لا يوظِّفون

عـمّالاً محلّيّـين». وتقـوم شركـة الطـرق والجسـور الصينيـة، التـي بنـت الطريـق السريـع الـذي سـلكته عـبر ممـر إيركشـتام، باسـتيراد معظـم عمّالهـا. وفي وقـت لاحـق مـن ذلـك اليـوم، مـررت بعمالـة صينيـة في مراييـل برتقاليـة زاهيـة يعيـدون سـفلتة طريـق عـلى أطـراف البلـدة.

لا يـزال الخـوف التاريخي مـن «الخطـر الأصفـر» حيّاً في آسـيا الوسـطى، ولا سـيّما في حالـة الفكاهـة السـوداء حـول المهاجرين الصينيّـين الذيـن يتدفّقـون عـبر الحـدود. تقـول مقولـة شـائعة: «في العـام 2030، سنسـتيقظ جميعـاً ونجـد أنفسـنا نتحـدّث الصينيـة». وخـلال عشـاء لذيـذ مـن كبـاب الحصـان في ألمـاتي، قـال لي نوربـالا أميبايـرا، وهـو طالـب في هندسـة البرمجيـات: «لقـد شـاهد الجميـع أشرطـة فيديـو لتدريـب الجيـش الصينـي ـ مليـار شـخص يتصرفـون كشـخص واحـد. وهـذا يخيفنـا حتـى المـوت. فعندمـا نـدرس تاريخنـا، نعلـم أن قبائـل قريبـة مـن الصـين غزتنـا»[32]. وفي قرغيزسـتان، حيـث تزخـر وسـائل الإعـلام بقصـصٍ مبالَـغ فيهـا حـول النازحـين الصينيّـين الذيـن يتزوّجـون مـن نسـاء محليّـات، ألقـى سياسـيون شـعبويون خطابـات غريبـة حـول الـدم الصينـي الـذي يضعـف تجمـع الجينـات الوطنيـة[33].

لا توجـد بيانـات هجـرة ثابتـة، لكـن التقاريـر حـول مئـات الآلاف مـن المهاجريـن الصينيّـين الذيـن يتدفقـون عـلى آسـيا

الوسطى مبالغ فيها بالتأكيد ـ ولا سيّما في كازاخستان التي تحافظ على ضوابط صارمة على التأشيرات. عشرات الآلاف هو تقدير أفضل. ولا يمضي العديد من المهاجرين أوقاتاً سعيدة: تقع المجتمعات الصينية ضحايا سرقات صغيرة أو ابتزاز من قبل عصابات إجرامية، تتمتع بالأغلب بحماية الشرطة، لذلك تميل إلى تجنب لفت الانتباه. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2013، ذكرت صحيفة غلوبل تايمز ومقرها بكين «موجة» من الهجمات على رجال الأعمال والطلاب الصينيّين في بيشكك وحولها. وفي صيف 2015، تعرّض المالك الصيني لسلسلة من متاجر النظارات في العاصمة قرغيزستان للضرب حتى فقد الوعي وتوفي في المستشفى بعد خلاف مع قائد للشرطة[34]. ومع ذلك، فإن معظم المشاعر المعادية للصين تغذيها قلة الاتصال، وليس الاتصال أكثر من اللازم. فخارج البازار، يلتقي قليل من القرغيز العاديّين بصينيّين. وعادة ما يُساق بناة الطرق المستورَدون من الريف الصيني إلى معسكرات بعيدة عن السكّان المحليّين، مما يغذّي الشائعات بأنهم في الواقع مدانون يقومون بالأشغال الشاقة.

وقلما يزرع المهاجرون الصينيون جذوراً في آسيا الوسطى: فهم يعتبرون أنفسهم تجاراً انتقاليّين، يكسبون بعض المال قبل عودتهم إلى الصين. وهذا يختلف إلى حد كبير عن العديد من أجزاء العالم الأخرى ـ حتى أفريقيا، التي جعلها

عشرات الآلاف من المهاجرين الصينيّين موطناً لهم[35]. في سوق تاتان في بيشكك حدّقوا بسأم في البرامج التلفزيونية الصينية على هواتفهم. كان التجار الذين تحدّثت معهم من شينجيانغ وفوجيان، لكنهم قالوا إن الناس جاؤوا من كل أنحاء الصين. «هل اعتدت على الحياة هنا؟» سألت أحد الشباب من فوجيان، الذي كان يعمل في السوق منذ سبع سنوات. وردّ بهز كتفيه ببؤس. ولم أرَ أيّ مطاعم صينية تستهدف مجتمع المهاجرين، وحتى صرّافو النقود في بيشكك كانوا يعلنون عن كل العملات الإقليمية باستثناء الرنمينبي الصيني. لقد بدا وجود الصين سطحيّاً[36].

في كازاخستان، يصل معظم الصينيّين بتأشيرات أعمال قصيرة الأجل. وفي أيام الأسبوع، يكتظ الرصيف الواقع خارج سفارة كازاخستان في بكين برجال يبدون عمليّين، ومعظمهم في الثلاثينيَّات والأربعينيَّات، ويحملون نماذج. وفي مكتب التأشيرات، يصيح المسؤولون بالأسئلة عليهم بالصينية بلهجة روسية: «لماذا تريد الذهاب إلى كازاخستان؟ ما هو التدريب الذي حصلت عليه؟ أين ستقيم؟ ومتى ستعود إلى الصين؟ وتحرص السلطات الكازاخية على حلب الصين لجهة الاستثمار والخبرة، لكنها حريصة على قَصْر تدفق الصينيّين إلى بلادها على العمّال المهرة. والمتقدمون هم من عمال النفط المطلوبين للمنصّات وخطوط الأنابيب في بحر قزوين، أو مشغِّلي الآلات العاملين في مشاريع البنية التحتية المموَّلة

من الصين، أو الفنيّين الذين يحضرون معارض المعدات ـ وجميعهم يحملون رسائل دعوة، مختومة بختم شركتهم.

عندما زرتُ السفارة لسحب تأشيرتي، كان مقدِّمو الطلبات الآخرون أكثر رهاناً. أراد البروفيسور وانغ من جامعة جيلين الزراعية حضور منتدى عن مزارع الغزلان في مدينة أوست ـ كامينوغورسك الشرقية. وأوضح أن المستثمرين الصينيّين مهتمون بالاستثمار في مزارع الغزلان في كازاخستان، لأن القرون تُستخدم في صنع مستحضرات صحية صينية. وكان رجل في منتصف العمر من داليان، وهي مدينة ساحلية في شمال شرق الصين، يأمل في إنشاء مصنع للطوب. وقال: «لم أذهب إلى كازاخستان من قبل، لكنني سأرى كيف سيكون الأمر عندما أصل إلى هناك»[37]. وهذا هو ذلك النوع من ريادة الأعمال المراهنة الذي مكَّن المستثمرين الصينيّين من اجتياح لاوس وميانمار وكثير من أفريقيا. فحيثما توجد فرصة للربح، فسيعطونها فرصة. لكن حتى الآن، قامت الحكومة الكازاخية بعمل جيد في قصر الهجرة الصينية إلى الحد الأدنى: فالعمال يدخلون ويخرجون جوّاً، لكنهم لا يبقون.

وفي معظم الحالات، يستفيد المهاجرون الصينيون من الاقتصادات المحلية ـ لكن النظرة إلى الأثر الخبيث للصين لا تقل أهمية عن الواقع. خذ مثلاً منطقة تشاتكال في قرغيزستان، حيث يتهم السكان المحليون المستثمرين

الصينيّين في مناجم الذهب بتحويل الغابات إلى صحراء، والعمل سراً في الليل، ورشوة موظفي الضرائب. ويعود كثير من الاستياء إلى العام 2010، عندما سمح القانون للعشرات من الشركات الصينية بسحب تراخيص تعدين بما لا يزيد عن تكلفة المعاملات الورقية - أي أقل من 10 دولارات أمريكية في كل مرة. ويسود اعتقاد بين الناس العاديّين بأن مسؤولين متورطين في غسل الأموال يسمحون للصين وشركاتها بالعمل مع إفلات من العقاب.

ويعتقد سكان آسيا الوسطى بشكل متزايد بأن حكوماتهم هي أيضاً في جيب الصين. والحقيقة، كما تعرف النخب في قرغيزستان وطاجيكستان جيداً، هي أن الحكومات تحتاج إلى الصين للاستمرار. وتلعب بكين لعبة داهية، فهي تستثمر في المشاريع - من شبكات الكهرباء الجديدة إلى مصافي النفط - التي تجلب القليل من الفوائد التجارية الواضحة. فخلال رحلة إلى طاجيكستان في العام 2014، حضر الرئيس شي حفلاً رسميّاً لتدشين الخط دال من خط أنابيب الغاز بين آسيا الوسطى والصين، والذي سيمر من تركمانستان إلى الصين عبر كل من طاجيكستان وقرغيزستان. فأي من البلدين لا يملك إمدادات غاز خاصة به. وكانت مسارات أقصر وأسهل متاحة لخط الأنابيب؛ لكن بادرة حسن النية هذه أظهرت كيف أن بكين تشتري بعناية نفوذاً سياسيّاً.

فآسيا الوسطى تحتاج بشدة إلى النمو الاقتصادي الذي يمكن للتجارة والاستثمار مع الصين تحقيقه. وعلى مشارف بيشكك، يعيش مهاجرون ريفيون في أكواخ من الطين مع غطاء بلاستيكي للنوافذ. وتنتشر في المدينة نفسها مصانع قديمة صدئة. لكن شكوكاً تحوم حول قدرة الحكومات الفاسدة في المنطقة على استغلال صعود الصين من أجل المصلحة العامة. ففي الواقع، من خلال حماية الاقتصادات الأضعف من الانهيار، قد يكون من شأن سخاء الصين إبقاء الدكتاتوريّين في السلطة[38].

روسيا

ويُنظر إلى صعود الصين في آسيا الوسطى بخوف في موسكو التي طالما اعتبرت المنطقة منطقتها الخاصة. ففي فضاء المرحلة التالية للحقبة السوفياتية، كما يُعرف الاتحاد السوفياتي القديم اليوم، يتأسف فلاديمير بوتين على النفوذ الروسي الضئيل. فعلى غرار شي جين بينغ، يُعد الرئيس بوتين قوميّاً يسعى لتجدد بلده المُذَل. ويتمثل مخططه الكبير لتحقيق هذه الغاية في تشكيل الاتحاد الأوراسي، الممتد من أوكرانيا، عبر القوقاز وآسيا الوسطى، إلى الشرق الأقصى الروسي. ويطلق عليه النقاد «الاتحاد السوفياتي المخفف»[39].

واقترب حلم بوتين من الواقع في 1 كانون الثاني/ يناير 2015 مع تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي

نشأ من الاتحاد الجمركي الحالي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان. ولدى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حتى الآن خمسة أعضاء، إذ انضمت أرمينيا وقرغيزستان إلى الأعضاء الثلاثة الأصليّين. ومارس الكرملين ضغوطاً هائلة على قرغيزستان للانضمام، ويضغط بشدة على طاجيكستان الصغيرة لكي تليها. ومثل الاتحاد الأوروبي، يتلخص الهدف الأساسي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي في ضمان حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات والأشخاص عبر سوق واحد متكامل. لكن هدف بوتين طويل الأمد هو هدف أكبر: إنشاء اتحاد سياسي عابر للأمم يمكنه تشكيل جسر بين أوروبا وآسيا وينافس الاتحاد الأوروبي والصين. باختصار، إنها محاولة جريئة من روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في كل أنحاء أوراسيا ـ بما في ذلك آسيا الوسطى.

إذاً، يقوم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على منع «السير غرباً» لدى الصين بقدر ما هو لمنع توسيع الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية. ومع ذلك، هناك أسباب اقتصادية جيدة للاعتقاد بأنه لن يزدهر. في المقام الأول، هو في الأساس ذو اهتمامات داخلية وحمائي. فقد أضرت الرسوم الجمركية الخارجية العالية بالتجارة مع غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي، ولا سيّما التجارة المكوكية بين الصين وقرغيزستان. وعلى الرغم من أن الاتحاد عزز الحجم الكلي للتجارة في المنطقة، فهو قام بذلك بشكل أساسي لمصلحة

روسيا. فالعجز التجاري في كازاخستان اتسع مع جيرانها؛ بيد أن روسيا أصرت على الاحتفاظ بالإعفاءات على التعرفات الداخلية للطاقة، التي تبلغ قيمتها 40 مليار دولار أمريكي سنويّاً، حتى العام 2025.

ومع ذلك، فإن العقبة الكبرى سياسية. طُرحت فكرة الاتحاد الأوراسي للمرة الأولى في العام 1994 من قبل الرئيس الكازاخي نزارباييف. لكن رؤيته شملت فقط كتلة تجارية مشتركة - وليس الاتحاد السياسي الذي يخاف من أنه الهدف الحقيقي لبوتين. وبناءً على إصراره، جرى تغيير اسم الاتحاد الأوراسي إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وتُعتبر طموحات روسيا لضم دول الاتحاد السوفياتي السابق مصدر قلقٍ دائم في أستانا. وفي معسكر للشباب موالٍ للكرملين عُقد عند بحيرة سيليغر بالقرب من موسكو في آب/ أغسطس 2014، أعلن بوتين أن «الكازاخ لم يسبق لهم أن أقاموا دولة»، وأن كازاخستان كانت في نهاية المطاف جزءاً من روسكي مير - «العالم الروسي». ورد نزارباييف، بغضب، على التلفزيون الحكومي: «كازاخستان لن تكون جزءاً من منظمات تشكل تهديداً لاستقلالنا»[40].

لكن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014 كان الخطوة التي تسببت بالفعل بالتوتر في أستانا. فكازاخستان تشترك بأمور كثيرة مع أوكرانيا: إن 22٪ من سكانها هم من الإثنية الروسية، وتقفز النسبة إلى أكثر من 40 ٪ في المدن

الواقعة على طول حدودها الشمالية مع روسيا. ويُعد العديد من الروس شمال كازاخستان بشكل أساسي أراضي روسية، تماماً كما يفعلون بالنسبة إلى شبه جزيرة القرم وأجزاء من شرق أوكرانيا. وفي استعراض نادر للتحدي العلني قبيل المفاوضات على معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، سار 500 متظاهر في شوارع ألماتي المظللة بالأشجار مطالبين بعدم الانتساب. وبعد أكثر من قرن من خضوع شعب كازاخستان للحكم من موسكو، يحرس - على غرار رفاقه السابقين في غرب أوكرانيا - استقلاله بشراسة.

ويعتقد محلِّلون سياسيون في كازاخستان بأن محاولة روسيا العدوانية لتوسيع دائرة نفوذها سلَّمت المبادرة الجيوسياسية لبكّين. تقول نرجس كاسينوفا، مديرة مركز دراسات آسيا الوسطى في جامعة معهد كازاخستان للإدارة والاقتصاد والبحث الاستراتيجي بألماتي: «لقد أضعفت القرم روسيا. كنا نخاف من الصين، لكنها تبدو أفضل من روسيا. لا يتدخل الصينيون في القضايا الداخلية؛ هم يبدون الاحترام ولا يفرضون شروطاً سياسية»[41]. ويوافقها الرأي أيدر أذربييف، وهو أكاديمي في معهد الاقتصاديات والسياسات العالمية بألماتي. قال لي خلال عشاء في مطعم محلي: إن «أوكرانيا تقوِّي يدَ شي جين بينغ. يمكن للصين أن تخفِّف من احتضان روسيا في آسيا الوسطى وأن تقدم رؤيتها لطريق الحرير الجديد كبديل أكثر انفتاحاً»[42].

وأوضح الرئيس نزارباييف موقف كازاخستان إلى حد كبير خلال توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، في تعليقات موجَّهة بوضوح إلى بوتين: «نحن نرى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي كمجتمع اقتصادي مفتوح، مرتبط عضويّاً بالاتصالات العالمية، وكجسر موثوق بين أوروبا وآسيا المتنامية». وتضع كازاخستان نفسها على مفترق طرق أوراسيا، فهي مصممة على الموازنة بين المصالح الخارجية المتنافسة. قال لي تيمور تشاشيليكوف، نائب الوزير للاقتصاد والتخطيط للميزانية، على هامش الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي الذي عقد في أستانا: «نحن غير ساحليّين وبعيدين عن الأسواق العالمية، لذلك نحن بحاجة إلى ربط أفضل». وأضاف وكأنه يقرأ في مزامير بكين: «تعني الطرق وروابط السكك الحديدية وخطوط الأنابيب أن بإمكاننا الوصول مباشرة إلى الصين، ثاني أكبر الأسواق وأسرعها نمواً في العالم»[43].

إذا كان من المرجح أن يفشل حلم بوتين بالاندماج الأوراسي، فكم هي المساحة التي سيتركها هذا الفشل للصين لدفع أجندة خاصة بها في آسيا الوسطى؟ في صباح يوم حار في بيشكك، طرحت هذا السؤال على تالانت سلطانوف، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية القومية. قال لي في بناية قديمة من الحقبة السوفياتية في شارع يحمل اسم كييف: «إن الصين تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، لكنها لا تريد إزعاج

روسيا. وتتلخص رسالة قادتهم في ما يلي: نريد أن يتمتع جيراننا بالاستقرار والازدهار، وهذا أمر جيد للصين. فإذا كنا ننمو معاً، فسيكون الأمر مفيداً لكلا الجانبين. لكن ليس لدينا طموح لتولي المسؤولية». وإذا اعتقدت قرغيزستان بأن بكين أصبحت حازمة أكثر مما ينبغي، أضاف: «تعرف بكين أننا سنركض عائدين إلى موسكو»[44].

إن دول آسيا الوسطى في وضع حساس ـ هي تعتمد اقتصاديّاً على الصين، لكنها تعتمد عسكريّاً على روسيا. وتبقى روسيا القوة الأمنية الوحيدة الموثوقة في المنطقة: لقد قدمت قواتها الاستقرار في أعقاب العنف الإثني في قرغيزستان، وهي تقوم بدوريات في حدود طاجيكستان مع أفغانستان التي يسهل اختراقها، وتُعتبر معقلاً للتطرف الإسلامي وملاذاً لتهريب المخدرات. وأثبتت منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة موسكو أنها منظمة أمنية أكثر فاعلية من منظمة شنغهاي للتعاون المدعومة من بكين، والتي لديها موارد قليلة وأهمية محدودة.

وثقافيّاً، أيضاً، تُعتبر آسيا الوسطى أقرب إلى روسيا. وهذا صحيح حتى في الطرف الشرقي الأقصى للاتحاد السوفياتي القديم. فعلى بعد ثلاثين دقيقة فقط من الحدود الصينية في خورغوس، تدين بلدة زاركينت الكازاخية بازدهارها النسبي للتجارة مع الاقتصاد العملاق المجاور، إذ تصطف

الشاحنات في شوارعها ويمتلئ بازارها بالسلع من الصين. وكلّ صباح، يتدفق السكان إلى الحدود لإجراء معاملات الشحنات أو العمل في إدارة الجمارك. لكن حتى هنا، لم أجد أيّ شخص يتحدّث الصينية. وكما يفعلون في معظم البلدات في آسيا الوسطى، يتحدّث الناس اللغة الروسية بالإضافة إلى لغتهم الإثنية. وينتمي كل من الكازاخ والأويغور والسلاف إلى ثقافة كسبت طابعاً روسيّاً إلى جانب هوياتهم الإثنية الفردية. وأحد الدروس المستفادة من زاركينت هو أن المخالب الثقافية لروسيا تتعمق في آسيا الوسطى أكثر من نظيرتها الصينية في أجزاء كبيرة من شينجيانغ، حيث لا يتقن سوى عدد قليل من الأويغور اللغة الصينية.

ومع كل العضلات الاقتصادية المتنامية في الصين، لا تزال قوتها الناعمة ضئيلة. وافتتحت بكين معاهد كونفوشيوس في كل أنحاء آسيا الوسطى وقدمت آلاف المنح الدراسية لجامعاتها. في أوش، قمت بزيارة معهد كونفوشيوس المحلي، الذي يقع في الطابق العلوي من مبنى جميل يعود إلى الحقبة السوفياتية في جامعة ولاية أوش. يضم المعهد 170 طالباً، يمرون أمام تمثال نصفي برونزي لحكيم الصين القديم ومن خلال باب أحمر مزيَّن بفوانيس صينية حمراء. لكن نسبة الناطقين باللغة الصينية في آسيا الوسطى لا تزال صغيرة. فبالنسبة لأكثر من 99٪ من سكانها، الصين ولغتها غريبتان بالكامل. وهذا سيتطلب عدة عقود من التغيير، إذا تغير بالفعل. فروسيا،

من ثم، ليست على وشك التنازل عن نفوذها التقليدي في آسيا الوسطى. ومع ذلك، هناك مؤشرات إلى أنها تقبل أخيراً حقيقة الهيمنة الاقتصادية للصين. وكان الدليل قمّة عُقدت في موسكو في أيار/ مايو 2015، عندما وقّع بوتين وشي إعلاناً مشتركاً لتنسيق تطوير الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وبدلاً من عرض رؤيتين متنافستين، اتفق الزعيمان على بناء «مساحة اقتصادية مشتركة» في أوراسيا شملت اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والصين[45]. وينصّ التفكير الجديد في موسكو وبكين على وجوب النظر إلى المشروعين على أنهما متكاملان. بالنسبة للمصدِّرين الصينيّين، سيوفر وجود تكتل تجاري واحد يمتد من الحدود الصينية إلى الاتحاد الأوروبي الوقت والمال على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. ومن جانبها، ستتطلّع روسيا إلى الصين للمساعدة في تطوير البنية التحتية الخاصة بها وتمويلها، بدءاً بخطٍّ للسّكك الحديدية عالي السرعة بطول 770 كيلومتراً بين موسكو ومدينة قازان الجنوبية. فالمشروع، المتوقع أن يكلف أكثر من 15 مليار دولار أمريكي، سيقلل مدة الرحلة بين المدينتين من 12 ساعة إلى ثلاث ساعات ونصف الساعة. ويُقال إن بكين مستعدة لدعم الخط بقرض قيمته 6 مليارات دولار أمريكي[46].

إنّ ما يغيّر موقف روسيا هو حقيقة جيوسياسية جديدة: بعد أوكرانيا، هي تحتاج إلى الصين أكثر بكثير من حاجة

الصين إليها. فعندما وقّعت موسكو صفقةً تأخرت كثيراً بقيمة 400 مليار دولار أمريكي لتوصيل الغاز الروسي إلى المستهلكين الصينيّين في العام 2014، فعلت ذلك لأنها كانت بحاجة إلى إيجاد سوق بديل لأوروبا. فمع تهافت اقتصادها تحت ضغط العقوبات الغربية، اضطرت إلى البحث شرقاً عن صفقات الطاقة والتحالفات السياسية. لكن «الصداقة» العلنية بين الرئيس شي والرئيس بوتين نفسها هي توافق تكتيكي يستند إلى البراغماتية المتبادلة، لا أكثر: تدعم الصين وروسيا مصالحهما المشتركة في العلن، لكن «شراكتهما الاستراتيجية» لا يزال يعمُّها عدم الثقة والتنافس. ووصف دبلوماسي سابق في كازاخستان، قابلَته المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العلاقةَ بين الصين وروسيا في منظمة شنغهاي للتعاون بأنها «رقصة النمس والكوبرا»[47].

والسؤال الآن هو إلى متى تستطيع الصين الحفاظ على سياستها في عدم التدخل في آسيا الوسطى؟ في قمة ثنائية عقدت في أستانا في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وافقت الصين وكازاخستان على توسيع التعاون العسكري المشترك بشأن المخاوف الأمنية المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب. وقال وزير الدفاع الكازاخي لنظيره الصيني إنهما يتشاركان رغبة مشتركة لضمان الاستقرار في آسيا الوسطى. وهذا شكَّل تطوراً مثيراً للاهتمام، لأن العلاقة الثنائية كانت سابقاً تدور حول الروابط الاقتصادية فقط. وهو يقترح أن كازاخستان

لا تزال حذرة من الطموحات السياسية الروسية، وترغب في تطوير علاقة سياسية مع الصين للتحوُّط من مزيد من التكامل الأوراسي.

كان توسع الصين في آسيا الوسطى على مدى العقد الماضي مدفوعاً في المقام الأول بالانتهازية الاقتصادية وليس بالاستراتيجية الدبلوماسية ـ من خلال الوعد بالنفط والغاز وأسواق جديدة للسلع الصينية. لكن رؤية شي جين بينغ للحزام الاقتصادي لطريق الحرير تمثل خطوة تغيير دبلوماسية: تسعى الصين الآن بنشاط لزيادة نفوذها على حدودها الغربية. وبمرور الوقت، من المنطقي أن يترجم الوجود الاقتصادي الصيني المتزايد إلى نفوذ سياسي أكبر، سواء أحبَّت روسيا ذلك أم لا. وهذا بالتأكيد سيختبر العلاقة بين الصين وروسيا، التي يزعم سفير بكين في موسكو أنها الآن «قريبة قرب الشفاه من الأسنان»، وهي عبارة استخدمها الرئيس ماو في ما مضى لوصف علاقة الصين مع كوريا الشمالية[48].

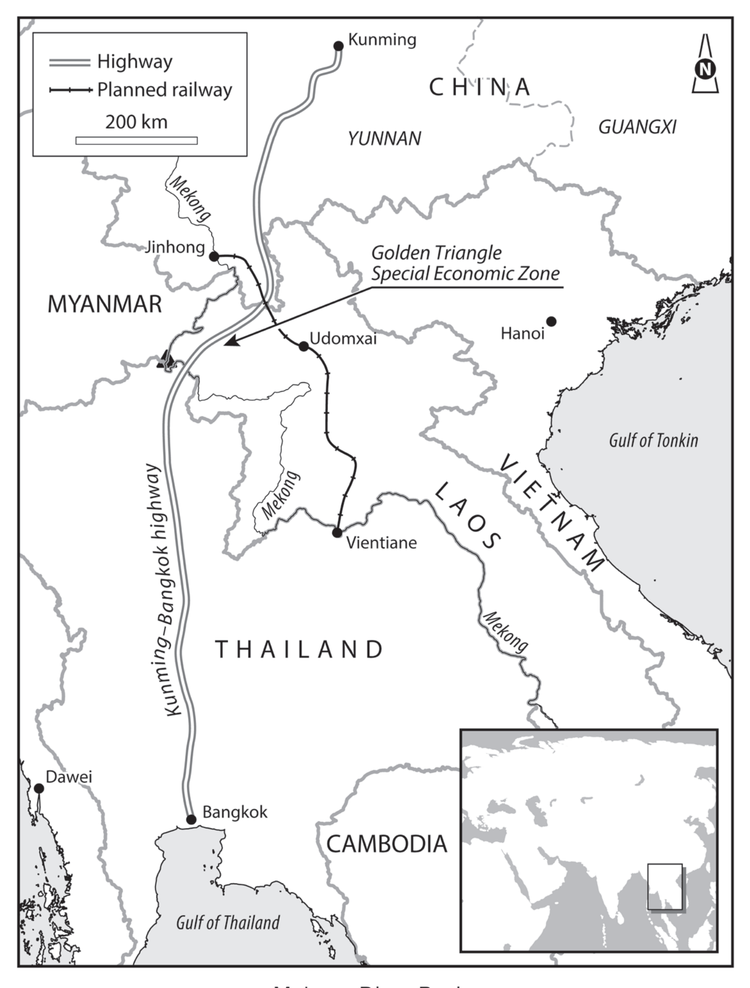
وثمة مطبّ في هذا الاستنتاج. تتمتع بكين بموقف قوي بين النخب الحاكمة في آسيا الوسطى، لكن لا شعبية كبيرة للشركات الصينية والمهاجرين الذين تأتي بهم معها ـ وهي حالة تستعيد موقف الصين في ميانمار منذ بضع سنوات. حتى العام 2011، كانت بكين والشركات المملوكة

للدولة سعيدة بالعمل بشكل وثيق مع جنرالات ميانمار، وكانت الشركات الصينية مصمِّمة على بناء طرق جديدة، وسكك حديدية، وخطوط كهرباء. لكن عند حل المجلس العسكري، أُعيد توجيه الاحتجاج الشعبي بسرعة إلى الشركات الصينية. ومع إلغاء العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسة أو تعليقها، لم تستعد بكين حتى الآن موقعها في عميلتها السابقة. وفي آسيا الوسطى أيضاً، يجب عليها أن تحذر من رد الفعل السلبي الشعبي. فإذا استُبدِلت بأصدقاء بكين الاستبداديّين في أي وقت من الأوقات نظمٌ شعبيَّة، يمكن لمسيرة الصين الثابتة غرباً أن تتوقف.

الفصل الثالث

في حرارة الشمس[1]

تقدّم باتجاه مصب نهر الميكونغ



Mekong River Basin

تُعتبَر مدينة جينغهونغ، التي تقع على بعد ثلاثة آلاف كيلومتر من بكين عند منعطف من منعطفات نهر الميكونغ، واحدةً من أبعد الأماكن في الصين. وفي العام 2001، عندما زرت هذه الحدود الجنوبية لمقاطعة يونان للمرة الأولى، كان البقاء في المنازل الخشبية التقليدية ذات الأسقف المصنوعة من قش النخيل لا يزال ممكناً. كانت بلدة هادئة مع حفنة من الفنادق ومقهيَين تستقطب الرحَّالة بين الصين ولاوس وتايلاند. وكان عدد قليل من تجار الأحجار الكريمة البورميّين، يرتدون الصارون (قماش يُلف على الوسط ـ المترجم)، قد عبروا الحدود من ميانمار لبيع ما لديهم إلى أول موجة من السياح المحليّين[2]. لكن الأعمال كانت بطيئة: لقد أمضوا فترة ما بعد الظهيرة يغالبون النعاس في ظلال واجهات متاجرهم. وبعيداً عن بعض بيوت الدعارة، كان الترفيه المسائي الوحيد في جينغهونغ هو سوق ليلي على ضفاف النهر حيث كان رجال يحملون مكبرات صوت يضايقون العابرين ليجربوا ركوباً في مدينة ملاهٍ متهالكة.

ومنذ ذلك الحين، حوَّلت الدولارات السياحية المحلية هذه المنطقة الراكدة. فقد أُزيلت البيوت الأخيرة القائمة على ركائز لتحلّ محلّها مجمَّعات من الشقق، وانتشرت الفنادق العالية الارتفاع مثل الأعشاب الضارَّة على طول ضفة نهر الميكونغ، المعروف هنا باسم نهر لانكانغ. وتشبه الشوارع المظلَّلة بالنخيل في المدينة بازاراً ضخماً من اليشم، إذ تصطف على جانبيها صالات عرض مكسوة بالزجاج تعرض حلىً بلون أخضر حليبي على سيّاح يرتدون قمصاناً من هاواي. وتبيع متاجر أخرى أقراصاً معبَّأة من شاي بوير المحلي، الذي يُقال إنه يساعد على خسارة الوزن، أو فيلة زخرفية محفورة في خشب الورد الاستوائي. ولا تزال هناك نسخة أقل فوضى من السوق الليلي القديم، لكنها تتنافس مع شارع من البارات الباهظة الأسعار ومحال الكاريوكي المضاءة بالنيون. وتعج الطرق بشاحنات تعمل بالديزل تحمل ثماراً غريبة عبر الصين، ملطِّخَة الزرقة الرمادية للسماء بالضباب الدخاني.

يقوم الرخاء المكتشف حديثاً لجينغهونغ على استثمارات ضخمة في البنية التحتية للنقل. فإلى أن اختصر الطريق السريع الجديد أكثر من نصف وقت الرحلة، كان الوصول يتطلّب قيادة مركبة لـ 15 ساعة إلى الجنوب من كونمينغ، عاصمة المقاطعة، على طول طرقٍ ملتوية. أتذكر رحلة شاقة في ربيع 2003، عندما هربت من بكين إلى يونان أثناء تفشي

متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس)، الذي أودى بحياة مئات الأشخاص في العاصمة. في الصباح المبكر، بعد ليلة غير مريحة في حافلة مجهزة للنوم، تدفق موظفو أحد المستشفيات وهم يرتدون بدلات طبية فضائية على متن الحافلة للتحقق من درجات الحرارة لدينا ورش مطهرات. وفي تلك الأيام، كان السفر بالحافلة أسهل من الطيران، إذ كانت الرحلات الجوية قليلة ومتباعدة. واليوم، يخدم مطار المدينة أربعين رحلة جوية يومية من عاصمة المقاطعة كونمينغ؛ لم تعد جينغهونغ تبدو كموقع متقدم معزول على الحافة المنسية للإمبراطورية الصينية.

في الواقع، بالنسبة لمعظم تاريخها، بالكاد تنتمي جينغهونغ إلى الصين على الإطلاق. فعاصمة منطقة شيشوانغبانا هذه هي موطن لإثنية تاي، المسماة داي في الصينية. ولقرون، كانت شيشوانغبانا محطة مهمة على الطريق القديم لتجارة الشاي على ظهور الخيل، وهذا الطريق كان شبكة من مسارات القوافل التي تشق طريقها عبر جبال يونان وبورما. وأفضى «طريق الحرير الجنوبي» هذا شمالاً إلى التبت وسفوح جبال الهيمالايا، وغرباً إلى البنغال والهند، وجنوباً إلى الهند الصينية. إلى الشمال، تحاول الصين إحياء هذا المسار التجاري من خلال بناء «ممر اقتصادي» من كونمينغ عبر ميانمار وبنغلادش والهند. وتتطلع جينغهونغ إلى الامتداد الجنوبي من المسار القديم لتحقيق مستقبلها ـ إلى لاوس وتايلاند وما بعدها.

ويعتقد المخططون أن تحسين الربط مع البرّ القارّي في جنوب شرق آسيا، الذي تشترك فيه يونان مع حدود تبلغ أربعة آلاف كيلومتر، سيعزز الأسواق الجديدة ويجلب الرخاء المتبادل. ويعتمد توسع الصين في حوض نهر الميكونغ، كما هي الحال في آسيا الوسطى، على سياسة ناجحة على نطاق واسع في الداخل. في العام 2000، بدأت الصين دفعة تنمية ضخمة في المناطق الوسطى والغربية الفقيرة. وركزت سياسة «الذهاب غرباً» على بناء شبكة نقل فاعلة عبر منطقة نائية وفي الأغلب غير مؤاتية بقيت معزولة عن بقية البلاد. وكان الهدف هو فتح الداخل على التجارة الداخلية، وربطه بالساحل الشرقي الأكثر ثراء. واليوم، أصبحت المقاطعات الغربية في الصين متماسكة مع طرق وسكك حديدية؛ وتزدهر التجارة الداخلية[3].

وحققت يونان تقدماً هائلاً في تحسين علاقاتها ببقية الصين، ولا سيّما في السنوات الخمس الماضية. وفي العام 2012، افتُتح مطار جديد واسع خارج مدينة كونمينغ، عاصمتها. وفي العام 2015 كان سابع مطارات البلاد ازدحاماً، إذ خدمت حوالي 38 مليون مسافر، كان كثرٌ منهم من السياح المحليّين الباحثين عن بعض من أجمل المناظر الطبيعية في الصين. ولوضع الأمر في سياقه، مرّ عبر مطار كونمينغ في ذلك العام ركّابٌ أكثر من الذين مرّوا من خلال مطار برلين أو مطار نيوارك[4]. ولا شك في أن مزيداً من السيَّاح سيتدفّقون على عجائب يونان الطبيعية،

التي تمتد من القمم المغطّاة بالثلوج إلى الغابة الاستوائية، حين تُفتتَح سكة حديدية عالية السرعة يصل طولها إلى ألفي كيلومتر وتمتد من شنغهاي إلى كونمينغ. ومع ذلك، لا تزال يونان تعاني عرقلة من موقعها غير الساحلي: فأقرب ميناء بحري محلي رئيس هو شنتشن، الواقع على بعد حوالي ألف و500 كيلومتر ووراء تضاريس صعبة في كثير من الأحيان.

ويونان هي ثاني أفقر مقاطعة في الصين، مما يمنحها وضعاً وطنيّاً مماثلاً لرومانيا داخل الاتحاد الأوروبي أو فيرجينيا الغربية في الولايات المتحدة. لكنها لا تزال أكثر تطوراً بكثير من جيرانها: لجهة القيمة الدولارية، فإن الساكن المتوسط في يونان أفضل بثلاثة أضعاف من نظرائه في لاوس أو كمبوديا. ولأن فقر جيرانها يعيق تطور يونان، يريد المخططون في بكين توسيع سياسة «الذهاب غرباً» على حدودها. في العام 2011، سمّوا يونان «رأس جسر» (كياوتوباو) لدفع التنمية في جنوب شرق آسيا[5]. و«رأس الجسر» هو مصطلح عسكري يشير إلى حصن يتحكم في الخطوط الأمامية، لكن الاستراتيجيّين في بكين اعتمدوا ذلك لوصف بوابة إقليمية أو مركز جيوستراتيجي.

ويظهر المصطلح مراراً وتكراراً في التقارير الحكومية، لكنه لا يُترجم مباشرة إلى اللغات الأجنبية، مما يشير إلى أن المخطِّطين على دراية بالدلائل المقلِقة.

وتتوافق استراتيجية «رأس الجسر» مع مبادرة الحزام والطريق والدعوة السابقة للرئيس السابق جيانغ زيمين لمؤسسات الدولة لإيجاد أسواق جديدة في الخارج. وتتمثل رؤية بكين في أن جهود يونان لبناء بنية تحتية صلبة على حدودها ستفيد اقتصادها الخاص. وإذا تمكن الصينيون من تحويل يونان إلى منطقة تجارية قابلة للحياة، فسيضع المشروع المنطقة بأكملها على الطريق إلى تنمية أكبر. وهذا جزئيّاً هو ما يعنيه قادة الصين عندما يتحدّثون عن الدبلوماسية «المربحة للجانبين» و«المصير المشترك». وبالنسبة لبلد صغير مثل لاوس، سيكون من الصعب مقاومة دفع الصين باتجاه التنمية: فاقتصاد يونان وحده يبلغ عشرين ضعفاً تقريباً.

ويتمثل الخطر على لاوس وكمبوديا في أنهما ستصبحان تابعين اقتصاديّين. وكلتاهما تعتمد بشدة على الصين في التجارة والاستثمار والمساعدات المالية. ومع اشتداد حرارة الشمس في الصين، تسير الدولتان في طريقهما إلى أن تصبحا أقماراً في النظام الشمسي الصيني. في لاوس، يعمل كبار أعضاء الحزب الثوري الشعبي الحاكم في لاوس عن كثب مع أبناء عمومتهم الشيوعيّين في الشمال. وتُعتبر كمبوديا ديمقراطية اسميّاً، لكن حكومتها تعتمد على بكين للحصول على دعم سياسي حيوي، يحميها من محاولات ترعاها الأمم المتحدة لتحقيق العدالة لضحايا نظام الخمير الحمر المجرم. وأثارت رغبة كمبوديا في رد الجميل، اتهامات بأنها دولة

عميلـة للصـين. وبينـما تعـزز الصـين قبضتهـا الاقتصاديـة في حـوض نهـر الميكونـغ، تبـدو الانعكاسـات الجيوسياسـية أكثـر إثـارة للقلـق.

لاوس[6]

لاوس هـي واحـدة مـن أكثـر البلـدان غـير المؤذيـة دبلوماسـيّاً عـلى وجـه الأرض، لكـن تاريخهـا الحديـث أفسـدته التدخـلات الأجنبيـة[7]. وفي أواخـر القـرن التاسـع عـشر، تعرضـت مدينـة لوانـغ برابانـغ القديمـة للنهـب عـلى يـد قطـاع طـرق صينيّـين، معروفـين باسـم جيـش العلـم الأسـود. وأنقذتها فرنسـا، وسرعـان مـا جـرى اسـتيعاب لاوس في الهنـد الصينيـة الفرنسـية. وقدّمـت الحكومـة الاسـتعمارية الكـورفي، وهـو نظـام عمـل قـسري يتطلـب مـن كل رجـل لاوسي أن يسـهم بعـشرة أيـام مـن العمـل اليـدوي سـنويّاً. وبعـد الاسـتقلال في العـام 1953، غـزت فيتنـام الشـمالية أجـزاءً مـن لاوس واحتلّتهـا لاسـتخدامها كمسـار إمـداد إلى الجنـوب خـلال حـرب فيتنـام. ومـن العـام 1964 إلى العـام 1973، قتلـت غـارات بمقاتـلات بي 52 الأمريكيـة مـا يصـل إلى 350 ألفـاً مـن المدنيّـين وأعطـت لاوس اللقـب الـذي لا تُحسـد عليـه وهـو «البلـد الأكثـر تعرضـاً للقصـف عـلى وجـه الأرض». فبشـكل لا يصـدق، سـقطت عـلى لاوس قنابـل أكثـر ممـا سـقط عـلى كل أوروبـا خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة.

ومنذ العام 1975، تحكم لاوس حكومة شيوعية اتُهمت بارتكاب إبادة جماعية ضد أقلية همونغ، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وهي واحدة من أكثر الدول فساداً على وجه الأرض، وشعبها يعاني مستويات عالية من سوء التغذية. وباعتبارها البلد الوحيد غير الساحلي في جنوب شرق آسيا، يصارع اقتصادها، على الرغم من كونها غنية بالمعادن وتنعم بإمكانيات هائلة للطاقة المائية وأراض زراعية خصبة. وبالطبع هذه هي الغنيمة التي تهم المستثمرين الصينيّين، وليس فشل الحكم في لاوس. وحافظت الصين على علاقات جيدة مع الحزب الثوري الشعبي في لاوس، لتصبح أكبر مستثمر في البلاد وثاني أكبر شريك تجاري للبلاد[8].

استجابت شركات يونان بحماسة لدعوة بكين لتنفيذ التنمية عبر حدودها. وللوصول إلى لاوس، تجوب أفواج من المستثمرين الطريق السريع الجديد الذي تبلغ قيمته 4 مليارات دولار أمريكي ويمتد من كونمينغ ويحاذي جينغهونغ ويمر عبر شمال البلاد في مساره إلى بانكوك، وهو جزء من مسار أطول يعرف باسم «الطريق السريع الآسيوي الثالث». على الجانب الصيني، يمر الطريق عبر تلال خضراء مليئة بخشب الورد وأشجار المهوغاني. وتجري زراعة كل الأراضي الزراعية بكثافة، مع وجود صفوف نظيفة من الخضراوات تنمو تحت شبكات سوداء وخطوط

منسقة من أشجار الموز. ورأيتُ كثيراً من الشاحنات التي تحمل الفواكه والخضراوات، بعضها مع لوحات ترخيص مسجلة على بعد أربعة آلاف كيلومتر في المنطقة الشمالية الشرقية المتجمدة. في مينغلا، البلدة الأخيرة قبل الحدود، تبني حكومة يونان منطقة اقتصادية تبلغ مساحتها أربعة آلاف و500 كيلومتر مربع وتخطط لتحويلها إلى «مركز نقل شامل» لمنطقة نهر الميكونغ، مع استكمال مطار جديد[9].

حصلت على توصيلة إلى لاوس على متن شاحنة تابعة لشركة يونان للطاقة المائية، التي تدير سداً في شمال البلاد. وللمموّلين والمطورين الصينيّين مصالح في ما لا يقل عن نصف المخططات التي تنوف عن السبعين المقترحة للطاقة المائية في نهر الميكونغ وروافده. وتتراوح الاستثمارات الصينية الأخرى من البناء والبنية التحتية إلى الزراعة والتعدين: لدى لاوس ترسبات كبيرة من خامات الذهب والنحاس والبوكسيت والحديد والرصاص والزنك والبوتاس. ولم يتم بعد رسم خرائط لكثير من هذه الثروة المعدنية، وتسعى لاوس للحصول على مساعدة شركات التعدين الصينية المملوكة للدولة لإجراء مسوح مفصلة. وتملك كل شركات التعدين الكبرى في الصين موطئ قدم هناك: تقوم كل من مؤسسة الألمنيوم الصينية (تشالكو) ومؤسسة مينميتالز الصينية بتشغيل مناجم للنحاس؛ وتملك الصين للمعادن غير الحديدية مشروعاً للبوكسيت. وعلى الرغم من أن

بكين قدمت كثيراً من التمويل لطريق كونمينغ - بانكوك السريع، فإن القسم الواقع في لاوس يخضع لإدارة جزئية من بنك التنمية الآسيوي. وصُمِّم برنامج منطقة الميكونغ الفرعية الكبرى لتعزيز التجارة داخل الإقليم عن طريق تطوير الربط الخاص بالنقل وإنشاء «ممرات اقتصادية» بين المدن الرئيسة لحوض نهر الميكونغ. وتجدر الإشارة إلى أن يونان وغوانغشي المجاورة عضوان، بالإضافة إلى لاوس وكمبوديا وميانمار وتايلاند وفيتنام[10]. ويحظى برنامج بناء الطرق التابع لبنك التنمية الآسيوي بدعم حماسي من بكين فهو من الجهة النظرية سيعطي شاحنات الحاويات المقبلة من يونان وصولاً إلى تايلاند وميناء بانكوك. وهناك طريق آخر متجه إلى الجنوب الشرقي سيربط بين هانوي وميناء هايفونغ في شمال فيتنام. وساعدت مشاركة بنك التنمية الآسيوي الصين في توسيع نفوذها الإقليمي.

من الحدود، يتعرج الطريق السريع في طريقه جنوباً بمحاذاة منازل خشبية بسيطة تؤوي كلاً من الناس والخنازير - وهو مشهد كان مألوفاً في يونان حتى قبل مجرد عقد أو عقدين. وتكون الطرق في لاوس عادة مسارات محفورة تتحول إلى موحلة عندما تصل الرياح الموسمية، لكننا قدنا على طول طريق سريع ناعم محفوف بالخنادق الخرسانية العميقة لتصريف مياه الأمطار[11]. وفي ذلك المساء، في بلدة أودومكساي، اكتشفت السبب. كنت أبحث عن طعام

أتناولـه، فتتبعـت ضحـكاً صاخبـاً حتـى وصلـت إلى مطعـم مـليء بمهنـدسي الطـرق الصينيّـين الذيـن كانـوا يسـتمتعون بعشـاء ترافقـه مشروبـات كحوليـة. وأوضـح وانـغ شـياو، وهـو مهنـدس في شركـة يونـان للطـرق والجسـور المشمسـة، وهـو يـأكل أسـماكاً مملحـة وبطّـاً مدخنـاً: «قمنـا ببنـاء الطريـق مـن هنـا إلى الحـدود. فمـن دوننـا، لا يمكـن أن تتطـور لاوس - هـي ببسـاطة لا تملـك المـال. نحـن نبنـي طرقهـم وحكومتهـم تقـترض المـال مـن بنوكنـا بسـعر فائـدة مـؤات»[12].

وكان وانـغ شـياو وفريقـه في لاوس منـذ أربـع سـنوات، بعـد فـترات في باكسـتان وإثيوبيـا. قـال لي، فيـما شرب زمـلاؤه ذوو الوجـوه الحمـراء مشروبـاً كحوليّـاً مصنوعـاً مـن أرز يونـان: «هـذا البلـد مثـل أفريقيـا. نحـن نقـدم للسـكان المحليّـين المـال الـكافي للعمـل، لكنهـم بطيئـون للغايـة. إنهـم لا يعملـون بجـد كـما نفعـل نحـن الصينيّـين، لذلـك نحـن نوظّـف العـمال الصينيّـين بشـكل رئيـس. الصينيـون مسـتعدون للعمـل في ظـروف صعبـة لأنهـم يريـدون أن يحققـوا حيـاة أفضـل لأسرهـم». وقـال إن مهمتهـم التاليـة تتمثـل في إعـادة بنـاء الطريـق المـليء بالحفـر الـذي يمتـد إلى لوانـغ برابانـغ، البلـدة البوذيـة المقدسـة التـي تشـتهر بأديرتهـا المتألقـة، عـلى ضفـاف نهـر الميكونـغ. وشـككتُ في أن يرحـب بالمـشروع رهبـان لوانـغ برابانـغ، الذيـن يغرقهـم بالفعـل سـائحون صينيـون صاخبـون، والرحالـة الغربيـون غـير المغتسـلين.

وفي نهاية المطاف، سيكون من الممكن قيادة مركبة على طول الألف كيلومتر من كونمينغ إلى فينتيان في يوم واحد. وبدأت الشركات الصينية بالفعل في إعادة تشكيل أفق عاصمة لاوس التي كانت يوماً هادئة وذلك باستثمارات في مجمعات التسوق والفنادق؛ حتى أنها تسيطر على خدمات الجنائز في المدينة[13]. غير أن أفضل طريق في لاوس في الوقت الحالي يتجه غرباً إلى الحدود مع تايلاند. وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2013، كان هذا القسم من الطريق السريع من كونمينغ إلى بانكوك متوقفاً بشكل مفاجئ عند نهر الميكونغ، الذي يشكل الحدود مع تايلاند. واضطرت الشاحنات إلى تفريغ حاوياتها في قوارب، كانت مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. لكن جسراً جديداً بطول 500 متر، وهو جزء ممول من بكين، أوجد مسار عبور قابلاً للحياة. وأعلن ستيفن غروف، نائب رئيس بنك التنمية الآسيوي، في حفل الافتتاح، أن «الجسر هو الحلقة المفقودة. مع توفر كل البنية التحتية، يمكن أن تتحقق إمكانيات تحول هذا الممر إلى محرك للتجارة الإقليمية والسياحة والاستثمار»[14].

هذه هي الخطة ـ لكن عندما زرت المنطقة بعد بضعة أشهر من افتتاح الجسر، لم أر شاحنة تمر عبر نقطة الجمارك الجديدة الأنيقة[15]. فتجربة الصين الخاصة بالتنمية تعني أن لديها إيماناً كبيراً بالنمو الذي يقوده الاستثمار؛ لكن الفلسفة القائلة «ابنِ وسيأتون» قد لا تثبت فاعليتها على حدودها،

ولا سيّما في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ويتيح الطريق السريع فرصاً للتجارة مع تايلاند، لكن قليلاً من الشاحنات الصينية ستسافر لمسافة ألف و800 كيلومتر من كونمينغ إلى بانكوك ـ حتى لو سُمح لها بالعبور إلى تايلاند، وهي في الوقت الحالي غير مسموح لها بذلك. ولكي تنطلق التجارة على الطرق الإقليمية، ستحتاج بلدان منطقة الميكونغ الكبرى إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيد معايير الخدمات اللوجستية. وحتى تشغيل هذا البرنامج، ستظل الأجزاء المعمرة للبنية التحتية غير مستغلة.

تمتد طموحات الصين الإقليمية إلى أبعد من الطرق: فهي تريد بناء سكة حديدية «عالية السرعة» من أعلى العمود الفقري للبر القاري لجنوب شرق آسيا إلى أسفله، رابطةً بين كونمينغ وسنغافورة. ومن المتوقع أن تصل تكلفة قسم لاوس لوحده إلى 7 مليارات دولار أمريكي، أي حوالي نصف الناتج الاقتصادي السنوي للبلاد. وسيشمل الخط من الحدود الصينية إلى فينتيان، وطوله 417 كيلومتراً، 154 جسراً و76 نفقاً، وقد يتطلب 50 ألف عامل ـ سيجري استيراد معظمهم من الصين. وبكين حريصة على بناء السكك الحديدية بسبب الوصول المحسّن إلى الأسواق الاستهلاكية في تايلاند وماليزيا. ومن بانكوك، هناك أيضاً إمكانية للربط بالميناء العميق المتمتع باستثمارات تايلاندية في داوي بجنوب ميانمار. ومن جانبها، تعتقد حكومة لاوس بأن السكك الحديدية ستجلب التجارة

والاستثمار والتنمية الاقتصادية إلى دولتها الفقيرة ـ ناهيك عن اللمسة السحرية للحداثة الأنيقة.

اتُفِق على قسم لاوس من المشروع في العام 2009 وجرى تأجيله في العام 2011. وعند اعتقال وزير السكك الحديدية السابق ليو تشيجون بتهمة الفساد في ذلك العام، أعادت الصين النظر في كل جوانب سياسة السكك الحديدية ـ ولا سيّما السكك الحديدية العالية السرعة، التي كانت المشروع الأثير لليو. وشكّكت شركات التطوير الصينية المملوكة للدولة في إمكانية قابلية المشروع للحياة تجاريّاً. وفي الوقت نفسه، عُلِّقت الصفقة في برلمان لاوس بسبب التكلفة الهائلة للسداد والمخاوف من أن المشروع لن يقدم سوى القليل من الإفادة للناس العاديّين. وأشار معارضون إلى أن لاوس سيتعين عليها حتماً استخدام المعادن غير المستغلة كضمان للقروض الصينية. وإذا جرى السداد بالتخلي عن حقوق للتعدين إلى شركات صينية، يمكن أن تثبت السكك الحديدية أنها حزام ناقل يشحن الثروة إلى خارج البلاد.

ومع تقديم بكين دعم قوي، وُضعت هذه المخاوف جانباً. وأخيراً، أُعطيت السكك الحديدية الضوء الأخضر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وبدأ البناء في الشهر التالي. وبموجب الصفقة النهائية، سيأتي 70٪ من الاستثمار من الصين وسيقدم بنك التصدير والاستيراد الصيني معظم

التمويل. وستبني الخط، مع تاريخ انتهاء مستهدف هو العام 2020، مجموعة من الشركات الصينية التي تقودها مؤسسة السكك الحديدية الصينية. ومع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد إلى أقل من ألفي دولار أمريكي وعمل 80٪ من السكان البالغ عددهم 6.8 مليون شخص في زراعة الكفاف، كان من الصعب على لاوس رفض عرض الصين، حتى لو خاطرت بربط نفسها ماليّاً بالصين لعقود مقبلة. وتعتقد حكومة لاوس بأن النمو المستقبلي يتوقف على أن تصبح البلاد منطقة عبور داخل منطقة الميكونغ[16].

وسيتصل الخط بسكة حديدية منفصلة صينية الصنع تمتد من فينتيان إلى بانكوك. وهذه الصفقة، وهي جزء من حزمة أكبر من 10 مليارات دولار أمريكي لبناء 867 كيلومتراً من السكك الحديدية في تايلاند، جرى توقيعها في النهاية في كانون الأول/ ديسمبر 2015 بعد سنوات من الجدل حول تكاليف التمويل[(17)]. وستوفر شركة صينية كل العربات التي ستسير على الخط، والتي ستُموَّل أساساً من القروض البنكية. وكما هي الحال في لاوس، ستسير قطارات الركاب بسرعة متوسطة تبلغ حوالي 160 كيلومتراً في الساعة، على أن تقتصر قطارات الشحن على 120 كيلومتراً في الساعة، لذلك لا يمكن وصف الخط إلا كخط «متوسط السرعة» في أحسن الأحوال. وإذا رُبِطت القطارات بسنغافورة، فستستغرق الجزء الأكبر من اليوم للوصول إلى هناك من كونمينغ.

يمكن أن يؤدي إطلاق الصين للبنية التحتية الصلبة إلى عواقب بعيدة المدى على الجغرافيا السياسية في جنوب شرق آسيا.

يقول جيف وايد في الجامعة الوطنية الأسترالية: «انطلاقاً من شبكات السكك الحديدية العالية السرعة، والطرق الجديدة ومنشآت الاتصالات التي تتمحور حول كونمينغ، إلى جانب المشاركة الاقتصادية الصينية المزدهرة مع منطقة الميكونغ الكبرى، فإن البر القاري في جنوب شرق آسيا بصدد فصله عن منطقة جنوب شرق آسيا البحرية». كذلك يتوقع أن تُحدِث السكة الحديدية صدعاً في آسيان[18]. ربما ثمة مبالغة كبرى في هذه الحجة، لكن لا شك في أن قبضة الصين على المنطقة تقوى.

وهذا واضح على الأرض، حيث يستمر عدد المستثمرين الصينيّين في النمو. في أودومكساي، أكبر بلدة في شمال لاوس، يشكل السكان الصينيون حوالي 15٪ من السكان. ووصل التجار الصينيون الأوائل العام 2000، لكن أعدادهم تضخمت منذ افتتاح الطريق الجديد من يونان. وعندما زرت المنطقة بعد رأس السنة الصينية بقليل في العام 2014، كان العديد من أكبر المنازل يحتوي على ملصقات حمراء تقليدية ملصقة على مداخلها. وقُسِّم السوق المركزي إلى قسمين ـ أحدهما مليء بموظفين محليّين يشربون شوربة الشعرية بملاعق، والآخر بتجار الصينيّين يأكلون بالعيدان.

وفي الجوار، كان أكبر سوبرماركت في البلدة مداراً من قبل زوجين من مدينة ونتشو الساحلية الشرقية. قال لي صاحب المتجر بلهجة تشجيانغ الشهيرة بالصفير، وهو يجلس أمام رفوف مكدسة بالسلع الصينية: «لم تكن الحياة في الوطن جيدة. أما الأعمال هنا فأسهل لأن المنافسة أقل».

في أول الطريق، بعد أسواق تبيع دراجات بخارية صينية، يقع فندق سيتشوان ـ أودومكساي الأفخم في البلدة. وتجاذبتُ أطراف الكلام مع المالك أمام طاولة زجاجية مليئة بسجائر صينية من نوع السعادة المزدوجة. وأوضح وانغ شين مينغ كيف نقل عائلته هنا بناء على نصيحة صديق يعمل في أحد مصانع الدراجات النارية الصينية في لاوس. قال: «إن الاستثمار في لاوس أغلى منه في الوطن لأن معظم مواد البناء يجب شحنها من الصين. لكننا نعمل بشكل جيد ـ فالفندق ممتلئ تقريباً». ويتزايد عدد الضيوف من سكان المدن المنتمين إلى الطبقة الوسطى والذين يأتون بمركباتهم لقضاء العطلات. ويشتكي زوار لوانغ برابانغ من أبواق السيارات، إذ تطلق سيارات الدفع الرباعي الصينية أبواقها وهي تشق طريقها في الشوارع الضيقة للبلدة.

ووانغ هو مؤيد متلهف للسكة الحديدية، وقال إنها ستجلب مزيداً من السياح. وأوضح قائلاً: «الطريق إلى الحدود بطيء جداً ومتلوٍ. ستكون السكك الحديدية أسرع

بكثير وأكثر ملاءمة. ستكون رائعة للأعمال!» لكن النقاد يقولون إن التكلفة الضخمة قادرة على شل الاقتصاد، في حين أن الأثر البيئي غير معروف. وتحرص الشركات الصينية على تطوير الأراضي على طول السكك الحديدية، حيث يشكل قطع الأشجار غير القانوني مشكلة خطيرة بالفعل. وجُرِّدت التلال على طول الطريق السريع الرئيس في لاوس الشمالية من غطائها النباتي الاستوائي الكثيف واستُبدلت بها أشجار مطاط قصيرة ـ وكان كثير منها ملكاً لكبار تجار المطاط الصينيّين. وعلى حدود لاوس ـ الصين، تظهر لوحة صورة جمركية مهربين وهم يجلسون على الأرض، مطأطئي الرؤوس، بجوار شاحنات مليئة بحجرات سرية من خشب المهوغاني وخشب الورد. وتحاول لاوس التشدد مع تجارة الأخشاب، لكن من السهل شراء الأخشاب الاستوائية. قال لي وانغ، صاحب الفندق، بكل فخر: «كل أثاث فندقي مصنوع من أجود أنواع المهوغاني».

وبالنسبة للعديد من المستثمرين الصينيّين من القطاع الخاص، فإن عامل الجذب الأكبر في لاوس هو أرضها الرخيصة والخصبة. وشمل الضيوف في فندق سيتشوان ـ أودومكساي مجموعة من سيتشوان كانت تستكشف فرص الأعمال. قال السيد يو: «قرأت مقالة عن لاوس على الإنترنت. ونحن نفكر في الاستثمار في الزراعة ـ زراعة البطيخ أو الخضراوات، أو ربما تربية الدجاج. لدينا اجتماع

مع حكومة المقاطعة بعد ظهر هذا اليوم. إنهم ودودون جداً مع المستثمرين الصينيّين». ويبدو اللاوسيون العاديون أقل وداً تجاه المستثمرين الصينيّين: فهذا هو بالضبط نوع روح المبادرة الذي يخيف الناس في آسيا. فالمستثمرون الصينيون يجلبون رؤوس أموال ومهارات وتكنولوجيا قيّمة ـ لكنهم يجلبون أيضاً المنافسة.

يرى المزارعون الصينيون فرصة واضحة في لاوس. قال لي أحد مزارعي البطيخ من شانكسي، في طابور للعابرين على الحدود، وهو يبتسم ابتسامة بأسنان ملطخة بالتبغ: «إن استئجار مو واحد (667 متراً مربعاً ـ المترجم) من الأرض يعادل بضع مئات من اليوانات سنويّاً»[19]. وقال إن شريكه، وهو رجل ذو شارب هزيل، كان ينقل الإنتاج بشاحنات إلى موطنهما في شمال غرب الصين. يجلب المزارعون من هذا النوع العديد من الأشياء التي تفتقر إليها لاوس ـ نظم الري والأسمدة والمبيدات الحشرية والإدارة الزراعية ـ ويوظفون كثيراً من السكان المحليّين. لكن المستثمرين الكبار يفضلون الحصول على امتيازات الأراضي، مع توظيف عدد قليل فقط من السكان المحليّين. وعندما يكون المنتج جاهزاً للحصاد، يُعبَّأ في الموقع ويُنقَل بالشاحنات عبر الحدود إلى يونان، حيث يُجمَع الجزء الأكبر من الأرباح. وليست كل الاستثمارات موضع ترحيب على قدم المساواة.

يقوم المستثمرون الصغار عادة ببيع منتجاتهم إلى شركات تجارية، تشحنها إلى الأسواق في كل أنحاء الصين. ويتواصلون مع رجال مثل فاي شياودونغ، الذي التقيت به في حافلة من جينغهونغ إلى الحدود بين الصين ولاوس. كان فاي رجلاً سميناً وله رأس حليق وبطن ضخم، يحمل كمية من النقود في حقيبة من جلد التمساح ولا يزال رأس التمساح الصغير متصلاً بها. وهو عمل لدى شركة للخدمات اللوجستية لها مكاتب في رويلي، على الحدود مع ميانمار، وأورومتشي، على بعد آلاف الكيلومترات شمال شينجيانغ. وبالنبرة الحلقية لشمال شرق الصين، صاح مجموعة من الأرقام وأسماء الأماكن في جهاز آي فون الخاص به: «شيامن، هانغتشو، شنيانغ، بكين.. سأسأل كم في كونمينغ، لكن هذا سيكلف بضعة آلاف». استقبله زميل له في سيارة رباعية الدفع تحمل لوحة ترخيص من مقاطعة هيلونغجيانغ. وقال: «نقطع الحدود طوال الوقت».

على بعد عدة ساعات بالسيارة من الحدود، وفي نقطة التقاء سيئة السمعة في لاوس وتايلاند وميانمار تُعرَف باسم «المثلث الذهبي»، وجدتُ مستثمرين صينيّين يزرعون الموز. تشتهر المنطقة بزراعة الخشخاش غير المشروعة، لكن المزارع القانونية هنا تعمل على نطاق صناعي. كانت أشجار النخيل المتمايلة مليئة ببقع زرقاء غير طبيعية، وهي لفائف بلاستيكية واقية يستخدمها المزارعون الصينيون لمنع

الآفات وتشجيع الثمار على النضج. وكانت تُروى بشبكة من الأنابيب ومقسمة إلى أقسام مزودة بلافتات مكتوبة بالحروف الصينية. وإذا دعت الحاجة إلى أي تأكيد للملكية، فإن سيارة الدفع الرباعي المتوقفة إلى جانب الأشجار تحمل لوحة ترخيص من يونان.

في الواقع، لا يوجد مكان يتضح فيه نفوذ الصين المتزايد في لاوس أكثر من المثلث الذهبي، حيث اقتطع نوع مختلف من المستثمرين قطعة صغيرة من الصين بعيداً عن الحدود. تحتل منطقة المثلث الذهبي الاقتصادية الخاصة مساحة 103 كيلومترات مربعة على ضفاف نهر الميكونغ، عبر النهر من تايلاند وميانمار. وعلى الرغم من أنها لا تزال إقليماً لاوسيّاً رسميّاً، يحكمها عقد إيجار لمدة تسع وتسعين سنة وتعمل من دون ضرائب. ومحورها هو كازينو كينغز رومانز، وهو معبد بأعمدة وقبة ذهبية وتاج عملاق من النيون. ويجري استيراد كل شيء في المنطقة من الصين، من حجارة الرصف إلى قوة الأمن الصلفة. وشحن كينغز رومانز مواد بناء باتجاه مصب الميكونغ من جينغهونغ على مراكب بسعة 400 طن، رست في رصيف الميناء الخاص بالمنطقة. ولا تقبل الفنادق والمطاعم سوى العملة الصينية، وتوفر شركة تشاينا موبايل شبكة الهاتف الخلوي. وتعمل المنطقة وفق التوقيت الصيني، وهذا يعني أن عمالها يجب أن يستيقظوا قبل ساعة من السكان المحليّين[20].

وثمـة كازينوهـات أخـرى كثـيرة في المثلـث الذهبـي تخـدم المقامريـن الصينيّين والتايلانديّين، الذيـن لا يستطيعون المقامـرة بشـكل قانـوني في بلديهـم. لكـن كينغـز رومانـز هـو الأكـبر والأكثر جاذبيـة، ويُلقَّب بـ«ماكاو على نهر الميكونـغ». وضمـن قاعاتـه الرخامية، يقـذف المقامـرون باليـوان الصينـي والباهـت التايلانـدي عـلى الطـاولات المغطـاة بقـماش البايـز الأخـضر. ويعـبر معظـم الضيـوف الصينيّـين نهـر الميكونـغ مـن تايلانـد خـلال جـولات سـياحية، لكـن عددهـم مـن يونـان يزيـد عـلى طـول الطريـق السريـع الجديـد. وجـرى تسـجيل مجموعـة كينغـز رومانـز في هونـغ كونـغ باسـمها الـلاوسي دوك نجيـوك كام، لكن لا يُعـرف كثير عـن هـذه الشركة المشبوهة[21]. وتشـغل المجموعة كازينـو آخـر في مونغـلا، وهـي بلدة حدوديـة تهيمـن عليها الصين في ولايـة شـان بميانـمار، ويحكمهـا بشـكل مسـتقل جيـش ولايـة وا المتحـد، وهـو جماعـة متمـردة. وللكازينوهـات الأخـرى في منطقـة المثلـث الذهبـي سـمعة غسـل أمـوال المخـدرات، ناهيـك عـن «اختفـاء» المقامريـن الذيـن لا يسـتطيعون دفـع خسـائرهم في القـمار. وتزعـم مجموعـة كينغـز رومانـز أن كازينـو لاوس عبـارة عـن أعـمال مشروعـة، وفي العـام 2015 قدمـت إلى حكومـة لاوس ضرائـب بقيمـة 6.3 مليـون دولار أمريكـي كانـت تديـن بهـا عـلى مـدار السـنوات الخمـس السـابقة[22].

يريـد تشـاو وي، رئيـس مجموعـة كينغـز رومانـز المولـود مـن شـمال شرق الصـين، إنشـاء أكثـر مـن وكـر للقـمار في الغابـة.

وتضـم المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة حيّـاً صينيّـاً مـع محـال سـوبرماركت وحانـات لأطبـاق الشـعرية، و«مدرسـة الصداقـة اللاوسـية ـ الصينيـة» الجديـدة لتعليـم أطفـال الموظفـين، ومعبـداً صينيّاً يملـؤه رهبـان جيء بهـم جـواً مـن جبـل ووتـاي السـحري. وقـال راهـب مسـن يرتـدي أثوابـاً صفـراء: «في النهايـة سـيبلغ عددنـا الثلاثـين»[23]. لكننـي وجـدت المجمّـع خليطـاً صينيّـاً مثاليّـاً معقـداً مـن الطمـوح الهائـل والمتابعـة الفاتـرة التـي تليـه. كانـت المبـاني «التقليديـة» في الحـي الصينـي مصنوعـة مـن الخرسـانة ومغطـاة بالطـوب المزيـف. وكانـت قاعـة الكاريوكـي، التـي تشـبه قـصراً إمبراطوريّـاً، تحـت حراسـة لـواء مـن تماثيـل المحاربـين المصنوعـة مـن الطـين المحـروق التـي كانـت في وضـع أسـوأ مـن نظيرتهـا الأثريـة الحقيقيـة البالغـة مـن العمـر ألفـي سـنة. وعـلى ضفـة نهـر الميكونـغ، أُقيمـت خيـام منغوليـة تحـت أشـجار نخيـل بنيـة اللـون تنتـشر عليهـا فوانيـس صينيـة متربـة. وبـدا المجمـع مثـل مخيـم متهـدم للعطـلات، مـع إضافـة كازينـو مبهـرج فقـط.

حتـى البغايـا يجـري اسـتيرادهن مـن الصـين. فعـلى ناصيـة المعبـد، وجـدت مبنـى كامـلاً مـن دور التدليـك يسـمى «شـارع المائـة زهـرة» ـ وهـو تعبـير صينـي قديـم يعنـي البغايـا. ولغـرض البحـوث فقـط، تحدّثـت مـع الفتيـات في «فايـر فينيكـس» و«بلـو مـون». قالـت موظفـة شـابة راغبـة في المسـاعدة مقبلـة مـن مقاطعـة غوانغـشي، فيـما كانـت تعـد مكياجهـا تحضـيراً

لليلة المقبلة: «يمكننا أن نوفر لك تدليكاً أو أي شيء تحبه». هي فتاة ذات بشرة داكنة من يونان بدت بورمية لكنها قالت عن نفسها إنها «صينية صافية». كانت تنتمي إلى أقلية جينغبو، المعروفة في ميانمار باسم كاتشين. وعرضتْ بشكل زاه: «أستطيع أن آتي إلى غرفتك مقابل 100 يوان (15 دولاراً أمريكيّاً)». وتخيلت أن ليلة في الفندق، المفعم بالعفن والبعوض، كانت أفضل من النوم في عنبر رديء للنوم المشترك. «أليس هذا رخيصاً إلى حد ما؟» سألتُ. «إنه أغلى مقارنة برويلي»، أجابتْ، في إشارة إلى بلدة حدودية في يونان تتمتع بجاذبية سيئة السمعة.

بعد مغادرة المنطقة، مررت بمرآب مليء بالسيارات المخصصة لزيارة «الشخصيات المهمة»: سيارات هامر، وسيارة بنتلي، وسيارتا ليموزين طويلتان. هي تُستخدَم لاستقبال الضيوف في جينغهونغ أو في المطار المحلي في هواكساي، على بعد ساعة إلى الجنوب. لكن إذا حقق تشاو واي ما يرغب به، سيكون ذلك شيئاً من الماضي. يعتقد العقل المدبر وراء المنطقة الاقتصادية الخاصة أن الطلب المحتمل من المقامرين الصينيّين كبير جداً إلى درجة أنه يبني مطاراً دوليّاً لنقلهم إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة من كونمينغ وشنغهاي. «سيكون أكبر مطار في لاوس»، أخبرني موظف في كينغز رومانز، مشيراً إلى زوج من عمال الحفر كانوا يسطحون الأراضي العشبية لإنشاء مدرج. والمطار

هـو الجـزء الأخـير مـن خطـة تشـاو لإنشـاء مسـتعمرة صينيـة صغـيرة تضـم مـا يصـل إلى 50 ألـف سـاكن.

مـا مـدى قلـق لاوس مـن الأثـر المتنامـي بسرعـة للصـين؟ لا يـكاد احتضـان الصـين الاقتصـادي يتجـاوز العقـد، لكـن مخالبهـا تنمـو بسرعـة لتصبـح أطـول وأثخـن. كانـت فيتنـام وتايلانـد مـن أكـبر المسـتثمرين في لاوس، لكـن الصـين تفوقـت عليهـما في العـام 2013. وتشـير بيانـات حكومـة لاوس إلى أن إجمـالي الاسـتثمارات المتراكمـة للصـين تجـاوز 6 مليـارات دولار أمريكـي في العـام 2015، لكـن الرقـم الحقيقـي هـو بالتأكيـد أعـلى مـن ذلـك بكثـير[24]. ولاوس متخلفـة وقليلـة السـكان عـلى حـد سـواء، لذلـك هنـاك مجـال واسـع للاسـتثمار الصينـي والهجـرة الخاضعـة للرقابـة. وإذا ضمنـت حكومـة لاوس أن رأس المـال والتكنولوجيـا والخـبرة الصينيـة تفيـد الاقتصـاد المحـلي، يمكـن أن تبرهـن هـذه الإجـراءات الصينيـة أنهـا بطاقـة خـروج لاوس مـن دائـرة الفقـر. لكـن هنـاك خطـراً حقيقيّـاً أيضـاً، يتمثـل في أن الـشركات الصينيـة ستمتص خـيرات البـلاد ـ إذ تسـتولي عـلى معادنهـا، وتدمـر أراضيهـا، وتسـيطر عـلى تجارتهـا.

كانـت حكومـة لاوس ترحـب بالاسـتثمار الصينـي بشـكل اسـتثنائي، لكـن ذلـك قـد يتغـير إذا هـدد الاسـتياء المحـلي بزعزعـة الاسـتقرار السـياسي. وثمـة مـؤشرات إلى أن الحـزب الثـوري الشـعبي في لاوس أعـاد تقييـم علاقتـه مـع بكـين. لقـد شـهد تعديـل وزاري في كانـون الثاني/ ينايـر 2016 إقالـة

مسؤولين كبار اعتُبِروا مقربين من الصين، بمن فيهم الأمين العام للحزب ونائب رئيس الوزراء الذي أشرف على مشروع السكك الحديدية بين لاوس والصين. ويقول موراي هيبرت، وهو زميل أقدم في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن العاصمة: «كان هناك قلق ملموس لدى الجمهور وكذلك بين أعضاء الحزب بأن القادة المخلوعين جعلوا لاوس تعتمد اعتماداً كبيراً على الصين في السنوات الأخيرة». ويعتقد بأن لاوس ربما تميل الآن نحو فيتنام، راعيتها التقليدية[25]. وفي العام 2016، أصبح باراك أوباما أيضاً أول رئيس أمريكي يزور البلاد، فيما صعدت واشنطن من أثرها الساحر في جنوب شرق آسيا.

إن النفوذ الاقتصادي لبكين مع جيرانها آخذ في التزايد، لكن يجب عليها أن تتعامل بحذر من أجل الحفاظ على العلاقات الودية. ولهذا السبب، في ضوء كلّ الدلالات العسكرية لاستراتيجيةِ «رأس الجسر»، هي تحاول جاهدة التأكيد على «حسن الجوار». فلغة الدبلوماسية التي تستخدمها بكين عبر حدودها البرية الجنوبية الغربية هي أكثر ملاءمة بكثير من اللهجة المحاربة في الأغلب في كل أنحاء بحر الصين الجنوبي. وإذا نجحت هذه الاستراتيجية، فسيستمر مركز الثقل في البر القاري لجنوب شرق آسيا في التحول نحو الشمال. لكن مع توسع الإمبراطورية الاقتصادية الصينية، تواجه لاوس خطر الابتلاع.

كمبوديا

لا تشارك كمبوديا حدوداً مع الصين، لكن مجال نفوذ الصين امتصها أيضاً[26]. فالنفوذ الدبلوماسي لبكين كبير جداً في هذه المملكة الصغيرة التي تضم 15 مليون شخص إلى درجة أن النقاد وصفوها بالوكيل الصيني. تعتمد كمبوديا على الصين في ثلث وارداتها، ومثل لاوس، في بناء الطرق والجسور والسدود. ومع ذلك، فإن أثر الصين ليس حميداً: هي تدعم رفض رئيس الوزراء هون سين إلقاء القبض على زعماء تتهمهم الأمم المتحدة بارتكاب مذابح ضد المدنيّين في عهد بول بوت، وتعمل شركاتها بسهولة مع نخبة رجال الأعمال الفاسدين في كمبوديا. وهذا النوع من الدبلوماسية يمكن أن يكون فاعلاً في الدول الاستبدادية التي يهيمن عليها مقربون من الحكومة، وحيث المجتمع المدني ضعيف أو غير موجود. لكن من الصعب إقناع الدول الأكثر ليبرالية بأن الصين مهتمة حقّاً ببناء «مجتمع من المصير المشترك» في آسيا.

ولطالما كان لبكين حضور قوي في بنوم بنه عاصمة كمبوديا المفعمة بالأبخرة، لكن مدى أثرها لم يتضح حتى العام 2012. ورفضت كمبوديا، رئيسة قمة آسيان لهذا العام، الوقوف إلى جانب دول أعضاء أخرى أدانت بكين بسبب مطالبها الإقليمية البعيدة المدى في بحر الصين

الجنوبي. وعندما انهارت المفاوضات وفشلت آسيان في إصدار بيان مشترك للمرة الأولى في تاريخها، وصف النقاد كمبوديا بأنها دمية صينية. وصرح دبلوماسي إقليمي قائلاً: «اشترت الصين الرئاسة، بهذه البساطة»[27]. ونفى هون سين، زعيم كمبوديا منذ زمن طويل، هذا الاتهام بغضب. في وقت سابق، أعلن أن كمبوديا «لن يشتريها أحد»[28].

والحقيقة هي أن كمبوديا تعتمد بشدة على الأموال الصينية. لقد تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم من الصين 10 مليارات دولار أمريكي في العام 2015، أي ثلث الإجمالي، وما لا يقل عن ضعف استثمار كوريا الجنوبية، ثاني أكبر مستثمر في كمبوديا[29]. وتهيمن مصانع صينية على صناعات الملابس والأحذية في كمبوديا، ويقال إن واحداً من كل ثلاثة طرق بنته الصين، وأن الشركات الصينية أنفقت حوالي ملياري دولار أمريكي لبناء ستة سدود. وفي العام 2013، قدم بنك الصادرات والواردات الصيني 1.7 مليار دولار أمريكي إلى شركة سينوبك الصينية وشركة البتروكيماويات الكمبودية لبناء أول مصفاة نفطية في البلاد[30]. وتملك 30 شركة صينية استثمارات واسعة في الأعمال البنكية والمالية، والزراعة، والسياحة، والتعدين، والعقارات، النقل، والاتصالات. وليس من المستغرب أن لوحة الإعلانات على طريق الخروج من مطار بنوم بنه تحمل إعلاناً لبنك الصين.

ويبقى أكبر استثمار محتمل للصين قيد التخطيط. في العام 2012، وقعت المجموعة الصينية للسكك الحديدية صفقة بقيمة 9.6 مليار دولار أمريكي لبناء سكة حديدية بطول 405 كيلومترات وميناء بحري[31]. وشريكتها، وهي شركة غامضة تدعى المجموعة الكمبودية لصناعة الصلب والتعدين، مسجلة باسم ثلاثة أشقاء صينيّين. وقال تشانغ تشوانلي، رئيس مجلس إدارة المجموعة الكمبودية لصناعة الصلب والتعدين، إن السكة الحديدية ستربط الميناء بمصنع صلب جديد، سيُبنى بتكلفة إضافية تبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي. وهذا من شأنه أن يمكن كمبوديا من استغلال مواردها من خام الحديد غير المستغل وصادراتها من الصلب. ولم تورد المجموعة الصينية للسكك الحديدية أي ذكر للمشروع في التقارير السنوية الأخيرة، لكن إذا مضى المشروع قدماً، فسيمثل واحداً من أكبر مشاريع البنية التحتية التي نفذتها شركة صينية في الخارج.

ومع دخول الأموال الصينية، أصبحت الثقافة الصينية منتشرة. وتضم كمبوديا مجتمعاً قديم العهد من المهاجرين الصينيّين، لكن موجة جديدة من رجال الأعمال تجذبهم الفرص في ما هو على الأرجح الاقتصاد الأكثر انفتاحاً في جنوب شرق آسيا. وتُكتب لافتات المتاجر والفنادق والأعمال وحتى الشوارع في بنوم بنه باللغة الصينية. وتنتشر المدارس الصينية، وهي تعلم الناطقين بلغة الخمير

(الكمبوديّين ـ المترجم) كلغة أم لغة الماندرين إلى جانب زملائهم الناطقين بالصينية. ورأس السنة الصينية ليس عطلة رسمية، لكن العاصمة تقفل فعليّاً خلال الاحتفالات. لقد وجدتُ مداخل في كل أنحاء المدينة أُلصِقت عليها أبيات شعر جالبة للحظ مكتوبة بالخط الصيني.

وهناك كثير من النيات الحسنة إزاء المهاجرين، كما يقول الوافدون الجدد من الصين ـ على الرغم من أن العديد من الخمير العاديّين هم في الواقع أقل سعادة مما يدركه الوافدون الصينيون. أوضح السيد يينغ، الذي يدير سوبرماركت في قطاع مزدحم من المتاجر والمطاعم الصينية في بنوم بنه: «نحن لا نُعامل كأجانب هنا، لأننا نحن الصينيّين قدمنا مساهمة كبيرة إلى هذا البلد من خلال بناء الطرق والسدود». وأخبرني أن المدينة تضم 60 ألف شخص من الكمبوديّين الصينيّين، معظمهم من مهاجري الجيل الثالث، بالإضافة إلى 50 ألفاً من سكان البر القاري الذين وصلوا خلال العقد الماضي أو نحو ذلك. وقال وهو يقف إلى جانب رف من نبيذ الأرز ويمج بقوة سيجارة صينية: «أنا أعرف الأرقام لأننا في الأغلب نلتقي في السفارة. هناك ثلاثة آلاف شخص من محافظتي الأم في مقاطعة تشجيانغ وحدها»[32].

نجحت بكين في تمهيد الطريق أمام المهاجرين الصينيّين مثل السيد يينغ من خلال تمويل البنية التحتية التي تمس

الحاجة إليها وبنائها. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كمبوديا أقل من ألف و168 دولاراً أمريكيّاً في العام 2015، وهو أدنى مستوى في آسيان، بل إنه يقل عنه في ميانمار[33]. والصين هي أكثر الدول المانحة لكمبوديا سخاء، فهي قدمت منحاً وقروضاً ميسرة تبلغ قيمتها حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي في الفترة 2009 ـ 2013 ـ أكثر من الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والجهات الممولة المتعددة الأطراف الأخرى مجتمعة[34]. وفي حين يحجب المانحون الغربيون وبنوك التنمية الأموال في بعض الأحيان، مستشهدة بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد المستشري، تستمر الصين في ضخ الأموال. ومنذ العام 2006، أشاد هون سين بنهج الصين: عندما نال تعهدات قدرها 600 مليون دولار أمريكي من بكين، قال إن «الصين تتحدّث قليلاً لكنها تفعل الكثير»[35].

هذه هي المشاعر الشائعة، حتى بين الكمبوديّين المثقفين في الغرب الذين لا يتعاطفون كثيراً بطبيعتهم مع الطريقة الصينية في ممارسة الأعمال. ولد ديفيد فان فيشيت في بنوم بنه لكنه فرَّ قبل أسبوع من سيطرة قوات بول بوت على المدينة. فوالده، الذي كان يشغل منصب رئيس الشرطة العسكرية، خشي من الأسوأ وأخرج أسرته. وبقي هناك وقُتِل ـ كان واحداً من حوالي 1 ـ 3 ملايين شخص ذُبحوا خلال السنوات الأربع التي قضاها بول بوت في منصب

رئيس الوزراء في كمبوتشيا الديمقراطية، وفق الاسم الجديد للبلاد آنذاك. وعاش فان فيشيت في فرنسا لمدة عشر سنوات كلاجئ قبل أن ينتقل إلى سنغافورة ويعمل في نهاية المطاف لدى الأمم المتحدة؛ واليوم يقدم المشورة لوزارة التجارة الكمبودية. التقينا لتناول العشاء في مطعم لا ريزيدانس، وهو مطعم فرنسي باهظ الأسعار يقع في فيلا كبيرة تعرضت لنيران المدفعية الثقيلة خلال انقلاب العام 1997، عندما أطاح هون سين بشريكه في رئاسة الوزراء، نورودوم راناريد.

وكان فان فيشيت عائداً للتو من جولة في الولايات المتحدة مع وزراء ورجال أعمال. وشرح كيف كانت كمبوديا حريصة على البحث عن الاستثمار من الولايات المتحدة، لكنها قالت إن إدارة الرئيس أوباما لم تستجب. وروى كيف أن هون سين، عندما زار واشنطن في العام 2014 برسالة بسيطة تقول: «كمبوديا تريد أن تكون صديقة»، لم يتلق أكثر من انتقاد للديمقراطية المعيبة والسجل المروع لحقوق الإنسان في كمبوديا. ووصف مدير منظمة هيومن رايتس ووتش في جنوب شرق آسيا، دافيد روبرتس، حكومة كمبوديا بأنها «دولة سوق حرة، شيوعية بشكل غامض، لديها تحالف مستبد نسبيّاً يحكم ديمقراطية سطحية»[36]. وهذا بالطبع لا يزعج الصين على الإطلاق. أخبرني فان فيشيت عند تناول طبق من سمك السلمون المدخن المقدم في لحاء قصب السكر: «عندما تأتي الصين تجلب دفتر شيكات كبيراً،

لكن الغربيّين يأتون بكثير من الشروط. وإذا كنت عضواً في الحكومة الكمبودية، فلا يحتاج الأمر إلى تفكير».

سمعت رأياً مماثلاً من الدكتور سوك سيبهانا، وهو محام تدرب في الولايات المتحدة وعمل في السابق في الأمم المتحدة وقاد المفاوضات من أجل انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2004. ووجدته في مكاتب شركة المحاماة الخاصة به في حي راق ببنوم بنه، وهو يرتدي ملابس بشكل مبالغ فيه: ربطة عنق مزخرفة، وحمالة مخططة للبنطال، وأزرار أكمام فضية ثقيلة. «أنا مواطن أمريكي، ويقول الناس هنا إنني متأمرك أكثر من اللازم بسبب ربطات عنقي وحمالاتي»، قال لي ذلك في مقابلة سريعة.

لكنني انتقدت بشدة الولايات المتحدة. اعتدت أن أكون مدافعاً عن القضية الديمقراطية للولايات المتحدة، لكنني أدرك الآن أن النمو يجب أن يأتي أولاً. لقد مررت بساحات معارك. وآخر شيء أريده هنا هو ثورة ملعونة. هذا ليس ما أريده لأطفالي.

وتابع أن العمل عن كثب مع الصين كان ببساطة في مصلحة كمبوديا الوطنية. وشرح كيف سئمت الحكومة من تعرضها للمضايقات من قبل النقاد في واشنطن ممن لا يفهمون أن عليها إعطاء الأولوية للنمو قبل كل شيء آخر. أما بكين، من جهة أخرى، فتفهم ذلك تماماً. قال: «الحقيقة

القاسية هي أننا نحتاج إلى توفير 300 ألف فرصة عمل سنويّاً للشباب الذين يدخلون السوق، الأمر الذي يتطلب الاستثمار في البنية التحتية للنقل ومحطات الطاقة والمصانع».

من أين يأتي هذا الاستثمار؟ يأتي في الأغلب من مكانين: الصين واليابان. الباقي هو نكتة ـ كذا وكذا وكذا في تقارير لوكالات لا يقرؤها أحد. الأمم المتحدة، البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي ـ سَمِّها ما شئت. لقد سئمنا من التقارير الاستشارية التي تكرر الكلام ولا تجلب أي قيمة إضافية.

وأضاف أن كمبوديا، بعيداً عن كونها أداة صينية، تعمل بكل بساطة: «نحن بحاجة إلى أصدقاء، وصودف أن الصين صديق يملك المال».

ومع ذلك، هناك أسباب أقل استنارة لحرص النخبة الكمبودية على العمل مع الصين. يتغذى اقتصاد كمبوديا الاستبدادي والموبوء بالمحسوبيات على رأسمالية المحسوبية. حتى المساعدات الغربية تُمرَّر في الأغلب عبر الجيش، وتحتفظ الأسر القوية بعلاقات وثيقة مع الحكومة. ويمنح حزب الشعب الكمبودي الحاكم رخصاً تجارية، وامتيازات الأراضي، ومناصب حكومية لرجال أعمال ومستثمرين كبار يعيدون الأموال إلى رعاتهم. وصُنِّفت كمبوديا الدولة الأكثر فساداً في جنوب شرق آسيا في العام 2015 على مؤشر مدرَكات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. وهي حلت في

المرتبة 150 في كل أنحاء العالم من بين 168 دولة، وتشاركت المرتبة مع زمبابوي وبوروندي. بيد أن المستثمرين الصينيّين يشعرون بسعادة تامة إذ يلعبون هذه اللعبة[37].

فمن المفيد أن العديد من كبار رجال الأعمال في كمبوديا، مثل كثر في كل أنحاء جنوب شرق آسيا، لديهم أصول صينية. خذ مثلاً كيث مينغ، أغنى رجل في كمبوديا، الذي وصفه رئيس بنك الميكونغ في كمبوديا بأنه «رجل عصابات لا يرحم»[38]. فبصفته رئيس مجلس إدارة رويال غروب ـ وهي تكتُّل له مصالح في الاتصالات والإعلام والخدمات البنكية والتأمين والمنتجعات والتعليم والممتلكات والتجارة والزراعة ـ يتمتع بعلاقة وثيقة مع المصرفيّين الصينيّين. وفي العام 2010، تسلمت رويال غروب قرضاً بقيمة 591 مليون دولار أمريكي من بنك الصين، مما مكَّنها من سداد قرض أصغر موّل سابقاً شراء شركة كام جي إس إم، الشركة الرائدة في تشغيل الهاتف المحمول في البلاد[39]. وبعد ذلك وقَّعت كام جي إس إم عقد شراكة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مع شركة هواوي تكنولوجيز ومقرها شنتشن لتوريد المعدّات والخدمات[40]. وتشارك رويال غروب أيضاً شركة هايدرو لانكانغ الصينية في إنشاء سدٍّ مثير للجدل بقيمة 800 مليون دولار أمريكي في شمال شرق كمبوديا. ويزعم معارضون أن خمسة آلاف شخص سيُجلَون من قُراهم عندما يمتلئ الخزّان، وسيفقد 40 ألف شخص،

يعيشـون عـلى ضفـاف نهـري سيسـان وسريبـوك، كثـيراً مـن الأسماك التـي يعتمـدون عليهـا في طعامهـم[41]. ويجري التعبـير عـن العلاقـة التكافلية بـين الصـين وكمبوديا مـن خـلال الدعم السـياسي المتبـادل. فبكـين دعمـت رفـض هـون سـين المـضي قدماً في المرحلـة التاليـة مـن محكمـة الخمـير الحمر برعايـة الأمـم المتحـدة. وليـس مـن قبيـل المصادفـة أن الصـين، التـي دعمـت نظـام بـول بـوت الـذي مـارس الإبـادة الجماعيـة، لا تريـد أن تـرى الجنـاة الرئيسـيّين أمـام المحكمـة. يقـول سـوفال إير، وهـو أكاديمـي يقيـم في الولايـات المتحـدة وفَـرَّ مـن الخمـير الحمـر في طفولتـه، إن أمـوال بكـين أعاقـت تطـور البـلاد: «عندمـا تقـع كمبوديـا تحـت ضغـوط مـن الهيئـات الدوليـة لإصـلاح انتهاكاتهـا لحقـوق الإنسـان، أو الفسـاد، أو قمـع شـعبها، أو إسـاءة اسـتخدام السـلطة، تلتفـت إلى الصينيّين للحصـول عـلى الدعـم المـالي»[42]. لكـن هـون سـين، الـذي وصـف الصـين ذات مـرة بأنهـا «أصـل كل مـا هـو شريـر» بسـبب دعمهـا للخمـير الحمـر، يصـف الآن الصـين بأنهـا «أكثـر أصدقائنـا ثقـة»[43].

وردَّت كمبوديـا بدعمهـا الدبلومـاسي، فهـي دعمـت مـن دون تـردد موقـف بكـين بشـأن مصالحهـا الأساسـية في تايـوان، والتبـت، وشـينجيانغ، وبحـر الصـين الجنـوبي. وفي العـام 2009، أعـادت إلى الصـين اثنـين وعشريـن مـن طالبـي اللجـوء الأويغـور الذيـن فـرّوا مـن بلادهـم لتجنـب المحاكمـة بسـبب تورطهـم المزعـوم في الاحتجاجـات العنيفـة في شـينجيانغ. وتمـت مكافأتـه

بحزمة بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي من المنح والقروض الميسَّرة التي قدّمها شخصيّاً نائب الرئيس آنذاك، شي جين بينغ. لذلك لم تكن مفاجأة كبيرة، في اجتماع آسيان في العام 2012، عندما صدّت كمبوديا طلبات من فيتنام والفلبين لإدانة سياسات الصين الحازمة في بحر الصين الجنوبي. ولا تزال بنوم بنه تردد صدى موقف بكين بأن النزاعات الإقليمية يجب أن تُحلّ بشكل ثنائي بدلاً من التحكيم الدولي.

حتى سام رينسي، الزعيم المؤيِّد للغرب في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض، يدعم علاقة وثيقة مع الصين. في مقابلة تلفزيونية في كانون الثاني/ يناير 2014، أعلن صراحة أن حزبه «حليف للصين».

وقال رينسي: «إن حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي يقدم الدعم الكامل للصين في تأكيد سيادتها على جزر شيشا وجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي» متأثّراً على الأرجح بتاريخ الخمير الطويل من النزاعات الإقليمية مع الفيتناميّين[44].

وأضاف «نحن لا نتلاقى مع الولايات المتحدة لأنها تدعم فيتنام. إن وجود الصين ضروري لموازنة أثر فيتنام (في كمبوديا). والآن، لدى فيتنام العديد من الحلفاء ـ الولايات المتحدة واليابان ـ من أجل مواجهة الصين. لكن حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي يقف مع الصين»[45].

وفي وقت لاحق من ذلك العام، اندلع الشعور المناهض للفيتناميّين في تظاهرات جابت شوارع بنوم بنه، مما أجبر العمال الفيتناميّين على الفرار عندما تعرض رجل للضرب حتى الموت وتعرضت شركات للنهب.

وعلى الرغم من علاقتها الوثيقة مع الصين، لا تريد كمبوديا التقيُّد بها. وفي أعقاب اجتماع آسيان السيِّئ السمعة في العام 2012، أدان نقاد دوليون الدولة التي أدت دور «حصان التمويه» و«الوكيل» و«العميل» و«التابع» للصين - وهي اتهامات لا تزال عالقة في الأذهان في بلد له تاريخ طويل ومرير مع الاستعمار[46]. وخلال العامين الماضيَين، طوَّرت كمبوديا علاقتها مع اليابان إلى «شراكة استراتيجية» وأصدر هون سين مراراً وتكراراً مواقف ودّية تجاه الولايات المتحدة. وردّت واشنطن بحذر، لكن بنوم بنه تأمل في أن تشطب الولايات المتحدة 400 مليون دولار أمريكي من ديونها. وباعتبارها دولة صغيرة فقيرة، تحتاج كمبوديا إلى كل الأصدقاء الذين يمكن أن تحصل عليهم: فليس من مصلحتها ببساطة الاعتماد بشكل كامل على الصين. واعترف الدكتور سيبهانا قائلاً: «إذا جاءت الولايات المتحدة إلينا غداً، فسنعانقها ونقبّلها».

كذلك تخشى الحكومة من الانتقاد المتزايد في الداخل. إن المشاعر القوية المناهضة للصين أقل شيوعاً في كمبوديا

منها في العديد من دول جنوب شرق آسيا، ولا سيّما ميانمار وفيتنام. لكن هناك استياء من خسارة الأراضي لمستثمرين صينيّين يمتلكون أكثر من نصف الـ 8 ملايين هكتار الممنوحة للشركات الأجنبية في الفترة من العام 1994 إلى العام 2012. يقول المحلِّل لاو مونغ هاي متأسّفاً: «لقد وضعت كمبوديا نفسها في الزاوية الصينية. والصينيّون يتصرفون أكثر فأكثر مثل المستعمرين في الماضي»[47]. واتهم سون تشاي، وهو برلماني من المعارضة في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، الصين باستغلال كمبوديا: «هم على استعداد لتوفير قروض للطرق والجسور والسدود المائية، لكن المشاريع التي يجب أن تُنفَّذ من قبل شركات صينية تضاعِف التكلفة الحقيقية حتى تتمكن من تحقيق أرباح ضخمة»[48].

وأسهم القلق الشعبي من الاستيلاء على الأراضي الصينية وتدهور البيئة في حصول المعارضة على عدد غير متوقع من المقاعد في انتخابات العام 2013، على الرغم من بذل هون سين أفضل جهوده للتلاعب في النتيجة. ووفق أحد التقديرات، فقد أكثر من 500 ألف كمبودي أراضيهم منذ العام 2000[49]. وفي العام 2014، اتُّهِم ممثلون لشركة في تيانجين يعملون في منتجع سياحي في كوه كونغ، إلى جانب جنود كمبوديّين، بتدمير محاصيل وإحراق منازل 29 أسرة[50]. وعُلِّق مشروع سد صيني في المنطقة الجنوبية الغربية المزدحمة بالغابات في العام 2015 بعد احتجاجات مستمرة من جانب

السكان المحليّين وحملة على وسائل التواصل الاجتماعي انتشرت بين شباب المدن. وبوجود معارضة أقوى، ليس من مصلحة الحكومة إثارة السخط من خلال منح الصين شريحة أكبر من الكعكة. يقول جون سيورجياري من كلية فورد للسياسة العامة في جامعة ميشيغان: «إن خطر رد الفعل السلبي المحلي هو أحد الأسباب الرئيسة التي لا تشجع الدول الصغيرة على التحول إلى دول عميلة»[51].

ومع ذلك، تواصل الصين تقديم دعم قَيِّم لا يمكن لدول أخرى موازاته. خلال زيارة هون سين للصين في العام 2015، وافقت بكين على بناء مستشفى جديد ومنحت مليار يوان لبناء مجمَّع رياضي وترفيهي ضخم في بنوم بنه. كذلك اتفق الجانبان على تعزيز السياحة: فقد زار نصف مليون سائح صيني كمبوديا في العام 2014، وتريد السلطات الكمبودية أن يرتفع هذا العدد إلى مليونين بحلول العام 2020[52]. وواصل البلَدَان الإعلان عن روابط عسكرية أوثق، تعززت في السنوات الأخيرة. وقدّمت بكين مساعدات ومعدّات عسكرية، بما في ذلك شاحنات، ومروحيات، وطائرات، وبَنَت منشآت للتدريب العسكري والرعاية الطبية. وفي العام 2014، وافقت الصين على توفير أكثر من 400 منحة تدريبية للضبّاط الكمبوديّين، تأمل في أن تعزز العلاقات الودية الطويلة الأجل بين الجيشين.

وليس من المستغرب أن رئيس الوزراء هون سين أيَّد بحماسة مبادرة الحزام والطريق لشي جين بينغ، التي يأمل مستشارو الحكومة في أن تؤدي إلى مزيد من الاستثمارات الصينية. قال الدكتور سيبهانا: «إن طريق الحرير الجديد إيجابي، لأنه سيساعد على المجيء بالطرق والموانئ والمناطق الصناعية. لدينا قائمة بالمشاريع، وهذا ما نحتاج إليه فقط». ويتعلق السؤال الكبير بالموجة التالية من الأموال الصينية، فهل ستُستثمر بمسؤولية أو تُحوَّل إلى جيوب المقربين من الحكومة. ويمكن لدور البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي سيحتاج إلى الالتزام بمعايير التمويل الدولية، أن يكون مساعداً فقط. لكن من دون تغيير جوهري في الثقافة، سواء على مستوى الحكومة أو الشركات، سيُساء استخدام بعض المال حتماً.

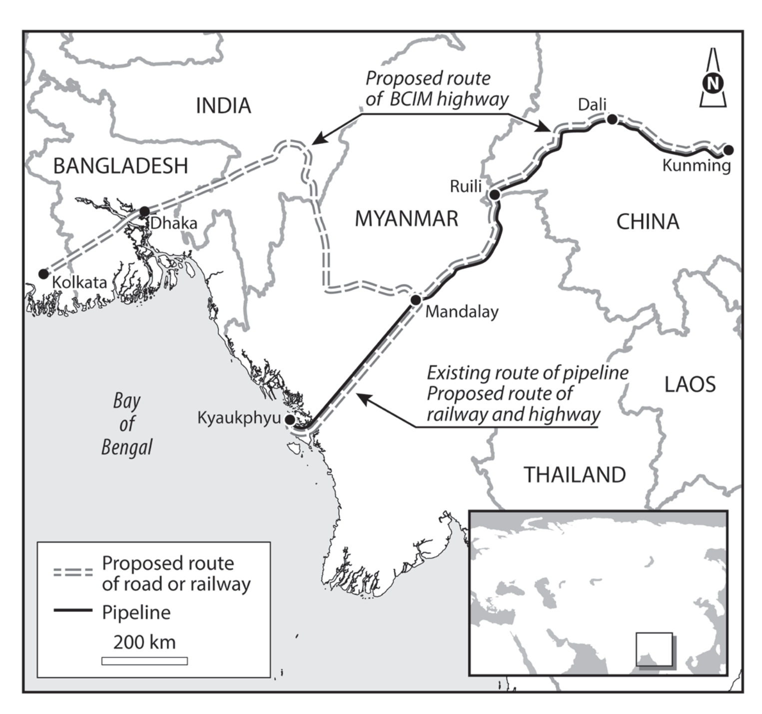
وفي الوقت الحالي، تبدو النخب الصينية والكمبودية سعيدة بالعمل بتعاون وثيق. ومع ذلك، وبينما تدفع بكين مبادرة الحزام والطريق، يجب عليها التنبه من تكرار الأخطاء الدبلوماسية التي ارتكبتها بالفعل في سريلانكا وميانمار. فهناك أضعف ارتباطها الوثيق مع النظم السابقة الفاسدة موقعها الجيوسياسي. وتُعتبر كمبوديا ديمقراطيةً، على الرغم من أنها غير كاملة، ويجب أن تستجيب حكومتها للرأي العام. وبقي هون سن في السلطة لأكثر من خمس وعشرين سنة؛ لكن لا يمكنه البقاء هناك إلى الأبد. كذلك

تعلم الصين أن الاقتراب من بلد قد يؤدي إلى تنفير بلدان أخرى. على سبيل المثال، يثير نفوذها في كمبوديا استياءً شديداً في فيتنام. وبينما تحاول الصين توسيع دائرة نفوذها، ستكون السياسة الدولية صعبة الإدارة.

الفصل الرابع

الحلم بكاليفورنيا

كيف «خسرت» الصين ميانمار؟



Gateway to the Bay of Bengal

في أواخر العام 2012، ظهرت رسالة نصية مجهولة المصدر في ميانمار، المعروفة سابقاً باسم بورما[1]. قالت: «فليخرجْ الصينيون. نحن لا نخاف منكم»[2]. وهذا الاحتجاج المنخفض المستوى تلا سلسلة من التظاهرات المناهضة للصين اندلعت بعدما عمد المجلس العسكري في ميانمار، الذي حكم البلاد منذ حوالي خمسة عقود، إلى حل نفسه في العام 2011. وكانت الأهداف الرئيسة استثمارات الشركات الحكومية الصينية في سد ضخم، ومنجم للنحاس، وخطين توأم لأنابيب النفط والغاز. واتُّهمت الشركات بعدم تعويض المزارعين بشكل كاف عن الأراضي المفقودة، وتدمير البيئة، ونهب الموارد الطبيعية للبلاد. كانت علاقة بوكباو التي بشرت بها الصين كثيراً مع ميانمار، والتي اعتمدت على المودَّة «الأخوية» بين دولتين استبداديَّتَين، قد بدأت تنهار[3].

على مدى عقدين، كانت الصين الصديقة الوحيدة للدولة المنبوذة. وقدمت بكين الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية

وواردات الأسلحة في ميانمار، مما دعم الحكومة العسكرية في البلاد بينما عاقبها الغرب بعقوبات اقتصادية ومالية. ودافعت بكين باستمرار عن الدولة العميلة لها أمام اللوم الدولي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تماماً كما فعلت مع نظام ماهيندا راجاباكشا القاتل في سريلانكا. لكن بعد الانتخابات العامة في العام 2010، عندما شرع النظام العسكري في سلسلة من الإصلاحات التحريرية، سرعان ما توترت العلاقة. فانتقال ميانمار المفاجئ واللافت إلى الديمقراطية أدى إلى زيادة حرية التعبير، وإطلاق موجة من النزعة القومية الشعبية والشعور المناهض للصين في هذه الأرض التي تتسم بالجمال، لكن التي تعرضت لمعاملة وحشية. وفي ضوء حرص الحكومة شبه المدنية الجديدة في ميانمار على تخفيف اعتمادها على الصين، أدارت ظهرها لبكين سعياً لعلاقات أفضل مع الولايات المتحدة والغرب. وعندما علَّق الرئيس الجديد العمل على سدّ مايتسون البالغة قيمته 3.6 مليار دولار أمريكي في شمال البلاد، بدأ المحلِّلون الصينيُّون يتحدّثون علناً عن «خسارة ميانمار»[4].

في ذلك الوقت، كانت الصين تخشى أن تكون حليفتها السابقة تقع في احتضان الولايات المتحدة. وبالنسبة لمحلِّلي بكين، أكدت زيارتا وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في العام 2011 والرئيس أوباما في العام 2012 أنَّ «تمحور» الولايات المتحدة نحو آسيا، وهي مبادرة جديدة في ظل الإدارة الديمقراطية الجديدة، كان

مصمَّماً لاحتواء الصين في فنائها الخلفي[5]. بل إن البعض قال إن انتقال ميانمار من الديكتاتورية العسكرية إلى الديمقراطية الوليدة كان في الواقع حيلة للحد من الأثر المتضخِّم للصِّين. كان هناك عنصر من الحقيقة في هذا: لم يعد جنرالات ميانمار يرغبون في البقاء مقيَّدين ببكين. لكن سببهم الأهم لبدء عملية الإصلاح هو إنقاذ أنفسهم في الداخل، وليس للتقرب من واشنطن. وفي كلتا الحالتين، فقدت الصين موقعها المميز فيما كانت تقترب من بناء مسار عبور جديد حاسم من جنوب غرب الصين إلى خليج البنغال ـ وهو طموح طويل الأمد لإنشاء ساحل غربي وكيل وتحويل ميانمار إلى «كاليفورنيا الصينية»[6].

واليوم، لا تزال علاقة بكين بالحكومة في نايبيداو فاترة ـ ومع ذلك فإن الأهمية الجيوستراتيجية لميانمار بالنسبة للصين لم تقِلْ[7]. ففي أعقاب تحقيق الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية انتصاراً ساحقاً في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، التي جاءت بأول حكومة مدنية كاملة في البلاد منذ خمسين سنة، أثار ذلك سؤالاً كبيراً: إذا أمكن للعلاقات أن تصبح جليدية في ظل حكومة يقودها ضباط عسكريون سابقون عملت معهم بكين عن قرب لعقدين، فكيف يمكن لبكين أن تتوقع استعادة النفوذ مع حكومة تقودها أونغ سان سو كي، وهي ناشطة في مجال الديمقراطية ذات شهرة عالمية؟

عشية الانتخابات، أطلقت صحيفة غلوبل تايمز الصينية رصاصة تحذير.

فقد كتبت في افتتاحية صريحة: «لا مراقب يرى أن ميانمار ستميل بالكامل نحو الولايات المتحدة، لأن خطوة واهية كهذه ستدمر المساحة والموارد الاستراتيجية التي يمكن أن تحصل عليها البلاد من السياسات الودّية الصينية». وأضافت أن علاقات ميانمار مع الصين انتقلت من «خاصة إلى عادية»[8]. وغلوبل تايمز هي صحيفة شقيقة لبيبولز دايلي، لسان حال الحزب الشيوعي الصيني. وهي ذات نزعة قومية شديدة وتحب إثارة الجدل، لكنها لا تمثل الرأي الرسمي. ومع ذلك، تسمح بكين لها بأداء دور «الشرطي السيِّئ» في العالم اللطيف للدبلوماسية الصينية، فتقول ما لا يمكن للدبلوماسيّين المتعجرفين قوله. وردَّت أونغ سان سو كي بصراحة في مقابلة مع شينخوا بعد فوزها. وقالت لوكالة الأنباء الصينية الرسمية إن حكومتها ستتبنى سياسة خارجية ودّية مع كل الدول بما فيها الصين. وأشادت بمبادرة شي جين بينغ للحزام والطريق، وأضافت أن ميانمار سترحب بالاستثمارات الصينيّة[9].

وستعتمد كيفية عمل ذلك على أرض الواقع على عدد من العوامل، وليس أقلها رغبة شعب ميانمار في قبول وجود الصين وشركاتها الهندسية. فمع صعود نجم الصين فوق جنوب شرق آسيا، تتعمق المشاعر المناهضة للصين.

وتشعر الحكومة بقلق من أن تصبح البلاد تابعاً ضمن النظام الشمسي الصيني، مثل لاوس وكمبوديا، فيما تسعى الصين لتحقيق حلمها الآسيوي في التفوق الإقليمي. فالناس العاديون يهتمون للجغرافيا السياسية أقل بكثير من اهتمامهم لفقدان أراضيهم وسبل عيشهم أمام رجال الأعمال الصينيّين المحنَّكين. وسيستغرق الأمر عدة أجيال قبل أن يغفروا للصين العمل عن كثب مع الجنرالات المكروهين. وبالنسبة لبكين، تُعتبَر خسارة ميانمار قصة تحذيرية من مدى سهولة فقدان كل من القلوب والعقول[10].

亚洲梦

ليست مشاعر العداء للصينيّين في ميانمار جديدة: إن العلاقة بين الصين وميانمار قديمة ومعقدة، تتميز بشعور متناقض من العداوة الأخوية. على مر القرون، رفد البلاط البورمي في ماندالاي الإمبراطور الصيني، وكانت ميانمار تعتبر الصين حليفتها الأقرب وأكبر تهديد لها في آن.

ولدى المواطنين العاديّين، على وجه الخصوص، سببٌ وجيه للشعور بالخوف؛ فبعدما تخلَّى حكّام البلاد عن الاشتراكية من أجل رأسمالية المحسوبية في العام 1988، عملت الصين عن كثب مع القادة العسكريّين الذين جعلوا حياتهم بائسة. سمح جنرالات ميانمار لصائدي الجوائز الصينيّين باستغلال

الكنوز الطبيعية للبلاد، وبناء سدود على الأنهار، وقطع أشجار الغابات، والتنقيب عن الأحجار الكريمة. وبالعمل مع التكتلات العسكرية التي هيمنت على الأعمال في ميانمار، طردت الشركات الصينية المزارعين من أراضيهم ونهبت الموارد المحلية. وبعدما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على الاستثمارات في أواخر تسعينيات القرن العشرين، واجه رجال الأعمال الصينيّين منافسة ضئيلة ـ لكنهم أيضاً كسبوا أعداء. فكُثرٌ من البورميّين يلقون اللوم على الصين لمساعدتها في دعم الطغمة العسكرية.

قام المستثمرون الصينيّون، بما في ذلك الشركات الحكومية العملاقة الخاضعة مباشرة لسيطرة بكين، بتحويل ثروات هائلة إلى أيدي مضطهِدي الشعب. وكان المثال الأكثر فظاعة هو سدّ مايتسون الضخم، وهو أكبر سلسلة من السدود السبعة التي تَقَرّر بناؤها بواسطة الشركة الصينية للاستثمار في الطاقة التي تملكها الدولة عند التقاء نهري مالي ونماي بالقرب من حدود يونان. وتقول شائعات إن العديد من الجنرالات، الذين أصبحوا أعضاء في البرلمان الجديد في ظل حكومة الرئيس ثين سين التي يقودها المدنيُّون، حصلوا على عمولات تتراوح قيمتها بين 20 و30 مليون دولار أمريكي لكل منهم مقابل موافقتهم على الهيكل الذي يبلغ ارتفاعه 140 متراً. وبعدما بدأ البناء في العام 2007، أصبح

السد محوراً للاحتجاجات المحلية. فهو لن يوصل 90 بالمائة من الطاقة التي سيولدها إلى الصين فحسب - بل سيغرق أيضاً منطقة في نهر إيراوادي يُعدُها البورمان، أي الإثنية البورمية ذات الأغلبية في البلاد، مهداً لحضارتهم[11]. وقال نشطاء أيضاً إن السدّ سيغمر المعابد والكنائس التاريخية لشعب كاتشين المحلي، بالإضافة إلى إخراج حوالي 12 ألف شخص من منازلهم التي ستغمرها المياه[12].

وحتى العام 2011، تجاهل المديرون التنفيذيون في الشركة الصينية للاستثمار في الطاقة ببساطة هذه المخاوف - تماماً كما تجاهل المسؤولون الصينيون المدّ الكامن وراء الغضب المناهض للصين في كل أنحاء البلاد. بالنسبة للصينيّين، كان من غير المجدي إلغاء مشروع يهدف إلى إنتاج 100 مليار كيلووات-ساعة من الطاقة كل سنة، على قدم المساواة مع سد الخوانق الثلاثة (داخل الصين - المترجم). لكن عندما خفَّفت الحكومة المدنية قبضتها على الرقابة، تبلور السخط الشعبي حول مايتسون. وبدعم من وسائل الإعلام المحلية، ناشد المتظاهرون المشاعر القومية، مما جعل السدود رمزاً للتحدي المدني. وبعيداً عن يانغون، التي كانت تُعرف سابقاً باسم رانغون، انتشرت على مصدّات السيارات ملصقات تقول: «نحب إيراوادي». وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2011، أوقف الرئيس ثين سين العمل في السدّ الرئيس.

وكانت هذه النقطة نقطة تحول حقيقية: لقد أظهرت أن الحكومة الجديدة التي يقودها المدنيون لن تتجاهل المظالم العامة ولن تتسامح مع الصفقات الفاسدة مع الشركات الصينية. واليوم موقع بناء السدّ فارغ وموحش، تحرسه حفنة من الحراس الأمنيّين الغارقين في الملل(13).

بالنسبة للصين، كان صادماً أن ترى مدى السرعة التي أمكن لوسائل الإعلام الحرة أن تسقط بها مشروعاً عملاقاً كهذا. وحتى تلك اللحظة، كانت الشركات الصينية في ميانمار معزولة عن الرأي العام. ومع ذلك، فإن الاستياء الشعبي في الأجواء الأجنبية لا يُعدّ تجربة جديدة للشركات الصينية المدعومة من الدولة؛ من الغابون إلى بابوا غينيا الجديدة، أثارت ممارسات غير مسؤولة للأعمال ردود فعل معادية للصين. ومع ذلك، فإن الخطوة السيئة في ميانمار، البلد المجاور حيث تتمتع الصين بمصالح جيوسياسية أقوى، أكثر خطورة بكثير. فحتى العام 2011، اعتبرت الصين ميانمار ممرّها الاستراتيجي إلى المحيط الهندي ودمية لها في آسيان. وأصبح الحلم بأن ميانمار يمكن أن تصبح مقاطعة صينية بالوكالة تُقدِّم وصولاً من دون عائق إلى الساحل الغربي ضرباً من الخيال الآن. فالمواطنون البورميون العاديون، الذين شجعتهم حرية التعبير وحفزتهم وسائل الإعلام غير الخاضعة للرقابة، لن يسمحوا بحدوث ذلك.

ووجدت الصين أن التهديد الأكبر لموقعها المفضل في السابق في ميانمار ليس الولايات المتحدة، بل قوة الرأي العام. وليس سد مايتسون المثال الوحيد؛ في العام 2012، استهدف المتظاهرون 1.1 مليار دولار أمريكي من منجم لتبادونغ للنحاس الذي تملكه شركة تابعة لنورينكو، وهي شركة صينية مملوكة للدولة متخصصة في تصنيع الأسلحة. احتل النشطاء والرهبان المنجم لعدة أشهر قبل أن تطردهم الشرطة بالغاز المسيل للدموع ومدافع المياه. وفرضت التظاهرات الغاضبة إجراء تحقيق وطني برئاسة أونغ سان سو كي. يقول وانغ ييت فان المقيم في يانغون، وهو كبير الاقتصاديّين السابقين في بنك ستاندرد تشارترد: «حصل تحوّل في الشعور الشعبي. خفَّ الغضب من القوات العسكرية وأُعيد توجيهه إلى الصين». وبسبب قلة خبرة الشركات الصينية مع المجتمع المدني في بلادها، استجابت بشكل خجول. فاقمت الشركة الصينية للاستثمار في الطاقة التوتر في مايتسون عندما أعدّت موقعاً إلكترونيّاً يفيض بالدعاية الذاتية(14).

واتسع الغضب الشعبي. يقول خين تون، وهو استشاري استثماري وظفته الشركات الصينية للتواصل مع السكان المحليّين الغاضبين: «يكره معظمُ البورميّين الصينيّين». ولا يشارك هذا الشعور معظم المسؤولين الحكوميّين، الذين يعرفون أن ميانمار ليس أمامها خيار سوى الحفاظ على

علاقات جيدة مع القوة العظمى القابعة على عتبة بابها، ناهيك عن أكبر شريك تجاري لها ومستثمر فيها. لكن أحد المعارضين السابقين، الذي عاد لتقديم النصيحة للرئيس ثين سين بعد سنوات في المنفى في غابات تايلاند، أخبرني بأن على الصين أن تتعامل مع الاستياء الذي أوجده تعاونها مع الجيش. وحذَّر من أن ميانمار لن تسمح للصين بعد الآن باحتكار سياستها الخارجية:

«يتعين على الصين أن تفهم أن النظام الجيوسياسي قد تغيّر. لا نزال نريد أن نكون ودودين مع الصين، لكننا نريد أن نكون ودودين مع الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا. لا يوجد سبب يجعلنا نختار بين الدول»[15].

كان المحللون الصينيون في البداية يعتبرون «فقدان ميانمار» مؤامرة أمريكية. يقول جوش غوردون، الخبير في العلاقات بين الصين وميانمار في جامعة ييل: «اعتبر العديد من مفكري السياسة الصينية تحسّن العلاقات بين الولايات المتحدة وميانمار، وعملية الإصلاح في ميانمار، ومشكلات المشاريع الصينية هناك جزءاً من مؤامرة موجهة من الولايات المتحدة لاحتواء الصين»[16]. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، علمت الصين أنها ليست الشمس الوحيدة التي تدور حولها ميانمار. ويقول المستشار الرئاسي: «إن الفكرة التي تربط التحول الديمقراطي بالصين محض هراء». ويضيف أن الحقيقة مفادها

أن الجيش كان يخطط دائماً لإعادة السلطة إلى الشعب، لكنه كان بحاجة إلى تصميم نظام سياسي يحتفظ فيه بشريحة كبيرة من السلطة. وأظهرت الانتفاضة الفاشلة التي قام بها الرهبان في العام 2007، والمعروفة باسم ثورة الزعفران، أن الجنرالات كانوا يعيشون في وقت مستعار؛ لقد هرعوا للتصديق على دستور جديد لحكومة مدنية مع حضور عسكري كبير. باختصار، اعتقد الجنرالات بأن النظام سيسقط من دون إصلاح جذري - لذلك وضعوا تغييرات كانوا يأملون في أن تضمن بقاءهم. ولم تكن الصين، في رأيه، عاملاً مهماً.

في السنوات الفاصلة، بدأت بكين تفهم كيف يُعتبر اقتصادها القوي وطموحاتها الجيوسياسية تهديداً في معظم دول جنوب شرق آسيا. وميانمار بعيدة كل البعد عن أن تكون البلد الوحيد الذي يسعى لانتزاع نفسه من الجاذبية الضخمة للصين. فأحد أهداف مبادرة الحزام والطريق، التي أُطلقت بعد سنتين من تأجيل سدّ مايتسون، يتمثل في إقناع جيران الصين بالمنافع المتبادلة للعمل معها. كما تدرك بكين وجوب وضع ضوابط للشركات الصينية. فهذه الشركات بدأت تدرك أن استثمار مبالغ طائلة من المال لا يسمح لها بالتصرف مع الإفلات من العقاب، وأن عليها القيام بعمل أفضل في عملها إلى جانب المجتمعات المحلية. وكثفت الشركات المملوكة للدولة الكبيرة برامج المسؤولية الاجتماعية

للشركات وهي تحرز تقدماً في التعامل مع الرأي العام. ويقول دبلوماسي بريطاني سابق رفيع المستوى في ميانمار إن الشركة الصينية للاستثمار في الطاقة تدير الآن واحدة من أكثر العمليات تطوّراً لشركة صينية في البلاد[17].

وفي تطوّر ذي مغزى تحاول الصين أيضاً أداء دور دبلوماسي أكثر إيجابية. في رحلة جوية إلى يانغون في كانون الثاني/ يناير 2013، جلست خلف فو يينغ، نائبة وزير الشؤون الخارجية الصينية والسفيرة السابقة في المملكة المتحدة، ببضعة صفوف. كانت السيدة الأنيقة ذات الشعر الرمادي المجعد والمجوهرات الباهظة الأسعار، والموجودة في المقعد[18]، تبدو مألوفة بشكل غامض. وأكّدتُ هويتها من خلال النظر خلسة من وراء كتف المندوب الجالس في المقعد أمامي، الذي كان يقرأ الوثائق التحضيرية للرحلة. استُقبِلَت السيدة فو في يانغون من جنرالات يرتدون الزي الرسمي ويحملون ميداليات تتدلى من صدورهم. ونُقِلت للقاء الرئيس ثين سين للبحث في العلاقات الثنائية، وفي مقدمتها الاقتتال بين الحكومة ومتمردين إثنيّين في ولاية كاتشين الشمالية الشرقية. وبعد شهرين من ذلك الاجتماع، عيّنت الصين نائب وزير الخارجية السابق وانغ ينغفان كأول مبعوث صيني خاص للشؤون الآسيوية، مع التركيز على ميانمار – في دليل واضح على أن بكين أخذت مهمّتها الدبلوماسية هناك على محمل الجد.

وجـاءت زيـارة السـيدة فـو بعدمـا نسّـقت الصـين محادثـات سـلام بـين حكومـة ميانـمار وجيـش اسـتقلال كاتشـين، وتوسّـطت بنشـاط بـين الطرفـين. يقـول سـان يـون، وهـو زميـل غـير مقيـم في معهـد بروكينغـز: «لم تـؤدِّ الصـين مـن قبـل دوراً علنيّـاً كهـذا في نـزاع داخـلي بـين الحكومـة المركزيـة وجماعـة متمـردة محليـة في دولـة أخرى ذات سـيادة»[19]. وعـلى الرغـم مـن أن الطبيعـة الدقيقـة لمشـاركة الصـين في العديـد مـن النزاعـات الحدوديـة ضبابيـة، يبـدو أن بكـين امتنعـت عـن السـعي إلى نفـوذ عـلى حكومـة ميانـمار مـن خـلال دعـم جيـش اسـتقلال كاتشـين ـ خلافـاً لنصيحـة محلِّليهـا الأكثـر تشـدداً. وعندمـا اندلـع التمـرُّد المنفصـل لإثنيـة كوكانـغ في العـام 2015، الـذي دفـع بـما يُقـدَّر بـ40 ألـف لاجـئ ـ 50 ألفـاً عـبر الحـدود إلى الصـين، تجاهلـت بكـين دعـوات مواطنيهـا لمسـاعدة الشـعب الـذي يعـرّف عـن نفسـه بأنـه مـن الإثنيـة الصينيـة. حتـى أنهـا لم تـردّ بقـوة عندمـا انحرفـت طائـرة عسـكرية بورميـة فـوق الحـدود، وألقـت قنبلـة أسـفرت عـن مقتـل أربعـة مدنيّـين صينيّـين[20].

亚洲梦

مـن المهـم عـدم المبالغـة في زوال الصـين مـن ميانـمار. قـد يكـون نجمهـا خبـا في السـنوات الأخـيرة، لكنهـا لا تـزال أكـبر مسـتثمر في ميانـمار وأهـم شريـك ثنائـي. وتحافـظ شركاتهـا عـلى حضـور كبـير في الطاقـة المائيـة والتعديـن والنفـط والغـاز، وتلعـب في الأغلـب

دوراً قياديّاً في مجال معدات الاتصالات والعقارات. والحقيقة هي أنَّ للصين جذوراً أعمق في ميانمار من أي بلد آخر، ويمكن أن توفر الكثير مما تحتاج إليه الأخيرة: رأس المال والبنية التحتية والسلع الرخيصة. كذلك توفر سوق تصدير كبيراً ومربحاً. وسمح رفع معظم العقوبات الغربية بالوصول الخارجي إلى أجزاء كبيرة من الاقتصاد؛ لكن الحاجة لا تزال قائمة إلى الخبرة الصينية في توليد الطاقة، ومشاريع النفط والغاز، والتصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية في السنوات المقبلة.

عندما زرت يانغون في أوائل العام 2013، بدت العاصمة القائظة لميانمار في البداية بعيدة عن الصين. هي مدينة مذهلة مليئة بالرهبان المبتسمين المرتدين للملابس العنّابية، والرجال الملتفين بالصارون (المعروف هنا باسم لونغيي) والذين يحتسون الشاي على جانب الطريق، والنساء ذوات الوجوه الملطَّخة بثاناكا، وهي عجينة طبشورية مصنوعة من لحاء الشجر[21]. لكن ثمّة مجتمعات صينية مستقرة في ميانمار منذ قرون، وتُعد يانغون بوتقة ثقافية: حيث تتشابك المعابد الصينية مع المعابد البوذية الذهبية الساطعة والأضرحة الهندوسية والمساجد الإسلامية والصروح المتهالكة للمهراجات. وفي ظل الحكم البريطاني في أوائل القرن العشرين، كانت المدينة المعروفة آنذاك باسم رانغون هي الوجهة الأولى في العالم للهجرة ـ كانت أكثر انشغالاً من

نيويورك أو شنغهاي. فبالإضافة إلى ملايين الهنود، وصلت قوارب من الصينيّين من المقاطعات الساحلية من غوانغدونغ وفوجيان لاكتساب موطن جديد هناك.

إذاً، للأثر الصيني تاريخ طويل، لكن التوترات كانت موجودة دائماً. في ستينيّات القرن العشرين، منع الزعيم العسكري الوحشي ني وين الأجانب - بمن في ذلك العديد من الصينيّين المقيمين - من امتلاك الأراضي وحيازة تراخيص للأعمال، وزاد من العداء العنصري عن عمد. وعندما اندلعت أعمال شغب مناهضة للصينيّين في رانغون في العام 1967، نُهبت المتاجر الصينية وأُضرمت النار فيها. وبشكل فظيع أُحرِقت فتيات في مدرسة صينية وهُنَّ على قيد الحياة. وبعد انهيار العلاقات الثنائية، تدخَّلت الصين علانية في الحرب الأهلية في بورما. واستمر التمييز وأعمال الشغب المناهضة للصينيّين في الظهور في سبعينيات القرن العشرين، بدعم سرِّي من الحكومة البورمية. وعندما فرض قانون جديد في العام 1982 قيوداً إضافية على منح الجنسية البورمية لأشخاص من الإثنية الصينية، أدى ذلك إلى تسارع الهجرة الجماعية للصينيّين البورميّين إلى خارج البلاد. وعندما أسقط جنرالات متمرِّدون النظام العسكري الأول في انقلاب خلال العام 1988، تحسَّن الوضع بشكل كبير. فمجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، كما سُمّيت الحكومة العسكرية

الجديدة، خفف قبضة الدولة على الاقتصاد، وشجَّع نمو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. وازدهرت الشركات الخاصة بالإثنية الصينية؛ انظر حول يانغون أو ماندالاي اليوم وسيكون كثيرٌ مما تراه مملوكاً لرجال أعمال لديهم صلات صينية. ويتذمر السكان المحليون من أن قبضة رجال الأعمال الصينيّين البورميّين تتشدد. وقالت جودي كو التي تدير شركة تجارية مقرها يانغون: «ينتشر الحي الصيني إلى ما وراء حدوده التقليدية. فرجال الأعمال الصينيون يستولون على أكشاك السوق ومحال المأكولات ومحال المستحضرات الطبية في كل أنحاء المدينة». وقالت لي إن أفراداً من الجيل الثاني أو الثالث من الصينيّين البورميّين يتدفقون من الصين وتايوان. وأضافت شاكية: «هم يرشون موظفي الهجرة ليتزوّجوا من مواطنات، لكي يمكنهم شراء العقارات بشكل قانوني. ويرفع تدفق المستثمرين الصينيّين الأسعارَ إلى مستويات جنونية ويدفع السكان المحليّين إلى الخروج من السوق». وحتى لو كانت هذه الرواية مبالغاً فيها، فإن هذه النظرة إلى تدفق الناس والمال من الصين واسعة الانتشار.

في الواقع، يقول النقاد إن الاستثمار الصيني الرسمي ـ الذي بلغ إجمالي تراكمه 15 مليار دولار أمريكي في العام 2015، على الرغم من انخفاض التدفقات السنوية بشكل حاد منذ العام 2011 ـ هو مجرد غيض من فيض[22]. فالعديد من الشركات

«البورمية» اسمياً تُموَّل عن طريق شركات وهمية في البرّ القارّي الصيني، تمثل أحياناً مصالح مهرِّبي المخدّرات من إثنية وا. وتنتمي شركات أخرى إلى مهاجرين صينيّين منذ زمن طويل - والأسوأ سمعة هي آسيا وورلد، التي تُعدُ أكبر تكتل في ميانمار، وأسَّسها مهرب الهيروين المدان لو هسنيغ هان. وترتبط آسيا وورلد ارتباطاً وثيقاً بجيش ولاية وا المتحد الذي يسيطر بشكل مستقل على الأراضي القريبة من حدود الصين. وهي أيضاً أحد شركاء المشروع المشترك الخاص بالشركة الصينية للاستثمار في الطاقة لبناء سد مايتسون.

وُلد معظم الصينيّين البورميّين في ميانمار وهم «صينيون» كمواطنيهم في مناطق أخرى من جنوب شرق آسيا. وتساعد العلاقات الإثنية في تسيير عجلات التجارة في ميانمار، كما تفعل في كل أنحاء جنوب شرق آسيا؛ لكن هناك فجوة ثقافية كبيرة بين المستثمرين الصينيّين البورميّين المحليّين والمستثمرين المقبلين من البر القاري، وهي فجوة ربما قلَّل من شأنها البورميون الآخرون. في يانغون، ينتمي العديد من الصينيّين المحليّين إلى غرفة التجارة الصينية البورمية. قال لي مدير الغرفة: «نحن هنا منذ مائة سنة. وليس لدينا اتصال مع الغرباء المقبلين من الصين. نحافظ على عاداتنا الصينية، لكننا نتحدّث البورمية ونحن بورميّون».

ثقافيّاً، يُعتبر سكان يانغون الصينيون البورميون أقرب

إلى أبناء عمومتهم في جنوب شرق آسيا مقارنة بنظرائهم في البر القاري للصين - وثَمَّ شكٌّ في مدى ترحيبهم بموجة جديدة من المهاجرين الصينيّين. لكن داخل المجتمع الصيني البورمي نفسه، تضرب العلاقات الإثنية عميقاً. في غرفة التجارة الصينية - التي تقع في مبنى كبير ومغبر يطل على أرصفة الميناء على طول نهر يانغون - يوجد جدار يعرض المتبرعين. ومن أبرز هذه الأسماء آسيا وورلد، التي قدمت 5 ملايين يوان (كانت قيمتها آنذاك 750 ألف دولار أمريكي) إلى الغرفة في العام 2010. ولا يصعب فهم الاستياء البورمي من الدور الذي تؤديه الشركات الصينية، مهما كان أصلها. بدأت التوترات في الصعود عند إعادة فتح التجارة البرية مع الصين في العام 1988. والقلق بشأن تدفق الأموال الصينية محسوس بشكل كبير في الشمال، ولا سيّما المناطق المتاخمة للصين. ووفق أحد التقديرات، هاجر 300 ألف شخص من يونان إلى ماندالاي في تسعينيات القرن العشرين وحدها، ويشكل الصينيون حوالي ثلث سكان المدينة. غير أن الجمعيات الصينية في المدينة تقول إن عدد السكان مستقر عند خمسة آلاف أسرة فقط، أي حوالي 50 ألف شخص. ويُعدّ تحديد عدد الصينيّين الذين يعيشون بالفعل في ماندالاي مهمة مستحيلة، ولا سيّما أن الزواج المختلط يجعل من الصعب تحديد ما تعنيه كلمة «صيني» بالضبط. ومن شبه المؤكد تقريباً أن التقديرات الشعبية مبالغ

فيها، كما يقول رومان كايلود، وهو استشاري استثماري درس التجارة الحدودية والهجرة في شمال ميانمار.

يشتكي السكان المحليون من أن ماندالاي ـ الموطن الثقافي للبورمان الذين يشكلون ثلثي سكان ميانمار ـ غارقة بالمهاجرين الصينيّين. ويتحدّثون عن تدفق التجار الذين يغمرون السوق بسلع رديئة، ويلومون المستثمرين الصينيّين على نهب أراضيهم. كذلك يقولون إن ماندالاي أصبحت «مدينة صينية». يواجه المطرب الفولكلوري المحلي لين لين المسألة في أغنيته الأكثر شهرة «موت ماندالاي»، التي استقطبت مائة ألف مشاهدة على يوتيوب. يقول متأسِّفاً وهو يعزف على الغيتار: «من هم في هذه المدينة؟/ الجيران الذين يصلون من الشمال الشرقي. أغلق كلتا أذنيّ في عار مطلق/ لقد أفسدها الغرباء/ ماتت عزيزتنا ماندالاي»[23].

قبل ثلاثين سنة، كانت ماندالاي تُشتهر بمبانيها الخشبية التقليدية، وشوارعها الخلفية المتلويّة، وأبراجها الذهبية البرّاقة. واليوم، بعد عشرين سنة من الاستثمار الصيني، تبدو كأنها مدينة صينية نموذجية: طرق واسعة ومنازل إسمنتية قبيحة موضوعة على شبكة رتيبة. أما شوارعها التي كانت يوماً غنية بالثقافة فتكتظ بشاحنات تطلق العنان لأبواقها وتختنق بأبخرة العوادم. لكن بالنسبة لمدينة في أفقر بلد في جنوب شرق آسيا، فإن ماندالاي مزدهرة بشكل مدهش: وجد مسح في العام

2012 أن الأسرة المتوسطة تملك ثلاث دراجات بخارية أو دراجات نارية. وكان عدد قليل من الناس يشربون الكحول، لكن هناك الآن «محطات للبيرة» في كل زاوية من الشوارع. وفي وقت متأخر من المساء، يتجمّع رجال حول طاولات مليئة بزجاجات بيرة ميانمار والويسكي الملكي الكبير.

وفيما يبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة، تساوي ماندالاي خُمس حجم يانغون ـ لكنها بدت أكثر ثراءً عندما زرتها. كانت معظم السيارات على الطرق جديدة وكانت الشوارع مفعمة بالتجارة. والسبب وراء ثروة ماندالاي بسيط: التجارة مع الصين. تقع المدينة على بعد 10 ساعات بالسيارة على طريق بورما انطلاقاً من البلدات الحدودية لميوس ورويلي، والأخيرة مركز التوزيع الرئيس للسلع المتدفقة عبر الحدود. وتجاوزت التجارة الثنائية 9 مليارات دولار أمريكي في الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2015 ـ 2016، وجرت كلها تقريباً برّاً، وفق الإحصاءات الصينية[24]. لكن الإجمالي الحقيقي أعلى بكثير، إذ يجري عبر الحدود تهريب العديد من السلع ـ بما في ذلك الصادرات غير القانونية لليشم والأخشاب والأفيون والميثامفيتامينات.

تقدر غلوبل ويتنس، وهي هيئة مراقبة بيئية مقرها لندن، أن تجارة اليشم في ميانمار بلغت 31 مليار دولار أمريكي في العام 2014 وحده، أي نصف إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وخلص التقرير

إلى أن «أعمال اليشم هي المحرك الرئيس لأخطر نزاع مسلح في ميانمار، بين الحكومة المركزية وجيش استقلال كاتشين/ منظمة استقلال كاتشين»[25]. وأفاد قليل جداً من هذا الدخل الدولة، فهو بدلاً من ذلك يجد طريقه إلى جيوب النخب العسكرية وتجار المخدرات. وتُعد حالات الوفيات المتعلقة بالتعدين شائعة، كما أن المخدرات والبغاء يغذّيان التجارة. وأولئك الذين يقفون في طريق شركات التعدين يواجهون الاستيلاء على أراضيهم والترهيب تحت تهديد السلاح.

ويستفيد البورميون العاديون من التجارة مع الصين، لكنهم مستاؤون من اعتمادهم اقتصاديّاً على ذلك. وتتمثل واحدة من أكبر الشكاوى، من ماندالاي إلى يانغون، في أن الصين تصدِّر القمامة: الأدوية المزيَّفة، والأغذية الملوَّثة، والمنتجات السريعة الكسر. وحتى إلغاء العقوبات التجارية الغربية، لم يكن هناك أي شيء آخر متاح؛ لكن المتاجر والأسواق في ماندالاي لا تزال مليئة بالسلع الصينية الرخيصة. والعديد من الأسماء التجارية في شوارع ماندالاي صينية: زومليون لمعدات البناء، وزونغشن للدراجات النارية، وهايما للسيارات، وميدي للأجهزة المنزلية، وهواوي للهواتف، وهاير للثلاجات. وثمة حتى لوحة إعلانية عملاقة في تقاطع مزدحم تعلن عن خدمات الدكتور يون يون، جرَّاح التجميل عبر الحدود في رويلي.

إن الاستياء من زحف الصين قوي. أخبرني تين سو، وهو مدير فندق في وسط المدينة، أن معظم ضيوفه من البر القارّي. وبعضهم مشرفون على خطوط أنابيب النفط والغاز التابعة لمؤسسة النفط الوطنية الصينية التي تمر عبر منطقة ماندالاي في طريقها إلى الحدود الصينية. ويعمل البعض الآخر في التنقيب عن اليشم: تشتهر ماندالاي بأسواق الأحجار الكريمة، ويُعد الفندق قاعدة مفيدة لاستكشاف فرص الاستثمار. قال: «نحن البورميّين لا نحب الصينيّين: هم يبتسمون بوجوههم، لكنهم محتلُّون في قلوبهم». وأضاف بأسى أن المهاجرين الصينيّين يسيطرون على المدينة: «يرشو التجار الصينيون في رويلي مسؤولي الهجرة للسماح لهم بالاستقرار على الحدود في ميوس. وبمجرد حصولهم على الجنسية البورمية، ينتقلون عن طريق بورما ويشترون عقارات في ماندالاي».

ويقدَّر أن الأشخاص من الإثنية الصينية لا يشكلون أكثر من 4 بالمائة من سكان ميانمار - أي ما يصل إلى مليوني شخص من إجمالي عدد السكان البالغ 52 مليون نسمة. ومما يزيد الأمر تعقيداً عدم تفريق السكان المحليّين بين الصينيّين البورميّين المستقرين والوافدين الجدد - حتى أولئك الذين ليسوا على الإطلاق صينيّين تحديداً. في تسعينيات القرن العشرين، استثمر كبار تجار المخدرات واليشم من أقلّيّتي وا وكوكانغ مكاسبهم غير المشروعة في ماندالاي، حيث قاموا

بناء فيلات ومراكز تسوق فاخرة. والكوكانغ (على عكس الوا) هم من إثنية هان الصينية، لكنهم يعيشون في ميانمار منذ عدة قرون. ومع ذلك، يعتبر العديد من البورميّين أيَّ أقليات من منطقة الحدود أقليات «صينية».

استقر المهاجرون الصينيون من يونان للمرة الأولى في شمال ميانمار في أواخر القرن التاسع عشر. جاءت الموجة التالية في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما زحف الجيش الياباني عبر يونان، وفي أربعينيات القرن العشرين، عندما فرَّت قوات الكيومنتانغ القومية أمام الشيوعيّين المنتصرين. ويحتفظ هؤلاء المهاجرون على المدى الطويل بالعديد من العادات الصينية، ويميلون إلى الالتصاق ببعضهم بعضاً. ففي الحي الصيني في ماندالاي، تتجمع العائلات الصينية البورمية المحلية في قاعة يونان للمعارض والمعبد الصيني، اللذين بُنيا في العام 1953. وجرى تجديد البوابة التقليدية المنقوشة، التي تعلوها تنانين ذهبية راقصة، بأموال من حكومة مقاطعة يونان ـ لذلك تظل الروابط القديمة سليمة. لكن هؤلاء الصينيّين البورميّين اندمجوا بشكل عام في المجتمع المحلي وهم يتحدّثون اللغة المحلية.

ومع ذلك، أصبح وجودهم أكثر أثراً منذ استئناف التجارة عبر الحدود مع الصين. وتثير الثروة الواضحة للعائلات الصينية في ماندالاي الاستياء. اعترفت فتاة صينية

بورمية تعمل في متجر للآلئ تملكه عائلتها في وسط مدينة ماندالاي بالقول: «صحيح أن كثراً منا أكثر ثراء من البورميّين المحليّين». وقالت لي بلغة الماندرين ذات اللكنة الجنوبية: «لكننا عملنا بجد من أجل نجاحنا. جاء جدَّاي إلى هنا قبل سبعين سنة من دون بنس في جيبهم». لا يخشى الصينيون البورميون من التباهي بهذه الثروة: هم يقودون سيارات الدفع الرباعي اليابانية إلى مطاعم يونان الباهظة الأسعار، ويقيمون حفلات زفاف مبهرة للمئات، بل والآلاف من الضيوف. فقبل أسبوعين من رأس السنة الصينية، وضع العديد من أفضل المنازل في البلدة تحيَّة الأعياد فوق الباب الأمامي ـ وهذا مؤشر مؤكد إلى أن أصحابها كانوا من الإثنية الصينية.

ويأتي كثير من هذه الثروة من مساعدة مقيمين في البر القاري على التفاوض حول مناخ الاستثمار في ميانمار. فمن الواجب التغلُّب على الحواجز اللغوية، فيما قواعد الاستثمار تتسم بالصرامة ـ حتى لو أمكن التحايل عليها من خلال رشوة الأشخاص المناسبين. ويعمل الصينيون البورميون كوسطاء، فهم يعدّون الاجتماعات ويديرون التدفقات غير الرسمية لرؤوس الأموال. وقال لي لونغ، وهو أحد المستثمرين الرئيسيّين في المناجم المقبلين من مقاطعة هونان في وسط الصين، إن القيام بأعمال في ميانمار سيكون مستحيلاً من دون وسطاء صينيّين بورميّين. وأوضح قائلاً: «إذا كنت ترغب في

الاستثمار، فعليك أن تمرّ من خلالهم. يملكون كل الاتصالات المحلية ويمكنهم العمل كمترجمين». ووافق مستثمر في منجم لليشم مقبل من مقاطعة يونان: «للقيام بأي شيء هنا، عليك العمل مع السكّان المحليّين. وللعمل مع السكان المحليّين، تحتاج إلى العمل مع الصينيّين البورميّين».

وتهيمن على التجارة العائلات الصينية المحلّية وليس المقبلة من البر القاري. وتصل شاحنات من أماكن بعيدة مثل غوانغدونغ وفوجيان إلى رويلي، لكن يجب إعادة شحن كل السلع في شاحنات مسجَّلة في ميانمار لعبور الحدود. ويعبر بسهولة التجار الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية الموجودة على جانبي الحدود، مثل كاتشين (المعروفة باسم جينغبو في الصين) وشان (المعروفة باسم داي). لكن القيود أكثر صرامة على التُجَّار الصينيّين العاديّين. قال لي السيد شاو، وهو تاجر في رويلي يستورد الآلات واليشم والمنسوجات، إن تأشيرته سمحت له بالسفر عبر الحدود من دون العودة. وبدلاً من ذلك، اضطر للسفر من ماندالاي إلى كونمينغ، ثم العودة إلى رويلي، وهو مسار طويل ومكلف وغير مباشر. وقال مع بريق في عينه: «أقوم بكل ما عليَّ القيام به لوضع الطعام على المائدة».

وميانمار مليئة بحكايات المهاجرين الصينيّين الذين يشترون أوراق هويّة مزورة تخص بورميّين متوفّين لكي يصبحوا مواطنين مجنَّسين. ولا شك في أن هذه الممارسة

تستمر. لكن بعض المتعاملين المقبلين من البر القاري يشترون بطاقات المواطنة في ميانمار في السوق السوداء ببساطة لتسيير الأعمال وتسهيل السفر عبر الحدود، من دون وجود نيّة للاستقرار في ميانمار. وعادةً ما يتنقَّل المستثمرون في قطع الأشجار والتعدين والزراعة ذهاباً وإياباً بين ماندالاي وكونمينغ، التي تخدمها رحلات جوية يومية. وعندما أخذت رحلة جوية من ماندالاي قبل عشرة أيام من رأس السنة الصينية، كانت حافلة برجال الأعمال الصينيّين العائدين إلى بلادهم لقضاء العطلة.

亚洲梦

إذا كان ثمّة مكان واحد يصلح للبحث عن أدلة على وجود «غزو صيني» في شمال ميانمار، فهو لاشيو. فباعتبارها أكبر بلدة بين ماندالاي ورويلي، كانت لاشيو نقطة الانطلاق لطريق بورما الشهير. ولاشيو التي بناها عمال بورميون وصينيون بتوجيه بريطاني، ساعدت على إبقاء الحكومة الصينية مزودة بالسلع والأسلحة والمواد الغذائية خلال السنوات الأولى من الحرب مع اليابان في الفترة 1937 ـ 1945. وفي هذه الأيام تذهب معظم التجارة في الاتجاه الآخر: فلاشيو الواقعة على بعد 100 كيلومتر فقط عبر الحدود انطلاقاً من رويلي، تُعتبر المحطة الأولى الرئيسة

للسلع المتدفقة من الصين. وهي أيضاً قاعدة واضحة للتجّار الحدوديّين الذين ينقلون السلع ذهاباً وإياباً على طريق بورما الحديث.

يبلغ عدد سكان لاشيو حوالي 130 ألفاً، وهو العدد نفسه لسكان إكستر في إنكلترا، وهي تتميز باختلاط إثني شديد. فحوالي ثلث سكانها من أصل صيني، جاؤوا بالكامل تقريباً من يونان المجاورة. لكن البلدة هي أيضاً موطن لبورمان أصليّين وعدد كبير من إثنية التاي (المعروفة باسم شان في ميانمار وداي في يونان). ويشكل السيخ الهنود والمسلمون والهندوس أقلية أخرى ظاهرة، وهناك مسجد كبير وسط المدينة. وتنتقل قبائل متنوعة تقيم في التلال ـ وتنتمي إلى 135 أقلية تعترف بها حكومة ميانمار ـ إلى لاشيو كل يوم لبيع الفاصولياء والطماطم على جانب الطريق.

ويهيمن على لاشيو سوق خرساني ضخم يتفرع إلى الطرق والأزقة المحيطة، حيث يجلس أصحاب الأكشاك تحت قطع من قماش النايلون المشمَّع معلَّقة على أعمدة من الخيزران. ويبيعون أنواعاً كثيرة من الفواكه والخضراوات، والأسماك المجفَّفة، والفلفل الحار، والمساحيق الغامضة، والأدوية، ومستلزمات الاستحمام، والملابس، والأحذية، والحقائب ـ وكذلك الذهب واليشم والماس. وفي الفترة التي تسبق رأس السنة الصينية، تفرخ الأكشاك التي تبيع

زخارف لامعة حمراء وذهبية - فوانيس تحمل الحرف الصيني الذي يعني «الرخاء»، وملصقات الأبواب لجلب الحظ للضيوف، والمفرقعات الخاصة باستقبال العام الجديد وإخافة أشباح الأمراض.

وبصرف النظر عن اللهجة المحلية الخاصة بهم، وهي محرَّفة عن لهجة يونان، يتكلَّم سكان لاشيو الصينيون عادة البورمية ولغة الماندرين. ويعرف معظمهم أيضاً الشان، اللغة المحلية. وأخبرني العديد من أصحاب الأكشاك أن عائلاتهم جاءت من تنغتشونغ، وهي محطة سابقة على طريق الحرير الجنوبي على الجانب الصيني من الحدود بين ميانمار ويونان، ولها تاريخها الخاص من الاختلاط الإثني. وينتمي سكان لاشيو من الإثنية الصينية إلى تقاليد عريقة في التجارة الحدودية التي أنتجت هويَّات معقَّدة ومتعددة.

وجاء كثر إلى لاشيو كضحايا للتاريخ. غادر تشونغ، البالغ من العمر سبعين سنة والذي يبيع الأدوية الصينية التقليدية مثل السحالي الجافة وقرون الغزلان، مدينة دالي في يونان في العام 1949 حين كان عمره سنتين. فوالده، الذي قاتل إلى جانب جيش الكيومنتانغ القومي، هرب مع عائلته عندما اكتسح الشيوعيون السلطة. وبعد عشرين سنة، وصلت السيدة دوان، التي تبيع فوانيس صينية مرسومة عليها سمكة ذهبية مزدوجة، وهي طفلة، عندما فرَّ والداها من الثورة الثقافية.

وكان آخرون أقل ثقة. وأوضح أحد أصحاب الأكشاك بلغة ماندرين مقبولة قائلاً: «نحن هنا منذ وقت طويل. منذ 100 سنة على الأقل - ربما 300 سنة. من يعرف؟».

ووجدتُ أن المقبلين الجدد يصعب العثور عليهم، على الرغم من كل الهستيريا في يانغون وماندالاي حول سيل المستوطنين الصينيّين الذي يغمر شمال ميانمار. وفي الواقع، ثمة القليل من الأثر الصيني الحديث الواضح في لاشيو، باستثناء السلع التجارية نفسها. فاللافتات والبطاقات المكتوبة باللغة الصينية تُكتب بشكل ثابت بالأحرف التقليدية المستخدمة قبل إدخال الشيوعيّين نظام الكتابة المبسَّط في خمسينيّات القرن العشرين وستينيّاته. ولو كان هناك تدفُّق كبير من المستوطنين من البر القاري منذ إعادة فتح طريق بورما في أواخر ثمانينيّات القرن العشرين، لأحضر هؤلاء الناس بالتأكيد نظام الكتابة الجديد معهم. ولم تكن هناك مؤشرات كثيرة إلى وجود الطعام الصيني. وبدلاً من ذلك، كانت هناك أطباق بورمية: اللحوم والخضراوات المشوية، وكميات لا يُعرَف محتواها من اليخنة الدهنية المطبوخة سلفاً، تسبح في بركة من الزيت، ومصحوبة بالخضراوات النيئة والمخلَّلات على الطريقة الهندية. ولو أن الصينيّين استولوا على زمام الأمور بالفعل، لباعت مطاعم البلدة وأكشاك الشوارع الشعرية. ولا شك في أنَّ كثيراً من

الاستثمار في لاشيو هو من مصدر صيني ـ لكن الأدلة على وجود غزو صيني كانت ضعيفة على الأرض.

يخلط الاستياء من الغزو الاقتصادي للصين في ماندالاي وشمالي ميانمار تدفق رجال الأعمال من البر القاري مع الثروة المتنامية للمواطنين الصينيّين البورميّين الذين يوفرون لهم الخدمات. وثمة مبالغة في المخاوف من تدفق سيل من المستثمرين الصينيّين عبر الحدود «للاستيلاء» على ماندالاي وتحويل البلدات على طول طريق بورما إلى مواقع متقدمة للصين. فماندالاي لا تزال تبدو بورمية: لافتات الشوارع مكتوبة بالبورمية أو الإنكليزية، والمطاعم وأكشاك الشوارع تقدم الطعام البورمي، ومعظم الناس من إثنية البورمان. وماندالاي أقل صبغة «أجنبية» من العديد من مدن العالم المتقدم التي تستضيف أعداداً كبيرة من المهاجرين.

والحقيقة هي أن ميانمار لا تحتاج إلى الخوف من طغيان الصينيّين، لكنها يجب أن تقلق بشأن الأموال الصينية. فمشكلة ميانمار لا تتعلق بالغرباء الذين يصلون ويطغون بقدر ما تتعلق بغرباء يأخذون ما يريدونه ثم يغادرون. فأغلبية سكان البر القاري الذين يأتون إلى ميانمار إنما يأتون للقيام بأعمال، وليس للاستقرار في بلد غريب. ومع إضفاء الطابع الديمقراطي على ميانمار وتحول الرأي العام إلى قوة متنامية في السياسة الداخلية، لا ينبغي توجيه الغضب إلى المهاجرين

المستقرّين منذ فترة طويلة. يجب توجيهه بدلاً من ذلك إلى النخب البورمية الفاسدة التي تسمح للمستثمرين الصينيّين بنهب الموارد الطبيعية للبلاد على حساب السكان المحليّين.

مدخل إلى خليج البنغال

قبل بضع سنوات، كان أحد محاور هذا الاستياء هو بناء خطَّين صينيّين توأم لأنابيب النفط والغاز من ميناء كياوفيو على الساحل الغربي لميانمار، عبر ماندالاي ولاشيو، إلى بلدة رويلي الحدودية في يونان. وقدَّمت مؤسسة البترول الوطنية الصينية تعويضاً للمزارعين الذين فقدوا أراضيهم، لكن بعضهم اشتكى من أن أي مكان لزراعة المحاصيل لم يعد متوفِّراً لهم، في حين اتَّهم آخرون المؤسسة بإتلاف البيئة. وحاربت جماعات إثنية مسلَّحة قوَّاتٍ حكومية أُرسلَت لحماية خطَّي الأنابيب، مما اضطر الناس إلى الفرار من ديارهم.

وهدأت الاحتجاجات بعد الانتهاء من خطَّي الأنابيب في العام 2013. في ذلك العام، بحثتُ عن خطي الأنابيب على طول طريق بورما، التقطتُ لمحات من أشرطة ضيقة من الأراضي الزراعية المحفورة حديثاً، تنتشر عليها علامات بيضاء. وتحت الأرض الحمراء العميقة امتدت أنابيب مزدوجة من الفولاذ اللامع، بلغ قطر كل منها حوالي متر. يمتد قسم ميانمار من المشروع الذي تبلغ تكلفته 2.5 مليار دولار أمريكي لمسافة 800 كيلومتر تقريباً، ثم يمتد لألف و600 كيلومتر إضافية عبر

مقاطعـة يونـان. ومـن كونمينـغ، عاصمـة المقاطعـة، يَضُخّ خـطٌّ فرعـي لأنابيـب الغـاز شرقـاً إلى مقاطعتـي غويتشـو وغوانغـشي. وهنـاك خـط فرعي آخـر يرسـل النفـط شـمالاً إلى تشونغتشـينغ التـي يقطنهـا 30 مليـون نسـمة، حيـث تقـوم الصيـن ببنـاء مصفـاة ثانيـة.

بـدأت مؤسسـة البـترول الوطنيـة الصينيـة في ضـخ الغـاز الطبيعـي مـن حقـل شـوي للغـاز في ميانـمار في العـام 2013، بموجـب صفقـة شراء مدتهـا ثلاثـين سـنة، سـتجلب عـشرات مليـارات الـدولارات للحكومـة البورميـة. وتبلـغ الطاقـة السـنوية لخـط الأنابيـب 12 مليـار مـتر مكعـب سـنويّاً، عـلى الرغـم مـن أن التدفـق الفعـلي كان أقـل بكثـير في العامـين 2014 و2015 وفـق تقاريـر. وضُخَّـت الكميـة الأولى مـن النفـط عـلى أسـاس تجريبـي في العـام 2015، عنـد تفريـغ ناقلـة نفـط عملاقـة تبلـغ حمولتهـا 300 ألـف طـن في المينـاء العميـق الـذي كان افتُتِـح حديثـاً في جزيـرة مـاداي في كياوفيـو. وعندمـا يعمـل خـط الأنابيـب بكامـل طاقتـه، سيكـون قـادراً عـلى ضـخ 22 مليـون طـن مـن النفـط الخـام سـنويّاً، أي مـا يعـادل حـوالي 4 ٪ مـن إجمـالي الطلـب الصينـي في العـام 2015.[26] وتنضـم خطـوط الأنابيـب بـين الصـين وميانـمار إلى تلـك القائمـة بـين كازاخسـتان وتركمانسـتان في توفـير إمـدادات الطاقـة بـراً، التـي تُعدهـا بكـين حيويـة لأمـن الطاقـة للصـين.

وبالنسـبة للاسـتراتيجيّين في بكـين، فـإن المنافـع التـي سـتتأتى مـن كسـب سـاحل غـربيٍّ تدغـدغ الأحـلام. وتمكّـن خطـوط

أنابيب النفط والغاز الصين من استيراد إمدادات الطاقة من دون الحاجة إلى ناقلات تأتي من أفريقيا والشرق الأوسط وتفاوض على المرور بالممر المائي الضيق المليء بالقراصنة بين إندونيسيا وماليزيا ـ مضيق ملقا السيِّئ السمعة ـ والذي تخشى بكين من أن تحاصره البحرية الأمريكية إذا نشبت حرب. ويمر من النفط عبر مضيق ملقا ثلاثة أضعاف ما يمر عبر قناة السويس، بما في ذلك حوالي 80٪ من واردات الصين النفطية. وعلى الرغم من أن الطاقة الحالية لخطوط الأنابيب في ميانمار صغيرة بالنسبة للاحتياجات الضخمة من الطاقة لدى الصين، تعتقد بكين بأنها تعمل بطريقة ما على حل ما يُسمَّى «معضلة ملقا».

ويُعد ميناء الصين في جزيرة مادي جزءاً من خطة أوسع لتطوير خطوط النقل إلى الصين من خليج البنغال. ومن شأن روابط النقل الفاعلة من كياوفيو أن تمكِّن الصين من استيراد المواد الخام الأخرى مباشرة، مما يوفر رحلة تمتد لآلاف الكيلومترات. وإضافة إلى ذلك، سيتيح إنشاء مركز تجاري هناك للشركات من جنوب غرب الصين تصدير السلع بسرعة وبتكلفة رخيصة إلى الهند وبنغلادش وغيرهما. وتصف الصين هذا المخطط بأنه «الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار». وهو صُمِّم قبل مبادرة الحزام والطريق، لكن من المؤكد تقريباً أنه يعدُ الآن جزءاً

من هذا المشروع. وفوق كل شيء، يقدم الممر الاقتصادي إلى بكين جائزة استراتيجية كبيرة: هي فرصة توسيع دائرة نفوذها إلى المحيط الهندي[27].

وسيشهد مخطط الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار روابط نقل جديدة من مقاطعة يونان الجنوبية الغربية. وإذ يبدأ في كونمينغ وينتهي في كولكاتا، يتبع الممر المقترح مسار الطريق القديم لتجارة الشاي على ظهور الخيل عبر ميانمار وبنغلادش، وهو المسار التجاري القديم الذي كان يُعرف سابقاً باسم طريق الحرير الجنوبي. ولدى بكين خطة كبرى لبناء طريق سريع موازٍ وسكة حديدية من رويلي إلى كياوفيو، مع طريق منفصل يمر عبر شمال ميانمار والولايات الشمالية الشرقية للهند وبنغلادش. ويقول مؤيِّدو المخطط إنه سيعزز التجارة والاستثمار في واحدة من أكثر مناطق آسيا تخلُّفاً، والتي تعاني منذ فترة طويلة من تمرُّد القبائل.

ومنذ العام 2013، تستضيف كونمينغ معرض الصين وجنوب آسيا لتعزيز التجارة على طول الممر. وعندما زرتُه في العام 2014، كان المخيم يغص بمتسوقي السجاد الأفغاني، والحرف اليدوية الباكستانية، والحرير والمنسوجات من الهند وبنغلادش، والأحجار الكريمة السريلانكية. وهو أُقيم إلى جانب معرض كونمينغ القديم، وهو حدث شعبي وملون مستمر منذ عقدين. وكانت الأكشاك في قاعات المعرض

مليئة بالمنتجات المحلية، حيث باعت كل شيء من اليشم البورمي الأخضر، وشاي بوير، إلى المجوهرات المصنوعة من عظام الثيران التبتية، وجلود الفهود التبتية. وحضَّت جميلاتٌ رشيقات من الأقليات العديدة في يونان الزوّارَ على شراء لحم الخنزير المجفَّف والمعتَّق وأكياس الفطريات الغامضة الصالحة للأكل.

ويُعدّ تحديث معرض كونمينغ القديم جزءاً من خطة بكين لتعزيز التنمية على طول حدود الصين. وتَعقِدُ منطقتا شينجيانغ وغوانغشي ذواتا «الحكم الذاتي»، واللتان تُعدان مثل يونان موطنَين لأعداد كبيرة من الأقليات ذات الروابط الإثنية العابرة لحدوديهما، أحداثاً مماثلة موجَّهة إلى آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا على التوالي. وتعتقد بكين بأن مزيداً من التعاون عبر الحدود سيساعد على رعاية الأسواق الجديدة وتعزيز النفوذ الإقليمي للصين. في العام 2011، أصدر مجلس الدولة الصيني وثيقة تدعو لجعل يونان «رأس جسر» لبلدان جنوب آسيا وجنوب شرقها، وهي خطة تُعرف باسم «فتح الجنوب الغربي». وتهدف الخطة إلى تحويل مدينة كونمينغ، وهي مدينة تضم حوالي 4 ملايين نسمة، إلى بوابة إقليمية تتصدَّر تدفُّقات الاستثمار والتجارة عبر الحدود الدولية ليونان التي يبلغ طولها أربعة آلاف كيلومتر[28].

وفي العـام 2013، اجتمعـت الـدول الأربعـة المشـاركة في مـشروع الممـر الاقتصـادي لبنغـلادش والصـين والهنـد وميانـمار في كونمينـغ ووافقـت عـلى التوجُّـه العـام للمخطَّـط، ووعـدت بتحديـد مشـاريع بنيـة تحتيـة واقعيـة وقابلـة للتحقيـق. ويمكـن أن تشـمل هـذه المشـاريع في نهايـة المطـاف سـككاً حديديـة جديـدة، وخطوطـاً لنقـل الطاقـة الكهربائيـة وشـبكات للاتصـالات، تمـرُّ فـوق جبـال نائيـة ومـن خـلال غابـة كثيفـة. لكـن التركيـز المبدئـي هـو بنـاء طريـق سريـع يبلـغ طولـه ألفـين و800 كيلومـتر مـن كونمينـغ إلى كولكاتـا ـ يتعـرج عـبر رويـلي ومانـدالاي ودكا ـ ووافقـت عليـه كل الأطـراف الأربعـة، لجهـة المبـدأ، في العـام 2012. وحـضَّ نائـب رئيـس الـوزراء الصينـي وانـغ يانـغ خـلال افتتاحـه معـرض الصـين وجنـوب آسـيا 2014 عـلى تسريـع العمـل في المـشروع. وتحـدّث المخطِّطـون في كونمينـغ عـن بنـاء مسـارات للتجـارة الإقليميـة منـذ تسـعينيَّات القـرن العشريـن، لكـن مخطَّـط الممـر الاقتصـادي لبنغـلادش والصـين والهنـد وميانـمار أصبـح فقـط أولويـة وطنيـة في العـام 2014، عندمـا ذكـره رئيـس الـوزراء لي كـي كيانـغ في كلمتـه السـنوية أمـام مجلس الشـعب الوطنـي. ويواجـه المـشروع عقبـات هائلـة ـ ليـس أقلهـا العقبـات الطبوغرافيـة ـ لكـن تقدُّمـاً يجـري إحـرازه. وأكملـت وزارة النقـل الصينيـة خطـة لطريـق سريـع مـن كونمينـغ إلى كياوفيـو، سـيتفرغ في مانـدالاي ليتبـع مسـار الممـر الاقتصـادي لبنغـلادش والصـين والهنـد وميانـمار المقـترح عـبر شـمال شرق

الهند. وتستعد الحكومة في دكّا لتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة بناء صينية لبناء الجزء البنغلادشي من الطريق السريع، بما في ذلك طريق سريع معلّق بين العاصمة والمدينة الساحلية شيتاغونغ حيث تدير شركة صينية ميناءً للحاويات.

ولم يمضِ المخطط كلّه وفق رغبة الصين. في العامين 2009 و2011، وقّعت الصين وميانمار مذكرات تفاهم لتطوير منطقة اقتصادية خاصة جديدة في كياوفيو بإدارة مجموعة سيتيك، وهي تكتّل صيني مملوك للدولة. وتوخّت الخطة توسيع الميناء العميق وتطوير منطقة صناعية ووحدة للخدمات اللوجستية، وربطها بخط للسكك الحديدية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي. لكن بعد معارضة محلية قوية، علقت الحكومة المشاريع. وعندما انتهت الاتفاقية في العام 2014، أعلنت أن السكك الحديدية لن تمضي قدماً. وكانت هذه ضربة للصين، التي كانت بنَت بالفعل خطّاً جديداً من كونمينغ إلى رويلي. لكن الوضع الحالي الفاتر للعلاقات الثنائية يعني أن الاستثمار في مشروع بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لا يزال أمراً بعيد المنال.

ومع ذلك، تظهر بعض التطورات الإيجابية. في كانون الأول/ ديسمبر 2015، منح برلمان ميانمار أخيراً عقوداً لمجموعة سيتيك لتطوير ميناء بحري عميق ومنطقة صناعية، بعد سنوات من الفتور[29]. وجلب المشروع الذي بلغت

تكلفته 14 مليار دولار أملاً متجدداً على الجانب الصيني في أن الطريق السريع بين كياوفيو ورويلي سيُبنى في النهاية. وفي العام 2014، رفضت حكومة ميانمار قرضاً صينيّاً مقترحاً بقيمة مليارَي دولار أمريكي لبناء الطريق المقتَرَح، قائلة إنه يجب أن يُبنى كمشروع مشترك مع شركة محلّية على قاعدة البناء والتشغيل والتحويل (بي أو تي). لكن من المحتمل التوصل إلى حل: لا يمكن تصور أن بلداً فقيراً مثل ميانمار يستطيع تحمل عرقلة الاستثمار الصيني في البنية التحتية إلى الأبد.

وقد تساعد الطبيعة المتعددة الأطراف لمشروع الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار الصينَ على تجاوز حساسيات السياسة الشعبية. يقول البروفيسور لو غوانغشينغ، مدير معهد دراسات جنوب شرق آسيا في جامعة يونان: «إن خط أنابيب النفط والغاز لم يتلقَّ القدرَ نفسه تقريباً من النقد في ميانمار مثل سد مايتسون ومنجم لتابدونغ للنحاس، إذ تعاوننا مع كوريا الجنوبية ودول أخرى»[30]. فغاز الصين يُسلَّم بواسطة كونسورتيوم بقيادة دايو يعمل في حقل شوي، حيث تُعد الهند مستثمراً إضافيّاً ـ لذلك لا يُنظر إلى المشروع كمشروع صيني بحت. وساعدت تلك المظلة المتعددة الأطراف على حماية الصين من الحجم والعمق الخاصين بالغضب الذي شهده مايتسون ولبتادونغ.

إذا مضى الطريق السريع للممر الاقتصادي لبنغلادش

والصين والهند وميانمار إلى الأمام، فربما تكون بلدة رويلي الحدودية الفائز الأكبر، وهي موقع متقدم بعيد يقع في الغابة على بعد ثلاثة آلاف كيلومتر من بكين. وقبل ما يزيد قليلاً على عقد، كانت رويلي مدينة الخطايا الخاصة بالصين، فهي تعوم على الأرباح المتأتية من تجارة اليشم البورمي والتهريب المتفشّي للهيروين. وعبر السائحين الصينيين إلى ميانمار لبضع ساعات للمقامرة في الكازينوهات والتحديق في متحوِّلين جنسيّاً يقدمون عروضاً جنسية متدنية المستوى. وانتشرت بغايا مدمنات في الشارع وتبيَّن في العديد من عيادات الأمراض التناسلية في المدينة أنهن مصابات بفيروس العوز المناعي البشري. وأخبرني أحد المقيمين منذ فترة طويلة: «لم يكن هناك حتى سياج أو معبر حدودي رسمي. واعتاد الناس على بيع مسحوق أبيض على جانب الطريق»[31].

كل ذلك تغيَّر في العام 2005، عندما أغلقت الحكومة المحلية الحدود أمام السياح واتخذت إجراءات صارمة ضد الرذيلة. واليوم بلغت رويلي منتصف العمر شبه محترمة: فالسائحون القلائل الذين لا يزالون يأتون يميلون للعب الغولف أكثر من مغازلة رجال عابسين يرتدون أثداء اصطناعية. وتبدو المدينة سوق جملة عملاقاً أكثر منها وكراً لانعدام المساواة. ولا يزال كثير من الاقتصاد يتغذّى على اليشم، «الذهب الأخضر»، المستخرج من الجبال عبر الحدود؛ لكنه أيضاً

قناة تصدير للسلع المصنوعة في المناطق الصناعية الرئيسة إلى الشرق. ويعبر حوالي نصف التجارة البرية المسجَّلة للصين مع ميانمار عبر رويلي، لكن الحدود شديدة الفلتان فلا يعرف أحد القيمة الحقيقية لهذه التجارة.

وتُعدُّ رويلي بالفعل نقطة الانطلاق لخطوط أنابيب النفط والغاز، وتستعد لتحويل نفسها إلى بوابة يونان إلى جنوب آسيا والمحيط الهندي. ويأمل المخططون لـ«منطقة تجريبية» جديدة مزوَّدة بمنشآت لمعالجة التجارة والخدمات اللوجستية والتخزين، في أن تصبح مركزاً تجاريّاً دوليّاً على الطريق من كونمينغ إلى كولكاتا. عندما زرتُ المنطقة في العام 2014، كانت المنطقة الجديدة تسلمت بالفعل استثمارات كبيرة، وكانت استثمارات أكبر قيد التخطيط. ونشأت مساحات كبيرة من المستودعات الجديدة، وكان كثير منها لا يزال فارغاً. ويريد المسؤولون المحليُّون بناءَ مدينة عابرة للحدود يبلغ عدد سكانها 300 ألف نسمة ـ «قطب جديد للنمو» لجنوب غرب الصين. وهم يخطِّطون لتبسيط الضوابط الجمركية وتسهيل مزيد من التجارة عبر الحدود، والبناء على نجاح جيب جييغاو المعفى من الضرائب بالفعل، وهو قطعة صغيرة من الأرض تمتد فوق نهر شويلي انطلاقاً من رويلي، مباشرة على الحدود مع ميانمار.

وفي استقبال الشاحنات التي تصل إلى جييغاو لوحة عملاقة للرئيس شي جين بينغ تعلن، باللغة الإنكليزية: «الإصلاح لا يتوقف والانفتاح لا يتوقف»(32). وتأتي الشاحنات إلى هناك من كل أنحاء الصين، وتفرغ السلع للتصدير. وشاهدتُ دراجات نارية موضَّبة في علب مقبلة من تشونغتشينغ تُجمَّع في الموقع وتُقاد عبر الحدود إلى ميانمار. وتبيع محال جييغاو أدوات كهربائية وآلات وهواتف محمولة وأجهزة إلكترونية ـ وأغطية رؤوس إسلامية. وأكبر سوق، لا محالة، هو مدينة الأحجار الكريمة. ويحصل التجار البورميون على «تصريح إقامة مؤقتة» أخضر صغير من حكومة يونان، لكن العديد منهم مقيمون دائمون بشكل فعلي في الصين.

وبدت أجزاء من جييغاو بورمية تماماً: رجال ذوو بشرة داكنة يرتدون اللونغيي يحمِّلون شاحنات مطلية بألوان زاهية إلكترونيات صينية؛ وأصحاب المحال يقرؤون الصحف بالخط البراهمي المجعد. وجرى تلوين الرصيف باللون الأحمر بعصير نبات التنبول، وكانت خدود الفتيات العاملات ملطخة بالثاناكا البيضاء. وكانت عمليات العبور الحدودية تستغرق ثواني: فأكثر من 12 مليون زيارة رسمية من قبل حاملي التصاريح الأجنبية جرت في جييغاو خلال العام 2014. أما أولئك الذين لا يحملون تصاريح، فكان يمكنهم ببساطة القفز عبر ثقوب في السياج السلكي الهش الذي يفصل بين

البلدين. ولبضع ثوان مجنونة، وقفت وقد وضعت ساقاً في الصين والأخرى في ميانمار. ويأتي السكان المحليون ويذهبون كما يشاؤون؛ فأمن الحدود متراخٍ بشكل ملحوظ.

ويبدو أن الصينيّين والبورميّين في رويلي متناغمون بشكل جيد، لكن هناك توترات تحت السطح. أخبرتني امرأة من الهان في منتصف العمر: «هؤلاء البورميون ليسوا مثلنا نحن الصينيّين. هم متوحِّشون، ويتقاتلون في الشوارع، وفي بعض الأحيان يقتلون الناس. ليست لديهم حكومة جيدة مثل حكومتنا». واستطردت لتروي قصة غير مترابطة عن رجل من الهان بدأ أعمالاً مع رئيس قرية في ميانمار، واستثمر مدَّخراته في منجم للفحم. كانت الأعمال ناجحة جداً ـ حتى قرر الشريك البورمي يوماً ما أنه يريده لنفسه. وروت بفظاظة: «قتل شريكه الصيني، وقتل زوجته، واغتصب ابنته. مشكلة البورميّين هي أنك لا تعرف أبداً ماذا سيفعلون بعد قليل. أطباعهم قابلة للتغيير مثل الطقس».

亚洲梦

يتطلب الاستثمار الضخم في رويلي قفزة ضخمة أيضاً في الثقة بالمستقبل المنتج للعلاقات بين الصين وميانمار. وسيعتمد الكثير على الحكومة الجديدة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي تقودها فعلاً أونغ سان سو كي بفاعلية بصفتها «مستشارة الدولة». لقد أُنشِئ هذا المنصب

خصيصاً لها، إذ يحظر الدستور البورمي على أي شخص لديه أفراد عائلة أجانب من شغل منصب الرئيس: لقد كان الزوج الراحل لسو كي بريطانيّاً، وكذلك طفلاها. ومع ذلك، فمن المعترف به عالميّاً أن موقعها الجديد سيعطيها قوة أكثر من الرئيس الرسمي. وعلى أية حال، وبوصفها وزيرة خارجية ميانمار الجديدة، تتولى سو كي المسؤولية رسميّاً عن تشكيل السياسة الخارجية لميانمار، وليست هناك علاقة أكثر أهمية من العلاقة مع الصين.

إنه وضع مذهل. كانت بكين تقف وراء الطغمة العسكرية في ميانمار طوال سنوات سو كي الطويلة في الأسر؛ ولم تكن لها مصلحة في التعامل مع قوى مؤيدة للديمقراطية تحت القيادة الاسمية لسو كي. ومع ذلك، تدرك بكين أنها يجب أن تعمل مع حكومة سو كي الجديدة، وتعلم سو كي أنها يجب أن تبني علاقة صحية مع بكين. بعد كل شيء، لا يمكن للمرء اختيار جاره. قبل ستة أشهر من الفوز الساحق للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في صيف العام 2015، مدت بكين السجادة الحمراء. خلال تلك الزيارة الأولى للصين، التقت سو كي مع الرئيس شي وعوملت كرئيس دولة. وكان الناشطون في مجال حقوق الإنسان يأملون في أن تثير قضية ليو شياوبو، وهو مثلها حائز على جائزة نوبل، ويقضي عقوبة بالسجن لمدة 11 سنة بتهمة ارتكاب جرائم

سياسية. ومع ذلك، وعلى الرغم من سمعتها كأيديولوجية، كانت حريصة على عدم إزعاج مضيفيها. وفي نيسان/ أبريل 2016، كان وزير خارجية الصين أول شخص أجنبي يزور الحكومة الجديدة في نايبيداو.

فمنذ إطلاق سراحها، حاربت سو كي من أجل تأسيس نفسها كسياسي براغماتي، مما أغضب العديد من المؤيِّدين المثاليّين في غضون ذلك. وامتد هذا الموقف إلى الاستثمارات الصينية، التي أثبتت بشكل مدهش أنها ستتكيَّف معها. فعندما طلبت منها الحكومة السابقة ترؤُّس لجنة التحقيق التي جرى إعدادها للإبلاغ عن الجدل حول منجم لبتداونغ للنحاس، نصحت سو كي بالسماح للمشروع بالاستمرار - وتعرَّضت لذلك لانتقادات شديدة. (يعتقد بعض المحلِّلين أن الحزب الحاكم السابق خدعها في تولّي التحقيق، مدركين أنها ستبدو في وضع سيِّئ بغض النظر عمّا ستوصي به). وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن لديها كثير لتقوله حول خطوط أنابيب النفط والغاز الصينية المثيرة للجدل، لكنها أشادت بمبادرة الحزام والطريق الخاصة بشي جين بينغ. لذلك، تأمل بكين في أن تكون الزعيمةُ الجديدة لميانمار شخصاً يمكن القيام بأعمال معه.

وبوصفها وزيرة للخارجية، يتعين على سو كي أن تقرّر ما إذا كان من الضروري المضيّ قُدماً في استثمارَين صينيّين رئيسَين: سدّ مايتسون المتوقِّف وامتياز المنطقة الاقتصادية

الخاصة لمجموعة سيتيك في كياوفيو. وأعربت بكين باستمرار عن أملها في استئناف العمل في سدّ مايتسون، على الرغم من أن الشركة الصينية للاستثمار في الطاقة نفسها قبلت سراً بأن تركز على المشاريع الصغيرة أولاً. وهناك أيضاً الدعم الشعبي للتدقيق في الصفقة التي أبرمتها الحكومة المنتهية ولايتها مع سيتيك في أواخر العام 2015. ومع انعدام الطرق والبنية التحتية للطاقة بما يعيق النمو، تعرف سو كي أن ميانمار لا تستطيع إبعاد الاستثمار الصيني. وتتمثل مهمتها الدقيقة في طمأنة الصين إلى أن الاستثمار المسؤول مرحب به فيما تدير في الوقت نفسه المشاعر المناهضة للصين في الشارع.

كذلك يتعين على سو كي العمل مع الصين للمساعدة على تأمين عملية السلام الهشة في ميانمار. لقد راقبت الصين محادثات حفظ السلام مع عشرات الجماعات المسلحة في العام 2011، وأدت دوراً قيماً في تنسيق المحادثات بين الحكومة وجيش استقلال كاتشين في العام التالي. ومع ذلك، يعتقد بعض المراقبين (بما في ذلك الحكومة البورمية السابقة) أنها فاقمت الوضع المضطرب في المناطق الحدودية، وزودت متمردي وا وكوكانغ بالأسلحة[33]. وإذا كان هذا صحيحاً، فهو بالتأكيد سبب إضافي لجذب الصين. وافقت الحكومة المنتهية ولايتها على وقف إطلاق النار مع سبع مجموعات إثنيّة مسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، لكن لم يجرِ

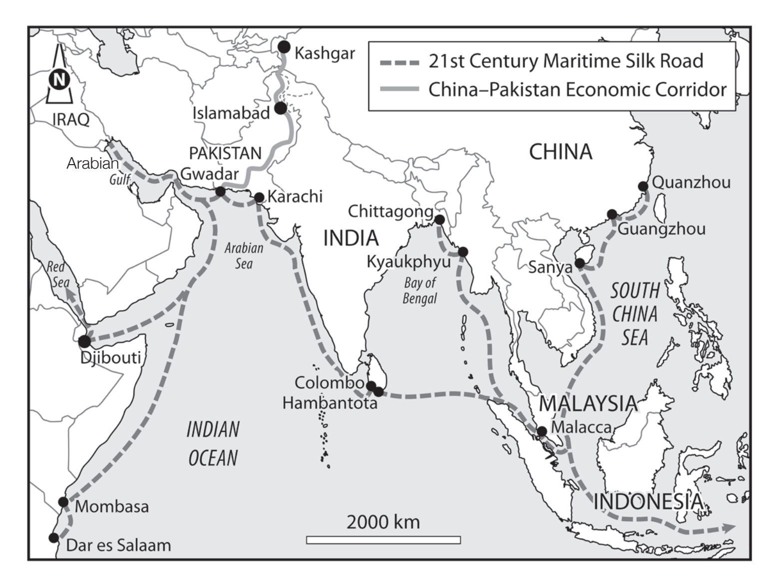
اتخاذ خطوات ملموسة لجعل هذا الأمر مستداماً. وأشارت بكين إلى أنها قد تكون مستعدة للقيام بدور رسمي في دعم الحوار بين الحكومة وموقِّعِي وقف إطلاق النار، ولا سيّما مع الجماعات المقاتلة على الحدود بين الصين وميانمار.

إذا تصرفت الصين وشركاتها بمسؤولية، فستجد كل فرصة في العثور على حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بقيادة أونغ سان سو كي أقل إزعاجاً من الإدارة الخرقاء لثين سين. إلا أن ذلك لا يغيِّر حقيقة أن بكين في وضع أضعف اليوم مما كان يمكن توقعه في العام 2010. عامذاك، أملت في تحويل ميانمار إلى بيدقها الإقليمي؛ والآن تريد فقط استعادة العلاقات الدبلوماسية العادية. وفي ظل الرأي العام غير المقيَّد، يتعين على الصين وشركاتها العمل بجد لكسب ثقة الناس. وإذا تمكنت من القيام بذلك، فستنمو التجارة الثنائية وسيصبح مزيد من التكامل الاقتصادي حتميّاً: فهذه هي النتيجة الطبيعية للعيش بجوار أكبر اقتصاد في آسيا. وإذا استثمرت الصين بشكل جيد، فإن لديها إمكانيات هائلة لتحسين حياة المواطنين البورميّين. لدى شعب ميانمار كثير يخشاه من الصين الصاعدة ـ لكن عليه إيجاد طريقة للنمو معها.

الفصل الخامس

سلسلة من اللآلئ

الخوف والبغض في المحيط الهندي



Indian Ocean

عندما رست غوّاصة تابعة لبحرية جيش التحرير الشعبي في ميناء للحاويات مملوك للصين في سريلانكا في أيلول/سبتمبر 2014، بدا أن الأمر يؤكد مخاوف واسعة النطاق في الهند بشأن الطموحات الاستراتيجية للصين. ويعتقد المحلّلون العسكريون المتشدّدون في نيودلهي بأن بكين تقوم بشكل منهجي ببناء منشآت بحرية عبر المحيط الهندي، وتسعى إلى انتزاع السيطرة الاستراتيجية على الفناء الخلفي للهند. ولديهم اسم ملون لهذه المؤامرة الغادرة لتشديد الأنشوطة البحرية حول الهند الأم: «سلسلة من اللآلئ»[1].

وكانت الغواصة الصينية مركباً يعمل بالديزل والكهرباء من فئة سونغ، ورافقتها سفينة دعم. ورست في ميناء كولومبو الدولي للحاويات، وهو ميناء تجاري تديره ذراع مدرجة في بورصة هونغ كونغ تابعة لمجموعة تشاينا ميرشانتس المملوكة للدولة. وبعد عدة أسابيع عادت السفن إلى كولومبو متحدّية تحذيراً من نيودلهي بأن أي

وجود لغواصة صينية في سريلانكا سيكون «غير مقبول»[2].
وفي ردّها على «المخاوف الأمنية» الهندية، قالت الحكومة السريلانكية إن من المعتاد أن ترسو السفن البحرية الدولية في كولومبو للتزوُّد بالوقود والمرطبات. وأضافت بكين أن الغواصة تشارك في «مهام مرافقة لمكافحة القرصنة» في خليج عدن، حيث تعمل البحرية الصينية عن كثب مع كلتا نظيرتَيها الهندية والأمريكية، وأن التوقف لم يكن أكثر من «زيارة روتينية لميناء»[3].

وكانت التفسيرات منطقية، على الرغم من أن من غير المعتاد نشر الغواصات في أعمال مكافحة القرصنة، ولا يمكن اعتبار التوقف الأول لبحرية جيش التحرير الشعبي في كولومبو روتينيّاً. لكن وجود غواصة صينية في سريلانكا أخذ البحرية الهندية على حين غرة، مما أدى إلى تساؤلات في البرلمان الهندي وإثارة في وسائل الإعلام. وعندما أكدت وزارة الدفاع الصينية في وقت لاحق أنها نشرت أيضاً غواصة نووية هجومية من طراز 093 وفئة شانغ في المحيط الهندي، أوردت قناة إن دي تي في الإخبارية بشكل هستيري أن «لعبة كبيرة» من حيل الغواصات بدأت، مستندة إلى مصطلح قديم للسباق الاستراتيجي الذي خاضته الإمبراطوريتان البريطانية والروسية من أجل التفوق في آسيا الوسطى.

ونقلت إن دي تي في عن مصادر لم تُسمِّها، أن كبار ضباط البحرية الهندية لم يقبلوا تأكيد الصين بأن نشر الغواصة كان

في إطار مهمة مكافحة القرصنة قُبالة سواحل الصومال. وبدلاً من ذلك، اعتقدوا أن الأمر جزء من «تدريب صُمِّم بعناية لتوسيع الوجود العسكري للصين في المنطقة»[4].

وجاء تقرير إن دي تي في بعد بضعة أسابيع فقط من تعهد الصين بتمويل استثمارات بقيمة 46 مليار دولار أمريكي في باكستان، وذلك أساساً لتمويل «ممر اقتصادي» يبلغ طوله ثلاثة آلاف كيلومتر من بحر العرب إلى شينجيانغ. وسيبدأ هذا المسار في كوادر، وهو ميناء يديره الصينيون على الساحل الباكستاني بالقرب من الحدود الإيرانية، ويخشى خبراء الأمن الهنود من أن يصبح قاعدة استراتيجية للبحرية الصينية في المحيط الهندي. هو يقع بالقرب من مسارات الشحن الرئيسة إلى الخليج العربي ومنه، وهو ميناء عميق يشكل حلقة مهمة في مبادرة شي جين بينغ «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» التي كثر الكلام عنها. وتقول بكين إن المبادرة ستعمل على تحسين الربط بين آسيا وأوروبا، وإيجاد مسارات تجارية جديدة ذات قيمة، وتعزيز النمو الإقليمي. لكن توسع الصين في المحيط الهندي يسبب توترات في كل من نيودلهي وواشنطن.

وجرى التعبير عن هذه المخاوف في إحاطة إعلامية غير رسمية قدمها أحد كبار ضباط البحرية الأمريكية في دلهي خلال آذار/ مارس 2015. وقال: «لا توجد نسبة في زخمنا لتحسين

العلاقات مع الصين. في النهاية لن تتفق الصين والولايات المتحدة؛ فالعلاقة جوفاء. ويمكننا تحقيق أكبر أثر في تعاوننا مع الهند». ووعد بأن تقدم الولايات المتحدة للجيش الهندي كل ما يحتاج إليه، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والتكنولوجيا لبناء حاملات الطائرات، للدفاع عن المحيط الهندي ضد بحرية جيش التحرير الشعبي. ولخص شخصٌ حضر الإحاطة رسالتَها كما يلي: «دعونا نعمل معاً لنُذِلَّ الصينيّين»[5].

المحيط الهندي

يعود انعدام ثقة الهند في الصين إلى هزيمتها المهينة في الحرب الصينية ـ الهندية في العام 1962، التي اندلعت بعد سلسلة من النزاعات الحدودية في جبال الهيمالايا بدأت في أواخر خمسينيات القرن العشرين. شنّت الصين هجمات متزامنة على أراضٍ تطالب بها الهند في آكساي تشين، وهي صحراء جبلية تقع بين شينجيانغ والتبت ولاداخ، وفي ما يعرف الآن باسم أروناتشل برديش، وهي ولاية تقع شمال شرق البلاد متاخمة للتبت وبوتان. كان القتال مريراً، وخيض معظمه على ارتفاعات تزيد على أربعة آلاف متر، ودُحِر الجيش الهندي على أيدي القوات الصينية المتفوّقة كثيراً. وقُتِل أكثر من ثلاثة آلاف جندي هندي أو فُقِدوا في المعارك؛ وأُسِر أربعة آلاف آخرون. وكتب راماشاندرا غوها في تاريخه الرزين الهند بعد غاندي، يقول: «كانت هذه الخسائر صغيرة

وفق معايير الحرب الحديثة، لكن الحرب مثَّلت هزيمة كبيرة في الخيال الهندي»[6].

في العقد الذي تلا الاستقلال في العام 1947، تحدّث رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو عن الصداقة بين الهند والصين كأساس لـ «آسيا المنبعثة». حتى أن العلاقات الدبلوماسية المزدهرة بين الدولتين كانت تحتوي على جملة أنيقة بالهندية ـ هندي ـ تشيني بهاي ـ بهاي، وتعني «الهنود والصينيّين أخوة». لذلك استُقبل غزو الصين بصدمة وكذلك فزع: كتب غوها يقول: «في صفوف الجمهور الهندي، كان الشعور الرئيس هو شعور مَن تعرَّض للخيانة، من تعرّض للخديعة من قبل جارٍ عديم الضمير اختار بسذاجة أن يثق به ويدعمه».

بعد فوات الأوان، أدرك نهرو أن الشيوعية الصينية كانت، قبل كل شيء، شكلاً من أشكال القومية العدوانية. وبعد أكثر من خمسين سنة، لا يزال الإذلال ـ والخيانة ـ ماثلين في الأذهان.

وظلّ النزاع الحدودي بلا حل، وهو شوكة دائمة في العلاقات الصينية ـ الهندية. وتطالب الهند بـ 38 ألف كيلومتر مربع من الأراضي الجبلية المقفرة في جنوب غرب التبت، بينما تطالب الصين بحوالي 90 ألف كيلومتر مربع من أروناتشل برديش، التي تشير إليها بكين بـ«التبت الجنوبية». ولا تساعد في الأمر التوغُّلات الصينية المعتادة على خط السيطرة الفعلية، على الرغم من عدم حدوث أي صدامات عسكرية

منذ العام 1975. أما تعاون الصين المتعمق مع جيران الهند - سريلانكا وبنغلادش ونيبال وميانمار وجزر المالديف، لكن قبل كل شيء عدوتها اللدودة باكستان - يغذي مزيداً من القلق في نيودلهي. هي تعتقد بأن الصين تسعى إلى اللعبة القديمة المتمثلة في محاولة حصر الهند في منطقتها الفرعية، ومنعها من تحقيق وضعها كقوّة عظمى. وهذا بدأ مع غزو التبت في العام 1950، وهي منطقة عازلة تقليدية بين الصين والهند، ويستمر مع رفض بكين دعم نيودلهي في سعيها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي.

وظهر مصطلح «سلسلة من اللآلئ» للمرة الأولى في تقرير حول أمن الطاقة أعدَّته لمصلحة وزارة الدفاع الأمريكية بوز ألن هاملتون (وهي مؤسسة مقاولات وظّفت مرةً المخبرَ السيِّئ السمعة إدوارد سنودن). ووصف التقرير كيف أن الصين، بعقلانية إلى حد كبير، تنشئ شبكة من الموانئ لحماية الممرات البحرية التي تمر عبرها معظم وارداتها النفطية، ولا سيّما في نقاط الاختناق البحرية مثل مضيق ملقا وهرمز[7]. وتبنى أنصار النظرية من الهنود بحماسة الاستعارة لوصف كيفية انتهاج الصين سياسة الحصار لخنق دفاعات الهند. ويشيرون إلى عدد من منشآت الموانئ الصينية في المحيط الهندي التي يمكن استخدامها من قبل بحرية جيش التحرير الشعبي. وفي اتجاه عقارب الساعة، تشمل هذه المنشآت ميناءً عميقاً مقترحاً في سوناديا بالقرب من شيتاغونغ في بنغلادش؛ والميناء العميق

الذي افتُتِح حديثاً في كياوفيو بميانمار، والذي يخدم خط أنابيب النفط الصيني إلى يونان؛ وميناءي الحاويات في هامبانتوتا وكولومبو في سريلانكا؛ وميناءي كراتشي وكوادر في باكستان.

تكشف الإيمان الهندي في نظرية «سلسلة من اللآلئ» فقط منذ أن أعلن شي جين بينغ خطته الكبرى لبناء طريق الحرير البحري. وفي كلمته أمام البرلمان الإندونيسي في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، تحدّث شي عن تعزيز التعاون البحري ومتابعة «المصير المشترك» للصين مع جيرانها. وعندما أصدرت بكين وثيقة سياسة في آذار/ مارس 2015، دعت إلى بناء بنية تحتية جديدة للموانئ وروابط بينها وبين شبكات النقل الداخلي؛ وزيادة عدد المسارات البحرية الدولية؛ وتحسين الخدمات اللوجستية، ولا سيّما من خلال الاستخدام المعزز لتكنولوجيا المعلومات؛ وتفكيك الحواجز التجارية والاستثمارية؛ وتعميق التكامل المالي، جزئيّاً عن طريق تشجيع استخدام أكبر للرنمينبي[8]. وتقول بكين إن طريق الحرير البحري سيحقق منافع متبادلة؛ لكن محلّلي الأمن في نيودلهي يعتقدون بأن حضور الصين المتنامي في المحيط الهندي مصمم بالفعل لإظهار قوتها البحرية بعيداً عن موطنها، وعلى حساب الهند.

ومن أبرز المنتقدين براهما تشيلاني، المستشار السابق لمجلس الأمن القومي الهندي وأستاذ الدراسات الاستراتيجية في مركز

بحوث السياسات ومقره نيودلهي، وهو مركز بحوث مستقل. وهناك أكاديمي هندي آخر يدرس العلاقة بين الهند والصين وصف أستاذ هارفارد السابق بأنه «مجنون مختل عقليّاً»، لكن تشيلاني يستحق الإصغاء إليه: إنه يعبر ببلاغة عن السلبية التي يشعر بها العديد من الهنود تجاه الصين[9].

التقيت تشيلاني لتناول العشاء في المحيط الفخم لفندق تاج محل بدلهي[10]. أعلن قبل وصول طعامنا، من دون بذل جهد كبير في المجاملات: «لدي انعدام ثقة عميق بالدولة الصينية الاستبدادية. لدى الصين نظام سياسي يعتمد على القومية المتطرفة باعتبارها عقيدة سياسية. وتطالب دولة الهان بأراضٍ لم تكن ملكاً لها قط». وقال إن مبادرة الحزام والطريق لشي جين بينغ هي أحدث تكرار من هذا النوع من التفكير: تستخدم الصين قوتها الاقتصادية لإظهار قوة دولة الهان الصينية على حدودها. وأوضح: «في كل البلدان التي حققوا فيها مكاسب استراتيجية، استخدموا شركاتهم الهندسية كطليعة للتواصل الدولي».

يمهد الاختراق التجاري للاختراق السياسي، ولدمج القوة الاقتصادية والعسكرية. أولاً، يستخدمون الشركات الهندسية لإنشاء مشاريع؛ ثم يجلبون عمالهم؛ ثم يكتسبون النفوذ الدبلوماسي. وأخيراً يكتسبون نفوذاً استراتيجيّاً.

لم يكن لدى تشيلاني أي شك حول الهدف الأساسي لاستثمارات الصين في المحيط الهندي. وقال بحزم: «طريق الحرير البحري هو

مجرد غطاء لما كانت الصين تنتظره منذ فترة طويلة، وهو (سلسلة من اللآلئ)». وهو مقتنع بأن تحول الصين عن التركيز على «نهوضها السلمي»، وهو المبدأ الذي استرشدت به دبلوماسيتها قبل عقد، إلى سياستها الخارجية «الاستباقية» الجديدة، سينتهي نهاية سيئة. وقال: «إن الصين تغيّر بشكل تدريجي الوضع في آسيا ـ هذا يُسمى تشريح السلامي».

لكن النظام يشجع على العدوان. إذا استمرت الصين في النمو، فستظهر في غضون عشر سنوات قوى صعود أخرى لضبط ممارسة القوة الصينية. لقد أثار سلوك الصين الرأي العام في كل أنحاء آسيا. وفي الهند، أدى استعراض الصين لعضلاتها وتوغلاتها عبر الحدود إلى تغيير المزاج.

يقول سي راجا موهان، مؤلف كتاب سامودرا مانثان «تنافس صيني ـ هندي في المحيطين الهادئ والهندي»، ومدير مكتب الهند الجديد في مؤسسة كارنيغي: إنها مسألة وقت فقط قبل أن تصبح «سلسلة من اللآلئ» حقيقة واقعة[11]. وقال لي في إشارة إلى التوقف في كولومبو: «إذا كان الجيش الصيني يستطيع استخدام منشأة مدنية، فهل هذه المنشأة لا تزال مدنية أم أصبحت عسكرية؟ ستضطر سفنهم إلى الرسو في مكان ما»[12]. وتتلخص وجهة نظره في أن الصين لا تحتاج إلى إقامة قواعد عسكرية في الخارج إذا كانت سفنها الحربية وغواصاتها تستطيع أن تعتمد على استقبال ودّي في

موانــئ تجاريــة. ترســو ســفن البحريــة الأمريكيــة بانتظــام في موانــئ تابعــة لحلفائهــا ـ ســنغافورة، عــلى ســبيل المثــال، التــي تســتضيف الســفن الأمريكيــة 150 مــرة في الســنة المتوســطة. ونــادراً مــا اســتفادت البحريــة الصينيــة مــن علاقاتهــا المحــدودة أكثــر، وهــذا يفــسر جزئيّــاً لمــاذا أدى الرســو في كولومبــو إلى قــرع أجــراس الإنــذار في نيودلهــي.

وبعيــداً عــن كونــه شــعاراً فارغــاً، كــما يقــول منتقــدوه، يعتقــد الدكتــور موهــان أن مبــادرة الحــزام والطريــق تبــشّر ببدايــة تحــوّل جوهــري في الجغرافيــا السياســية الآســيوية. «الصينيــون مقبلــون: إنهــا مســألة متــى وكيــف»، قــال لي في مكتبــه في الجامعــة الوطنيــة في ســنغافورة، حيــث يقــضي شــهرين مــن الســنة.

عندمــا تصبــح الصــين عالميــة، ســتكون في كل مــكان في العــالم. الصــين لديهــا نطــاق وطمــوح لا مثيــل لهــما. إنهــا تحقــق مهمــة تاريخيــة تتمثــل في فتــح أبــواب آســيا الداخليــة. وهــذا أمــر مثــير: إنــه ينــشر الرأســمالية في آســيا الوســطى. المقارنــة الوحيــدة هــي التّــاج البريطــاني (الحكــم البريطــاني في شــبه القــارة الهنديــة ـ المترجــم). والصــين تفعــل ذلــك بطريقــة أكثــر تطــوراً مــن الإمبرياليــة الأمريكيــة. وســيحدث ذلــك، لذلــك ثمــة حاجــة إلى اســتراتيجية مبنيــة عــلى العلاقــات في المحيــط الهنــدي.

يعتقــد موهــان أنــه ينبغــي للهنــد أن تعمــل مــع الصــين عندمــا يكــون ذلــك مفيــداً، كــما هــي الحــال في الممــر الاقتصــادي

لبنغلادش والصين والهند وميانمار. وشعرت نيودلهي بالقلق، ويرجع ذلك أساساً إلى أن الطريق السريع المقترح سيجري بالقرب من ولاية أروناتشل برديش الحدودية المتنازع عليها. وتخشى من احتمال أن يزحف جيش التحرير الشعبي على الطريق إلى الهند، في حين أن الحدود المفتوحة ستجعل من الصعب السيطرة على التمرد الذي تقاتله في المنطقة الشمالية الشرقية. لكنها ترى أيضاً مزايا في مخطط الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار. فلطالما طالبت الولايات الفقيرة في شمال شرق الهند التي تحتاج بشدة إلى فرص اقتصادية جديدة بعلاقات تجارية أفضل مع يونان. وقد تثبت التجارة عبر الحدود أنها قوة استقرار في أروناتشل برديش. وقال موهان: «علينا أن نتعاون مع الصين في الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار. إذا استطعنا أن نخدعهم للقيام بذلك من أجل مصلحتنا، فلنفعل!».

وكما هي الحال مع طريق الحرير البحري، فإن لمخطط الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار دوافع جيوستراتيجية ودوافع تجارية. لكن المحلّلين الذين يخشون من كل تحرّك صيني يبالغون في تصوير الواقع: فبكّين مهتمة بتأمين مسارات بديلة لوارداتها من الطاقة وحماية الممرات البحرية التجارية أكثر بكثير مما هي مهتمة ببناء إمبراطورية جديدة. ولدى الصين مصالح عسكرية مفهومة في المحيط الهندي، لكنها تعرف أنها لا تستطيع تحدّي القوة المشتركة للبحريات

الأمريكية والهندية واليابانية والأسترالية، التي تتعاون بشكل وثيق أكثر. وفي أي حال، فإن الشركات الصينية التي تنشئ طريق الحرير البحري تهتم بجني الأرباح أكثر مما تهتم بخدمة المصالح الاستراتيجية للدولة. والحقيقة هي أن المبادرة الكبرى للرئيس شي مصممة لتعزيز مصالح الصين في المقام الأول من خلال التنمية الاقتصادية، وليس القوة العسكرية.

ووجدْتُ دليلاً على ذلك خلال زيارة إلى المحطة الجنوبية للحاويات في كولومبو، حيث رست الغواصة الصينية مرتين في العام 2014. يميل نقاد بكين إلى افتراض أن الشركات الصينية هي دمى في يدَي الدولة الصينية، لكن معظم الاستثمارات الصينية في الخارج هي على الأقل جزئيّاً ـ وفي الأغلب كليّاً ـ تجارية في طبيعتها. إن المحطة الجنوبية للحاويات في كولومبو مملوكة بنسبة 85٪ لتكتل تشاينا ميرشانتس هولدنغز إنترناشونال المدرج في بورصة هونغ كونغ، والذي يشغّل خمساً وثلاثين محطة في ثلاث عشرة دولة، بما في ذلك ثمانٍ في أوروبا. والشركة الأم هي تكتل مملوك للدولة، لذلك فإن لبكين بعض الأثر على أنشطتها. لكن الذراع المذكورة، قبل كل شيء، هي شركة تشغيل متمرسة وخبيرة دخلت سريلانكا لسبب واحد: الاستفادة من حجم التجارة المتنامي عبر المحيط الهندي.

تقع منشأة تشاينا ميرشانتس في كولومبو التي بلغت

تكلفتها 550 مليون دولار أمريكي، على بعد نزهة قصيرة من غالي فيس، وهي منطقة عشبية بالقرب من حي الأعمال في المدينة حيث يطير السكان المحليون طائرات ورقية ويتنزهون على طول الكورنيش ويتناولون وجبات خفيفة في أكشاك على شاطئ البحر. والمحطة ذات مستوى عالمي: يمكنها استيعاب سفن عملاقة تحمل 19 ألف حاوية، أي ضعف سعة محطات كولومبو القديمة، وهي واحدة من عدد قليل من الموانئ في كل أنحاء العالم التي تشغل رافعات جسرية بارتفاع 70 متراً. وهي عبارة عن مركز شحن للسلع الهندية المتجهة إلى أوروبا والصين والولايات المتحدة. ولا تكون الشحنات لمسافات طويلة فاعلة إلا في المراكب الضخمة، لكن الهند لا تملك سوى القليل من التسهيلات اللازمة لها. ويوفر التحميل والتفريغ في كولومبو، على بعد 300 كيلومتر إلى الجنوب من الهند، على الشاحنين الوقت والمال. قال لي المدير العام المساعد لانس تسو، إن «هذا مشروع تجاري بحت، لذلك لا نحصل على دعم من الحكومة». وإذ أشار إلى حاويات تحمل أسماء شركات شحن من الدنمارك وتايوان وكوريا الجنوبية وفرنسا، فضلاً عن الصين، أوضح قائلاً: «نحن مشغل لمحطات عالمية».

ويتوقع المديرون أن تعالج المحطة 2.4 مليون حاوية قياسية بحلول العام 2018، مما يعزز موقع كولومبو كميناء مزدحم للحاويات في جنوب آسيا. ويعمل فيها سبعة آلاف و500 من السكان المحليّين، وسيتم نقل الملكية الكاملة إلى

هيئـة موانـئ سريلانـكا بعـد 35 سـنة مـن التشـغيل. لذلـك، حتـى لـو كان هـذا الميناء التجـاري قاعـدة عسـكرية متخفيـة، فهـو لا يتمتـع بقيمـة اسـتراتيجية طويلـة المـدى. وبعيـداً عـن كونهـا «لؤلـؤة» لامعـة لكـن مهـدِّدة، تُعتـبر المحطـة الجنوبيـة للحاويـات في كولومبـو مثـالاً ممتـازاً لمـا تزعـم بكـين أنّ طريـق الحريـر البحـري يـدور حولـه: بنـاء البنيـة التحتيـة، وتعزيـز كفـاءة النقـل، وإنشـاء مسـارات تجاريـة جديـدة. قـال لي وزيـر الماليـة في سريلانـكا رافي كاروناناياكـي: «إن فكـرة طريـق الحرير البحـري جيـدة للغايـة إذا كانـت تعنـي مزيـداً مـن البنيـة التحتية اللوجسـتية»، عـلى الرغـم مـن انتقـاده العديـد مـن التعامـلات الخاصـة بأعـمال صينيـة أخـرى في الجزيـرة[13].

ومـع توسّـع المصالـح التجاريـة للصـين، مـن الطبيعـي تمامـاً أن تسـعى بكـين لحمايـة أصولهـا في الخـارج. فـلا شيء يمثـل تهديـداً بطبيعتـه لرسـو سـفن البحريـة الصينيـة في موانـئ صديقـة، مثلـما تفعـل السـفن الأمريكيـة منـذ عقـود. قـال مـاو سـيوي، القنصـل العـام الصينـي السـابق في كولكاتـا والمفكّـر البـارز في العلاقـات الصينيـة الهنديـة، في مدوَّنتـه بعـد حادثـة رسـو الغواصـة: «يجـب عـلى الهنـد أن تفهـم أن الصـين، عـلى الرغـم مـن أنهـا ليسـت دولـة في المحيـط الهنـدي، لديهـا مصالـح شرعيـة ضخمـة هنـاك». وأضـاف بصرامـة: «في الوقـت نفسـه، لا ينبغـي للصـين أن تلقـي بثقلهـا، فقـط لأنهـا تملـك المـال. فالهنـد تهيمـن عـلى المنطقـة»[14].

باكستان

تتردَّد الهند بشأن رؤية سريلانكا تغرق في مدار الصين، لكنها تخشى أكثر بكثير من صداقة الصين مع باكستان في «كل الظروف الجوية». في المحيط الهندي، تُوجَّه هذه المخاوف إلى كوادر على بعد ثلاثة آلاف كيلومتر شمال غرب كولومبو. في العام 1958، عندما تنازلت عُمان عن الزاوية الغربية لساحل مكران إلى دولة باكستان الجديدة، لم تكن كوادر أكثر من قرية للصيد البحري. وفي ستينيّات القرن العشرين، وضع حكام باكستان العسكريون خططاً لتحويل هذا الموقع الصحراوي المتقدِّم إلى قاعدة جوية وبحرية يمكن أن تكون بديلاً لكراتشي، الأقرب إلى الحدود الهندية. وبعد ذلك، في ثمانينيّات القرن العشرين، حلم الاستراتيجيّون السوفيات بتحويل كوادر إلى قناة لتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. لكن الفوضى التي أعقبت انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، ثمّ حلّ الاتحاد السوفياتي نفسه، أعاقت هذه الخطط[15].

وفي العام 2000، عندما طلب قائد باكستان الجديد الجنرال برويز مشرف من الصين تمويل ميناء عميق في كوادر، أصبح الحلم حلم الصين. ووافقت بكين وهي تتخيل بناء خطوط أنابيب لضخ النفط والغاز إلى الصين من ساحل بحر العرب. وأنفقت 200 مليون دولار أمريكي

على تطوير المرحلة الأولى من ميناء جديد عميق، افتُتح في كانون الثاني/ يناير 2007. ووقعت هيئة ميناء سنغافورة عقداً لمدة أربعين سنة لإدارته. في هذه المرحلة تقريباً، زار روبرت كابلان، وهو صحافي أمريكي ومحلل جيوسياسي، كوادر أثناء بحوثه لوضع كتابه الرياح الموسمية. وقال بحماسة: «يذكر الأمر بصورة مطبوعة بالطباعة الحجرية عن يافا في فلسطين أو صور في لبنان»، ووصف «المراكب الشراعية الخارجة من الضباب الأبيض المائي، والمملوءة بأسماك فضية يلقيها على الشاطئ صيادون، كانوا يرتدون عمائم قذرة وشالوار كاميز (ملابس تقليدية ـ المترجم)، وتتدلى مسبحات من جيوبهم». ووصف حظه الطيب إذ رأى كوادر القديمة قبل جرفها لبناء دبي جديدة[16].

وتتوخى المرحلة الثانية من التطوير تحويل كوادر إلى ميناء مزدحم ومركز تجاري متصل ببقية البلاد عبر طريق سريع جديد. وتحت إدارة هيئة ميناء سنغافورة، ستحصل كوادر على أربعة أرصفة للحاويات، ومحطة شحن للسلع غير الموضَّبة، ومحطتين للنفط، ومصفاة للنفط، ومحطة لسفن نقل المركبات، ومحطة للحبوب. وسينطلق الطريق السريع الجديد إلى كويتا، عاصمة إقليم بلوشستان، ويتصل بالشبكة الحالية. لكن القليل جداً من المرحلة الثانية تحقق: إذ لم تصل أي سفن، ولم يُبنَ سوى القليل من المنشآت، وظلت كوادر معزولة. وفي العام 2012، غادر 20 ألفاً من سكان البلدة البالغ عددهم 80 ألفاً بسبب

الجفاف. وغرقت هيئة ميناء سنغافورة في نزاع مع البحرية الباكستانية التي زعمت أنها رفضت تسليم الأراضي المخصصة لعمليات الموانئ، وما لبثت الهيئة أن قلصت خسائرها. وتولت العقد الشركة الصينية القابضة للموانئ الخارجية، وهي شركة تابعة لمؤسسة هندسة البناء الحكومية الصينية.

وفي العام 2013، عندما أصبحت كوادر بالفعل ميناءً صينيّاً، بدا حلم إنشاء قناة صالحة للحياة إلى بحر العرب خيالاً. لكن مبادرة الحزام والطريق، التي أُعلِن عنها في وقت لاحق من ذلك العام، أعطت المشروع دفعة جديدة. وفي نيسان/ أبريل 2015، خلال زيارة الدولة التي قام بها شي جين بينغ إلى باكستان، وافقت الصين على تمويل مشاريع بقيمة 46 مليار دولار أمريكي في كل أنحاء باكستان، بما في ذلك 11 مليار دولار أمريكي لتطوير ميناء كوادر وبناء طرق جديدة وسكة حديدية[17]. وتقرر أن يمتد «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني» من كوادر، فوق ممر خونجراب الذي يبلغ ارتفاعه أربعة آلاف و700 متر على الحدود الصينية، إلى كاشغار في منطقة شينجيانغ. وجرى تخصيص 34 مليار دولار أمريكي أخرى لمشاريع الطاقة، بما في ذلك تكاليف بناء خطوط أنابيب النفط والغاز إلى جانب طريق كاراكورام السريع. وسرعان ما انتقل المسَّاحون الصينيون إلى باكستان لتحديد كيف يمكن بناء البنية التحتية عبر هذه التضاريس الصعبة.

إن التحدي الهندسي هائل. لقد توفي أكثر من ألف عامل بناء خلال العشرين سنة التي استغرقها بناء الطريق السريع الأصلي كاراكورام، الذي اكتمل في العام 1979 (على الرغم من أنه لم يُفتح للجمهور حتى العام 1986). وسُلِّط الضوء على خطورة هذا الطريق الجبلي في كانون الثاني/ يناير 2010، عندما أحدث انهيار أرضي ضخم على بعد 150 كيلومتراً إلى الجنوب من الحدود الصينية في وادي هونزا الجميل بحيرة غمرت الطريق السريع لمسافة 22 كيلومتراً. واستغرق الأمر حتى أيلول/ سبتمبر 2015 لمؤسسة الطرق والجسور الصينية لإكمال خمسة أنفاق جديدة وثمانية وثمانين جسراً لإعادة ربط قسمي الطريق السريع[18].

بالنسبة للصين، للممر الاقتصادي هدفان: فتح مسار بديل لواردات النفط من الشرق الأوسط، وإقناع باكستان ببذل مزيد من الجهد لمكافحة التطرف العنيف الذي يتسلل عبر حدودها. وهذه الرؤية مدفوعة بعوامل استراتيجية وليس بمنطق تجاري. فحتى قبل الانهيار الأرضي في العام 2010، جاء أقل من 10٪ من تجارة الصين مع باكستان عبر الحدود البرية مع شينجيانغ. ويقول أحد الخبراء في بكين: «إن هذا الاستثمار الضخم، بعيداً عن أن يكون سلبياً اقتصاديّاً، هو في الواقع شكل من أشكال الرشوة»[19]. ويعترف مسؤولون حكوميون عاملون في مشروع الحزام والطريق سرّاً بأنهم يتوقعون خسارة 80٪ من استثماراتهم في باكستان. لقد قاموا بحسابات استراتيجية مماثلة في

أماكن أخرى: في ميانمار يتوقعون أن يخسروا 50٪، وفي آسيا الوسطى 30 ٪[20]. ويقول المنطق إن الأمر يستحق رمي المال إذا ساعد ذلك الصين على توسيع نفوذها الجيوسياسي.

وفي باكستان، يتمثل أكبر خطر على الإطلاق في الأمن الضعيف. لقد استهدفت حركة طالبان الباكستانية وجماعات مسلحة أخرى العشرات من العمال والمهندسين الصينيّين على مدار الخمس عشرة سنة الماضية. ويرى بعض المسلحين الرعايا الأجانب هدفاً مشروعاً في قتالهم ضد الحكومة الباكستانية؛ ويريد آخرون إثارة التوتر بين بكين وإسلام آباد. يقول المحلل أندرو سمول في المحور الصيني الباكستاني: «بدلاً من أن تُعرف باكستان كبوابة الصين إلى الخليج، اكتسبت سمعة بأنها الدولة الأكثر خطورة على الصينيّين المغتربين، مع وقوع عمليات خطف وقتل بانتظام مزعج»[21]. وتقول باكستان إنها تخطط لإنشاء قسم أمني خاص من 12 ألف حارس لحماية العمال الصينيّين، وبناء سياج أمني حول كوادر. لكن الهجمات لا مفر منها.

فهي يمكن أن تحدث في نهاية الممر، ولا سيّما في بلوشستان، حيث تقع كوادر. وشهدت المقاطعة خمسة تمردات منفصلة منذ تأسيس باكستان في العام 1947، حين احتج السكان البلوش ضد هجرة الغرباء إلى مقاطعتهم واستغلال الحكومة ثرواتها من الغاز والمعادن. (في هذا الصدد، لتظلمات البلوش كثير من القواسم المشتركة مع تظلمات

الأويغور في شينجيانغ). وفي العام 2004، قتل جيش تحرير بلوشستان ثلاثة مهندسين صينيّين وأصاب تسعة عندما فجّر حافلة تقلهم إلى كوادر؛ ونجا آخرون من هجمات صاروخية على فندقهم. قال نصار بلوش، السكرتير العام لجمعية بلوشستان للرعاية الاجتماعية، لكابلان: «بصرف النظر عن مدى اجتهادهم في محاولتهم تحويل كوادر إلى دبي، لن ينجح الأمر. ستكون هناك مقاومة. ولن تكون خطوط الأنابيب المستقبلية المتجهة إلى الصين آمنة. سيكون على خطوط الأنابيب عبور منطقتنا البلوشية، وإذا انتُهكت حقوقنا، فلن يكون هناك أي شيء آمن»[22].

ومع ذلك، تعتقد بكين بوضوح بأن هناك مبرراً استراتيجيّاً لضخ مليارات الدولارات في باكستان، حتى لو كان من غير المحتمل أن تتناسب الأموال التي تتعهد بها مع الرقم الفلكي المعلن. وفيما يتعلق بأمن الطاقة، هو يبرر النفقات وفق المنطق نفسه الذي تطبقه في ميانمار: التهديد بفرض حصار على مضيق ملقا يعني أن الصين بحاجة إلى مسارات استيراد بديلة. ومن المؤكد أن تكلفة إرسال برميل نفط من الشرق الأوسط إلى الصين عبر كوادر ستكون أعلى بعدة أضعاف من شحنه بواسطة ناقلة إلى شنغهاي، لكن الأمر يعطي الصين بوابة خلفية استراتيجية حين لا يكون الباب الأمامي متاحاً. في هذا الصدد، يؤدي ميناء كوادر دوراً مشابهاً لكياوفيو في خليج البنغال. لا يحل الميناء «معضلة ملقا»، لكنه يخفف من خطر الاعتماد فقط على السفن العابرة للمر

الضيق الذي يربط المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي.

وتوفِّر كوادر أيضاً شيئاً ذا قيمة مساوية: قاعدة بحرية دائمة في المحيط الهندي، بالقرب من الممرّات الملاحية في الخليج العربي وشرق أفريقيا. حتى إذا ثبت أن «الممر الاقتصادي» غير قادر على البقاء - وهناك فرصة كبيرة للغاية في هذا الصدد - تحتفظ كوادر بقيمة استراتيجية لبحرية جيش التحرير الشعبي. وتحب الصين كثيراً أن يكون لها وصول بحري إلى كياوفيو، متصل عن طريق البر إلى يونان؛ لكن علاقتها المتضعضعة بحكومة ميانمار تعني أن هذا أمر مستبعد. أما صداقة الصين الوطيدة مع باكستان فتجعل كوادر ذات قيمة فريدة. قد لا يكون الميناء نفسه قاعدة بحرية صينية بشكل رسمي، لكن الوصول البحري هو ما يهم.

يختلف المحللون حول ما إذا كان ذلك يجعل كوادر تهديداً للهند. يسأل كانتي باجباي، الخبير في العلاقات الصينية الهندية في كلية لي كوان يو للسياسة العامة في سنغافورة: «لماذا يضع الصينيون أصولاً بحرية في كوادر؟ «سيكونون أهدافاً سهلة للبحرية الهندية»[23]. لكن خيارات الصين في بحر العرب آخذة في النمو. في أيار/ مايو 2015، بعد رحلة الرئيس شي إلى باكستان بفترة وجيزة، رست غواصة تقليدية من فئة يوان على الساحل في كراتشي، وهي أول غواصة صينية تتوقف في البلد. وبعد ذلك بوقت قصير، وافقت إسلام آباد على شراء ثماني

غواصات هجومية تعمل بالديزل والكهرباء من الصين تبلغ قيمتها حوالي 5 مليارات دولار أمريكي. وفي تطور حاسم، سيتم بناء أربع في كراتشي - وهذا لا يعني فقط أن باكستان ستكتسب هذه التكنولوجيا، لكن الصين ستحصل أيضاً على منشأة صيانة جاهزة لغوّاصاتها الخاصة في المحيط الهندي[24].

بالنسبة للهند، فإن هذا التكرار الأخير للمحور الصيني الباكستاني مألوف بشكل ممل. فعلى الرغم من أن الصين ليس لديها حلفاء رسميون، إلا أن صداقتها مع باكستان أقرب بالفعل من العديد من التحالفات الرسمية. ويصف الدبلوماسيون العلاقة الثنائية بمصطلحات كوميدية مبتذلة: هي «أعمق من أعمق محيط»، و«أعلى من أعلى جبل» و«أحلى من العسل». وفي العام 1982، أثبتت الصين حماستها من خلال تسليم ما يكفي من اليورانيوم المخصب للعلماء النوويّين الباكستانيّين لبناء قنبلتين ذريّتَين. لكن الدافع الحقيقي كان يتعلق بحب باكستان أقل مما تعلق بالعداء المشترك للهند: ولطالما استغلت بكين وإسلام آباد مشاعرهما المتبادلة للحفاظ على التوازن لغير مصلحة نيودلهي.

من وجهة نظر نيودلهي، لذلك، تبدو شبهتها في الاستثمارات البحرية الصينية في باكستان وعبر المحيط الهندي معقولة تماماً. لكن احتمال أن تكون هذه المنشآت جزءاً من استراتيجية متماسكة لتطويق الهند، هو مسألة أخرى إلى حد كبير. في الحقيقة، يبالغ

الارتياب المرضي للهند في الطموحات البحرية للصين في تصوير الواقع: فالصين لا تسيطر بعد على بحر الصين الجنوبي، ناهيك عن المحيط الهندي. ويُعتبر بث الرعب من «سلسلة من اللآلئ» خدعة مفيدة للبحرية الهندية، فهي تستخدمها لعصر مزيد من التمويل من الميزانية الوطنية. لكن الكلام عن «تهديد الصين» قد تكون له عواقب غير مقصودة. يقول باجباي، إن «سلسلة اللآلئ غير موجودة فعلاً، لكن البحرية الهندية تؤمن بها حقاً. وهي تكاد تجعل المخاطرة حقيقة. وإذا نشرت الهند استراتيجية بحرية بهذه الطريقة، يمكنك أن تتوقع ردّاً من الصين ـ يجعل الأمر حقيقة واقعة»[25].

الهند

لعدم الثقة المتبادل بين الهند والصين عواقب اقتصادية واضحة. لقد تحسنت العلاقة بشكل كبير منذ الحضيض الذي بلغته في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته؛ لقد تعاون الجانبان في العديد من البيئات المتعددة الأطراف خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وزادت التجارة الثنائية من ملياري دولار أمريكي في العام 2000 إلى 65 مليار دولار أمريكي في العام 2014. لكن العلاقات التجارية لا تزال متخلفة. يبلغ عدد سكان الصين والهند معاً 2.7 مليار نسمة تقريباً ـ يقترب من 40٪ من الإجمالي العالمي ـ ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي 13 تريليون دولار أمريكي. وتشتركان في حدود

تقرب من أربعة آلاف كيلومتر. ومع ذلك، تتاجر الصين مع تايلاند مثلما تفعل مع أكبر جار لها، وتبلغ الرحلات الجوية بين بكين وبانكوك ثمانية أضعاف تلك القائمة بين بكين ودلهي. وتُعد العلاقات الضعيفة بين العملاقين الآسيويّين فرصة عملاقة ضائعة للتجارة والاستثمار العالميّين(26).

وفي العام 2010، عندما زار رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو الهند، حاول الجانبان تحويل العلاقة المتوترة إلى موقع يتسم بصداقة أكبر. واتفقا على هدف طموح لزيادة التجارة الثنائية إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2015، وفي الوقت نفسه خفض العجز التجاري للهند مع الصين. ويشكو المنتقدون الهنود لهذه العلاقة من أن الصين تصدّر كميات هائلة من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية إلى الهند، في حين تقوم الهند بتصدير بضع شحنات قليلة من خام الحديد في المقابل. وترغب الهند في تصدير مزيد من المستحضرات الصيدلانية وخدمات تكنولوجيا المعلومات إلى الصين، لكنها تزعم أن حواجز التعرفات الجمركية تبقيها خارجاً. بعد زيارة رئيس الوزراء وين، تراجعت الصادرات الهندية إلى الصين في الواقع بمقدار الخمس في السنوات الأربع التالية، حتى مع نمو الواردات الصينية بنسبة 40٪. وتضاعف العجز التجاري إلى حوالي 40 مليار دولار أمريكي.

وعندما أصبح ناريندرا مودي رئيساً للوزراء في أيار/

مايو 2014، تجدَّد التفاؤل بتحسن العلاقة. فبصفته رئيس وزراء ولاية غوجارات، مسقط رأسه، زار مودي الصين أربع مرات لجذب الاستثمار. وبفضل منهجه التكنوقراطي البعيد عن الهراء رأت بكين شخصاً يمكن القيام بأعمال معه. في وقت لاحق من ذلك العام، قاد الرئيس شي جين بينغ وفداً تجاريّاً كبيراً إلى الهند، حيث زار غوجارات وتعهد بالمساعدة في سد العجز الهندسي الأسطوري في البنية التحتية. وقال شي في كلامه مع مودي: «مع خبرة غنية في بناء البنية التحتية والتصنيع، فإن الصين مستعدة للمساهمة في تنمية الهند في هذه المجالات»[27]. وفي ختام المحادثات في نيودلهي، اتفق الجانبان على أن الصين ستساعد في تحديث نظام السكك الحديدية القديمة في الهند، والتعاون في بناء «مدن ذكية» صديقة للبيئة، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة في غوجارات ومهاراشترا، وكلتاهما على الساحل الغربي للهند. وعد شي بإعطاء مزيد من فرص الوصول إلى الأسواق للصادرات الهندية، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الزراعية.

ولسوء الحظ، قُوِّضت رحلة شي بسبب مواجهة حدودية في منطقة لاداخ الجبلية، حيث اتهمت نيودلهي جنوداً صينيّين ببناء طريق في الأراضي الهندية. ودعا مودي إلى التوصل إلى تسوية مبكرة حول الحدود المشتركة المتنازع عليها، وقال إن «الإمكانيات الحقيقية لعلاقاتنا» لن تتحقق حتى يكون هناك

«سلام في علاقاتنا وفي الحدود»[28]. وعانى الدبلوماسيون الهنود صدمة وحيرة من سعي بكين عمداً إلى تشويه المحادثات، بشكل أحرج كلا الجانبين. لكن الحقيقة هي أن بكين لم تخطط لعملية التوغل ولم تنسّقها. ويقول مطّلعون إن الجيش الهندي وضع موقعاً جديداً للمراقبة، فعبر جيش التحرير الشعبي إلى الأراضي الهندية لإسقاطه. وفعلوا ذلك بطبيعة الحال، فلا أبلغوا بكين ولا نظروا في التداعيات الدبلوماسية[29]. وغادر شي الهند بعدما وعد بـ 20 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات ـ أي أقل بكثير من رقم 100 مليار دولار أمريكي الذي رُوِّج له على نطاق واسع.

قبل الزيارة الأولى لناريندرا مودي للصين كرئيس للوزراء في أيار/ مايو 2015، جلست لتناول الغداء مع غورشاران داس، وهو رجل أعمال ومؤلف يقدم النصح إلى حكومة مودي. وقبل أن يتقاعد ليصبح كاتباً متفرغاً، كان داس الرئيس التنفيذي لشركة بروكتر أند غامبل في الهند وجنوب شرق آسيا، ثم ترأس وحدة التخطيط الاستراتيجي العالمية التابعة لها. التقينا في واسابي، وهو مطعم ياباني باهظ الأسعار إلى درجة مبكية في فندق تاج محل بدلهي. بدأ داس بالقول: «تساعدني الصين على فهم الهند»، وهو يمضغ قطعة من الساشيمي تبلغ قيمتها 15 دولاراً أمريكيّاً كانت وصلت في ذلك الصباح من سوق تسوكيجي للأسماك في طوكيو. «فالصين، كانت دائماً دولة قوية بمجتمع ضعيف.

أما الهند فهي عكس ذلك: كانت دائماً دولة ضعيفة بمجتمع قوي. والحقيقة هي أنك بحاجة إلى كل منهما: الدولة القوية لإنجاز الأمور، والمجتمع القوي لمحاسبتها. تحتاج الصين إلى إصلاح سياستها، والهند حوكمتها»[30].

وقال إن من مصلحة الدولتين العمل معاً بشكل أوثق، وانتقل إلى موضوع خطة مودي لتحويل الهند إلى مركز صناعي قوي. وأضاف وهو يحتسي فنجاناً من الساكي المثلج: «تحتاج الهند إلى التوسع وأن تكون جزءاً من شبكة التجارة الصينية. لم تقدم الهند فرصاً متكافئة للواردات الصينية. نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر ثقة وانفتاحاً. سيكون من الأفضل إذا استثمرت الصين في التصنيع هنا، حتى نتمكن من صنع السلع التي تحتاج إليها الهند في الهند. هذا حلم مودي. لقد تأخر الاستثمار الصيني بسبب الروتين الحكومي والمخاوف الدفاعية. نحن بحاجة أيضاً إلى أن نكون أكثر ثقة بالنفس بشأن ذلك»، أضاف متطرّقاً إلى مسألة الحدود.

تفوق فوائد التجارة الحرة الحمائية، لكن المخاوف الأمنية طغت على الاستثمار حتى الآن. نحن بحاجة ماسة إلى تسوية مسألة الحدود وجعل العلاقة اقتصادية. نريد أن نضع الخلاف حول أروناتشل برديش خلفنا.

في هذه المناسبة، جلبت زيارة مودي للصين كثيراً من الصور الفوتوغرافية المليئة بالابتسامات، لكن قليلاً

من الجوهر. لقد أشار قرار شي بدعوة مودي إلى موطنه في مقاطعة شانكسي إلى أن كلا الجانبين يريدان أن يضعا الضغينة خلفهما: فمن غير المعتاد أن يلتقي الزعماء الصينيون بنظرائهم خارج بكين. لكن لا يزال هناك القليل من الأدلة على أن الهند مستعدة للسماح للصين ببناء البنية التحتية اللازمة لدعم سياسة «صُنع في الهند» التي وضعها مودي، والتي تهدف إلى تكرار جزء من نموذج التنمية في شرق آسيا. لقد أُحرز بعض التقدم: أعطت الهند الضوء الأخضر للمخطط الخاص بالممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار والقاضي ببناء طريق سريع جديد يربط بين الصين وكولكاتا، وتقوم الشركة الصينية للسكك الحديدية بدراسة جدوى خاصة ببناء سكة حديدية عالية السرعة بطول ألفين و200 كيلومتر من دلهي إلى تشيناي على الساحل الجنوبي الشرقي للهند. ومع ذلك، فإن احتمال مضي هذه المشاريع قدماً، أمر بعيد المنال. فالإمكانيات الاقتصادية في تعزيز العلاقات بين الصين والهند ستبقى غير محققة طالما أن المخاوف الأمنية لا تزال تطغى على العلاقة.

وهذه المخاوف هي جزئيّاً السبب الذي دفع الهند لتعزيز العلاقات مع الدول في محيط الصين. في العام 2015، قام مودي بأول زيارة لرئيس وزراء هندي إلى سريلانكا في غضون سبع وعشرين سنة، ووسع مشاركة الهند مع اليابان والولايات المتحدة وأستراليا وفيتنام ومنغوليا وكوريا الجنوبية. والعلاقة

مع اليابان جديرة بالملاحظة بشكل خاص: لدى مودي علاقة واضحة مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، الذي أبرم عقداً لخط جديد للسكك الحديدية بقيمة 15 مليار دولار أمريكي من مومباي إلى أحمد آباد ـ وهذا مجال من مجالات الدبلوماسية الاقتصادية التي تتنافس فيها الصين واليابان بقوة. استجاب مودي بشكل إيجابي لمحاولة آبي لبناء ائتلاف معارض لتوسع بكين في آسيا البحرية، قائلاً إن القوى الآسيوية بحاجة إلى ردع «العقلية التوسعية» للصين[31].

وبالنسبة للصين، هناك أيضاً مؤشرات مقلقة على وجود تحالف استراتيجي لا يزال في مهده بين الهند والولايات المتحدة. وقال الرئيس أوباما للبرلمان الهندي في وقت مبكر من العام 2010 إن العلاقة بين أكبر ديمقراطيتين في العالم لجهة عدد السكان «ستكون واحدة من الشراكات التي ستسم القرن الحادي والعشرين»[32]. فصعود الصين يدفع كلا الجانبين إلى التقارب: الولايات المتحدة بحاجة الهند للحفاظ على تفوقها في آسيا، في حين أن الهند تحتاج إلى دعم الولايات المتحدة لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية كبيرة. وتعتقد واشنطن أن إدخال الهند إلى شبكة أمنها أمر بالغ الأهمية، لأن حجمها الهائل يجعلها حصناً طبيعيّاً ضد التوسع الصيني. كما يتيح موقعها بالقرب من الخليج العربي والبحر الأفريقي الوصول الاستراتيجي إلى الممرات البحرية التي تحمل واردات الصين من النفط والغاز. ومع وجود

الهند إلى جانبها، تعتقد الولايات المتحدة أنها تستطيع تعزيز قبضتها في كل أنحاء آسيا، الممتدة في قوس من غرب المحيط الهادئ، عبر جنوب شرق آسيا، وصولاً إلى منطقة المحيط الهندي. وفي العام 2015، وقعت الهند على «رؤية استراتيجية مشتركة» مع الولايات المتحدة، وتعهدت بالتعاون في مجال الأمن البحري وحرية الملاحة عبر المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ ـ وهذا اتفاق يستهدف الصين.

ستحرص نيودلهي على عدم التحرك بحسم مفرط تجاه واشنطن، إذ إن مودي جاد في السعي إلى توثيق التعاون الاقتصادي مع الصين. لكن للأسف، هناك أمل ضئيل في تحقيق اختراق حقيقي في العلاقات بين الهند والصين. وعلى الرغم من وجود همسات داخل المجتمع الدبلوماسي الهندي حول استعداد الصين للتوصل إلى صفقة حول الحدود، يبقى هذا أمر مستبعداً. وكما قال لي براهما تشيلاني: «تضلل الصين الهند فقط، مراراً وتكراراً». وبكين سعيدة بالوضع الراهن، الذي يبقي الهند مشغولة بجنوبها الشرقي حتى وهي تنظر بتوتر شديد إلى باكستان في الغرب. ومودي، الذي جاء إلى السلطة في قائمة تنادي بالقومية الهندوسية، لا يمكنه المساومة على مسألة عميقة تتعلق بالفخر الوطني كهذه.

سريلانكا

كانت زيارة ناريندرا مودي لمدة يومين إلى سريلانكا في آذار/ مارس 2015 بمثابة انفراج للعلاقات بين الهند وجارتها

الجنوبيـة، وهــي علاقــات لطالمـا شــوهتها تدخــلات الهنــد الفاشــلة في الحــرب الأهليــة في سريلانــكا في أواخــر ثمانينيــات القــرن العشريــن. وعندمــا وصلــتُ إلى كولومبــو قبــل الزعيــم الهنـدي بيـوم، كان الطريـق مـن المطـار مرصوفـاً بالأعـلام الهندية الثلاثيــة الألــوان الخفاقــة وجنــود يرتــدون الملابــس الكاكيــة ويحملــون البنــادق. وحملــت ملصقــات عليهــا صــور مــودي العبــارة التاليــة: «مرحبــاً بــك في سريلانــكا!».

وكانـت زيـارة مـودي هـي الأولى لرئيـس وزراء هنـدي منـذ وقـع راجيـف غانـدي اتفاقيـة السـلام في سريلانـكا في كولومبـو في العـام 1987. وفي ظـل هدنة مؤقتة، انسـحبت القـوات السريلانكية مـن شـمال الجزيـرة ووصلـت قـوة حفـظ سـلام هنديـة لنزع سـلاح الجماعـات المتشـددة هنـاك، بـما في ذلـك نمـور تحريـر تاميـل إيـلام. لكــن قــوات حفــظ الســلام سرعــان مــا تورطــت في حــرب مــع «نمـور التاميـل»، كـما كانـوا يُعرَفـون في الغـرب. وفي حادثـة مروعة بشـكل خـاص، اتُّهِـم جنـود هنـود بقتـل مـا يصـل إلى سـبعين مدنيّـاً في مستشـفى تعليمـي في جافنـا. وعندمـا تنامـى الاسـتياء القومـي مـن الوجـود الهنـدي، طالبـت الحكومـة السريلانكيـة بانسـحاب قــوات حفــظ الســلام. وبحلــول ذلــك الوقــت، كان أكثــر مــن ألـف جنـدي هنـدي قـد قُتِلـوا. وبعـد سـنة، في العـام 1991، اغتيـل راجيـف غانـدي عـلى يـد انتحـاري مـن نمـور تحريـر تاميـل إيـلام. ودخلــت العلاقــات الثنائيــة في جمــود، ممــا تــرك مجــالاً للصــين لتصبـح الحضـور الأجنبـي الرائـد في سريلانـكا.

وكانت حكومة سريلانكا الائتلافية الجديدة، المنتخبة في كانون الثاني/ يناير 2015، دعت مودي إلى أن يصبح أول رئيس وزراء هندي يخاطب البرلمان الوطني. وأعلن مودي أن البلدين، اللذين أبرز تراثهما المشترك، هما «أقرب الجيران بكل معنى الكلمة»، وقال إنه جلب معه «تحيات 1.25 مليار صديق، والملايين من المعجبين بالكريكيت السريلانكي». وقال إن كلاً من الهند وسريلانكا، من خلال ثقافتهما المشتركة، يجب أن يكون بطبيعة الحال، الشريك الاقتصادي الأقرب للآخر. وأعلن قائلاً: «تتمثل رؤيتي لجوار مثالي في جوار تتدفق فيه التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا والأفكار والأشخاص بسهولة عبر الحدود. وبربط هذه المنطقة الشاسعة بالبر والبحر، يمكن أن يصبح بلدانا محرّكَين للازدهار الإقليمي». وأخيراً، أكد على الأمن في المحيط الهندي: «إن أمن بلدينا غير قابل للتجزئة. وبالمثل، فإن مسؤوليتنا المشتركة عن جوارنا البحري واضحة»[33].

وراء هذه الكلمات الجميلة، على الرغم من عدم ذكرها قط، كان يقبع ظل الصين. وباعتبارهما جارتين، فإن الهند وسريلانكا هما بالفعل شريكتان اقتصاديتان طبيعيتان ـ لكن الواقع هو أن النفوذ الاقتصادي للصين في سريلانكا أكبر بعدة مرات من أثر الهند. وبالنسبة لمودي، كان من الممكن أن يكون هذا واضحاً منذ لحظة وصوله من المطار، استمتعت سيارته الليموزين بقيادة سلسة إلى كولومبو على

طريق سريع مسطح تماماً تتخلله أكشاك لاستيفاء رسوم إلكترونية، ويتفوق على أي طريق في الهند[34]. ومن جناح فندقه الذي يطل على المحيط الهندي، ربما نظر إلى الرافعات العملاقة في المحطة الجنوبية العميقة للحاويات في كولومبو ترفع الصناديق إلى واحدة من أكبر سفن الحاويات في العالم. لقد بنت شركات صينية كلاً من طريق المطار السريع ومحطة الحاويات ومولتها.

وهذا هو بالضبط نوع المشاريع التي يتوخاها قادة الصين عندما يتحدّثون بحماسة عن «الانتقال إلى العالمية» و«الدبلوماسية المربحة للجانبين». فقبل أسبوع من زيارة مودي إلى كولومبو، وفي تقريره إلى مجلس الشعب الصيني، عرض رئيس الوزراء لي كي كيانغ خطط الحكومة لتشجيع مزيد من الشركات الصينية على المشاركة في مشاريع الاستثمار في البنية التحتية في الخارج. وقال إن الحكومة ستعمل على زيادة حصة الصين في السوق الدولي من الآلات والمعدات، ولا سيّما في صناعات الطاقة والاتصالات والنقل. ووعد بتوسيع القنوات لاستخدام احتياطات الصين من النقد الأجنبي، لدعم شركات الصين نفسها ومساعدة الدول الأجنبية على بناء قدراتها الإنتاجية[35].

في أفضل حالاتها، تتمتع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بالقدرة على تحقيق المنافع المتبادلة التي تعد بها. إلا أن تجربة

سريلانكا تظهر الجانب القبيح للشركات الصينية في الخارج. في 2009 ـ 2014، موّلت الصين مشاريع تبلغ قيمتها حوالي 5 مليارات دولار أمريكي في الجزيرة[36]. وبالإضافة إلى الطرق والموانئ، قامت شركاتها ببناء جسور وسكك حديدية ومحطة طاقة تعمل بالفحم ومطار دولي. وجرى ترتيب هذه المشاريع في ظل الحكومة السابقة بقيادة الرئيس الدموي ماهيندا راجاباكسا، الذي أُطيح به من السلطة في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2015. وكان أحد أسباب سقوطه علاقته الفاسدة المزعومة مع الصين. وخلال الحملة الانتخابية، أظهر بيان المعارضة إشارة تكاد تكون مباشرة إلى الخطط الاستعمارية الجديدة للصين في الجزيرة: «إن الأرض التي استولى عليها الرجل الأبيض عن طريق القوة العسكرية يحصل عليها الأجانب الآن عن طريق دفع فدية إلى حفنة من الأشخاص»[37].

وكانت لعلاقة راجاباكسا الوثيقة مع الصين أصول سياسية. لقد زودت بكين أغلبية الأسلحة التي استخدمتها حكومته لإنهاء الحرب الأهلية في الجزيرة التي دامت عشرين سنة في العام 2009، والتي بلغت ذروتها في ذبح ما يصل إلى 40 ألفاً من المدنيّين التاميل. وعلى الرغم من الاتهامات بالإبادة الجماعية، منعت الصين القضية من الظهور في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتقديمها إلى لجنة حقوق الإنسان. قال لي بايكياسوثي سارافاناموتو، رئيس مركز بحوث السياسات البديلة، ونحن نشرب قهوة في كولومبو:

«لقد صوّرت حكومة راجاباكسا الصين باعتبارها الصديق والمخلّص الأعلى لسريلانكا. فعلى الصعيد الدولي، كانت الصين هي وثيقة التأمين الخاصة بنا ضد ادعاءات جرائم الحرب. ووقفت الصين كمناصر وحام للجنوب العالمي ضد طاغوت القوى الغربية والهند»[38].

سألتُ كارو جاياسوريا، وزير الإدارة العامة والحكم الديمقراطي في الحكومة الائتلافية الجديدة، كيف أجرت الصين الأعمال في ظل راجاباكسا. التقينا في المنزل الأنيق لجاياسوريا في جنوب كولومبو، الذي صممه جيفري باوا، أحد أكثر المهندسين المعماريّين الآسيويّين أثراً في القرن العشرين. وشرح، وهو يرتدي ملابس بيضاء فضفاضة وبأسلوب أكاديمي، كيف عادت الروابط التجارية لسريلانكا مع الصين إلى اتفاقية «المطاط مقابل الأرز» الموقعة قبل أكثر من ستة عقود. وكرجل أعمال، كان جاياسوريا نفسه يعمل عن كثب مع الصينيّين. ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين، عندما بدأت الصين في الانفتاح على العالم، أسس مصنعاً للصابون مخصصاً للتصدير إلى الصين. ثم، في ثمانينيات القرن العشرين، شحن مليون بذرة من المطاط إلى جزيرة هاينان مجاناً، بعدما امتنعت ماليزيا وتايلاند وسريلانكا عن القيام بذلك. وقال: «كان الصينيون ممتنين للغاية»[39].

وظلت العلاقات بين البلدين ودية. وأوضح: «بعد انتهاء الحرب الأهلية، لم نتمكن من الحصول على تمويلٍ

كافٍ من دول أخرى، لذلك اضطررنا للذهاب إلى الصين». والتمست الشركات الصينية مشاريع من الحكومة، التي لم تكلّف نفسها عناء فتحها في مناقصات تنافسية. وقال إن إدارة راجاباكسا فوّضت مشاريع شكلية ومسرفة موّلتها بنوك صينية وبنتها شركات صينية. وفرضت البنوك أسعار فائدة مرتفعة، مما سمح للشركات بدفع رشاوى ضخمة لأزلام راجاباكسا. ووفق أحد التقديرات، موّلت الصين حوالي 70٪ من مشاريع البنية التحتية في سريلانكا خلال تلك الفترة، مما ساعد على رفع الدين الخارجي للجزيرة من 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى أكثر من 90٪ بحلول العام 2015.[40] وصُرِف جزء ضخم من الإنفاق الحكومي على خدمة الديون الصينية.

وكانت التداعيات الاقتصادية للصفقات المحببة لراجاباكسا مع المقاولين الصينيّين عبارة عن سلسلة من التكاليف المرهقة. فثمة مطار جديد في هامبانتوتا الصغيرة، مسقط رأس راجاباكسا، أغلق أبوابه بسبب غياب الركاب، بينما توقفت المرحلة الثانية من ميناء الحاويات غير الضروري في البلدة. وقلما يُستخدَم ملعب الكريكيت الجديد ومركز المؤتمرات في هامبانتوتا، مثل كثير من المشاريع الشكلية في كل أنحاء سريلانكا. وهتف جاياسوريا وهو يهز برأسه قائلاً: «قام راجاباكسا بتسمية كل منها باسمه، حتى بينما كان لا يزال على قيد الحياة!» حتى الطريق السريع ومحطة توليد الكهرباء اللذين كانت الجزيرة تحتاج إليهما بشدة

بُنيا بأكثر بكثير من التكلفة الحقيقية. وأوضح أن التكاليف زيدت بشكل روتيني 40 ـ 60 ٪ فوق سعر العقد الأصلي، مع تحويل الزيادات إلى سياسيّين جشعين: «وسارت الشركات الصينية في هذا الطريق للحصول على الأعمال».

واستفادت البنوك الصينية من إصدار قروض بمعدلات أعلى بكثير من المعدلات التجارية المعتادة. وفي أفريقيا ومناطق نامية أخرى، تتمتع الصين بسمعة جيدة بسبب تقديم القروض الميسّرة بتكلفة منخفضة بشكل مصطنع. وتمثل أحد الاعتراضات الأساسية لواشنطن على اقتراح الصين بإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في خوفها من أن يؤدي أي بنك صيني إلى إضعاف المقرضين الآخرين بقروض زهيدة الثمن وغياب أي قيود. ومع ذلك، في سريلانكا، سمحت إدارة راجاباكسا للمقرضين الصينيّين بحلب الجزيرة كبقرة مدرّة للنقود.

وتُعتبر معدلات الفائدة المرتفعة هذه واحدة من أكبر أسباب الخلاف بين الحكومة الجديدة وبكين. وقال لي رافي كاروناناياكي، وزير المالية السريلانكي السريع الكلام والضخم البنية، في منزله في كولومبو، وهو فيلا كبيرة ذات أعمدة مجصصة، تقبع محصنة خلف بوابة معدنية عالية: «لا يقدم الصينيون هدايا. لقد أقرضونا 5 مليارات دولار أمريكي بشروط تجارية للغاية. ويبلغ معدل الفائدة

على معظم القروض حوالي 6 ٪، لكن أعلى معدل يصل إلى 8.8٪»[41]. وبالمقارنة، تفرض الجهات المقرضة المتعددة الأطراف عادة أقل من 2 ٪. وأضاف، وهو جالس خلف مكتبه أمام صورة يصافح فيه بيل كلينتون فيما الأخير يبتسم ابتسامة عريضة، إن «التكاليف المرتفعة لا تأتي من شيء غير الفساد، لكننا لا نريد من دافعي الضرائب أن يدفعوا ثمن القرارات السابقة للنظام الفاسد».

وفي أعقاب انتخاب الحكومة الجديدة، كان الرمز الرئيس للصراع من أجل إخراج سريلانكا من قبضة الصين مشروعاً عقاريّاً فاخراً بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي يعرف باسم كولومبو بورت سيتي. فالجهة المطورة، وهي الشركة الصينية للبناء في مجال الاتصالات، خططت للبناء على 233 هكتاراً من الأراضي التي تكونت بردم البحر في خليج كولومبو. وبموجب الصفقة، ستقوم شركة التطوير المملوكة للدولة لكن المدرجة في هونغ كونغ باستئجار 88 هكتاراً لمدة تسع وتسعين سنة وامتلاك 20 هكتاراً من الأراضي السريلانكية على الفور. وافتتح الرئيس شي المشروع بنفسه في أيلول/ سبتمبر 2014. وبعد قطع الشريط الأحمر مع راجاباكسا المبتسم، راقب الرئيسان حفارة تضخ قوساً من الرمل في الماء لبدء عملية الردم[42]. وعندما وصلت الحكومة الجديدة في سريلانكا إلى السلطة في كانون الثاني/ يناير 2015، تعهدت بتفحص المشاريع التي ترعاها الصين. وفي آذار/ مارس من

ذلك العام، عُلِّق العمل في كولومبو بورت سيتي. فبالإضافة إلى المخاوف القانونية حول ملكية الأرض، برزت شكوك حول الجدوى المالية للمشروع وأثره البيئي. فعلى الرغم من أن ما يصل إلى 300 ألف شخص يمكن أن يعيشوا في النهاية في المشروع، لم يكلف أحد نفسه عناء تقييم أثره على المياه أو الصرف الصحي أو النقل. وعندما زرتُ المنطقة ذلك الشهر، كانت الأرصفة الرملية الكبيرة التي انتشرت في الميناء مليئة بحفارات متوقفة عن العمل. وأعلنت اللافتات المرتبطة بالسور الخارجي أن المشروع لن يبدأ حتى يحصل على «موافقة من المؤسسات الحكومية ذات الصلة».

وأُبرِمت صفقة كولومبو بورت سيتي بدعم على أعلى مستوى ومن دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وهذا هو النمط المعتاد للنهج الصيني في إبرام صفقات الاستثمار والبناء في الخارج. فرجال الأعمال والدبلوماسيون والمموِّلون الصينيون يعرفون كيف يجتذبون النخب الأجنبية ويتملقونها، ولا سيّما أعضاء الأنظمة المشبوهة سياسيّاً التي يتجنبها المستثمرون الغربيون وجهات التمويل المتعددة الأطراف. وتجلب سياسة الصين القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى العديد من الفرص التجارية، لكنها تعني أيضاً أن الشركات الصينية تصبح مرتبطة بالأنظمة الفاسدة التي تجري أعمالاً معها. وهذا يجعلهم عرضة بشكل خاص لتحولات الرأي العام وتغير الخطوط السياسية لشركائهم الأجانب.

تغيرت البيئة للشركات الصينية في سريلانكا بشكل كبير عندما وصلت الحكومة الجديدة إلى السلطة. قال لي كاروناناياكي بقوة: «نحن نعني الأعمال عندما نقول إننا نريد حَوكمة نظيفة وشفافة وجيدة. ربما كان على الشركات الصينية أن تكون فاسدة في الماضي، لكن إذا كانت فاسدة الآن، فستكون غير مؤهلة». وقال إن كولومبو ستعيد التفاوض على عدد من دفعات القروض الضخمة المستحقة للبنوك الصينية. «ما نقوله للصينيّين هو: 'نحن في وضع صعب. الرجاء مساعدتنا عن طريق تشذيب ديوننا'». وفي أوائل العام 2015، صرّح وزير سريلانكي لصحافيّين بأنّ بنكاً صينيّاً، يُفترَض أنه بنك التصدير والاستيراد الصيني، وافق على إصدار قرض كبير بسعر فائدة يبلغ 2 بالمائة لتمكين سريلانكا من سداد قروض سابقة جرى الحصول عليها بسعر فائدة يبلغ 6.9 ٪[43]. لقد أدركت بكين بوضوح أن ليس من مصلحتها الفضلى تنفير حكومة سريلانكا الجديدة، ولا سيّما عندما تحمل الجزيرة كثيراً من الأهمية الاستراتيجية.

لكن الحكومة الجديدة المتفائلة في سريلانكا تعلمت أيضاً مدى صعوبة تخليص نفسها من براثن الصين. في أواخر العام 2015، وفي مواجهة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وأزمة ميزان المدفوعات، سعت إلى الحصول على قرض طارئ من صندوق النقد الدولي. كذلك توجهت مرة أخرى إلى بكين. بعد الإعلان عن استئناف العمل في

كولومبو بورت سيتي، بدأت مناقشة خطة للمستثمرين الصينيّين لبناء منطقة اقتصادية خاصة في هامبانتوتا، إلى جانب الميناء البحري والمطار اللذين تبنيهما الصين. وتدرس الصين خطة لبناء السفن هناك، مما سيعزز القلق الهندي، ولا سيّما بعدما قال مسؤول دفاعي سريلانكي إن النظر قد يُعاد في تعليق رسو سفن البحرية الصينية في سريلانكا. وقال المتحدّث باسم الحكومة راجيتا سيناراتني لرويترز إن «الموقف من الصين تغير بالكامل. من غيرها سيحضر لنا المال، في ظل ظروف ضيقة في الغرب؟»[44]

المال يتكلم، والصين لديها كثير منه أكثر من أي طرف آخر - حتى بعد نزيف العملات الأجنبية في 2015 - 2016 لدعم عملتها الهابطة. وتُسَيِّر الحكومة السريلانكية الجديدة بحذر خطّاً يفصل بين الطلب من الشركات الصينية الالتزامَ بالقواعد وبين عدم تنفير مصدر حيوي للاستثمار. وعندما زار رئيس سريلانكا الجديد مايثريبالا سيريسينا بكين في العام 2015، كان حريصاً على التأكيد على أن المشكلات التي تواجه الشركات الصينية «لا (تكمن) في الجانب الصيني»، وألقى بدلاً من ذلك اللوم على نظام راجاباكسا[45]. وأوضح لي وزير المالية كاروناناياكي: «ما نريده من الصينيّين هو الاستثمار الذي يمكن تحويله إلى تجارة. وحتى الآن، لا توجد استثمارات صينية تقريباً - فقط قروض. وكل هذا التمويل لمشاريع البناء. ونود أن يستثمر

الصينيون في البنية التحتية والخدمة اللوجستية والإنتاج الصناعي للتصدير»[46].

وهذا هو بالضبط نوع الاستثمار الذي وعدت به مبادرة الحزام والطريق الصينية. لكن يتعين على الصين أن تكون أكثر ذكاءً حول كيفية عملها في دول ديمقراطية مثل سريلانكا: إذ إن تجربتها المتقلبة هناك، مهما كانت قصيرة، توضح مدى ضعف استثماراتها الخارجية أمام تحول الرياح السياسية. ولا تزال الصين مؤثرة في سريلانكا، لكن من غير المرجح أن تستعيد موقعها الذي بدا منيعاً والذي احتلته يوماً ـ تماماً كما ستصارع من أجل الهيمنة مرة أخرى في ميانمار. وقد تكون سريلانكا منفتحة على الاستثمار الصيني، لكنها تسعى بنشاط إلى مزيد من التعاون مع الشركات في الهند واليابان والولايات المتحدة وأوروبا.

وبالنسبة للصين، تقدم سريلانكا حالة اختبار لكيفية رد فعل زعمائها ومؤسساتها على تقلبات السياسة الخارجية. قال سارافاناموتو في مركز بحوث السياسات البديلة، وهو يسحب بشدة من سيجارة دانهيل: «لا يفهم الصينيون إلى حد كبير كيف يتعاملون مع الدول الديمقراطية، حيث توجد انتقالات سياسية مثلما رأينا هنا. إنهم يفضلون التعامل مع ديكتاتورية فاسدة ولا يقلقون بشأنها»[47]. لكن هذا الأمر بعيد كل البعد عن المرة الأولى التي فشلت فيها

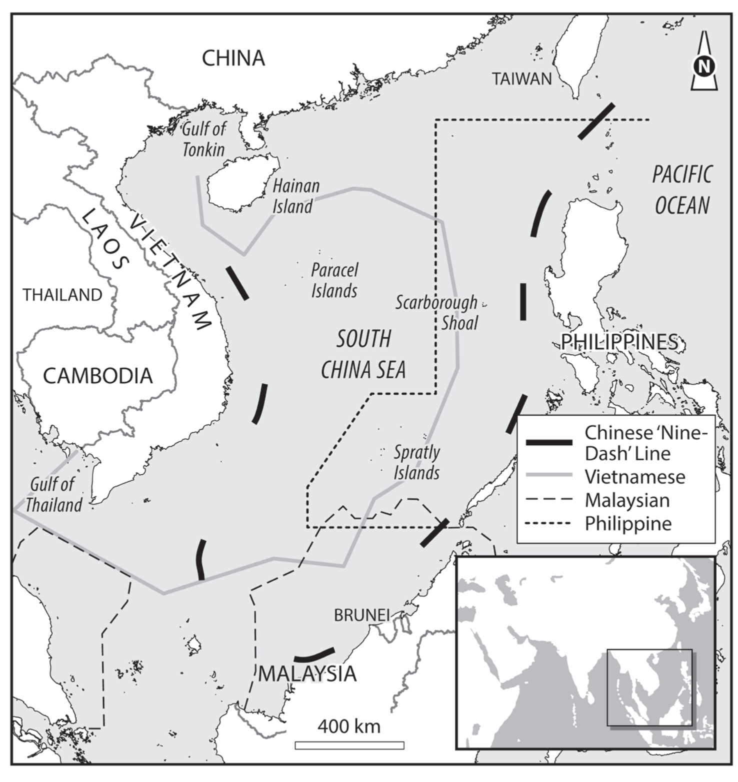
تعاملات أجنبية لأعمال صينية في بلد غير مستقر سياسيّاً. وفي مرحلة ما، قد تجد بكين أن الوقت قد حان لإعادة النظر في سياستها في العمل مع النخب الفاسدة.

لكي تحقق الصين حلمها الآسيوي، عليها أن تفي بوعودها في تحقيق التنمية ذات المنفعة المتبادلة. وطالما بقيت الشبهة في أن دبلوماسية بكين «المربحة للجانبين» التي كثر الكلام عنها تمثل حقّاً انتصاراً مزدوجاً للصين وحدها ـ وأن كلماتها الودية حول المكسب التجاري المشترك هي في الواقع مجرد ستار دخاني لتحقيق مزيد من الأهداف ذات الاهتمام الذاتي ـ فإنها ستفشل في كسب ثقة جيرانها.

الفصل السادس

مياه ساخنة

رسم خريطة بحر الصين الجنوبي



Major territorial claims in the South China Sea

وفي وقت مبكر من صباح 23 أيار/ مايو 2014، استقلت لو ثي تويت ماي سيارة أجرة إلى البوابة الأمامية لقصر إعادة التوحيد في مدينة هو تشي منه. وفي الموقع الذي انتهت فيه حرب فيتنام في 30 نيسان/ أبريل 1975، غمرت نفسها بالوقود وأضرمت النار في نفسها. وأطفأ حراس القصر النار في غضون بضع دقائق، لكن المرأة البالغة من العمر ستاً وستين سنة كانت ماتت بالفعل. وبجانب جثتها المحترقة، عثرت الشرطة على لافتات تحمل شعارات مكتوبة باليد تدين أعمال الصين في بحر الصين الجنوبي: وورد في إحداها: «اطلبوا الوحدة لتحطيم مؤامرة الغزو الصيني»[1].

جاء انتحار لو ثي تويت ماي بعد أسبوع من احتجاجات مناهضة للصين وأعمال شغب دموية انتشرت في أنحاء فيتنام. وتعرضت المصانع التي تحمل الأحرف الصينية على لافتاتها للهجوم والنهب والتخريب والحرق، بما في ذلك العديد من المصانع التي تملكها شركات تايوانية. وفرّ المئات من الصينيّين

والتايوانيّين من البلاد خوفاً على حياتهم[2]. واشتعلت الاحتجاجات بسبب قرار المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري بركن منصة نفط على مسافة 120 ميلاً بحريّاً قبالة الساحل الفيتنامي في المياه التي تطالب بها كل من الصين وفيتنام. وأنشأت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري منطقة استبعاد حول منصتها البالغة قيمتها مليار دولار أمريكي، وهي هايانغ شييو («نفط المحيط») 981، وبدأت في الحفر في 2 أيار/ مايو. وعندما أرسلت فيتنام السفن والقوارب لعرقلة العمليات، صدمتها السفن الصينية. وكانت هذه الحادثة الأخطر في النزاع الإقليمي الطويل الأمد بين الصين وفيتنام منذ الاشتباك عند حيد جونسون الجنوبي في العام 1988، عندما قُتل سبعون جنديّاً فيتناميّاً. وفي شوارع فيتنام، ثبت أن الأمر كان دافعاً لغليان المشاعر المعادية للصين.

وُضعت المنصة الصينية على بعد 17 ميلاً بحريّاً من الطرف الجنوبي الغربي من باراسيل، وهي مجموعة من 130 جزيرة مرجانية وشعاب مرجانية وأرصفة رملية تقع على مسافة متساوية تقريباً بين سواحل الصين وفيتنام. وتطالب الصين وتايوان وفيتنام بباراسيل، التي تتوزع على مناطق بحرية بحجم إيرلندا الشمالية أو ولاية كونيتيكت، لكن الصين تسيطر عليها منذ هزيمة القوات الفيتنامية الجنوبية في معركة بحرية في العام 1974. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، دفعت بكين الأموال لتعزيز موقعها في الجزر، التي تقع على

بعد 350 كيلومتراً جنوب شرقي جزيرة هاينان، موطن قاعدة الغواصات الرئيسة في الصين. وفي جزيرة وودي، أكبر الجزر، قامت ببناء رصيف صناعي كبير وممر قادر على التعامل مع المقاتلات وطائرات الركاب الصغيرة. ومنذ تموز/ يوليو 2012، أصبحت الجزيرة بمثابة المركز الإداري لسانشا، وهي «مدينة» على مستوى المنطقة في مقاطعة هاينان تدير المطالب الإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي. وتخدم سكانها البالغ عددهم نحو ألف شخص متاجر ومكاتب ونُزُل ومقاصف ومكتب بريد وبنك ومدرسة ومستشفى. تبذل بكين كل ما في وسعها لتحويل جزيرة كانت غير مأهولة في وقت ما إلى جزء لا يتجزأ من أراضيها[3].

لا ينكر أي مراقب منصف أن مطلب الصين بشأن باراسيل متين - على الرغم من أنه بالتأكيد ليس أفضل من مطلب فيتنام. لكن على بعد عدة مئات من الكيلومترات إلى الجنوب، فإن تأكيد الصين سيادتها على جزر سبراتلي أمر مشكوك فيه إلى أبعد الحدود. وجزر سبراتلي عبارة عن أرخبيل يضم أكثر من 750 جزيرة وجزراً صغيرة وشعاباً مرجانية وجزراً مرجانية تقع قبالة سواحل جنوب فيتنام وماليزيا والفلبين. وتطالب ست دول ببعض ملامح الأراضي هذه أو كلها. ويظهر مثال مياه جيمس الضحلة، الذي تؤكد بكين أنها «أقصى نقطة في الجنوب من الأراضي الصينية»، كيف أصبحت ادعاءاتها هزلية. فمياه جيمس الضحلة، الأبعد عن

أن تكـون تكوينـاً أرضيّـاً حقيقيّـاً، هـي في الواقـع أرصفـة رمليّـة تقـع أعـلى نقطـة فيهـا عـلى عمـق 22 مـتراً تحـت سـطح البحـر. كذلـك تقـع على بعـد أكثـر مـن ألـف و500 كيلومـتر مـن جزيـرة هاينـان، وهـي أقـصى نقطـة في الجنـوب مـن الأراضي الصينيـة لا تنازعهـا عليهـا دول أخـرى. وعـلى النقيـض مـن ذلـك، يقـع سـاحل ماليزيـا عـلى بعـد 80 كيلومـتراً فقـط. لكـن بكـين تقـول إن مطالبهـا التاريخيـة تتفـوق عـلى الجغرافيـا.

قامـت الصـين ببنـاء أكثـر مـن ثلاثـة آلاف فـدان مـن الجـزر الاصطناعيـة في بحـر الصـين الجنوبي منـذ العـام 2014، وفق وزارة الدفـاع الأمريكيـة[4]. وركـزت معظـم جهودهـا المكثفـة عـلى ردم البحـر في جـزر سـبراتلي، فبنـت سـبع جـزر جديـدة هنـاك في 2014 ـ 2015 وحدهـا. وبـدأ كل مـن فيتنـام وماليزيـا والفلبـين وتايـوان في ردم البحـر في وقـت سـابق، لكـن الصـين فعلـت ذلـك عـلى نطـاق أوسـع بكثـير. وأظهـرت صـور بالأقـمار الصناعيـة صـادرة عـن مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة في واشـنطن في العـام 2015 أن الحفـارات الصينيـة ترسـب الرواسـب قبالـة قـاع البحـر وتلقيهـا عـلى أرصفـة رمليـة كانـت غارقـة في السـابق[5]. وفي حيـد الصليـب المشـتعل، وهـو أهـم جزيـرة بالنسـبة للصـين مـن الناحيـة الاسـتراتيجية في جـزر سـبراتلي، قامـت ببنـاء منشـآت لمينـاء ومنشـآت راداريـة ومهبـط للطائـرات طويـل بـما يكفـي لتسـيير طائـرات نقـل كبـيرة. وعـلى الرغـم مـن أن بكـين تزعـم أن معظـم أعـمال البنـاء هـي لأغـراض مدنيـة، فمـن الواضـح أنهـا

عازمة على تعزيز قدراتها البحرية والجوية. واعترفت حتى بأنها تحتاج إلى وجود دفاعي أقوى في جزر سبراتلي تحديداً لأنها بعيدة جدّاً عن البر القاري الصيني[6].

وبالنسبة لجيرانها في جنوب شرق آسيا، يرقى سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي إلى سياسة توسُّعية واضحة. وهنا، يبدو «الحلم الصيني» لشي جين بينغ، الذي كثر الكلام عنه، وكأنه كابوس. وفي شباط/ فبراير 2016، أكدت البنتاغون أن الصين نشرت صواريخ أرض ـ جو متطورة على جزيرة وودي، ولن يُفاجَأ سوى عدد قليل من المراقبين إذا وضعت صواريخ على جزر سبراتلي أيضاً[7]. وخوفاً من العسكرة المتزايدة لبحر الصين الجنوبي، وقفت واشنطن إلى جانب المطالبين الآخرين في النزاع. وحذرت بكين مراراً من إجراءاتها «العدوانية»، وسيرت سفناً حربية بالقرب من جزر متنازع عليها. وقارن الرئيس الفلبيني السابق بينينو أكينو مراراً وتكراراً التوسع الإقليمي للصين بتوسع ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن العشرين[8]. ويحذر روبرت كابلان، وهو كاتب ومحلل أمني قدم المشورة سابقاً للبنتاغون، قائلاً: «مثلما شكلت التربة الألمانية خط الجبهة العسكري للحرب الباردة، قد تشكل مياه بحر الصين الجنوبي الخط الأمامي العسكري في العقود المقبلة»[9].

亚洲梦

في العـام 1975، قـال دنـغ شـياو بينـغ لنظـيره الفيتنامـي لـو دوان إن جـزر بحـر الصـين الجنـوبي: «تنتمـي إلى الصـين منـذ العصـور القديمـة». ومنـذ ذلـك الحـين، ظهـرت هـذه الكلـمات في وثائـق رسـمية لا تُحـصى لدعـم مطلـب الصـين بالميـاه التـي تمتـد إلى مناطـق طبيعيـة في دول جنـوب شرق آسـيا[10]. وتدعـم بكـين مطلبهـا بخريطـة تبين خطّـاً عـلى شـكل حـرف U يتكـون مـن تسـع أو عـشر شرطـات، تشـبه في بعـض الأحيـان «لسـان البقـرة»، وهـي تمتـد عـلى طـول سـاحل فيتنـام، وعـلى طـول سـواحل الـبر القـاري في ماليزيـا وبورنيـو، لتعـود مـرة أخـرى بمحـاذاة جـزر الفلبـين إلى تايـوان. وتقـول بكـين إن الخريطـة تظهـر ملكيتهـا التاريخيـة لكامـل بحـر الصـين الجنـوبي تقريبـاً، لكنهـا لم تـشرح أساسـها التاريخـي بشـكل صحيـح. والحقيقـة هـي أن مطالـب الصـين حـول السيادة القديمـة في بحـر الصـين الجنـوبي في معظمهـا عبـارة عـن هـراء تاريخـي.

وعـلى مـدار حـوالي ألفـي سـنة، كان بحـر الصـين الجنـوبي والمجتمعـات السـاحلية في جنـوب شرق آسـيا مكانـاً متعـدد اللغـات للتجـارة والتبـادل. كانـت الحـدود البريـة غـير مثبتـة ولم تكـن الحـدود البحريـة موجـودة. ولا يوجـد دليـل أثـري عـلى أن السـفن الصينيـة قامـت برحـلات تجاريـة عـبر بحـر الصـين الجنـوبي حتـى القـرن العـاشر، عندمـا بـدأ تجـار مـن مملكـة مينـان

بالانطلاق من ميناء تشيوانتشو في مقاطعة فوجيان المعاصرة. وبدأت أساطيل التجارة الصينية فقط في تجاوز عدد أساطيل التجار المقبلين من جنوب شرق آسيا في أواخر القرن السادس عشر - لكن لم تكن الجزر التي أبحروا قربها «تنتمي» إلى الصين بأي شكل من الأشكال. وأرسل بلاط مينغ بعثات بحرية عبر بحر الصين الجنوبي تحت قيادة الأدميرال تشنغ خه في أوائل القرن الخامس عشر، لكن هذه الفترة المنفتحة لم تستغرق سوى ثلاثين سنة فقط. وعندما تحولت إمبراطورية مينغ إلى الداخل، أحرقت خرائط تشنغ وتركت سفنه تتعفن. يكتب بيل هايتون في تاريخه الممتاز للمنطقة قائلاً: «لم يكن لدى الصين سفينة بحرية أخرى قادرة على الوصول إلى جزر بحار الصين الجنوبية إلى أن حصلت على واحدة من الولايات المتحدة بعد 500 سنة»[11].

ففي القرن الثامن عشر، فيما بدأ التجار والعمال الصينيون يبحثون عن حظوظهم في جنوب شرق آسيا، بدأت «إمبراطورية غير رسمية» تتطور حول حافة بحر الصين الجنوبي. وأقام آلاف المهاجرين الصينيّين مزارع أو عملوا في مناجم، مما شكل مجتمعات في كل أنحاء المنطقة. لكن هؤلاء المهاجرين وسلطات تشينغ لم يولوا اهتماماً كبيراً بالمساحة الزرقاء الشاسعة البعيدة عن الساحل. وأبحر التجار الصينيون عموماً بالقرب من اليابسة، خوفاً من أرخبيل أسطوري قبالة سواحل الهند الصينية يمنع الوصول إلى

البحار وراءه. ودحض هذا الأمر في النهاية مهندس في علم وصف المياه عمل مع شركة الهند الشرقية البريطانية في العام 1821، إذ نشر أول مخطط لبحر الصين الجنوبي يحتوي على خرائط دقيقة بشكل معقول لأرخبيل باراسيل وسبراتلي. ومع ذلك بقيت الدولة الصينية جغرافيّاً في الظلام: كتب الكاتب وانغ وينتاي عن جزر سبراتلي في العام 1843 قائلاً: «هناك صخور كبيرة، لكننا لا نعرف أي شيء عنها»[12].

وجرى تحديد أساس الحدود الحالية لبحر الصين الجنوبي من قبل القوى الأوروبية التي استعمرت كثيراً من جنوب شرق آسيا في القرن التاسع عشر، وأنشأت دولاً ثابتة ورسمت الحدود وفق ما فعلت في معاهدة وستفاليا (التي رسمت حدود الدول في أوروبا ـ المترجم). ومع ذلك، كان هذا الأمر بالنسبة إلى الأنظمة السياسية في المنطقة مفهوماً غريباً تماماً. فسلطة الحكام التقليديّين تشع عادة من مركز مملكتهم، وتتناقص مع زيادة المسافة. كانت الحدود الوطنية غامضة دائماً، ولا تزال الحدود البحرية غامضة. ولم تنشأ الحدود السياسية الحديثة إلا عندما قامت الدول الغربية بتقسيم الأراضي فيما بينها، ومدت هذه الحدود إلى البحر. وفي الصين، استغرقت المفاهيم الحديثة للسيادة سنوات عديدة قبل أن تصل إليها: فالخريطة الأولى التي أنتجتها حكومة جمهورية الصين الجديدة بعد الإطاحة بإمبراطورية تشينغ لم تظهر أي حدود على الإطلاق.

وفي العام 1914، نشر رسام خرائط صيني خريطة تهدف إلى إظهار مساحة الأراضي التاريخية في الصين عندما تبوأ الإمبراطور تشيان لونغ العرش في العام 1735. وأظهرت خطّاً مرسوماً عبر بحر الصين الجنوبي لم يتجاوز جنوباً 15 درجة شمالاً، باتجاه منتصف الساحل الفيتنامي. والجزر الوحيدة داخل الخط كانت جزر براتا، جنوب غرب تايوان، وجزر باراسيل. لكن عندما أعلنت الحكومة الفرنسية العام 1933 أنها ضمت جزر سبراتلي على بعد ألف كيلومتر إلى الجنوب، ردت الحكومة الصينية. فقد أشار مجلسها العسكري في تقرير سري إلى أن «جميع الجغرافيّين المحترفين لدينا يقولون إن جزيرة تريتون (في جزر باراسيل) هي أقصى جزيرة في جنوب أراضينا. لكن يمكننا، ربما، العثور على بعض الأدلة على أن الجزر التسع (في جزر سبراتلي) كانت جزءاً من أرضنا في الماضي»[13]. وفي ذلك العام أنشأت الصين لجنة مراجعة خرائط الأراضي والمياه. وفي العام 1935، نشرت اللجنة قائمة بالجزر التي تنتمي بشكل صحيح إلى الصين - بما في ذلك ستٌ وستون جزيرة في جزر سبراتلي.

وبعد سنة، ذهب أحد مؤسسي الجمعية الجغرافية الصينية إلى أبعد من ذلك. كان باي ميشو قوميّاً متحمساً نشر في وقت سابق خريطة «الإذلال القومي الصيني» التي تظهر مدى الأراضي التي خسرتها الصين على يد الإمبرياليّين الأوروبيّين

واليابانيّين. وإذ رسم أطلس بناء الصين الجديدة الذي وضعه الأراضي «الشرعية» للصين، شمل خطّاً على شكل حرف U يلتف حول كامل بحر الصين الجنوبي، ويصل إلى أقصى الجنوب حتى مياه جيمس الضحلة.

ونشرت الحكومة القومية الصينية في العام 1947 خريطة مماثلة، تظهر خطّاً على شكل حرف U يتكون من 11 شرطة[14]. وبعد إنشاء جمهورية الصين الشعبية في العام 1949، اعتمدت الحكومة الشيوعية الجديدة الخريطة، التي أُعيد رسمها مع تسع شرطات.

وأصبحت تلك الخريطة منذ ذلك الحين أساس المطلب الصيني «بالحقوق السيادية» على حوالي 85٪ من بحر الصين الجنوبي. في أيار/ مايو 2009، عندما قدمت الصين خريطة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحدود الجرف القاري، أدرجت «خطّاً بتسع شرطات» يشير إلى «السيادة الصينية التي لا نزاع فيها على الجزر في بحر الصين الجنوبي والمياه المجاورة»[15]. وكانت هذه المرة هي المرة الأولى التي يُستخدم فيها «خط الشرطات التسع» في سياق دولي، ومع ذلك هو الآن مدرج بوضوح على كل خريطة رسمية للصين.

ومن المفهوم إلى حد كبير أن جيران الصين في جنوب شرق آسيا ردوا بغضب شديد. لقد أثار نشر الخريطة التدهور السريع في العلاقات الإقليمية، التي تحسّنت بشكل كبير خلال العشرين سنة الماضية. فعلى الرغم من تصريحه حول

جزر بحر الصين الجنوبي التي تنتمي إلى الصين منذ «العصور القديمة»، كان دنغ شياو بينغ حريصاً على عدم الضغط من أجل مطالب الصين الإقليمية في المناطق البعيدة لبحر الصين الجنوبي، مفضّلاً التأكيد على إمكانيات التعاون الاقتصادي. وفي الواقع، اعتاد دنغ أن يقول إن اختراق السياسة الخارجية الذي كان مدعاة فخره الأكبر لم يكن التطبيع الكامل لعلاقات الصين مع الولايات المتحدة ـ كان تحول علاقة الصين مع دول جنوب شرق آسيا. فالصين التي كانت في الماضي عدوّاً مميتاً، أصبحت شريكاً محتملاً لهذه الدول[16].

لكن في العام 2009، بدأت هذه الدبلوماسية الداهية في الانهيار. فبعد تقديم خريطتها إلى الأمم المتحدة، بدأت الصين بالضغط من أجل مطالبها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي بمزيد من القوة. وحذّرت إكسون موبيل وبي بي طالبة منهما التوقف عن التنقيب في المياه قبالة فيتنام وبدأت بمضايقة سفن الصيد البحري من البلدان الأخرى. وللمرة الأولى، بدأ الكلام عن البحر البالغة مساحته 3.5 مليون كيلومتر مربع «كمصلحة أساسية»، على قدم المساواة مع التبت وتايوان. وهذا ما أقنع واشنطن بالانضمام إلى النزاع. فقد أكدت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، التي يمر عبرها أكثر من نصف حمولات التجار في العالم، كانت «مصلحة وطنية» للولايات المتحدة. وأثار هذا رد فعل غاضباً من وزير الخارجية الصيني آنذاك يانغ جيتشي

في الاجتماع السنوي لآسيان في هانوي خلال تموز/ يوليو 2010. وقال غاضباً: إن «الصين بلد كبير والبلدان الأخرى هي دول صغيرة، وهذه مجرد حقيقة»[17].

كان هدف الصين هو وضع الإطار في بحر الصين الجنوبي، مما يدفع جيرانها الأصغر إلى الالتزام. وردّت إندونيسيا، وهي أكبر قوة في المنظمة، بالضغط من أجل مزيد من التماسك داخل آسيان. وحذرت صحيفة غلوبل تايمز القومية الصينية من أن دول آسيان ستسمع «صوت المدافع» إذا لم تتراجع[18]. لكن الموقف المحارب لبكين جاء بنتائج عكسية: بعدما ضغطت على ميانمار وكمبوديا للوقوف إلى جانبها داخل آسيان، وقفت بانكوك وسنغافورة إلى جانب جاكرتا وهانوي، في مثال نادر على التصميم الجماعي.

والأسوأ من ذلك، أنها أقنعت دول جنوب شرق آسيا بأن تقترب مرة أخرى من الولايات المتحدة ـ وهذا ما أثار غضب بكين في المقام الأول. ففي العام 2012، وضمن السياسة الأمريكية التي حملت اسم «التمحور نحو آسيا»، أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لتنشيط انتشارها البحري في المحيطات حول العالم، مع تركيز 60٪ في المحيط الهادئ بحلول العام 2020.[19] كذلك تدهورت العلاقات الصينية مع آسيان بشكل أكبر، مع استخدام الصين السفن البحرية لفرض حظر الصيد البحري في المياه قبالة مياه سكاربورو

الضحلة بالقرب من الفلبين، التي ردت في كانون الثاني/ يناير 2013 بتقديم طلب تحكيم إلى محكمة تابعة للأمم المتحدة[20].

亚洲梦

كان هذا هو الوضع الملتهب الذي ورثه الرئيس شي جين بينغ ورئيس الوزراء لي كي كيانغ عندما تولى زعامة الصين في آذار/ مارس 2013. في البداية، بدا أنهما عازمان على إعادة العلاقات إلى موقع أكثر إيجابية. وخلال إطلاقه عاصفة من الصفقات التجارية والاستثمارية في جنوب شرق آسيا، اقترح رئيس الوزراء لي «إجماعاً سياسيّاً» جديداً يعتمد على توسيع المنفعة المتبادلة، ووضع اتفاقية حول «حسن الجوار»[21]. وتبعه الرئيس شي بتوقيع شراكات استراتيجية شاملة مع إندونيسيا وماليزيا لزيادة التعاون الأمني وتحسين العلاقات الاقتصادية. وبلغت الدبلوماسية الجديدة ذروتها بدعوة شي، التي صدرت للمرة الأولى في جاكرتا في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، لبناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.

لكن الابتسامات الودية سرعان ما انحسرت إذ كشرت الدبلوماسية «الاستباقية» الجديدة لبكين عن أسنانها. وجاءت أول إشارة إلى نهج أكثر عدوانية في تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما أقامت الصين منطقة تحديد الدفاع الجوي على بحر الصين الشرقي. وغطت المنطقة جزر سينكاكو المتنازع

عليها، والمعروفة باسم جزر دياويو في الصين، والتي تقول بكين إن اليابان سرقتها منها في العام 1895. ويجب على أي طائرة تحلق فوق بحر الصين الشرقي الإبلاغ عن مسار رحلتها الجوية إلى الجيش الصيني والرد على استفساراته. ويدعم حجة الصين مع اليابان شعور معتمل بالأخطاء التاريخية لا ينطبق في جنوب شرق آسيا. لكن كثراً من المحللين العسكريّين ينتظرون قراراً صينيّاً بإعلان منطقة ثانية لتحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي.

وفي أوائل العام 2014، حوَّلت الصين انتباهها إلى الجنوب. وأعادت تأكيد حقِّها في تنظيم الصيد البحري في كل المياه الموجودة ضمن «خط الشرطات التسع»، وزادت بشكل كبير برنامجها لردم البحر. ومن ثم، ومقابل كل الكلام عن التنمية والتعاون المتبادلين، أرسلت هايانغ شييو 981 للتنقيب عن النفط قبالة ساحل فيتنام، مما أطلق الاحتجاجات العنيفة ضد الصين التي انتهت بالتضحية الذاتية من لو ثي تويت ماي.

بعد هجومها الساحر القصير المدى، تحوَّلت السياسة الخارجية للصين في منطقة جنوب شرق آسيا البحرية إلى استفزاز واضح، مما أدى إلى نثر بذور القلق والحيرة في كل أنحاء المنطقة.

ومنذ العام 2014، أصبحت سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي توسعية علانية. وعلى الرغم من الوعود المتكررة

بعدم عسكرة المنطقة، كان هذا ما فعلته بالضبط. وإذا كان وضع صواريخ أرض - جو متقدمة على جزر تكونت بردم البحر ليس عسكرة، كما تزعم الصين، فمن الصعب معرفة ما هو[22]. ظاهريّاً، يبدو الموقف العنيد الذي اتخذته الصين وكأنه خطأ استراتيجي كبير: فلماذا تدمر سنوات من الدبلوماسية الإيجابية لتحقيق مكسب ضئيل جداً؟!

من المؤكد أن الأمر لا يتعلق، في المقام الأول، بتأمين هيدروكربونات جديدة. فالخبراء يعتقدون بأن بحر الصين الجنوبي يحتوي على قليل من النفط والغاز نسبيّاً، والقليل الذي سيكون موجوداً سيصعب استخراجه: فالخصائص الجيولوجية صعبة والمنطقة تعاني من أعاصير صيفية قوية. وفي تقرير نُشر في شباط/ فبراير 2013، قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على احتياطات قابلة للحياة تجاريّاً تبلغ 11 مليار برميل نفط - وهي بالتأكيد تستحق الاستغلال، لكن ليس بما يكفي لإثارة اهتمام شركات النفط الكبرى[23]. وعلى سبيل المقارنة، لدى فنزويلا احتياطات مثبتة من النفط تبلغ حوالي 300 مليار برميل. والأكثر من ذلك، أن معظم نفط بحر الصين الجنوبي يمكن العثور عليه داخل المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الفردية بالقرب من السواحل؛ ولا يقع سوى جزء فقط داخل المنطقة المتنازع عليها من الخط المرسوم على شكل حرف U. واستوردت الصين 336 مليون

طن من النفط الخام في العام 2015، أي ما يعادل حوالي 2.5 مليار برميل[24]. لذلك حتى لو ضمنت كل النفط الواقع تحت بحر الصين الجنوبي، فسيكفي فقط لتلبية احتياجاتها النفطية لبضع سنوات. إن بحر الصين الجنوبي أهم بكثير كمسار شحن للنفط من النفط الذي يقع تحته.

فالدافع الحقيقي للصين في بحر الصين الجنوبي هو الحصول على السيطرة الاستراتيجية على ممرات الشحن الخاصة بها. فعبر بحر الصين الجنوبي يمر ثلث الحركة البحرية العالمية، بما في ذلك معظم الصادرات الصينية، وأكثر من 80٪ من واردات الصين النفطية. وتقوم بكين، بعقلانية إلى حد كبير، ببناء وجود عسكري لحماية خطوط إمدادات الطاقة الخاصة بها ـ وهذه مهمة تقوم بها حاليّاً الولايات المتحدة، وهي منافس جيوسياسي. كذلك هي مصممة، وهذا مفهوم، على ضمان الأمن في فنائها الخلفي. ويجادل بعض المحللين بأن الصين تكرر فقط ما فعلته الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، عندما أخرجت الدول الأوروبية من البحر الكاريبي[25]. يقول جون ميرشيمر، عالم السياسة الشهير، إن «من وجهة النظر الصينية، أعتقدُ بأن من المنطقي كثيراً جعل بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية عملاقة. ولا بد من أن الصينيّين يرغبون في الإمساك بزمام الأمور في بحر الصين الجنوبي، بالطريقة نفسها تماماً التي تمسك بها الولايات المتحدة بزمام الأمور في الكاريبي»[26]. ومن وجهة نظره،

من المنطقي تماماً أن الصين تريد «الهيمنة على آسيا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات على نصف الكرة الغربي» ـ بدءاً ببحر مجاور مزدحم بقوى أصغر وأضعف بكثير.

هذه هي الواقعية السياسية المباشرة. ومع ذلك تحاول بكين دعم موقفها من خلال التذرع بشكل انتقائي بالمبادئ القانونية لتبرير تصرفاتها. وهي موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (أونكلوس)، التي تسعى إلى توفير أساس قانوني حديث للمطالب البحرية. وبموجب الاتفاقية، يحق للجزر الصالحة للسكن الحصول على منطقة اقتصادية خالصة تبعد 200 ميل بحري في البحر. تقع جزر باراسيل داخل المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين المتداخلتين لفيتنام والصين، لكن الصين ليس لديها مطلب قانوني صحيح بشأن التكوينات الصخرية الواقعة إلى أقصى الجنوب وأقصى الشرق في بحر الصين الجنوبي، وكثير منها ليس صالحاً للحياة بشكل طبيعي على أي حال. ومع ذلك، فإن الخريطة الرسمية للصين تمثل بوضوح جزر سبراتلي ومياه سكاربورو الضحلة، والأخيرة هي سلسلة من الشعاب والصخور على شكل مثلث تقع على بعد 120 ميلاً بحريّاً قبالة سواحل الفلبين، باعتبارها أراضٍ لها. وتبرر هذا المطلب من خلال التمسك بالسابقة التاريخية.

وترفض بكين قبول تحكيم الأمم المتحدة في نزاعاتها

البحرية. واستثنت نفسها من إجراء التسوية الإجباري لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في العديد من فئات المنازعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحدود البحرية. وبعد استئناف هيئة التحكيم الفلبينية أمام محكمة دولية استضافتها محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، رفضت المشاركة في الإجراءات. وبدلاً من ذلك، أطلقت حملة دعائية تشجب «المحكمة التي تسيء استعمال القانون» باعتبارها غير شرعية[27]. وعلى الرغم من ذلك، قررت المحكمة أن لها ولاية للنظر في سبعة من خمسة عشر طلباً قدمتها مانيلا. ومضى قرارها الصادر بالإجماع، الذي أُعلِن في تموز/يوليو 2016، إلى أبعد من توقعات أي شخص. ووجدت ألا أساس قانونيّاً لمطالبة الصين بحقوق تاريخية داخل «خط الشرطات التسع»، وحكمت بأن مياه سكاربورو الضحلة هي صخرة مؤهلة فقط لبحر إقليمي يبلغ طوله 12 ميلاً بحريّاً، ووجدت أن أيّاً من معالم الأرض في جزر سبراتلي غير مؤهل لمنطقة اقتصادية خالصة. ولم تحدد أي حدود أو تحكم بشأن سيادة الجزر نفسها، لكنها أبطلت مطالب الصين خارج البحار الإقليمية المحيطة بها. ولذلك يمكن أن تعلن أن بعض المناطق البحرية التي تطالب بها الصين هي في الواقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، وأن احتلال الصين لمياه سكاربورو الضحلة انتهك الحقوق السيادية لمانيلا[28]. وأعلنت بكين أن الحكم «لاغ وباطل»،

لكن بصفتها دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإنها ملزمة قانوناً به.

وتؤكد بكين أن المحكمة ليست لها ولاية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لإصدار حكمها. ومن المهم بالنسبة لبكين أن تحرص على التعبير عن احترام الاتفاقية، لأنها سعيدة بالاحتجاج بها عندما تناسب أهدافها الخاصة. وفي بيان أُرسِل إلى الأمم المتحدة في حزيران/ يونيو 2014، على سبيل المثال، زعمت وزارة الخارجية الصينية أن محاولة فيتنام تعطيل المنصة هايانغ شييو 981 تشكل «انتهاكات خطيرة لسيادة الصين» و«انتهاكات جسيمة للقوانين الدولية ذات الصلة، بما في ذلك... اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار». وزعم البيان أن الإدارة الفعلية للصين لجزر باراسيل المجاورة تبطل أي نزاع إقليمي: «وبما أنها أقرب إلى الأراضي الصينية، فإن المنصة تقع في المياه الصينية»[29]. ومع ذلك، فإن هذا هو بالضبط أساس مطلب الفلبين بشأن مياه سكاربورو الضحلة، الأقرب إلى ساحلها أكثر منها إلى أي أرض صينية. كذلك تستخدم الصين سيطرتها الفعلية على جزر باراسيل لإنكار وجود أي نزاع مشروع مع فيتنام ـ وهذا تحديداً نهج اليابان في جزر سينكاكو، التي تديرها طوكيو منذ 130 سنة. وبشكل غير مستغرب، تريد بكين أن تعترف طوكيو بأن جزر سينكاكو متنازع عليها بالفعل. وكل ما يمكن قوله عن حجج بكين هو أنها غير ثابتة بشكل ثابت.

إن رفض الصين للالتزام بالقواعد يضعف موقفها السياسي. في العام 2002، وقعت الصين والدول الأعضاء في آسيان «إعلان سلوك لأطراف بحر الصين الجنوبي»، ووافق الموقعون على عدم تصعيد التوترات البحرية، وحل النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية، والالتزام بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار[30]. كذلك أبرمت الصين اتفاقيات مع فيتنام في العام 2011 لحل النزاعات البحرية «من خلال المفاوضات والمشاورات الودية» ومع الفلبين في العام 2012 لسحب سفنها من مياه سكاربورو الضحلة. وبدلاً من احترام هذه الاتفاقيات، اتخذت الصين ببساطة من جانبها أي إجراء أحادي يقضي بتعزيز موقفها الإقليمي. ويُعتبر رفض قبول حكم المحكمة في لاهاي ببساطة مثالاً أكثر فظاعة على نمط متكرر. فعندما يتعلق الأمر بمسائل الأمن والسيادة، تسخر الصين بسعادة غامرة من القواعد الموضوعة في الغرب. ولا يعني القانون الدولي سوى القليل إذا لم يكن أحد مستعداً لفرضه.

باختصار، تنتقي بكين الحجج وتختارها للمساعدة على دعم مطالبها، لكنها ترفض الالتزام بها. وهي تستحضر مبادئ رنانة، لكنها تتبع بوقاحة أي سياسة تعتقد بأنها ستقوي قبضتها. وهي تصر على حل النزاعات على المستوى الثنائي، لكنها ستتواصل إلى الأمم المتحدة أو تعمل بشكل مستقل حينما ترى ذلك مناسباً. وهي تتحدّث بمسؤولية عن

حل النزاعات بالوسائل السلمية، لكن أفعالها أحادية الجانب - وهي استراتيجية يدعوها الفيتناميون «تكلم وخذ»[31]. وأعرب وانغ يي، وزير خارجية الصين، عن دوافع متناقضة تشكل السياسة الخارجية للصين في مؤتمر صحافي خلال الاجتماع السنوي لمجلس الشعب الوطني في العام 2014. وقال بعقلانية إلى حد كبير: «نحن على استعداد للاستماع إلى أصوات الدول المجاورة لنا والرد على شكوكهم حيال سياسة الجوار الصينية. وأضاف، مُظهراً بعض التصلب: «لكن سندافع عن كل شبر من الأراضي التي تنتمي لنا» (32).

亚洲梦

وجرى تشبيه التوسعية الصينية التدريجية في بحر الصين الجنوبي بتشريح السلامي. فهي حريصة على التأكد من أن كل قطعة أرض جديدة تقتطعها صغيرة جداً فلا يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب في حد ذاتها، لكن الخسارة المتراكمة ستغير ميزان القوة بشكل جذري في الوقت المناسب(33). وحتى الآن، كانت هذه السياسة ناجحة بشكل معقول: فموقع الصين في بحر الصين الجنوبي أقوى بكثير مما كان عليه قبل عقد. لكن سلوكها يعرض للخطر المبدأ الطويل الأمد لدبلوماسيتها - وهو أن السياسة الخارجية يجب أن تدعم الأهداف المحلية. وأكدت وزارة الشؤون الخارجية وجهة النظر هذه في ورقة بيضاء في العام 2011: «إن الهدف

الأساسي لدبلوماسية الصين هو إنشاء بيئة دولية سلمية ومستقرة من أجل تنميتها»[34]. وذكر شي جين بينغ نفسه أن سياسة الصين الخارجية الاستباقية يجب أن تسعى «لحماية السلام والاستقرار» في جوارها[35]. ومع ذلك، نادراً ما كان بحر الصين الجنوبي أقل استقراراً مما هو الآن.

قد يؤدي تشريح الصين الدائب للسلامي إلى نتائج عكسية. فمع استمرار الصين في إزعاج جيرانها، هي تدفعهم أكثر فأكثر إلى احتضان منافسها الاستراتيجي الحقيقي الوحيد ـ الولايات المتحدة. في شباط/ فبراير 2016، استضاف الرئيس أوباما قمة خاصة مع قادة آسيان في مزرعة ساني لاندز في ولاية كاليفورنيا. ووفق البيان المشترك الرسمي: «لحظت القمة السنة الحاسمة لكل من آسيان وللشراكة الاستراتيجية الوثيقة بين الولايات المتحدة وآسيان». وأكد المشاركون على الاحترام المتبادل «للسيادة والسلامة الإقليمية والمساواة والاستقلال السياسي لكل الدول» والالتزام المشترك بـ«الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة»، بما في ذلك «ضمان الأمن والسلامة البحرية»[36]. وبعد ذلك، أعلنت واشنطن عن مبادرة بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لتعزيز قدرات البحرية وحرس السواحل في بحر الصين الجنوبي، وأذن الكونغرس الأمريكي لها بمساعدة بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وفيتنام في تعزيز أمنها البحري.

وتعتقد بكين بأن كل هذا دليل واضح على أن الولايات المتحدة تقوم ببناء تحالف مناهض للصين مع آسيان، إلى جانب اليابان وأستراليا والهند. وقد دعا القادة الأمريكيون مراراً وتكراراً إلى وقف «الردم والبناء والعسكرة» في بحر الصين الجنوبي، ودعموا هذه المطالب بعروض للقوة العسكرية من وقت لآخر. في أيار/ مايو 2015، تجاهلت طائرة استطلاع تابعة للبحرية الأمريكية أمراً صينيّاً لمغادرة جزر سبراتلي. وجلب هذا رد فعل محارباً من صحيفة غلوبل تايمز القومية في بكين، التي أعلنت أن «الحرب بين الولايات المتحدة والصين أمر لا مفرّ منه في بحر الصين الجنوبي» ما لم تتراجع واشنطن[37]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2015، سيّرت الولايات المتحدة مدمِّرة بالقرب من جزر صينية تكوّنت بردم البحر في جزر سبراتلي، وتلقت مديحاً علنيّاً من أستراليا واليابان والفلبين. وفي شباط/ فبراير 2016، أرسلت مدمرة أخرى للقيام بدوريات في غضون 12 ميلاً بحريّاً من جزيرة تريتون في جزر باراسيل، بعد الإبلاغ عن أن الصين نشرت صواريخ سطح جو متقدمة على جزيرة وودي.

لماذا تشعر الولايات المتحدة بقلق من توسع الصين في بحر الصين الجنوبي؟ من القضايا التي لا يمكن تجاهلها هي تايوان. ومن بين الأسباب العديدة التي تدفع الصين إلى تعزيز موقعها في بحر الصين الجنوبي هو ممارسة الضغط العسكري على «إقليمها المنشق»، أو حتى تسهيل حصاره

أو غزوه في المستقبل. ومن المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة، تُعتبر تايوان مهمة على الأقل مثل الفلبين. ومن منظور سياسي، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن «تجمع تايوان» في الكونغرس تألف من 205 أعضاء في العام 2016، مما يجعله أكبر تجمع لبلد في الكابيتول هيل (التلة الذي يقع عليها مبنى الكونغرس ـ المترجم)[38]. وهو واحد من أكثر مجموعات المصالح الخاصة نشاطاً في الهيئة التشريعية. ويُعدُ الدفاع عن تايوان جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الولايات المتحدة في الصين: فمباشرة بعدما قام الرئيس جيمي كارتر بتطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية في العام 1978، أقر الكونغرس قانون العلاقات مع تايوان باعتباره موازناً. ويتطلب القانون من الولايات المتحدة التدخل عسكرياً إذا قامت الصين بشن هجمات على تايوان أو غزوها. وكان الواقعيون المتطرفون في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، بدءاً من هنري كيسنجر في سبعينيات القرن العشرين، على استعداد للتضحية بسعادة تايوان للوصول إلى تسوية مرضية مع بكين. لكن هذا الحل مستحيل سياسيّاً طالما ظلت تايوان تحتفظ بالدعم في الكونغرس[39].

ومع ذلك، لا يزال هناك خوف أكبر: إن التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي هو جزء من استراتيجية بكين الكبرى لتحل محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في آسيا. لقد تمتعت الولايات المتحدة بسبعين سنة باعتبارها السيد الذي لا منازع

لـه في منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ، حيـث سـاعد وجودهـا العسـكري القـوي عـلى إحـلال السـلام والاسـتقرار ـ وهـي نقطـة أكـد عليهـا رئيـس الـوزراء السنغافوري لي هسـين لونـغ في كلمتـه الافتتاحيـة في حـوار شـانغريلا، وهـو قمـة أمنيـة آسـيوية سـنوية، في العـام 2015 [40]. ولـن تسـلم الولايـات المتحـدة قيـادة آسـيا عـن طيـب خاطـر. مـن الناحيـة الاقتصاديـة البحتـة، تمـر عـبر بحـر الصـين الجنـوبي مـن تجـارة الولايـات المتحـدة كميـة تجعـل للولايـات المتحـدة مصلحـة وطنيـة حقيقيـة في حراسـته. ولهـذا السـبب جزئيّـاً، قامـت واشـنطن بعنايـة ببنـاء هيـكل تحالـف للدفـاع عـن مصالحهـا، وهـي مصممـة جداً عـلى الدفـاع عـن «النظـام القائـم عـلى القواعـد» الـذي يدعـم قوتهـا. في حـوار شـانغريلا في العـام 2016، طالـب وزيـر الدفـاع الأمريكـي أشـتون كارتـر بـأن «الجميـع (يجـب أن يلعبـوا) وفـق القواعـد نفسـها». وإذ أوضـح وجهـة نظـره، حـذر الصـين مـن أنهـا إذا لم تفعـل «قـد ينتهـي بهـا الأمـر ببنـاء سـور كبـير لعـزل الـذات» [41].

مـن جانبهـا، تـرى الصـين «النظـام القائـم عـلى القواعـد» نظامـاً مـزوراً يهـدف إلى احتـواء نهوضهـا الشرعـي ودعـم إمبرياليـة الولايـات المتحـدة. وفي «التمحـور نحـو آسـيا» لـدى الولايـات المتحـدة، تـرى بكـين دليـلاً عـلى جهـود واشـنطن لإحبـاط محاولاتهـا لبنـاء مجـال نفـوذ إقليمـي. وكان هنـاك دليـل آخـر في رعايـة إدارة أوبامـا للاتفاقيـة التجاريـة للشراكـة عـبر المحيـط الهـادئ، التـي اعتبرتهـا بكـين في البدايـة حيلـة

استراتيجية لتعزيز نفوذ الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على حساب الصين. وعلى الرغم من أن الصين لم تستوف المعايير المتفق عليها للعضوية، لم تمنع هذه العقبة فيتنام من الانضمام. ويبدو أن وزير الدفاع كارتر أكد صحة هذا التفسير في نيسان/ أبريل 2015، عندما قال «إن تمرير الاتفاقية التجارية للشراكة عبر المحيط الهادئ مهم بالنسبة إلي كالحصول على حاملة طائرات أخرى»[42]. وتابع الرئيس أوباما ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر، معلناً «أننا إذا لم نقم بتمرير هذه الاتفاقية ـ إذا لم تكتب أمريكا تلك القواعد ـ فإن دولاً مثل الصين ستفعل ذلك»[43].

إلى أين سيقودنا هذا الأمر؟ أوضحت الورقة البيضاء للصين حول الاستراتيجية العسكرية الصادرة في تموز/ يوليو 2015 أن الجيش الصيني سيقاوم إذا تعرض للهجوم[44]. لذلك فإن أي عمل عسكري أمريكي في المنطقة يخاطر بأن تعتبره بكين عملاً حربيّاً. وعندما تكون العواطف القومية عالية، من الغباء تجاهل فرصة الحرب المباشرة ـ ومع ذلك لا يزال الحريق الهائل محتملاً في بحر الصين الجنوبي. تحتاج الصين إلى استقرار إقليمي لتحقيق النمو المحلي والازدهار: فالنزاع مع الولايات المتحدة سيكون خطأ استراتيجيّاً ضخماً، لأنه سيقوض نهضتها الاقتصادية. فالولايات المتحدة لديها 365 ألف جندي نشط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتحالف أمني إقليمي قوي، وأقوى جيش في العالم

إلى حد بعيد. وتعتقد بكين بأن أهدافها الطويلة المدى في آسيا تتحقق على أفضل وجه من خلال الحفاظ على سلام غير مستقر والتكريس الصبور لـ «الحقائق في المياه». لذلك ستواصل الصين اختبار عزيمة واشنطن، لكن ليس لديها مصلحة في استفزاز الولايات المتحدة للدخول في عمل عسكري. وبكين حريصة، على سبيل المثال، على ضمان ألا تهدد جهودها في مجال الشحن الدولي.

وهذا هو السبب الذي يجعل المخاوف من أن يكون بحر الصين الجنوبي مرجلاً على شفا الفوران أمراً بعيداً عن الواقع على الأرجح. فالصين مصممة على استعادة وضعها التاريخي كقوة مركزية في شرق آسيا، لكن ليس من مصلحتها لي ذراع الولايات المتحدة. ويصح هذا بشكل خاص الآن إذ إن المنافس الإقليمي الأعظم للصين ـ اليابان ـ يستعد لأداء دور أمني أكبر. لقد تولى الرئيس شينزو آبي السلطة في العام 2012 على خلفية الوعد بإلغاء بعض القيود المفروضة على الجيش الياباني في دستوره السلمي لما بعد الحرب. وبصفتها حليفاً قويّاً للولايات المتحدة، ستعمل اليابان بالتأكيد بالتنسيق مع الولايات المتحدة في حالة حدوث نزاع. وبالتالي تبدو المكائد الحالية في بحر الصين الجنوبي عبارة عن تدريب على الملاكمة: ليست الصين قوية عسكريّاً بما يكفي للاستيلاء على المنطقة بالقوة، وليس أمامها خيار سوى لعب اللعبة الطويلة الأمد.

والسؤال الأهم الآن هو كيف سترد حكومة دونالد ترامب على الاستفزازات الصينية. لقد اعتبرت بكين إدارة أوباما ضعيفة، واعتبرت سياساتها في جنوب شرق آسيا مزعجة لكن غير فاعلة إلى حد كبير. وانتقد كثر في واشنطن فريق الرئيس أوباما حول آسيا باعتباره الأضعف منذ الحرب العالمية الثانية، ولا يملك سوى اهتمام ضئيل بوضع استراتيجية متماسكة بشأن الصين. ويزعم مراقبون أكثر تشدداً أن على واشنطن صياغة سياسة متماسكة لاحتواء الصين وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي. لكن جهداً متضافراً لمنع صعود الصين من شأنه أن يرفع التوترات إلى مستويات خطيرة حقاً. وفي النهاية، سيكون على الولايات المتحدة بالتأكيد قبول رغبة الصين في أداء دور أكبر في ساحتها الخلفية، وإيجاد طريقة لتشكيل نظام إقليمي جديد يخدم مصالح الجميع.

فيتنام[45]

عُرِف المتحف الوطني للتاريخ في فيتنام، الذي يقع في قلب الحي الفرنسي في هانوي، بالاسم الغريب الأكاديمية الفرنسية في الشرق[46]. وبناه في 1925 ـ 1932 المهندس المعماري الفرنسي إرنست إيبرار، ويتميز ببرج مثمن ذي جدران صفراء خردلية وسقف مخروطي من الطين ـ في محاولة جريئة وناجحة إلى حد كبير، لمزج العمارة التقليدية

الفيتنامية والفرنسية. ويمكن لزوار حديقة الزينة في المتحف، المزينة بالتماثيل البوذية والمسلات الحجرية القديمة، أن يجدوا راحة من الشمس الشرسة في هانوي في ظل شجرة عملاقة تقطر منها نباتات متعرّشة استوائية.

يحتوي المتحف على مجموعة من الأدوات، والأواني والحلي، والسيراميك المزجج، والطبول البرونزية، والأغراض الجنائزية التي تعود إلى العصر الحجري الحديث. ومن بين أروع كنوزه سلسلة من التماثيل الحسية التي تعود إلى مملكة تشامبا، وهي حضارة هندوسية ازدهرت قبل ألف سنة على ساحل وسط فيتنام. لكن المتحف الوطني للتاريخ هو حقاً احتفال بشيء واحد: صراع فيتنام في ألفين سنة من أجل الاستقلال ضد غزو الجيوش الصينية. في الفترة من 40 إلى 938 بعد الميلاد ـ من عهد سلالة هان إلى سلالة تانغ ـ تحتوي العروض الزجاجية على وصف بعد وصف الأبطال الفيتناميّين الذين ثاروا ضد المحتلين الظالمين. ويرد على إحدى المعروضات ما يلي: «خلال الفترة التي سيطرت فيها إمبراطورية الهان على نام فيت، قاوم السكان كل محاولات الاستيعاب الثقافي من قبل الصينيّين على مدى ألف سنة». وبمجرد التخلص من نير الصين في النهاية، وفق تفسير معروضات أخرى، أنفقت فيتنام أكثر من ألف سنة على صدّ غزو بعد غزو من الشمال.

وشهد أحد الانتصارات الشهيرة، خلال غزو سلالة سونغ

في 1076 ـ 1077، تحطيم الجنرال لي ثونغ كييت قوة صينية شهيرة من مليون جندي و100 ألف حصان ومليوني عامل. ووفق التاريخ الرسمي، تراجع الصينيون مع 23 ألفاً و400 رجل فقط وثلاثة آلاف و174 حصاناً. يقول تعليق توضيحي، بجوار معرض للسيوف والخناجر القديمة المستخدمة لإهراق الدم الصيني الغازي: «أهدرت سلالة سونغ خمسة ملايين و190 ألف أونصة من الذهب في هذه الحرب». واضح أن الهوية الوطنية تشكلت من خلال محاربة الغزاة الصينيّين. ومع ذلك، فإن السطور الأربعة من بيت الشعر المقفّى المنسوب إلى الجنرال لي ثونغ كييت احتفالاً بالنصر كانت مكتوبة باللغة الصينية الكلاسيكية ـ فهذا كان مجتمعاً شديد التأثر بالصين، وذا روابط ثقافية وثيقة مع الشعب نفسه الذي يحتقره شعبه نفسه. وكانت المسلات التي أقيمت للاحتفال بالانتصارات الفيتنامية، المنقوشة بأحرف صينية، مماثلة للنصب الحجرية المماثلة الموجودة في كل أنحاء الصين.

وتحتفل أكبر مسلة في المتحف، وهي بارتفاع أربعة أمتار وبعرض يصل إلى مترين تقريباً، بانتفاضة لام سون ضد جيش مينغ المحتل في أوائل القرن الخامس عشر. فتحت قيادة النبيل لو لوي، أمضت القوات الفيتنامية عقداً في طحن القوات الصينية، لتخرج منتصرة. وفي العام 1428، أسس لو لوي أسرة لو، واليوم أصبح لكل مدينة في فيتنام شارع مسمى باسمه. ومع ذلك، فإن الشيء الذي اختير لإحياء ذكرى نصره الشهير

كان صينيّاً بالكامل في الإلهام والتصميم. فالحجر العملاق المنقوش بالصينية الكلاسيكية، والمزين بتنانين صينية ملتفة، يقف فوق سلحفاة ضخمة مبتسمة - وهي الرمز السحري لطول العمر والثروة في الثقافة الصينية. وبالنسبة لتاريخ فيتنام الطويل والدموي والفخور من المقاومة ضد الغازي الشمالي، تغلّبت الثقافة الصينية في كل جوانب الحياة المحلية - من اللغة والمطبخ، إلى الفنون وأعمال العبادة. وحتى يومنا هذا، يجري التعبير باللغة الفيتنامية بكلمات مقترضة من الصينية، كما أن الأثر الثقافي من الشمال واضح.

والمتحف الوطني عبارة عن أنشودة، بشكل إسمنتي، عن الصراع الفيتنامي من أجل الاستقلال. والتاريخ الذي يعرضه يعرّف الدولة القومية الفيتنامية في معارضتها للصين؛ لكن الحقيقة أكثر تعقيداً. يكتب الصحافي والمؤرخ بيل هايتون قائلاً إن معظم هذا السرد القومي «أسطورة عفى عليها الزمن»: فالصراع البطولي ضد «الصينيّين» كان في كثير من الأحيان خلافات في الواقع بين حكام إقليميّين تحدّثوا لغات مماثلة[47]. وقال لي أحد المتحدّثين الصريحين بشكل غير معتاد ونحن نشرب قهوة في مدينة هو تشي منه: «الحقيقة هي أننا، على الرغم من كرهنا الشديد للصينيّين، مثلهم في الأساس. من الناحية التاريخية جاء شعب الفيت من الأراضي الواقعة جنوب نهر اليانغتسي في جنوب الصين، ثم انتقل جنوباً إلى فيتنام الحديثة»[48]. وفي التقاليد الفيتنامية، جرى دمج تسع وتسعين

عشيرة يوي (أو فيت) وتثقيفها في الصين؛ واحتفظت واحدة فقط، عشيرة نان يوي ـ الفيت الجنوبية ـ بهويتها. وكانت المرة الأولى التي خاض فيها البلدان المعروفان اليوم بالصين وفيتنام حرباً في العام 1979، عندما قاتلت فيتنام اجتياح عشرات الآلاف من قوات جيش التحرير الشعبي.

وتتمثل النقطة البارزة للعلاقات الحديثة بين الصين وفيتنام في أن معظم الفيتناميّين لا يزالون ينظرون إلى الصين على أنها العدو الأبدي. وفي حين أن المحاربين القدامى من الجيش الأمريكي العائدون إلى فيتنام يلقون بشكل دائم ترحيباً ودوداً ـ على الرغم من القتال ضد القوات الشيوعية المنتصرة في حرب فيتنام ـ يجري التعامل مع رجال الأعمال والسياح الصينيّين بحذر. ومنذ الفشل في مسألة منصة النفط، أصبح الرأي العام أكثر عدائية. وفق مسح لبيو للبحوث للعام 2015 حول المواقف العالمية، ينظر الفيتناميون إلى الصين بشكل تطغى عليه السلبية. وقال أربعة وسبعون بالمائة ممن شملهم المسح إنهم يعتبرون الصين «غير مرغوب فيها»، متفوقين على سكان أي بلد آخر غير اليابان[49]. ومن الشائع أن نسمع الناس يقولون: «وُلدنا بشعور مناهض للصين في دمنا»: فالكراهية التي يشعر بها العديد من الفيتناميّين العاديّين نحو جيرانهم الشماليّين عميقة.

وفي المجال السياسي، تتفاقم هذه المشاعر بسبب الديون المستحقة على الحزب الشيوعي الفيتنامي لأخيه الكبير في بكين، الذي زوّد الشمال الشيوعي بالأرز والصواريخ خلال صراعه المرير ضد الجنوب، فيما يطلق عليه الفيتناميون «حرب المقاومة ضد أمريكا». وتدهورت العلاقات في أواخر سبعينيات القرن العشرين، عندما خلص المكتب السياسي الفيتنامي إلى أن نظام الخمير الحمر في كمبوديا المجاورة، الذي كان يهاجم القرى الحدودية الفيتنامية، كان بمثابة وكيل للصين. وتفاقمت التوترات بسبب العلاقة الوثيقة بين فيتنام والاتحاد السوفياتي، العدو اللدود للصين. وبعد غزو فيتنام لكمبوديا واحتلالها في العام 1978، خاضت الصين وفيتنام حرباً حدودية قصيرة في العام 1979. وتبع ذلك اشتباك بحري على حيد جونسون الجنوبي في جزر سبراتلي خلال العام 1988.

ومع بدء انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت الصين تعيد تأكيد قبضتها على شقيقها الشيوعي الصغير. وبعدما اجتمع قادة الحزبين الشيوعيّين في محادثات سرية في تشنغدو خلال العام 1990، جرى تطبيع العلاقات الثنائية رسميّاً. ونما الأثر السياسي للحزب الشيوعي الصيني في هانوي بسرعة في تسعينيات القرن العشرين، ولا يزال على هذا النحو حتى يومنا هذا. ويؤمن الفيتناميون العاديون بأن المؤسسات السياسية والعسكرية مليئة بالجواسيس الصينيّين. ويشمل جزء كبير من المشاعر الوطنية المناهضة للصين نقداً ضمنياً

للحزب الشيوعي الفيتنامي، الذي لا يزال يُعتبر مقرباً أكثر مما ينبغي من بكين.

وأحد أكثر المنتقدين ضراوة للنفوذ السياسي للصين هو تونغ لاي، الرئيس السابق لأكاديمية العلوم الاجتماعية في فيتنام والمستشار لرئيسي وزراء سابقين في فيتنام. ويؤيد تونغ لاي، وهو مساهم متكرر في صفحات الرأي في نيويورك تايمز، مزيداً من الإصلاح الاقتصادي وعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة[50]. وفي هذا هو يمثل فرقة من المنشقين الفيتناميّين الذين يدفعون من أجل الإصلاح السياسي. وفي العام 2013، ساعد في كتابة خطاب مفتوح إلى الأمين العام للحزب، نغوين فو ترونغ، يحض على إجراء تغييرات دستورية «لضمان امتلاك الشعب السلطة الحقيقية»[51]. ولن يفلت من العقاب منتقدون آخرون يعبرون عن آراء صريحة كهذه، لكن تونغ لاي يصعب إرساله إلى السجن، فهو يملك علاقات قوية (وربما تساعده سنه الكبيرة).

في صباح أحد الأيام الحارة في مدينة هو تشي منه، قفزت إلى ظهر الدراجة البخارية الخاصة بمترجمي وانضممت إلى جنون ساعة الذروة في رحلة استغرقت ثلاثين دقيقة إلى منزل تونغ لاي في جنوب المدينة. كانت هناك ملايين من الدراجات النارية تتدفق كسرب ضخم من النحل الغاضب بينما كنا نسير فوق مستنقعات المانغروف والمستودعات

الصدئة في الميناء القديم على نهر سايغون. استقبلنا تونغ لاي بشعره الفضي وهو يرتدي قميص بولو مخططاً، في شقة حديثة حسنة التهوية مزينة بملصقات مؤطَّرة من الشعر الفيتنامي الكلاسيكي المكتوب بالحروف الصينية التقليدية. وخلال تناولنا الشاي الأخضر المقدم في أكواب من الخيزران، انطلق في التاريخ الطويل من العلاقات المضطربة لفيتنام مع الصينيّين. وبدأ بالقول: «إن الصراع ضد الصين التوسعية هو النضال ضد الشر داخل القيادة الفيتنامية ـ أولئك الذين يتبعون الأيديولوجية الصينية. لقد أصبحت الصين عدوانية بشكل متزايد في بحر الصين الجنوبي. وهذا تهديد هائل لسيادة فيتنام». وقال إن عدم شكوى الأمين العام ترونغ من الإجراءات البحرية الاستفزازية الصينية خلال زيارته إلى بكين في العام 2015 كان «عملاً من أعمال الخيانة»[52].

وأوضح الدكتور تونغ، وهو يدخل في موضوعه، كيف كانت الصين تتحدى الولايات المتحدة عن قصد على القيادة في آسيا. وتابع أن «السياسة التوسعية الحالية لبكين في بحر الصين الجنوبي هي سياسة ثابتة».

كانت سياسة «تجنب لفت الانتباه» مجرد خطوة تكتيكية من جانب دنغ شياو بينغ، في انتظار الوقت المناسب لإبراز القوة الصينية في الخارج. فالبيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين معقدة للغاية بالنسبة لواشنطن، التي تواجه العديد من الصعوبات

في كل أنحاء العالم، ولا سيّما في الشرق الأوسط ومع روسيا. لقد أدرك قادة الصين أن هذا الوقت مناسب لتغيير نهجهم.

وخلص إلى أن طموح الصين هو إنهاء ما كانت تحاول القيام به منذ ألفي سنة: «تريد الصين تحويل فيتنام إلى دولة تابعة. إن بحر الصين الجنوبي هو نقطة التركيز في استراتيجية الصين الكبرى لتصبح قوة عظمى».

في هانوي، يبدو الموقف الرسمي أقل استفزازية. إنه شيء من هذا القبيل: «الصين هي جارتنا الكبيرة، سواء أحببنا ذلك أم لا. هذا هو طغيان الجغرافيا. لذلك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للعمل مع الصين، وألا نتعمد إزعاجها»[53]. ومع ذلك، فإن هذا الموقف موضع تساؤل متزايد، حتى في صفوف الفصيل المؤيد لبكين ضمن الحزب الشيوعي الفيتنامي. لا تزال العلاقات المؤسسية قائمة بين الحزبين الشيوعيّين، لكنها تتلاشى. وبموجب إطار السياسة الخارجية الذي أقره المكتب السياسي الفيتنامي في العام 2013، تتعامل فيتنام مع الصين كشريك في الأمور الاقتصادية والأيديولوجية، وكخصم في بحر الصين الجنوبي. لكن بعد حادثة منصة النفط في العام 2014، التي أكدت احتقار الصين لسيادة فيتنام والقانون الدولي، بدا أن الفصيل المؤيد لبكين في تراجع. وقال رئيس الوزراء نغوين تان دونغ في ذلك العام: «كانت فيتنام دائماً تريد السلام والصداقة مع

الصين، لكننا لا نستطيع أن نقايض باستقلالنا وسيادتنا المقدسة سلاماً بعيد المنال أو أي نوع من الاعتماد»[54].

وكانت وسائل الإعلام الغربية وصفت زيارة شي جين بينغ لفيتنام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس صيني منذ عشر سنوات، بأنها محاولة من بكين لاستعادة نفوذها المفقود. وجرى توقيت رحلته بعناية قبل المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الفيتنامي في كانون الثاني/ يناير 2016، وهو اجتماع للقادة الشيوعيّين سيحدد من سيحكم فيتنام خلال السنوات الخمس المقبلة. وقوبلت زيارة شي باحتجاجات في الشوارع في هانوي ومدينة هو تشي منه، واحتجاجات مناهضة للصين على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن شي استُقبل أيضاً بإحدى وعشرين طلقة مدفع في هانوي، حيث تلقى دعوة نادرة لمخاطبة الجمعية الوطنية. وفي خطابه الذي استمر لمدة عشرين دقيقة، أطرى شي مستمعيه: قال: «تتمتع الصين وفيتنام بصداقة رفيقين وشقيقين شربا الماء من النهر ذاته». وتحدّث عن «الصداقة التقليدية» و«الثقة المتبادلة» بين الجارتين[55]. وأوردت شينخوا، وكالة الأنباء الصينية الرسمية، أن خطاب شي استُقبِل «بحرارة»؛ لكن عظاته الودية استُقبِلت في الواقع بصمت حجري. وقال مسؤول فيتنامي لم يكشف هويته لواشنطن بوست: «كان الجو شديد التوتر»[56].

واستخدم الرئيس شي النصف الأخير من خطابه للضغط من أجل مزيد من التعاون الاقتصادي. وقال: «يجب على الجانبين أن يبذلا جهودهما لإنشاء نظام وبيئة إقليميّين يجلبان مزيداً من الفوائد إلى آسيا والعالم بأسره». وبالنسبة لبكين، يتعلق هذا «التعاون المربح للجانبين» في الحقيقة بتعزيز الازدهار الإقليمي في إطار نظام إقليمي بقيادة الصين ـ وهذا تحديداً ما يرغب الفيتناميون الوطنيون في تجنبه. وتدرك بكين تمام الإدراك مدى اعتماد فيتنام اقتصاديّاً على الصين. فـ 20٪ من تجارة فيتنام تجري مع جارتها الشمالية، التي تشكل مصدر حوالي 30٪ من وارداتها[57]. ويضايق هانوي عجز التجارة الثنائية، الذي يحوم حول علامة 25 مليار دولار أمريكي. فهي تعرف أن صناعاتها التصديرية، التي يعتمد عليها كثير من نموها في المستقبل، تعتمد على استيراد المواد الخام والمدخلات من الصين.

من الناحية الاقتصادية، تمتلك بكين معظم النفوذ. انظر في الحقائق التالية. كان الناتج المحلي الإجمالي الفيتنامي البالغ 194 مليار دولار أمريكي في العام 2015 أصغر من اقتصادي المقاطعتين الصينيتين المجاورتين، فهو بلغ في غوانغشي 270 مليار دولار أمريكي وفي يونان 220 مليار دولار أمريكي، على الرغم من تصنيفهما بين أفقر مقاطعات الصين. وتود فيتنام أن تشبه غوانغدونغ، مركز التصدير في الصين، لكن اقتصاد غوانغدونغ أكبر بستة أضعاف. وبلغت قيمة صادرات غوانغدونغ 746

مليار دولار أمريكي في العام 2014، مقارنة بـ 150 مليار دولار أمريكي في فيتنام[58]. ويُعد معظم فيتنام الشمالية جبليّاً وفقيراً، ويعتمد على الصين في الكهرباء. وبعد حادثة منصة النفط في العام 2014، احتدم النقاش في كل أنحاء فيتنام حول التكاليف الاقتصادية لـ «الهروب من الصين». ووفق الاقتصاديّين في هانوي سينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 ـ 15 ٪ إذا فرضت الصين عقوبات عليها[59]. وإذا قُيِّض لفيتنام أن تتطور، هي حرفيّاً لا تستطيع أن تنفر بكين.

من جانبها، ترى الصين إمكانيات ضخمة للاستثمار أكثر في فيتنام. وبالنسبة إلى كل خطاب بكين الفخم حول كونها محرك التنمية الآسيوية، فإن سجل الصين الاستثماري هناك غير واضح. وتُعد مناجم البوكسيت الصينية ومنشآت المعالجة في المرتفعات الوسطى ذات المناظر الطبيعية استغلالية من المنظور الشعبي. واتُّهم أصحابها بإيذاء البيئة المحلية وجلب عمالهم من الصين، مما حرض على احتجاجات. ويُعدُّ مشروع لتطهير قناة من قبل شركة صينية في مدينة هو تشي منه بمثابة كارثة. وأغلق متظاهرون طريقاً سريعاً وطنيّاً لمدة خمسة أيام في نيسان/ أبريل 2015 مطالبين بإنهاء التلوث من محطة صينية لتوليد الكهرباء. ويحتل حجم الاستثمار المتراكم للصين في فيتنام والبالغ 8 مليارات دولار أمريكي المرتبة التاسعة وراء استثمارات مستثمرين كبار مثل كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، كما تتفوق عليها الآن استثمارات الولايات المتحدة[60].

في خطابه أمام الجمعية الوطنية، ذكر الرئيس شي تحديداً تحسين البنية التحتية للنقل بين البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق[61]. وهنا تتساوى طموحات الصين مع المشاريع القائمة ذات الدعم المتعدد الأطراف. في العام 2009، حدد بنك التنمية الآسيوي واحداً وعشرين مشروعاً للبنية التحتية «الرائدة» ـ اثني عشر مشروعاً للنقل وتسعة مشاريع للطاقة ـ وهو أمر حاسم للنمو الإقليمي. وكان من بينها طريق سريع جديد يربط منطقة غوانغشي في جنوب الصين بهانوي في شمال فيتنام عبر مقاطعة لانغ سون الحدودية. هنا وفي أجزاء أخرى من منطقة الميكونغ الكبرى، يعتقد بنك التنمية الآسيوي أن وجود شريان نقل أكثر كفاءة سيعزز التجارة والاستثمار، ويعطي المزارعين الفقراء فرصاً أفضل للوصول إلى الأسواق[62].

وكان المسؤولون الفيتناميون والصينيون لمدة عقد يعدون لانغ سون بأشياء عظيمة. وفي العام 2008، جرى تأسيس «منطقة بوابة الحدود الاقتصادية» رسميّاً لإنشاء ممر اقتصادي يمتد من غوانغشي إلى هانوي ومدينة هايفونغ الساحلية. وفي العام 2013، بعد زيارة رئيس الوزراء لي كي كيانغ، وافقت فيتنام والصين على إقامة منطقة اقتصادية جديدة هناك، إلى جانب ثلاث مناطق أخرى على الحدود. وتحدّثتا عن بناء مستودعات جمركية ومنطقة صناعية للترحيب بجهات صينية متخصصة في معالجة الصادرات. ووعدتا بالطريق السريع بين هانوي ولانغ سون، بحلول العام 2015 [63].

عندما زرتُ لانغ سون ذلك الصيف، مع ذلك، لم يكن بناء الطريق السريع بدأ بعد. انطلقت الحافلة من هانوي عبر الريف المجيد على طول الطريق السريع القديم الذي قدم قليلاً من الأدلة على تجارة أو صناعة. وسيّر مزارعون في قبعات مخروطية جاموس الماء عبر الحقول؛ واحتسى قرويون الشاي المثلج على جانب الطريق. وكان يمكن لمدينة لانغ سون، التي تقع على بعد 15 كيلومتراً فقط من الحدود الصينية، أن تكون في أي مكان. ولا أحد ممن تحدّثت إليهم فهم الصينية، حتى في السوق المركزي الكبير. والأغرب هو غياب الشاحنات التي تشحن البضائع الصينية عبر الحدود. وعلى عكس البلدات التجارية في شمال لاوس أو شمال شرق ميانمار، حيث تعج الأسواق بالتجار الصينيّين، بدت الصين بعيدة. ولم يكن هناك ممر اقتصادي مزدحم عبر الحدود.

تشتعل المشاعر المعادية للصين بشكل خاص في لانغ سون، فهي كانت لقرون عديدة، أول ميناء يستهدفه النهابون الصينيون. وفي حرب الحدود خلال العام 1979، استولى الجيش الصيني الغازي على المدينة ودمرها جزئيّاً، وشن قتالاً عنيفاً من بيت إلى بيت في الشوارع. وفيما لا تزال ذكريات الحرب طازجة، ليس من المستغرب أن يبقى السكان المحليون حذرين من الصين. لجهة المبدأ، يمكن لدافع التمويل والبنية التحتية لدى بكين أن يوصي بالكثير: وتظهر تجربة الصين نفسها كيف يمكن للاستثمارات الضخمة أن تنشط بنجاح

التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا تستطيع الصين ببساطة أن تدفع بنموذجها الإنمائي على حدودها من دون أن تتجاوز أولاً ثقل التاريخ والخوف الشعبي. كذلك تعيق طموحات الصين في فيتنام سمعة شركات الإنشاءات لديها بسبب ممارسات البناء الرديئة. خذ مثلاً المجموعة الصينية للسكك الحديدية، التي تقوم ببناء جزء من النظام الحضري الجديد للسكك الحديدية في هانوي، بتمويل من قروض للمساعدات الإنمائية الصينية بقيمة 419 مليون دولار أمريكي. عندما زرتُ إحدى محطاتها الجديدة في أيار/ مايو 2015، وجدتُ موقع البناء مليئاً بالركام، وحديد التسليح الملتوي، وبرك المياه النتنة. وكانت السكة الحديدية متأخرة عن الموعد المحدد بثلاث سنوات وتجاوزت الميزانية بكثير. وفي كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أسقط انهيار للسقالات كتلاً من الصلب والخرسانة على سيارة أجرة تحمل ثلاثة ركاب. وقبل شهر من ذلك بقليل، قُتل سائق دراجة نارية بعدما سقطت عليه بكرات من الصلب من موقع البناء نفسه. وبنت المجموعة الصينية للسكك الحديدية آلاف الكيلومترات من مسار السكك الحديدية عبر الصين، لكن سكان هانوي يخشون انهيار المترو. ويبرز غياب شعار المجموعة الصينية للسكك الحديدية في المدينة: إذ ليس من مصلحة أحد أن يعلن عن مشاركة صينية[64].

في مدينة هو تشي منه، حيث تقوم شركتان يابانيتان ببناء أول نظام للمترو في المدينة، كان المشهد مختلفاً تماماً.

في الساحة المركزية المقابلة لدار الأوبرا المزخرف الذي بناه الفرنسيون، أظهرت لوحة إعلانات شمساً حمراء يابانية بجانب نجمة فيتنامية صفراء؛ وأبلغ الإعلان المارة أن المشروع كان مثالاً على «الصداقة والتعاون بين فيتنام واليابان». وتحصل شيميزو ومايدا، وهما شركتان يابانيتان للمقاولات، على تمويل من وكالة المعونة الحكومية - ضمن جهود طوكيو لزيادة المساعدات والاستثمارات اليابانية في مواجهة المنافسة الصينية. وفي حين أن الاستثمار الصيني مكروه، فإن الاستثمار الياباني مرحب به.

亚洲梦

وشاهدت التقدم في المترو من نافذتي في فندق كونتيننتال سايغون، الذي يُفترض أنه الأقدم في المدينة. فالفندق بُني في ثمانينيات القرن التاسع عشر، ويتميز بأعمدة دائرية بيضاء وواجهة صفراء شاحبة تذكر بالعصر الاستعماري المفقود للهند الصينية الفرنسية. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، اعتُبرت سايغون واحدة من أكبر المدن الكبرى المستعمَرة في الشرق. واليوم، وعلى الرغم من أن المكاتب والفيلات الاستعمارية تُهدَم واحدة تلو أخرى لإفساح المجال للمباني العالية الارتفاع، لا يزال السياح يتدفقون على البرجين التوأم للكاتدرائية الكاثوليكية الرومانية والصرح الرائع لمكتب البريد العام. وفي الحقيقة، كانت سايغون في ذلك

الوقت موطناً لحوالي 125 ألف شخص، بمن فيهم ما لا يزيد على 12 ألف فرنسي. ومقارنةً بشنغهاي التي اقترب عدد سكانها من ثلاثة ملايين شخص - بمن فيهم أكثر من 100 ألف أجنبي - لم تكن سايغون أكثر بكثير من موقع تجاري متقدم. وبحلول خمسينيات القرن العشرين، عندما كان المشروع الاستعماري الفرنسي يقترب من نهايته، أقام غراهام غرين في فندق كونتيننتال وصاغ قصته الكلاسيكية عن تفكك المشروع، الأمريكي الهادئ.

وبعد أكثر من نصف قرن، بدأت سايغون تفي بوعدها.

أُعيدَت تسميتها مدينة هو تشي منه بعد سقوطها بأيدي القوات الشيوعية في أيار/ مايو 1975، وتزايد عدد سكانها إلى 10 ملايين، مما يجعلها بسهولة ثاني أكبر مدينة في البر القاري لجنوب شرق آسيا، بعد بانكوك فقط[65]. وتضج الشوارع بـ6 ملايين دراجة بخارية، ويتوفر خيار ممتاز على صعيد المطبخ الدولي. وإذا تمكنت الإصلاحات الاقتصادية من دفع التنمية إلى ما بعد عاصمتها التجارية، قد تزدهر فيتنام مع الحفاظ على استقلالها الاقتصادي. وحولت آفاق توثيق التكامل الاقتصادي لآسيان، مقترنة بالاستهلاك المحلي المتزايد وانخفاض تكاليف العمالة، بالفعل البلاد إلى مركز للمصنعين الأجانب. وكثر طالبو ودها الاقتصادي: بعد الصين، اجتذبت فيتنام مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر

الجديد أكثر من أي بلد آخر في آسيا في العام 2014 (على الرغم من أن الهند وإندونيسيا تجاوزتاها في العام 2015)[66].

وكان أحد أسباب التفاؤل هو إدراج فيتنام في الشراكة عبر المحيط الهادئ التي تقودها الولايات المتحدة، وهي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف مصممة لتشمل 40 ٪ من الاقتصاد العالمي. وكان من المتوقع أن تكون فيتنام هي الرابح الأكبر بين الأعضاء الـ 12 في الشراكة عبر المحيط الهادئ، قبل أن يقلل انتخاب دونالد ترامب بشكل جذري من فرص التصديق عليها. ووفق أحد التقييمات، كان اقتصادها سيكسب 11 ٪، بينما تقفز الصادرات بنسبة 28 بالمائة خلال عقد، مما يقلل اعتمادها التجاري على الصين[67]. وإذا سمحت فيتنام للمؤسسات المملوكة للدولة بالانقراض وواصلت توجيه الدعم إلى القطاع الخاص، وفق الأحكام الأصلية لمكافحة المنافسة في الشراكة عبر المحيط الهادئ، لا يزال بإمكان الاتفاقية بعد التعديل أن تفيد الاقتصاد أيضاً. ونظراً لأن من المتوقع أن تقدم الشراكة عبر المحيط الهادئ زخماً لإصلاحات فتح الأسواق، اعتبرها بعض الفيتناميّين الحلقة الأخيرة في صراع البلد منذ ألفي سنة من أجل الاستقلال عن الصين.

ويقول البروفيسور تونغ لاي، إن أهمية الشراكة عبر المحيط الهادئ، ذهبت إلى ما هو أبعد من الاقتصاد. وقال في مقال في نيويورك تايمز في نيسان/ أبريل 2015 إن عضوية

فيتنام «ستؤدي إلى إعادة تنظيم العلاقات الجيوسياسية في المنطقة وتساعد على تجنب التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي»[68]. وبدأت هانوي المفاوضات بشأن الشراكة عبر المحيط الهادئ في العام 2008، لكن المحللين الفيتناميّين يقولون إن الولايات المتحدة اضطرت إلى مداهنتها خلال العملية. وربما يعكس عدم اليقين في هانوي بقايا عدم الثقة بالولايات المتحدة المتبقي في الحزب الشيوعي الفيتنامي.

لكن الزيارة التي قام بها زعيم الحزب الشيوعي ترونغ إلى واشنطن في تموز/ يوليو 2015، حيث استقبله الرئيس أوباما في المكتب البيضاوي، توجت سنة من الدبلوماسية المحمومة بين البلدين. وكان قرار فيتنام التوقيع على الشراكة عبر المحيط الهادئ في شباط/ فبراير 2016 خطوة مهمة في مواجهتها ضد الصين.

وظهرت العلاقة المزدهرة بين الولايات المتحدة وفيتنام بشكل كامل في أيار/ مايو 2016، عندما جلبت زيارة الرئيس أوباما حشوداً متحمسة إلى شوارع هانوي ـ في تناقض ملحوظ مع الزيارة المتوترة لشي قبل ستة أشهر. وبعد أكثر من أربعة عقود من انتهاء حرب فيتنام، أصبحت فيتنام واحدة من أكثر الدول الصديقة للولايات المتحدة في آسيا: عبّر 78٪ من المواطنين الفيتناميّين عن وجهة نظر مواتية للولايات المتحدة في العام 2015، وفق مسح بيو للمواقف العالمية[69]. كان الرقم الخاص بالصين 19٪ فقط[70]. وأعلن أوباما رفع الحظر

المفـروض منـذ عقـود عـلى بيـع المعـدات العسـكرية إلى فيتنـام، وأصر عـلى أن هـذه الخطـوة «لا تستند إلى الموقـف مـن الصـين»[71]. لكـن تعليقاتـه كانـت موجهـة بوضـوح إلى بكـين: «سـيكون لـدى فيتنـام قـدرة أكـبر عـلى الوصـول إلى المعـدات التي تحتاجها لتحسـين أمنكـم. والـدول ذات السيادة، مهـما كانـت كبـيرة أو صغـيرة، يجب احـترام أراضيهـا. ويجـب عـلى الـدول الكـبرى عـدم التنمـر عـلى الـدول الأصغـر. يجـب حـل النزاعـات بسـلام»[72].

«إن سـلوك الصـين يدفـع فيتنـام إلى الاقـتراب مـن الولايـات المتحـدة»، قـال لي الدكتـور ترونـغ منـه فـو، مديـر مركـز الدراسـات الدوليـة في مدينـة هـو تـشي منـه، خـلال غـداء.

وبعـد انفجـار قضيـة بحـر الصـين الجنـوبي في العـام 2009، بـدأت الحكومـة مناقشـة كيفيـة التعامـل مـع الحـزم الصينـي. وبـدأت في اتبـاع سياسـة التـوازن والتحـوط - اقتصاديّـاً ودبلوماسـيّاً وعسـكريّاً. واقتربـت فيتنـام مـن الولايـات المتحـدة واليابـان وروسـيا والهنـد[73].

وبالإضافـة إلى اتفاقيـة التجـارة الحـرة المقترحـة مـع الاتحـاد الأوروبي، وقعـت فيتنـام اتفاقيـات مماثلـة مـع كوريـا الجنوبيـة والاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي بقيـادة روسـيا. وتعمـل بسرعـة عـلى تحديـث بحريتهـا وبـدأت عمليـات مشـتركة مـع عنـاصر مـن أسـطول الولايـات المتحـدة في المحيـط الهـادئ - عـلى الرغـم مـن أنهـا سـتكون حريصـة عـلى عـدم المبالغـة في الاقـتراب مـن

الولايات المتحدة. وأوضح فو قائلاً: «لا تريد فيتنام أن تُعتبر أنها اختارت جانباً ووضعت نفسها في تحالف ضد الصين».

وتقول الحقيقة الجغرافية إن فيتنام لا تستطيع الهروب كليّاً من مدار الصين، ولا تعني مع ذلك أن يُحكم عليها بالخضوع لسيطرة جارتها العملاقة. وبما أن أحداً لا يشك في نية بكين في ضمان السيطرة الفعلية على بحر الصين الجنوبي، يجب على هانوي أن تصيغ استجابة صارمة التفكير لا تشل البلاد اقتصاديّاً. وقال موراي هيبيرت من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أمام الكونغرس الأمريكي في أيار/ مايو 2015، إن «محور النقاش ليس حول ما إذا كان على فيتنام أن تخضع أو تنأى بنفسها عن الصين، بل كيف وإلى أي مدى يمكنها أن تستخدم شراكاتها المتنامية مع دول مثل الولايات المتحدة واليابان والهند للحفاظ على الحزم الصيني تحت السيطرة»[74].

وبالنسبة لبكين، تعد فيتنام محكاً لدبلوماسيتها الآسيوية. في حزيران/ يونيو 2015، قبل زيارة الأمين العام ترونغ إلى واشنطن، نقلت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري مرة أخرى منصتها النفطية إلى مقربة من ساحل فيتنام. ويُعتبر ترونغ، الذي فاز بشكل غير متوقع في صراع على السلطة ليبقى قائداً للحزب في كانون الثاني/ يناير 2016، بشكل عام عضواً في الفصيل المؤيد للصين. لكن اجتماعاته الناجحة مع الرئيس أوباما أشارت إلى انجراف هانوي

بعيداً عن بكين من أجل حماية استقلالها الاستراتيجي. وكان الأمر دليلاً آخر على أن موقف بكين المتصلب في بحر الصين الجنوبي، مقابل كل تقاربها الواضح مع رئيس الفلبين الجديد رودريغو دوتيرتي في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، يخاطر بدفع جيرانها إلى الاحتضان الأمريكي المرحب[75].

وقال الدكتور فو: «إن هدف الصين المتمثل في إقامة ‹الرخاء المشترك› لا يمكن أن ينجح في فيتنام طالما هناك نزاعات على السيادة في بحر الصين الجنوبي. إنهم بحاجة إلى فهم أنهم لا يستطيعون شراء سيادتنا أو إرادتنا الطيّبة بالمال»[76].

خاتمة

هل تسير الدول نحو وضع القوة العظمى بالتصميم، أم تنزلق إليها بحكم الضرورة؟ يظهر التاريخ أن ذلك ينطوي على قليل من الأمرين. وبينما يتابع شي جين بينغ رؤيته حول «دبلوماسية القوة العظمى»، ألقى جانباً المبدأ القديم المتمثل بضبط النفس في الأمور الخارجية. ويُعد السعي إلى التجدد الوطني ـ «الحلم الصيني» ـ محاولة متعمدة لاستعادة القيادة التقليدية الصينية في آسيا، ليس فقط كقوة عظمى بل كقوة للتنمية الإقليمية. وتستخدم الصين بعناية الدبلوماسية الاقتصادية لكسب جيرانها إلى جانب رؤيتها، مدعومة بالتهديد الضمني بفرض عقوبات تجارية وعمل عسكري. والحقيقة هي أن الصين ليس أمامها خيار سوى البدء في التصرف كقوة عظمى. فنظراً لكتلتها السكانية الهائلة ونموها الاقتصادي الهائل الذي شهدته العقود الثلاثة الماضية، فهي ببساطة أكبر من أن تتظاهر بخلاف ذلك. ولطالما دعا المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون الصين إلى أداء دور نشط في الشؤون العالمية ـ لتصبح «طرفاً معنيّاً مسؤولاً»،

على حد تعبير نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق روبرت زوليك[1]. والآن بعدما بدأ قادتها في قبول هذا الوضع، هم ينتهجون سياسة خارجية أكثر نشاطاً ويبنون المؤسسات الدولية الخاصة بهم، وردت الولايات المتحدة وبعض حلفائها في آسيا بشعور بالقلق. ومع ذلك، فإن الوزن المتزايد لمصالح الصين الاقتصادية والاستراتيجية يعني أنها لا تستطيع تحمل تكاليف عدم أداء دور عالمي أكثر نشاطاً. وبكلمات بسيطة، يجب على الصين، من أجل حماية مصالحها في الخارج، التدخل في شؤون الدول الأخرى. فهذا ما تفعله القوى العظمى.

ما هي هذه المصالح التي تحتاج إلى حمايتها؟ لقد ساعد قانون الأمن القومي الصيني، الذي سُنَّ في تموز/ يوليو 2015، على توضيح معنى «مصالحها الأساسية»[2]. وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية، يتلخص الأمر في مبدأ السيادة والدفاع عن السلامة الإقليمية. وبالإضافة إلى تايوان والتبت وشينجيانغ، أوضح مسؤولو السياسة الخارجية أن بكين تعتبر الآن بحر الصين الجنوبي وجزر سينكاكو اليابانية من المصالح الأساسية. ويمكن أن تقع «أروناتشال براديش» في الهند، التي بدأت وسائل الإعلام الرسمية تسميها «التبت الجنوبية»، ضمن هذه الفئة. ففي نظر الصين، لا تنطوي المطالبة بالأراضي التي تُعدها أراضيها بحق على توسع.

وتقدم السياسة الخارجية «الاستباقية» للرئيس شي في آسيا

صفقة مباشرة: ستقوم الصين بإيصال التجارة والاستثمار وغيرها من الأشياء الاقتصادية إلى كل الشركاء الذين يستوعبون مصالحها الأساسية ـ أو على الأقل لا يتحدونها. وتعتمد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية لأنها تفتقر إلى النفوذ السياسي. وعلى عكس الولايات المتحدة، التي تنجم قوتها في آسيا من هيكل تحالفها الإقليمي، تحتاج الصين إلى شركاء اقتصاديّين لتعزيز أهدافها الجيوسياسية. والهدف الاستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق هو تعزيز الصين كمحرك للتنمية، وحياكة شبكة من الترابط عبر آسيا وما وراءها. وتأمل بكين أن يقنع حافز الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الدول الآسيوية بتقديم مصالحها الاقتصادية على المخاوف الأمنية.

ويتمثل هدف الصين الطويل الأجل في ربط رخاء جيرانها بنهوضها هي، في ما تسميه «مجتمع المصير المشترك». هل ستنجح؟ في المقام الأول، ستصارع بكين لكسب الثقة، ولا سيّما في الأنظمة السياسية التي تعتمد على الدعم الشعبي. ومن الواضح أن هذا صحيح في البلدان التي تشهد نزاعات إقليمية مع الصين أو تؤوي استياءً تاريخيّاً ضدها، مثل فيتنام والهند. لكن في كل أنحاء آسيا، يُرفض في الأغلب مفهوم الصين للدبلوماسية «المربحة للجانبين» باعتباره رمزاً لـ «الفوز المزدوج للصين». لا أحد يعتقد جديّاً أن الصين مدفوعة بنشر التنمية على حدودها، ولا سيّما أن شركاتها ليس لها سجل مثير للإعجاب في السعي وراء المصلحة الذاتية المستنيرة.

بل إن بعض مستشاري السياسة الخارجية في الصين يحذرون من أن انتشارها الاقتصادي المتزايد سيؤدي إلى رد فعل عنيف، كما حدث بالفعل في ميانمار وسريلانكا. وتتمتع الشركات الصينية، والعديد منها مملوك للدولة، بسمعة مفادها أنها تعمل مع القليل من الاهتمام بالحساسيات المحلية ـ سواء كان ذلك يعني جلب العمال الصينيّين أو الإضرار بالبيئة. وهي سعيدة بالعمل مع النخب المحلية والمسؤولين غير المنتخبين، لكنها أقل مهارة في التعامل مع المجتمع المدني. ويمكن لذلك أن يكون فاعلاً طالما بقي الشركاء المفضلون في السلطة، لكن الأنظمة الاستبدادية لديها عادة مرهقة تتمثل في انهيارها. لقد أدت الرياح السياسية المتغيرة بالفعل إلى إعاقة الاستثمارات الضخمة في الخارج، وستستمر في ذلك.

وستصارع الصين من أجل إقناع كثير من الجمهور الآسيوي بأن لديها نيات حسنة. هي يُنظر إليها بشكل إيجابي إلى حد كبير في باكستان وماليزيا وإندونيسيا، وفق مسح بيو للبحوث حول المواقف العالمية؛ لكن وجهات النظر أكثر اختلاطاً بكثير في الفلبين والهند، وأكثر سلبية في فيتنام واليابان[3]. وثمة أدلة شفهية في منغوليا وكازاخستان وقرغيزستان والشرق الأقصى الروسي تشير إلى أن الخوف من «الغزو» الصيني، الذي غذته الذاكرة التاريخية وسنوات من الدعاية السوفياتية المناهضة للصين، يحتفظ برواج شعبي. وعلى الرغم من أن هذه البلدان ستقبل باستثمارات الصين بسعادة، إلا أن هذا الخوف سيولد الاستياء.

والحقيقة هي أن الصين ستحقق حضوراً أكثر وضوحاً في كل أنحاء آسيا في العقود المقبلة. ومع توسع الشركات الصينية إلى أسواق جديدة وتوجه ملايين الصينيّين إلى الخارج للعثور على عمل، ستجد بكين نفسها بشكل لا يمكن إنكاره في الواقع الفوضوي للسياسة الخارجية. وظهر هذا للمرة الأولى في ربيع العام 2011 ـ ليس في آسيا، لكن في شمال أفريقيا. فمع غرق ليبيا في الاضطرابات، قامت الصين بإجلاء أكثر من 35 ألف عامل صيني عن طريق الطائرات والسفن والحافلات والشاحنات. وصوتت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمصلحة إجازة معاقبة معمر القذافي على سوء معاملة شعبه، ووافقت على قرار ثانٍ أدى في نهاية المطاف إلى تغيير النظام برعاية منظمة حلف شمال الأطلسي[4].

ويعكس تدخل بكين غير المعهود في دولة أجنبية واقعاً صعباً: لقد استثمرت 75 شركة صينية ما يُقدَّر بـ 18.8 مليار دولار أمريكي في ليبيا، وكان عليها حماية مواطنيها وأصولها. ولا تُعتبر الإطاحة بزعيم استبدادي في بلد آخر شيئاً يستهين به زعماء الصين السلطويون، لأسباب واضحة؛ لكن الأحداث في ليبيا لم تمنحهم أي خيار. وليس من الصعب تصور حصول أزمة في آسيا تتطلب تدخلاً مماثلاً. وليس الحزم الأكبر للصين مجرد تحول أيديولوجي إذ إنها تتطلع إلى استعادة المجد الوطني: فهو نتيجة ضرورية لتوسعها التجاري والاستراتيجي.

وللصين بالفعل ما يقدر بخمسة ملايين مواطن يعيشون في الخارج، لكن المطالب من الدولة الصينية ستنمو فقط مع تقدم مبادرة الحزام والطريق. وتُعد باكستان، حيث تعهدت الصين بتمويل استثمارات ضخمة، أكبر المخاطر الأمنية. ويقول ديفيد سيدني، نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق لأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى، الذي يقدم المشورة للحكومة الصينية بشأن استراتيجيتها في تلك المنطقة، محذراً: «يُقتل مواطنون صينيون، وسيُقتل المزيد»[5]. وتقوم إسلام آباد بتدريب قسم أمني خاص يضم آلافاً من الحراس لحماية المواطنين الصينيّين الذين يعملون في «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني»، وهو أحد أكبر المشاريع المرتبطة بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير. لكن بكين تخشى أن يمتد انعدام الأمن عبر الحدود إلى منطقة شينجيانغ المضطربة. وفي باكستان، كما هي الحال في أفغانستان المجاورة، وجدت الصين أن من المستحيل فصل القضايا الاقتصادية عن القضايا الأمنية.

ووعد الرئيس شي جين بينغ باستخدام قوة الدولة الصينية، بما في ذلك القوة العسكرية، للحفاظ على سلامة المواطنين الصينيّين. في المؤتمر الحزبي الثامن عشر في العام 2012، وهو المؤتمر الأول لشي كزعيم للحزب الشيوعي، جُعلت «حماية المواطنين في الخارج» في النهاية أولوية سياسية[6]. وذكرت ورقة بيضاء دفاعية نُشرت في العام 2013 للمرة الأولى أن جيش التحرير الشعبي يجب أن يوفر

الأمن للمصالح الصينية في الخارج. حتى قبل أن يصبح الأمر سياسة وطنية، قادت القوات الصينية مطاردة في العام 2011 لقتلة ثلاثة عشر بحاراً صينيّاً في المثلث الذهبي ـ نقطة التقاء ميانمار ولاوس وتايلاند ـ على الرغم من أن جرائم القتل ارتكبت خارج الصين. وأسفر التحقيق عن تسليم زعيم عصابة بورمية في يونان ومحاكمته وإعدامه، وعن نشر دوريات صينية باتجاه مصب نهر الميكونغ[7].

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية للصين على الوعد بالنفع المتبادل ـ لكن هذه السياسة ستتعرض لضغوط حيثما تنهار سلطة الدولة وتتعرض المصالح الصينية للتهديد. فإذا وقعت مذبحة للعمال الصينيّين في باكستان أو في أي مكان آخر، ستشعر بكين بضغوط داخلية هائلة للتدخل بشكل مباشر. وفي الماضي، تلقت وزارة الشؤون الخارجية حتى أقراص كالسيوم في طرود بريدية أرسلها نقاد قوميون في تعبير عن تأسفهم لعدم إظهارها موقفاً صلباً[8]. ويهدف تحول الرئيس شي إلى سياسة خارجية استباقية إلى إبراز الصين كقوة عظمى، لكنه أيضاً رد فعل على حقيقة ما تنطوي عليه القوة العظمى.

ويُظهر التاريخ أن «التجارة تتبع العلَم»، لكن أيضاً أن «العلَم يتبع التجارة»: كانت الهند البريطانية مستعمرة تجارية تحت إشراف شركة الهند الشرقية حتى أقنعت الانتفاضة العنيفة في

العام 1857 التاج بفرض حكم مباشر[9]. لكن عزم بكين على الدفاع عن مصالحها الوطنية الأساسية وحقوق مواطنيها يعني أن عدم التدخل في الشؤون الخارجية لم يعد خياراً. وبينما تدفع الحقائق الاقتصادية الصين نحو وضع القوة العظمى، سيكون على الصين أن تستعرض مزيداً من العضلات السياسية والعسكرية في آسيا، سواء أرادت ذلك أم لا.

亚洲梦

في العام 1890، أطلق القيصر الألماني فيلهيلم الثاني «مساراً جديداً» عدوانيّاً في الشؤون الخارجية بلغ ذروته في مذبحة الحرب العالمية الأولى. وصور رسم كاريكاتوري إيطالي في العام 1915 الإمبراطور الشره، بشاربيه وخوذته التي تشبه النسر، وهو يحاول أكل العالم[10]. كم سيمضي من الوقت قبل ظهور وجه شي جين بينغ في رسوم كاريكاتورية مماثلة؟ لم تخض الصين حرباً منذ العام 1979، لكن أصبح من المألوف المقارنة بين صعودها ونهضة ألمانيا الإمبريالية[11]. وهذه المقارنات غير عادلة:

لم تمتد الروح العسكرية الصينية أبعد من مجرد بناء قاعدة أو قاعدتين في بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك، فإن شبح الصين الأكثر تدخلاً، الراغبة في إلقاء ثقلها الاقتصادي والعسكري، يرعب جيرانها.

ولا يكل زعماء الصين من التصريح بأنها بلد مسالم. لكن محاولتهم الظهور والتحدّث بشكل متشدد لا تفيد في تبديد القلق بشأن «تهديد الصين». خذ مثلاً عرض القوة العسكرية بمشية الأوز التي تسببت في توقف بكين يوم 3 أيلول/ سبتبمر 2015. وقال الرئيس شي جين بينغ لمئات الملايين من الناس الذين كانوا يشاهدون العرض حول العالم: «نحن الصينيين نحب السلام. وبغض النظر عن مدى القوة التي تحققها، لن تسعى الصين أبداً إلى الهيمنة أو التوسع»(12). ومع ذلك، روى الـ 12 ألف جندي، والترسانة القاتلة من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والدبابات القاذفة المتقدمة، وطائرات الهليكوبتر الهجومية قصة أخرى. لم تكن هذه هي المناسبة الوحيدة التي عرضت فيها الصين رسائل مختلطة حول نياتها العسكرية. في كلامه في باريس العام 2014، اقتبس الرئيس شي مقولة نابليون القديمة حول كون الصين أسداً نائماً، عندما يستيقظ: «سيهز العالم». صرخ شي: «لقد استيقظ الأسد بالفعل. لكنه أسد مسالم، ودود ومتحضر»(13).

إن العروض العسكرية على النمط السوفياتي والاقتباسات النابليونية حول استيقاظ الأسود لا تلهم الإيمان بطبيعة الصين السلمية في جوهرها. لكن الحقيقة هي أن الصين تنظر إلى نفسها على أنها الطرف المهدَّد، وليس التهديد. وهذا ليس سخيفاً كما يبدو: تهيمن الولايات المتحدة على نظام الأمن

في آسيا وترعاه وتحافظ على العديد من الاتفاقيات الدفاعية الإقليمية والتحالفات الرسمية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وأستراليا. وتستكمل ذلك شراكة أمنية مع سنغافورة وعلاقات متطورة مع فيتنام وماليزيا وإندونيسيا والهند. لذلك ليس شعور الصين بانعدام الأمن ارتياباً مرضيّاً: هي حقّاً مطوقة من حلفاء الولايات المتحدة.

وبشكل عقلاني إلى حد كبير، فإن الصين مصممة على تمييع قبضة الولايات المتحدة على الأمن في جوارها. في مؤتمر أمني دولي عُقد في شنغهاي خلال العام 2014، كشف الرئيس شي عن «مفهوم أمني آسيوي» جديد، يدعو أساساً إلى ترك الأمن الآسيوي للآسيويّين[14]. وكان الجميع يعرفون ما يعنيه حقاً: يجب أن يتلاشى دور الولايات المتحدة. والمشكلة بالنسبة للصين هي أن عدداً قليلاً من الدول الآسيوية تريد من الولايات المتحدة مغادرة المنطقة، لأنها تنظر إلى وجودها على أنه حيوي للحفاظ على توازن القوى. وفي الواقع، كانت شكواهم الكبرى بشأن إدارة أوباما هي ترددها في إنجاح سياسة «التمحور نحو آسيا» (أُعيدت تسميتها لاحقاً «إعادة التوازن»). قال لي سفير آسيوي في مقابلة في واشنطن العاصمة: «نريد من الولايات المتحدة القوية أن تأخذ زمام المبادرة»[15].

ولم تكن هذه دعوة متشددة لسياسة أمريكية أكثر حزماً

لاحتواء الصين الصاعدة ـ بل على العكس إلى حد كبير. يشعر الدبلوماسيون الآسيويون بالإحباط بسبب تردد الولايات المتحدة في معالجة الآثار الاستراتيجية لصعود الصين: فهم يتأسفون لرفض واشنطن الاعتراف بالصين كقوة عظمى لا بد من استيعابها في إطار هيكل الأمن الإقليمي. وهم يؤيدون الدور الحيوي الذي تؤديه الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميّين، لكنهم يدركون تماماً الواقع الجيوسياسي ـ فالصين تقع في قلب آسيا، التي تُعدها مجال نفوذها. وقال السفير: «في الوقت الحالي لا يمكن أن تكون هناك نتيجة سعيدة. فالإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً لأن القوة المتنامية للصين تعني أن نقاط القوة النسبية في المنطقة قد تغيرت».

وتؤكد الولايات المتحدة أن سياستها بشأن الصين تتعلق بالمشاركة وليس بالاحتواء. لكنها لا تزال تعتبر الصين منافساً استراتيجيّاً ينبغي إبقاؤه في مكانه. وبعد الإعلان عن «التمحور نحو آسيا»، عززت إدارة أوباما العلاقات العسكرية مع حلفائها الإقليميّين، ووقفت إلى جانب دول جنوب شرق آسيا في النزاعات البحرية مع الصين، وضغطت على أصدقائها لكي لا ينضموا إلى المبادرات الصينية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. ونظر المراقبون المتشككون في بكين إلى صفقة التجارة والاستثمار الخاصة بالشراكة عبر المحيط الهادئ، والتي تضمنت اثني عشر بلداً من بلدان المحيط

الهادئ لكن ليس الصين، كمحاولة أخرى من قبل الولايات المتحدة لتقويض الطموحات المشروعة للصين كقوة عظمى - حتى لو كان الموقف الرسمي على كلا الجانبين هو أن الصين ستكون حرة في الانضمام في وقت لاحق. وهذا الوضع ليس وضعاً يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى.

لقد حققت القمم نصف السنوية بين الصين والولايات المتحدة تقدماً معتدلاً في القضايا الصغيرة، لكنها تجنبت بشكل مدهش أحد أهم الأسئلة الاستراتيجية في عصرنا: كيف يمكن أن تنمو الصين في ظل نظام أمني تهيمن عليه وترعاه واشنطن؟ تتجاهل الولايات المتحدة القضية لأنها لا تقبل الصين كقوة مساوية. لا ترغب الصين في التفاوض، لأنها تعتقد أنها تحقق تقدماً بطيئاً لكن مطرداً نحو الحلول محل الولايات المتحدة. وستستمر في استعراض عضلاتها الاقتصادية والتمسك بسياستها المتمثلة في اكتساب مزيد من السيطرة على بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك يجب على قادة المستقبل معالجة هذه القضية قبل أن يتحول الاحتكاك إلى نزاع.

بين المتشددين في واشنطن، هناك دعوة صاخبة لاستراتيجية كبرى جديدة لاحتواء بكين. ويتمثل أحد الآراء في أن الولايات المتحدة يجب أن تفعل كل ما في وسعها لمنع الصين من الحلول محلها كقوة مهيمنة في آسيا، وهو ما يعني أن الجيش الأمريكي يجب أن يكثف وجوده البحري والجوي في بحر

الصين الجنوبي[16]. لن يؤدي هذا النهج إلا إلى تقريب خطر الحرب. وتعتقد أصوات أعقل داخل مجتمع السياسة الخارجية أن الولايات المتحدة تحتاج إلى التوصل إلى تسوية ضمنية مع بكين. وهذا يعني إيجاد طريقة للاعتراف بالطموح العالمي للصين وإعطائها حرية أكبر للعمل في منطقتها، مع الحفاظ على الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة على حاله.

إن الاستراتيجية الأخيرة منسجمة مع وجهة النظر السائدة في معظم أنحاء آسيا؛ فالجاذبية الاقتصادية للصين حقيقية، لكنها ليست قوية بما فيه الكفاية لإقناع جيرانها بأنهم سيكونون أفضل حالاً من دون وجود أمني أمريكي. وتتحد معظم الدول الآسيوية في دعمها للولايات المتحدة باعتبارها موازنة للقوة الصينية. لكنها ستعارض أي سياسة أمريكية يمكن أن تثير غضب جارهم العملاق، مما يضعهم في وضع محفوف بالمخاطر: لا أحد يريد أن يكون قطعة اللحم في الشطيرة الأمريكية الصينة. وهي تعترف بأن الصين، وهي قوة اقتصادية عظمى لها جيش قوي بشكل متزايد، غير راغبة في أداء دور ثانوي أمام أي طرف في فنائها الخلفي، وأن من التهور السعي إلى احتوائها.

لا يتيح لي موقعي أن أصف كيف يجب على الولايات المتحدة والصين تجنب الحرب. ومع ذلك، أعتقد بأن الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميّين يجب أن يقبلوا بعزم

الصين على اقتطاع مجال لنفوذها في آسيا. وبعد قبول حتمية نهوض الصين، فإن المسار الأكثر أماناً هو استيعابها في إطار هيكل أمن إقليمي معاد تشكيله. وسواء كانت الصين ستقبل بتسوية كهذه أم لا، فهذه مسألة أخرى ستعتمد كثيراً على نقاط القوة النسبية للجانبين في العقود المقبلة. لكن مع سعي الصين لتحقيق رؤيتها حول التجدد الوطني، يجب أن يحصل تنازل ما. وإذا لم يحدث ذلك، فإن «الحلم الصيني» يمكن أن يتحول بشكل مأساوي إلى كابوس آسيوي.

الهوامش

سافرت إلى اثني عشر بلداً في أثناء بحثي، وقضيت أسابيع في إجراء المقابلات، والحديث، والاستماع، والبحث. ونُفذت كل التقارير الميدانية في الفترة ما بين 2014 ـ 2015، باستثناء زيارة إلى ميانمار في أوائل العام 2013. وتحدّثت إلى وزراء، ومسؤولين، ودبلوماسيّين، واستشاريّين، ورجال أعمال، وصحافيّين، وأكاديميّين، وباحثين، وعاملين في منظمات غير حكومية، وتجار، وسائقي سيارات أجرة. وكانت أغلبية هذه المحادثات مسجلة، لكن بعض الأشخاص طلبوا عدم ذكر أسمائهم. ولأنني أحمل قلب صحافي، اقتبست عن أشخاص عند الاقتضاء، لكنني لم أحاول أن أذكر كل مصادري.

وليست الحواشي التالية مصممة لتكون شاملة. قرأت آلاف الكتب والتقارير والمقالات في سياق بحثي، باللغتين الإنكليزية والصينية، ولا أعتقد أن القراء سيجدون من المفيد أن أدرجها كلها. بدلاً من ذلك، لفتُّ الانتباه إلى أهم المصادر، ولا سيّما الكتب والمقالات المهمة، وذكرتُ المصادر حيث يجب. وبذلت قصارى جهدي لإدراج كل خطابات السياسات وبياناتها.

ويمكن العثور على كثير من المواد الخام للكتاب في المقالات المنشورة لمصلحة عملاء غافيكال للبحوث وغافيكال دراغونوميكس في 2013 ـ 2016. ولفتُّ انتباه القراء إلى المقالات الأصلية عندما بدا من المفيد القيام بذلك.

المقدمة

1. ظهرت نسخة من هذه المقدمة في الأصل في ميلر، «الحلم الصيني: الإمبراطورية ترد الضربة» في الفصلية الاقتصادية للصين، غافيكال دراغونوميكس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

2. لقد أخذت هذا التاريخ الملخص من مصادر عديدة. ومن الروايات المفيدة بشكل خاص عن التاريخ الأقدم كتاب أود أرني وستاد الإمبراطورية المضطربة: الصين والعالم منذ العام 1750، بودلي هيد، لندن (2012).

3. ألكسندر في أفاكوف، ألفا سنة من الإحصاءات الاقتصادية، الأعوام 1 ـ 2012: السكان، والناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، ألغورا، نيويورك (2015).
4. أنغوس ماديسون، مراقبة الاقتصاد العالمي، مركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، http://www.ggdc.net/maddison/Monitoring.shtml
5. انظر، على سبيل المثال، «خلفية: مساهمات الصين في الحرب العالمية الثانية بالأرقام»، شينخوا، 3 أيلول/ سبتمبر 2015، -http://news.xinhuanet.com/eng lish/2015-09/03/c_134582291.htm.
6. للحصول على رواية ممتازة عن كيفية مساعدة الذاكرة التاريخية في بناء الهوية الوطنية، انظر تشنغ وانغ، لا تنس أبداً الإذلال الوطني: الذاكرة التاريخية في السياسة الصينية والعلاقات الخارجية، كولومبيا، نيويورك (2012).
7. http://www.chinatoday.com/general/china-flag-emblem-anthem.htm.
8. أدلى شي جين بينغ بأول تعليق علني عن «الحلم الصيني»، الذي تُرجم أيضاً إلى «حلم الصين»، عندما زار معرض «الطريق نحو التجديد» في المتحف الوطني الصيني في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 فور وصوله إلى السلطة تقريباً. انظر «شي يتعهد بـ(التجديد الكبير للأمة الصينية)»، -http://news.xinhuanet.com/english/chi na/2012-11/29/c_132008231.htm. لتقرير مماثل باللغة الصينية، انظر «شي جين بينغ: وراثة المستقبل ومواصلة تقدم الأمة الصينية، لا نزال نتقدم نحو تحقيق هدف التجدد العظيم للأمة الصينية»، بيبولز دايلي، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، http://politics.people. com.cn/n/2012/1129/c1024-19744072.html.
9. المصدر الرئيس للفقرات التالية هو أورفيل شل وجون ديلوري، الثروة والقوة: المسار الطويل للصين إلى القرن الحادي والعشرين، ليتل براون، لندن (2013).
10. أدلى شي بهذا الخطاب أثناء تفقده قاعدة عسكرية في غوانغتشو. وقال إن «الحلم الصيني» المتمثل في التجدد الوطني هو أيضاً «حلم بلد قوي وقوة عسكرية قوية». انظر «من الضروري الإصرار على أن الدول الغنية والجيش القوي يجب أن يعملا معاً لبناء دفاع وطني قوي وجيش قوي»، تشاينا يوث دايلي، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2012، http://zqb.cyol. com/html/2012-12/13/nw.D110000zgqnb_20121213_1-01.htm.
11. انظر ميلر، «الأوزة تخطو إلى العزلة»، غافيكال للبحوث، 3 أيلول/ سبتمبر 2015.
12. مقابلة غير رسمية مع المؤلف في بكين، 29 حزيران/ يونيو 2015.

13. 13 شباط/ فبراير 2012. وُضع مفهوم شيشنغ داغوو غوانشي في مقال في تموز/ يوليو 2012 من قبل تسوي تيانكاي، نائب وزير الخارجية وقتذاك، وبانغ هانتشاو: «العلاقات الصينية الأمريكية في الدبلوماسية الصينية الشاملة في العصر الجديد»، في المراجعة الاستراتيجية الدولية للصين 2012، مؤسسة العلاقات الدولية في جامعة بكين.

14. انظر خطاب شي جين بينغ «دعوا الشعور بمجتمع المصير المشترك يأخذ جذوره العميقة في الدول المجاورة» في مؤتمر عمل الحزب حول الدبلوماسية الإقليمية في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2013: http://news.xinhuanet.com/politics/2013-10/25/c_117878944.htm. تشوبيان وايجياو تُترجَم رسميّاً إلى «دبلوماسية الأطراف»، لكنني أفضل «دبلوماسية الجوار» أو «الدبلوماسية الإقليمية».

15. انظر ديفيد شامبو، «وهم القوة الصينية» في http://nationalinterest.org/feature/the-illusion-chinese-power-10739، والصين تذهب إلى العالمية: السلطة الجزئية، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك (2013).

16. «عُقد المؤتمر المركزي بشأن العمل المتعلق بالشؤون الخارجية في بكين»، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1215680.shtml.

17. لطالما احتفل الحزب الشيوعي الصيني بدوره في إنهاء «قرن الإذلال» (باينيان غوتشي) للمساعدة في إضفاء الشرعية على حكمه.

18. تقول الأحرف الصينية ياتشو مينغ، وهو ما يعني «الحلم الآسيوي».

19. لقد استخدمت الأحرف المبسطة التي اعتمدتها حكومة جمهورية الصين الشعبية في خمسينيات القرن العشرين. يُستخدَم حرف مينغ على الغلاف الأمامي الحرف التقليدي غير المبسط ليعني «الحلم».

20. http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf.

21. أعتقدُ بأنني كنت من أوائل من اقترحوا هذا. انظر «بريتون وودز صينية»، غافيكال للبحوث، 12 حزيران/ يونيو 2014. منذ ذلك الحين جعلت رأيي أكثر اعتدالاً: انظر «بنك البنية التحتية الممل»، غافيكال للبحوث، 30 حزيران/ يونيو 2016.

22. يُستخدم مصطلح «كاليفورنيا الصين» من قبل ثانت ميينت يو في «اللعبة الجديدة الرائعة في آسيا»، السياسة الخارجية، 12 أيلول/ سبتمبر 2011، http://foreignpolicy.com/2011/09/12/asias-new-great-game/. للحصول على رواية أكثر شمولاً، انظر كتابه حيث تلتقي الصين مع الهند: بورما ومفترق الطرق الجديد في آسيا، فايبر أند فايبر، لندن (2011).

23. للحصول على موجز مفيد لخطابات شي حول «الحلم الصيني» الذي يتحدّث فيه عن أن الصين تصبح «غنية وقوية» (فوتشيانغ)، انظر «15 خطاباً للأمين العام شي جينبينغ موسعة منهجيّاً في ‹الحلم الصيني›»، بيبلوز دايلي أونلاين، 19 حزيران/ يونيو 2013، http://theory.people.com.cn/n/2013/0619/c40531-21891787.html.

24. انظر «النص الكامل: خطاب شي في الاحتفال بالذكرى 70 للانتصار في الحرب»، تشاينا دايلي، 3 أيلول/ سبتمبر 2015، http://www.chinadaily.com.cn/world/2015victoryanniv/2015-09/03/content_21783362.htm.

25. حلم الصين: تفكير القوة العظمى ووضعها الاستراتيجي في عصر ما بعد أمريكا، سي إن تايمز بوكس (2015)، ص. 100. نُشر الكتاب باللغة الصينية في العام 2010.

26. في عالم العلاقات الدولية، يعتقد «الواقعيون» بأن الجغرافيا السياسية هي بمثابة البقاء للأصلح لدى داروين: وتستلزم سياسات القوة العظمى التنافس والنزاع والحرب. ويقول جون جاي ميرشيمر، أحد المفكرين «الواقعيّين» الرائدين في العالم، إن «البقاء هو الهدف الأساسي للقوى العظمى». انظر جاي جاي ميرشيمر مأساة سياسة القوى العظمى، نورتون، نيويورك (2001).

الفصل الأول:
«حزام واحد.. طريق واحد»

1. قيل لي هذا من قبل جيراني في قرية صغيرة في محافظة هوايرو الريفية في بكين، حيث أستأجرُ كوخاً في ظل السور العظيم. وتجاهلت القرار الذي يمنع إطلاق اللهب المكشوف، فقد أطلقت النار على جهاز الشواء في أي حال.

2. «الرئيس الصيني يقترح حلم آسيا والمحيط الهادئ»، http://www.2014apecceosummit.com/apec/news1/1721.jhtml.

3. «الإصرار على النظرة الصحيحة للصلاح والفوائد، وأداء الدور الفاعل لقوة عظمى مسؤولة»، بيبولز دايلي، 10 أيلول/ سبتمبر 2013، http://opinion.people.com.cn/n/2013/0910/c1003-22862978.html.

4. «‹الاستراتيجية المؤلفة من 24 حرفاً› لدنغ شياو بينغ»، http://www.global security.org/military/world/china/24-character.htm.

5. انظر، على سبيل المثال، «أضروا بمشاعر الشعب الصيني»، تشاينا ديجيتال تايمز،

6. http://chinadigitaltimes.net/space/Hurt_the_feelings_of_the_Chinese_people.
7. أنا مدين لكريستوفر جونسون على تلخيصه الممتاز لسياسة الصين الخارجية المتطورة في ‹‹مبادرة الحزام والطريق› للرئيس شي جين بينغ: تقييم عملي لخريطة الطريق للحزب الشيوعي الصيني للنهضة العالمية للصين››، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، آذار/ مارس 2016.
8. http://news.xinhuanet.com/english2010/china/201109/06/c_131102329.htm
9. http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/wjbz_663308/activities_663312/t1093870.shtml.
10. «وزير الخارجية وانغ يي يجتمع مع الصحافة»، 8 آذار/ مارس 2014، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/wjbz_663308/2461_663310/t1135385.shtml.
11. http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1215680.shtml.
12. «الزعيم الصيني شي يطالب بتسريع استراتيجية اتفاقية التجارة الحرة»، شينخوا، 6 كانون الأول/ ديسمبر2014، http://news.xinhuanet.com/english/china/2014-12/06/c_133837015.htm.
13. «الرؤية والإجراءات المتعلقة بالاشتراك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، 28 آذار/ مارس 2015، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1249618.shtml.
14. «الرئيس شي جين بينغ يلقي خطاباً مهماً ويقترح بناء حزام طريق الحرير الاقتصادي مع بلدان آسيا الوسطى»،
15. 7 أيلول/ سبتمبر 2013، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/xjpfwzysiesgjtfhshzzfh_665686/t1076334.shtml.
16. 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، http://www.asean-china-center.org/english/2013-10/03/c_133062675.htm.
17. «الرؤية والإجراءات المتعلقة بالاشتراك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق.
18. المرجع نفسه.

19. المرجع نفسه.
20. «الاشتراك في بناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين من خلال تعميق الثقة المتبادلة وتعزيز الربط»، 29 آذار/ مارس 2015، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1249761.shtml.
21. مقابلة المؤلف مع كريستوفر جونسون، واشنطن العاصمة، 30 أيلول/ سبتمبر 2015.
22. المرجع نفسه.
23. يمكن العثور على القائمة الكاملة للأعضاء على موقع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: http://euweb.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/?show=0.
24. هذا ما أشار إليه مسؤولو بنك التنمية الآسيوي على هامش اجتماعهم السنوي في أيار/ مايو 2014، الذي عقد في أستانا، والذي حضرتُه.
25. انظر ميلر، «بريتون وودز صينية»، مرجع سابق.
26. «بنك التنمية الآسيوي سيكون سعيداً للغاية للعمل مع البنك الآسيوي للبنية التحتية الصيني»، رويترز، 2 أيار/ مايو 2014، http://www.reuters.com/article/kazakhstan-adb-banking-idUSL6N0NO1ZG20140502.
27. هنا المقطع البارز: «ستقوم الحكومة الصينية بدمج مواردها المحلية لتوفير دعم أقوى للمبادرة على صعيد السياسات. وهي ستسهل إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية». انظر «الرؤية والإجراءات المتعلقة بالاشتراك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق.
28. انظر ميلر، «نوبة غضب ضيقة الأفق وقصيرة النظر»، غافيكال للبحوث، 17 آذار/ مارس 2015.
29. قبل الاحتفال، نشرت تشاينا دايلي نسخة من الخطاب الذي ألقاه لو في وقت لاحق في الحفل:
30. «يمكن للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لو كان شاملاً أن يحدث فرقاً»، 25 حزيران/ يونيو 2015، http://usa.chinadaily.com.cn/epaper/2015- 06/25/content_21101260.htm.
31. «الاتفاق على بنك التنمية الجديد» متاح على http://brics.itamaraty.gov.br/images/pdf/BRICSNDB.doc.
32. «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الإنمائي الصيني سيكون رشيقاً ونظيفاً وأخضر،

يقول رئيسه»، وول ستريت جورنال، 22 كانون/ يناير 2016، /http://www.wsj.com articles/china-led-development-bank-will-belean-clean-and-green-says-he .ad-1453479933

33. «ما هو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؟»، /http://euweb.aiib.org/html .aboutus/AIIB/?show=0

34. «الاجتماع السنوي الأول لمجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عُقد في بكين: المحافظون لاحظوا التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الأولى من عمل البنك»، http://www. .aiib.org/html/2016/NEWS_0625/123.html

35. انظر ميلر، «مصرف البنية التحتية الممل»، مرجع سابق.

36. يعتمد تحليل قدرات الإقراض للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنكين الصينيّين المكلفين بتمويل السياسات في الصفحات الثلاث التالية اعتماداً كبيراً على عمل زميلي آرثر كرويبر. انظر «تمويل الأحلام العالمية للصين»، الفصلية الاقتصادية للصين، غافيكال دراغونوميكس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

37. انظر هنري ساندرسون ومايكل فورسيذي، البنك الصيني الممتاز: الديون والنفط والأثر ـ كيف يعيد بنك التنمية الصيني كتابة قواعد التمويل، وايلي، سنغافورة (2013).

38. تقرير التنافسية العالمي 2015 ـ 2016، «تصنيفات التنافسية»، المنتدى الاقتصادي العالمي، -http://reports.weforum.org/global-competitiveness-re /port-2015-2016/competitiveness-rankings.

39. البنية التحتية لآسيا السلسة، معهد بنك التنمية الآسيوي، طوكيو (2009)، /http://adb.org .sites/default/files/pub/2009/2009.08.31.book.infrastructure.seamless.asia.pdf

40. ظهر جزء من هذا القسم في الأصل في ميلر، «سباق التسلح الخاص بالبنية التحتية الآسيوية»، غافيكال دراغونوميكس، 30 حزيران/ يونيو 2015.

41. انظر ناوهيرو كيتانو ويوكينوري هارادا، تقدير المساعدات الخارجية للصين 2001 ـ 2003، معهد البحوث في وكالة اليابان للتعاون الدولي، حزيران/ يونيو 2014.،https://jica-ri.jica go.jp/publication/assets/JICA-RI_WP_No.78_2014. pdf. يمكن العثور على مزيد من المعلومات في الورقة البيضاء للمعونة الأجنبية الصينية (2014)، http://news. xinhuanet.com/english/china/2014-07/10/c_133474011.htm. انظر أيضاً ميلر، «سباق التسلح الخاص بالبنية التحتية الآسيوية»، مرجع سابق.

42. «قرار مجلس الوزراء بشأن ميثاق التعاون الإنمائي»، 10 شباط/ فبراير 2015، http://www. .mofa.go.jp/files/000067701.pdf

43. «العلاقات الأقوى مع آسيان أمر حيوي لأمن اليابان: المساعدة الإنمائية الرسمية»، كيودو، 13 آذار/ مارس، 2015، http://www.japantimes.co.jp/news/2015/03/13/national/stronger-ties-asean-vital-japans-security-oda-paper/#.VYEsdPmqpBd.

44. «اليابان تكشف عن خطة بقيمة 110 مليارات دولار أمريكي لتمويل البنية التحتية الآسيوية، وعينها على البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، رويترز، 21 أيار/ مايو 2015، http://www.reuters.com/article/2015/05/21/us-japan-asia-investment-idUSKBN0O617G 20150521.

45. انظر «الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بالممر الاقتصادي الجنوبي لمنطقة الميكونغ الكبرى»، بنك التنمية الآسيوي (2010)، http://www.adb.org/sites/default/files/publication/28006/gms-action-plan-south.pdf.

46. «لا تعاقبونا على استخدام البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، يقول وزير كمبودي»، مراجعة نيكاي الآسيوية، 21 أيار/ مايو 2015، http://asia.nikkei.com/Features/The-Future-of-Asia-2015/Don-t-penalize-us-for-using-AIIB-says-Cambodian-minister.

47. مقابلة مع المؤلف في بنوم بنه، 22 أيار/ مايو 2015.

48. انظر أندرو باتسون، «هل يستطيع طريق الحرير الجديد إحياء صادرات الصين؟»، غافيكال دراغونوميكس، 17 شباط/ فبراير 2015.

49. انظر توم ميلر، «الاستثمار على طول طريق الحرير الجديد»، غافيكال دراغونوميكس، 4 آذار/ مارس 2015.

50. «التنسيق والتعاون والتنظيم في التنفيذ المنتظم لخطة التنفيذ المحلية الخاصة بـ(حزام واحد وطريق واحد)»، http://www.sdpc.gov.cn/gzdt/201511/t20151120_759153.html.

51. ليس «تحالف الموانئ» ولا الاستثمار في ملقا مدرجين من قبل لجنة التنمية الوطنية والإصلاح. ويقوم «تحالف الموانئ» بين الموانئ الصينية، داليان وتايكانغ وشنغهاي ونينغبو وفوتشو وشيامن وغوانغتشو وشنتشن وهايكوند تشينتشو والموانئ الماليزية بينتولو وجوهور وكوانتان وملقا وبينانغ وبورت كلانغ. انظر «الصين وماليزيا تروجان لـ(تحالف موانئ) جديد للحد من الاختناقات الجمركية وتعزيز التجارة»، ساوث تشاينا مورنينغ بوست، 9 نيسان/ أبريل 2016، http://www.scmp.com/news/asia/southeast-asia/article/1934839/china-malaysia-tout-new-port-alliance-reduce-customs.

52. «العام 2015 عام التعاون في مصائد الأسماك والتعاون الاقتصادي والتجاري بين كل البلدان»، 21 كانون الثاني/ يناير 2016، http://www.mofcom.gov.cn/article/tong-jiziliao /dgzz/201601/20160101239881.shtml.
53. مقابلة مع المؤلف في بكين، 29 أيار/ مايو 2015.
54. مقابلة مع المؤلف، 19 أيار/ مايو 2015.

الفصل الثاني:
السير غرباً

1. صممت مركز خان شاتير الترفيهي، الذي يُترجم إلى «خيمة خان»، مؤسسة فوستر وشركاه ومقرها لندن. انظر http://www.fosterandpartners.com/projects/khan-sha-tyr-entertainment-centre/.
2. إن الطبيعة الغامضة «للملكية»، إلى جانب تغيير مخرجات الإنتاج السنوية، تجعل من المستحيل التوصل إلى رقم محدد. لكنني سمعت كلمة «ربع» من عدة مصادر جيدة الاطلاع في 2014 ـ 2015، وهو أفضل تقدير لدي.
3. «الرئيس شي جين بينغ يلقي خطاباً مهماً ويقترح بناء حزام طريق الحرير الاقتصادي مع بلدان آسيا الوسطى»، 7 أيلول/ سبتمبر 2013، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/top-ics_665678/xjpfwzysiesgjtfhshzzfh_665686/t1076334.shtml.
4. اثنان من المصادر المفيدة في تاريخ المنطقة هما كتاب وستاد الإمبراطورية المضطربة، مرجع سابق، ومايكل كلارك، «"مركزية" آسيا الوسطى في تاريخ العالم، 1700 ـ 2008: من محور إلى طرف والعودة مرة أخرى؟» في ماكراس وكلارك (محرران)، الصين وشينجيانغ ووسط آسيا: التاريخ والتحول والتفاعل عبر الحدود في القرن الحادي والعشرين، روتليدج، لندن ونيويورك (2009).
5. تشير الصين بانتظام إلى «الشرور الثلاثة»، على رغم أن هذا التعبير لا يُستخدم في الواقع في الميثاق نفسه. انظر http://www.soi.org.br/upload/34b4f65564132e7702726ee2521839c790b895453b6de5509cf1f997e9e50405.pdf.
6. انظر «خطاب رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو في الجلسة الافتتاحية للمعرض الصيني الأوراسي الثاني»، شينخوا، 3 أيلول/ سبتمبر 2012، http://en.people.cn/90883/7933186.html.

7. «وانغ جيسي: ‹السير غرباً›، إعادة توازن الجغرافيا السياسية في الصين»، غلوبل تايمز، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، http://opinion.huanqiu.com/ opinion_world/2012-10/3193760.html.

8. قدم رافاييللو بانتوتشي وألكساندروس بيترسون هذه الحجة بقوة في عدد من المقالات، ولا سيّما في «إمبراطورية الصين غير المتعمدة»، المصلحة الوطنية، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 2012، http://nationalinterest.org/print/article/chinas-inad-vertent-empire -7615. وشارك بانتوتشي وبيترسون أيضاً في تأسيس مدونة ممتازة: www.chinaincentralasia.com. وبشكل مأساوي، قُتِل بيترسون في كانون الثاني/ يناير 2014 في هجوم على مطعم في كابول، حيث كان يعمل في الجامعة الأمريكية.

9. انظر، على سبيل المثال، «مئات يواجهون المحاكمة بسبب أعمال شغب مميتة في شينجيانغ»، غارديان، 24 آب/ أغسطس 2009، https://www.theguardian.com/world/2009/aug/24/china-trials-xinjiang-riots.

10. ظهرت نسخة من الفقرات القليلة التالية في الأصل كمراجعة كتاب كتبتها لسبكتيتر. انظر «سياسة الصين القمعية تجاه طرفها الإسلامي قد أدت إلى نتائج عكسية سيئة»، 1 آب/ أغسطس 2015، http://www.spectator.co.uk/2015/08/chinas-repres-sive-policytowards-its-islamic-fringe-has-badly-backfired. يأتي كثير من المعلومات في هذا القسم من نيك هولستوك، شعب الصين المنسي: شينجيانغ والإرهاب والدولة الصينية، آي بي توريس، لندن (2015). عدد القتلى من عندي، وقد توصلت إليه من جمع أعداد القتلى المبلغ عنها في ذلك العام.

11. يمكن رؤية التقرير هنا: https://na-production.s3.amazonaws. com/docu-ments/ISIS-Files.pdf.

12. انظر: http://english.alarabiya.net/en/perspective/analysis/2016/03/02/Chi-na-s-proxy-war-in-Syria-Revealing-the-role-of-Uighur-fighters-.html.

13. انظر على سبيل المثال «السفارة الصينية في قرغيزستان تتعرض لهجوم انتحاري»، فاينانشال تايمز، 30 آب/ أغسطس 2016، https://www.ft.com/content/23243e7e-6e82-11e6-9ac1-1055824ca907#axzz4JMS4K4O7.

14. «بكين تتعهد بالرد بعد هجوم قرغيزستان»، تشاينا ديجيتال تايمز، 7 أيلول/ سبتمبر 2016، http://chinadigitaltimes.net/2016/09/beijing-vows-strike-back-kyr-gyzstan-embassy-attack/.

15. لخورغوس العديد من الأسماء وطرق النطق المختلفة، اعتماداً على من تتحدّث إليه ولغتك المفضلة. بالكازاخية والأيغورية، تُنطق غورغاس؛ وبالروسية، خورغوس؛ وبالصينية، خويرغوسي. وثمة من ينطقها هورغوس.

16. انظر، على سبيل المثال، «سكة الحرير الحديدية للتجارة الصينية الأوروبية»، بلومبرغ، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2012، http://www.bloomberg.com/news/articles/2012-12-20/the-silk-railroad-of-china-europe-trade، و«المناورة الجريئة للصين لتدعيم التجارة مع أوروبا ـ على طول طريق الحرير القديم»، لوس أنجلوس تايمز، 1 أيار/ مايو 2016، http://www.latimes.com/world/asia/la-fg-china-silk-road-20160501-story.html.

17. «دي إتش إل تفتح ممراً صناعيّاً بين الصين وتركيا»، قائمة لويد للتحميل، 18 كانون الأول/ ديسمبر 2015، http://www.lloydsloadinglist.com/freight-directory/news/DHL-opens-China-Turkey-intermodal-corridor/65139.htm#.WAYnwuArJN0.

18. انظر «برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى 2020: إطار استراتيجي للتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى 2011 ـ 2020»، بنك التنمية الآسيوي (2012)، http://www.carecprogram.org/uploads/docs/CAREC-Publications/2012/CAREC-2020-Strategic-Framework. pdf.

19. انظر http://www.carecprogram.org/index.php?page=ci-knowledge-sharing.

20. مقابلة غير رسمية مع المؤلف في بكين، 21 نيسان/ أبريل 2015.

21. مقابلة مع المؤلف، 2 أيلول/ سبتمبر 2014.

22. أُجرِيت كل المقابلات في كاشغار وما حولها في الفترة من 23 إلى 24 آب/ أغسطس 2014.

23. أيزاك ستون فيش، «مدن الصين الأسخن وكاشغار»، نيوزويك، 25 أيلول/ سبتمبر 2010، http://europe.newsweek.com/chinas-hottest-cities-and-kashgar-72333?rm=eu.

24. ظهر جزء كبير من هذا القسم في الأصل باسم «الدم والبازارات على طريق الحرير الجديد» غافيكال دراغونوميكس، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

25. «أغنى هدية منحتها السماء للشعب الصيني». على موقعهما على الإنترنت (http://www.chinaincentralasia.com)، يترجم بانتوتشي وبيترسون تعليقات اللواء ليو كما يلي، «آسيا الوسطى هي القطعة السميكة من الكعك الممنوحة للصينيّين المعاصرين من قبل السماء». وهذه الترجمة ملونة، لكنها في رأيي غير دقيقة.

26. المصدر الرئيس للقسم عن الطاقة في آسيا الوسطى هو مارلين لارويل وسيباستيان بيروز، المسألة الصينية في آسيا الوسطى: النظام المحلي، والتغيير الاجتماعي، والعامل الصيني، كولومبيا، نيويورك (2012). وأستخدمُ أيضاً كتابهما على نطاق واسع كخلفية للفصل. وثمة رواية أخرى مفيدة هي ألكسندر كولي، الألعاب الكبرى والقواعد المحلية: السباق الكبير الجديد على الطاقة في آسيا الوسطى، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك (2012).

27. أوضحت الولاءات المختلطة لسائقي، لكل من إثنيته القرغيزية وللحزب ـ الدولة في الصين، الطبيعة المعقدة للهوية الشخصية والوطنية في هذا الجزء من الصين.

28. صحيح أن الفكرة مبتذلة، لكن الجودة والوصول الخاصين بالبنية التحتية الصلبة للصين هما في الواقع غير عاديّين. ولم تكن لدي مشكلة في الدردشة مع أصدقائي في بكين الآتين من الحدود الجبلية لشينجيانغ، لكنني لا أزال أصارع للحصول على إشارة للهاتف المحمول في وسط أكسفورد.

29. ينتشر تهريب المخدرات عبر الحدود الغربية للصين في كل من شينجيانغ ويونان. وأكبر مصدر للأفيون في الصين هو منطقة «الهلال الذهبي»: أفغانستان وباكستان وإيران. ويجري تهريب الهيروين إلى شينجيانغ عبر باكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان، بما في ذلك عبر ممر إيركشتام. ولا أتخيل، مع ذلك، أن العديد من المخدرات يجري الاتجار بها في الاتجاه المعاكس عن طريق رجال إنكليز يحملون دفاتر ملاحظات. انظر موراي سكوت تانر، «الصين تواجه المخدرات الأفغانية: وجهات نظر إنفاذ القانون في ‹الهلال الذهبي›»، سي إن إيه، آذار/ مارس 2011، https://wikileaks.org/gifiles/attach/134/134547_China%20Heroin.pdf.

30. أُجرِيت كل المقابلات في أوش في 26 آب/ أغسطس 2014.

31. نقلاً عن رومان موزاليفسكي، «مخطط السكك الحديدية بين الصين وقرغيزستان وأوزبكستان: مخاوف وآمال وتوقعات»، يوراسيا دايلي مونيتور، مؤسسة جيمستاون، 30 أيار/ مايو 2012.

32. مقابلة مع المؤلف في ألماتي، 6 حزيران/ يونيو 2014.

33. مقابلة مع ديردري تينان، مدير مشروع آسيا الوسطى في المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في بيشكك، 28 آب/ أغسطس 2014.

34. انظر كريس ريكلتون، «قرغيزستان: مبتزون يستهدفون رواد أعمال صينيّين»، 10 كانون الثاني/ يناير 2014، http://www.eurasianet. org/node/67928. شبكة أوراسيا، التي يمولها جورج سوروس ومعهد المجتمع المفتوح التابع له، مصدر لا يُقدر بثمن باللغة الإنكليزية عن آسيا الوسطى.

35. كنت أفكر هنا في المقابلات مع المهاجرين الصينيّين الواردة في هوارد دبليو فرنش، القارة الصينية الثانية: كيف يقوم مليون مهاجر ببناء إمبراطورية جديدة في أفريقيا، نوبف، نيويورك (2014).

36. أُجرِيت كل المقابلات في بيشكك في 28 ـ 29 آب/ أغسطس 2014.

37. مقابلة مع المؤلف في بكين، 20 آب/ أغسطس 2014.

38. ظهر جزء كبير من هذا القسم في الأصل باسم «رحلات على طول طريق الحرير الجديد: اقتصاديات القوة»، غافيكال دراغونوميكس، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

39. تحدّثت هيلاري كلينتون عن جهود بوتين لـ«إعادة الطابع السوفياتي» أوراسيا. انظر «كلينتون تدعو التكامل الأوراسي محاولة لـ(إعادة الطابع السوفياتي)»، راديو أوروبا الحرة راديو الحرية، 28 تموز/ يوليو 2016، http://www.rferl.org/content/clinton-calls-eur-asian-integration-effort-to-resovietize/24791921.html.

40. مقتبس من مايكل كلارك، «فهم المحور الأوراسي للصين»، الدبلوماسي، 10 أيلول/ سبتمبر 2015، http://thediplomat.com/2015/09/understanding-chinas-eurasian-pivot/. وجدتُ أن الدبلوماسي مصدر قيم للمعلومات لفهم السياسة الخارجية للصين في آسيا.

41. مقابلة مع المؤلف في ألماتي، 7 حزيران/ يونيو 2014.

42. مقابلة مع المؤلف، 6 أيار/ مايو 2014.

43. «روابط إلى الرخاء: الربط والتجارة والنمو في آسيا النامية»، اجتماع فريق بنك التنمية الآسيوي، 4 أيار/ مايو 2014.

44. مقابلة مع المؤلف، 29 آب/ أغسطس 2014.

45. انظر http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/49433.

46. «الصين ستنشئ قطاراً بسرعة 400 كيلومتر في الساعة للسكك الحديدية العالية السرعة في روسيا»، روسيا اليوم، 6 حزيران/ يونيو 2016، https://www.rt.com/business/345535-china-train-russia-kazan/.

47. انظر مشكلة الصين في آسيا الوسطى، 27 شباط/ فبراير 2013. الموجز التنفيذي متاح هنا: https://www.crisisgroup.org/asia/north-east-asia/china/china-s-central-asia-problem.

48. مقتبس من ميرا ميلوسيفيتش، «روسيا والصين»، مؤسسة التحليل والدراسات الاجتماعية، 17 أيلول/ سبتمبر 2014، http://www.fundacionfaes.org/en/analysis/127/rusia_y_china.

الفصل الثالث:
في حرارة الشمس

1. عنوان الفصل مستوحى من فيلم بكين الكلاسيكي لجيانغ وين في العام 1994، والذي تجري أحداثه خلال الثورة الثقافية. انظر https://en.wikipedia. org/wiki/In_the_Heat_of_the_Sun.

2. يُسمى الصارون لونغيي في ميانمار.

3. لمعرفة المزيد عن سياسة «الذهاب غرباً»، انظر ميلر، المليار الحضريون في الصين: القصة وراء أكبر هجرة في تاريخ البشرية، زد، لندن (2012).

4. «مطارات الصين العشرة الأولى»، http://baike.baidu.com/view/2144319.htm، و«قائمة المطارات الأكثر ازدحاماً بحركة المسافرين»، ويكيبيديا، https://en.wikipedia. org/wiki/List_of_busiest_airports_by_passenger_traffic#2015_statistics.

5. «رأي مجلس الدولة يؤيد مقاطعة يونان حول تسريع افتتاح جسر مهم إلى الجنوب الغربي»، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، http://www.gov.cn/zwgk/2011-11/03/content_1985444.htm.

6. ظهر جزء كبير من هذا القسم في الأصل باسم «لا يوجد رأس جسر بعيد جداً في الإمبراطورية الصينية المتوسعة»، غافيكال دراغونوميكس، 7 نيسان/ أبريل 2014، و«في لاوس، كل الطرق تؤدي إلى الصين»، غافيكال دراغونوميكس، 8 نيسان/ أبريل 2014.

7. استنارت كتاباتي حول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك لاوس، ببيتر تشرش (محرر)، تاريخ قصير لجنوب شرق آسيا، وايلي، سنغافورة (2009).

8. انظر «الصين تحتل مرتبة أكبر مستثمر في لاوس»، بي بي إس التايلاندية، 20 أيلول/ سبتمبر 2014، http://englishnews.thaipbs.or.th/china-ranks-largest-investor-laos/. كانت تايلاند شريكاً تجارياً أكبر قليلاً في العام 2015، وفق كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2050.html#la.

9. «تخطط الصين لاستثمار مبلغ 31 مليار دولار أمريكي في منطقة الحدود مع لاوس»، تشاينا دايلي، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، http://europe.chinadaily.com.cn/business/2015-10/20/content_22229728.htm.

10. لمزيد من المعلومات، انظر http://www.adb.org/publications/greater-mekong-subregion-economic-cooperation-program-overview.

11. أتذكر رحلة أتوبيس مرهقة من شمال لاوس إلى لوانغ برابانغ في آب/ أغسطس 2011، عندما علقنا في الوحل. واستغرق حل المشكلة فترة طويلة بما فيه الكفاية بالنسبة لي لأقرأ جزءاً كبيراً من آنا كارنينا.
12. أُجرِيت كل المقابلات في أودومكساي في 4 ـ 5 آذار/ مارس 2014.
13. اكتشفت شخصيّاً ذلك في تموز/ يوليو 2012، عندما مات صديق عزيز لي بشكل مأساوي في المدينة.
14. «جسر جديد بين تايلاند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية يكمل 'حلقة مفقودة' في ممر إقليمي رئيس»، 11 كانون الأول/ ديسمبر 2013، http://www.adb.org/news/new-thai-lao-pdr-bridge-completes-missing-link-key-regional-corridor.
15. 7 آذار/ مارس 2014.
16. قمتُ بمراجعة هذه المعلومات مع عدد من وسائل الإعلام والمصادر الحكومية. انظر، على سبيل المثال، «الصين ولاوس توقعان على اتفاقية للسكك الحديدية»، تشاينا دايلي، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، http://www.chinadaily.com.cn/business/2015-11/14/content_22456633.htm. لكن بعد كثير من التعطيلات، سيحدد الوقت فقط ما إذا كانت السكك الحديدية ستُبنى بالفعل.
17. «الصين وتايلاند توقعان صفقات في السكك الحديدية والأرز والمطاط»، الدبلوماسي، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2015، http://thediplomat.com/2015/12/china-thai-land-sign-rail-rice-and-rubber-deals/.
18. «آسيا المتغيرة: دبلوماسية السكك الحديدية العالية السرعة لدى الصين، الاستراتيجي، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، http://www.aspistrategist.org.au/changin-gasia-chinas-high-speed-railway-diplomacy/.
19. 1 ميو يساوي أقل من خُمس أكر أو 0.06 هكتار.
20. زار مقدم البرامج سيمون ريف المنتجع أثناء تشييده ضمن إعداده لفيلمه الوثائقي عن السفر مدار السرطان، الذي جرى بثه على بي بي سي في نيسان/ أبريل 2010. ويمكن الاطلاع على مقطع في https://www.youtube.com/watch?v=28hDqzDGVn0. ويتوفر فيديو ترويجي للمنتجع باللغة الصينية على https://www.youtube.com/watch?v=k7Od-ftN2ksQ.
21. انظر، على سبيل المثال، «مقامرة لاوس الصينية»، الدبلوماسي، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2010، http://thediplomat.com/2010/12/laoss-chinese-gamble/.

22. «مجموعة دوك نجيو خام تدفع ضرائب بمبلغ 6.3 مليون دولار أمريكي»، فايستوك، 4 شباط/ فبراير 2015،

23. http://en.vietstock.com.vn/2015/02/dok-ngiew-kham-group-pays-us63 .m-intaxes-71-195753.htm

24. أُجريت مقابلات المؤلف في المنطقة الاقتصادية الخاصة في المثلث الذهبي في 6 آذار/ مارس 2014.

25. «الصين ستحفز الاستثمار في لاوس»، فينتيان تايمز، 10 أيار/ مايو 2016،

26. http://www.nationmultimedia.com/aec/China-to-spur-investment-in-La- .os-30285603.html

27. «تغييرات القيادة وزيارة أوباما المقبلة تعطينا فرصاً جديدة في لاوس»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 4 شباط/ فبراير 2016، https://www.csis.org/analysis/ leadership-changes-and-upcoming-obama-visit-give-us-new-opportuni- .ties-laos

28. أنا مدين لجون سيورجياري لمشاركتي وجهات نظره حول العلاقات بين الصين وكمبوديا. أوصي بورقته «نموذج صيني للعلاقات بين الراعي والعميل؟ الشراكة الصينية الكمبودية، العلاقات الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، http:// .irap.oxfordjournals.org/content/15/2/245.short

29. انظر «القادة الآسيويون في اجتماع إقليمي يفشلون في حل النزاعات حول بحر الصين الجنوبي»، نيويورك تايمز، 12 تموز/ يوليو 2012، http://www.nytimes.com/2012/07/13/ world/asia/asian-leaders-fail-to-resolve-disputes-on-south-china-sea-dur- .ing-asean-summit.html?_r=0

30. «الزعيم الكمبودي هون سين يثبت أنه رئيس صلب لآسيان»، وول ستريت جورنال، 4 نيسان/ أبريل 2012، http://blogs.wsj.com/indonesiarealtime/2012/04/04/ ./cambodias-hun-sen-proves-a-feisty-asean-chair

31. من الصعب الحصول على بيانات موثوق بها للاستثمار الأجنبي في كمبوديا، لكن هذا هو أفضل تقدير لي للوضع الحالي بعد التحقق من العديد من المصادر. انظر، على سبيل المثال، «الاستثمار الصيني ‹سيؤتي ثماره قريباً›»، خمير تايمز، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2015، http://www.khmer timeskh.com/news/18940/chinese-invest- ./---ment-to----bear-fruit-soon

32. «بنك التصدير والاستيراد الصيني سيمول مصفاة بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي في كمبوديا»، شنغهاي دايلي، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، http://www.shanghaidaily.com/Business/finance/Chinas-Exim-Bank-to-fund-US/shdaily.shtml.
33. «الصين تستثمر 9.6 مليار دولار أمريكي في كمبوديا»، بنوم بنه بوست، 1 كانون الثاني/ يناير 2013، http://www.phnompenhpost.com/business/china-invest-96b-cambodia
34. أُجرِيت كل المقابلات في بنوم بنه في 21 ـ 22 أيار/ مايو 2015.
35. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01/weodata/index.aspx.
36. مجلس تنمية كمبوديا، http://www.cdc-crdb.gov.kh/cdc/aid-management-cambodia.html. انظر أيضاً ميلر، «سباق التسلح الخاص بالبنية التحتية الآسيوية»، مرجع سابق.
37. «عندما يتعلق الأمر بالمعونة الصينية، يجب على كمبوديا أن تكون حذرة»، إيه إي سي نيوز، 18 تموز/ يوليو 2006، http://aecnewstoday.com/2016/when-it-comes-to-chinese-aid-cambodia-should-be-cautious/#axzz 4FLu6Oy4b.
38. ديفيد روبرتس، الانتقال السياسي في كمبوديا 1991 ـ 1999: السلطة والنخبوية والديمقراطية، لندن، روتليدج (2001).
39. http://www.transparency.org/cpi2015.
40. «أبرز عشرة من كبار رجال الأعمال الكمبوديّين»، ويكيليكس كيبل فيوير، https://wikileaks.org/plusd/cables/07PHNOMPENH1034_a.html.
41. «رويال تسدد مبكراً قرضاً بقيمة 421 مليون دولار أمريكي»، بنوم بنه بوست، 31 كانون الثاني/ يناير 2011، http://www.phnompenhpost.com/business/royal-repays421m-loan-early.
42. «شركة كام جي إس إم الكمبودية للهاتف المحمول تحصل على تمويل بقيمة 591 مليون دولار أمريكي»، رويترز، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، http://uk.reuters.com/article/cambodia-camgsm-idUKSGE6A30G020101104.
43. انظر سايمون دينير، «الجذب والدفع في المدار الصيني»، واشنطن بوست، 5 أيلول/ سبتمبر 2015، http://www.washingtonpost.com/sf/world/2015/09/05/the-push-and-pull-of-chinas-orbit/

44. . أوصي بشدة بسلسلة «الفناء الخلفي للصين» بقلم دينير، والتي تنتمي إليها هذه المقالة.

45. مقتبس من جون دي سيورجياري، «الصين وكمبوديا: راعٍ وعميل؟»، ورقة عمل لمركز السياسة الدولية رقم 121، 14 حزيران/ يونيو 2013، ص 17.

46. دينير، «الجذب والدفع في المدار الصيني»، مرجع سابق.

47. ثمة دلالة لاستخدامه الاسمين الصينيّين لجزر باراسيل (شيشا) وجزر سبراتلي (نانشا).

48. مقتبس من «فيما تقترب كمبوديا من الصين على حساب الولايات المتحدة، يجب أن تتذكر دروس مكيافيلي»، الدبلوماسي، 11 آب/ أغسطس 2015، http://thediplomat.com/2015/08/as-cambodia-approaches-china-over-the-us-it-should-remember-machiavellis-lessons/.

49. انظر، على سبيل المثال، «محادثات آسيان تفشل بشأن نزاع بحر الصين الجنوبي»، الجزيرة، 13 تموز/ يوليو 2012، http://www.aljazeera.com/news/asia-pacific/2012/07/201271381350228798.html.

50. مقتبس من سيورجياري، «الصين وكمبوديا: راعٍ وعميل؟»، مرجع سابق.

51. «صدام وجهاً لوجه»، فوكاس آسيان، 2 أيلول/ سبتمبر 2013، http://sea-globe.com/cpp-cnrp-cheam-yeap-son-chhay/

52. «نصف مليون كمبودي متضررون من الاستيلاء على الأراضي: تقول مجموعة حقوقية»، راديو آسيا الحرة، 1 نيسان/ أبريل 2014، http://www.rfa.org/english/news/cambodia/land-04012014170055.html.

53. انظر «المطورون والجنود 'دمروا منازل'»، 28 كانون الثاني يناير 2014، التطوير المفتوح في كمبوديا، https://opendevelopmentcambodia.net/news/developer-soldiers-destroyed-29-homes/.

54. سيورجياري، «نموذج صيني للعلاقات بين الراعي والعميل؟ الشراكة الصينية الكمبودية»، مرجع سابق.

55. «الصين وكمبوديا تعززان التعاون خلال زيارة هون سين»، الدبلوماسي، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، http://thediplomat.com/2015/10/china-cambodia-boost-cooperation-during-hun-sens-visit/.

الفصل الرابع:
الحلم بكاليفورنيا

1. جرى تغيير اسم بورما رسمياً إلى ميانمار، وهو الاستخدام القديم، في العام 1989 من قبل المجلس العسكري الحاكم آنذاك. وقبلت الأمم المتحدة التغيير وأطلق كل شخص التقيته في رحلتي عليها اسم «ميانمار». وهذا هو ما أستخدمه هنا، على الرغم من أنني أحياناً استخدم «بورمي» كصفة.
2. مقابلة للمؤلف في يانغون مع الدكتور وونغ بيت فان، وهو وقتذاك الرئيس القطري لغاردين ماثيسون. أُجريت كل المقابلات مع المؤلف الواردة في هذا الفصل في يانغون وماندالاي في كانون الثاني/ يناير 2013، ما لم يُنص على خلاف ذلك.
3. حسب ديفيد شتاينبرغ في بورما/ ميانمار: ما يجب أن يعرفه الجميع، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك (2010)، تُترجَم بوكبو بأشكال مختلفة إلى «أبناء العم، أو الأخوة، أو علاقة مبنية على القرابة».
4. ويُستخدَم المصطلح فقط لوصف العلاقة بين شعبي الصين وميانمار. وبالنسبة لغير المتخصصين، يُعد كتاب شتاينبرغ دليلاً لا غنى عنه على تاريخ ميانمار وسياستها، ويُعد مصدراً مهماً لخلفية هذا الفصل.
5. انظر، على سبيل المثال، سان يون، «هل خسرت الصين ميانمار؟»، السياسة الخارجية، 15 كانون الثاني/ يناير 2013، http://foreignpolicy.com/2013/01/15/has-china-lost-myan-mar/. كذلك أوصي بمقالات سان: «سوء التقدير الاستراتيجي للصين في ميانمار»، مجلة الشؤون الحالية في جنوب شرق آسيا، 31، 1 (2012)، 73 ـ 96 و«الاستثمار الصيني في ميانمار: ما الذي ينتظرنا؟»، ستيمسون، أيلول/ سبتمبر 2013.
6. وفي وقت لاحق، أعيدت تسمية «التمحور نحو آسيا» لدى الولايات المتحدة «إعادة التوازن». والمبادرة المقدمة من قبل إدارة أوباما في العام 2012، مبادرة استراتيجية لتعزيز التحالفات الأمنية للولايات المتحدة ووجودها في شرق آسيا. ويجري تفسيرها على نطاق واسع في الصين كجزء من سياسة «احتواء الصين».
7. انظر ثانت ميينت يو في «اللعبة الجديدة الرائعة في آسيا»، مرجع سابق.
8. نقل المجلس العسكري الحاكم العاصمة من يانغون (رانغون) إلى نايبيداو، بوسط ميانمار، في العام 2006.
9. «لن يضر تغيير السلطة بالعلاقات بين الصين وميانمار»، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، http://www.globaltimes.cn/content/951736.shtml.

10. «ميانمار ستواصل اتباع سياسة ودية تجاه الصين: أونغ سان سو كي»، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، http://news.xinhuanet.com/english/2015-11/17/c_134826571.htm.

11. نُشر كثير من هذا الفصل في الأصل في ميلر باسم «معضلة ميانمار»، غافيكال دراغونوميكس، 29 نيسان/ أبريل 2013، وباسم «ميانمار: المضي على انفراد» و«الهجرة الصينية: على الطريق إلى ماندالاي، الفصلية الاقتصادية للصين، حزيران/ يونيو 2013.

12. تعترف حكومة ميانمار بـ135 مجموعة إثنية متميزة.

13. وتشكل إثنية البورمان (الذين يُطلق عليهم رسمياً اسم البامار) حوالي ثلثي السكان. ويشير مصطلح «البورميون» إلى الأمة كلها، وليس إلى أي مجموعة إثنية معينة.

14. للاطلاع على واحدة من أفضل الحملات المنظمة، راجع -https: //www.inter national rivers.org/campaigns/irrawaddy-myitsone-dam-0.

15. مقابلة المؤلف مع سان يون، واشنطن العاصمة، 2 أيلول/ سبتمبر 2015.

16. منذ اندماجها مع المؤسسة الحكومية لتكنولوجيا الطاقة النووية، أصبحت المؤسسة الصينية للاستثمار في الطاقة تُعرَف باسم المؤسسة الحكومية للاستثمار في الطاقة. انظر .http://eng spic.com.cn/.

17. مقابلة غير رسمية مع المؤلف في بكين، 21 كانون الثاني/ يناير 2013.

18. مقابلة مع المؤلف في بكين، 8 كانون الأول/ يناير 2013.

19. انظر، على سبيل المثال: «المؤسسة الحكومية للاستثمار في الطاقة تتبرع بمعدات كهربائية للمناطق التي ضربتها الفيضانات في ميانمار»، /http://eng.spic.com.cn/NewsCenter CorporateNews/201605/t20160503_262376.htm.

20. «تدخل الصين في محادثات السلام بين ميانمار وكاشين»، مركز الشرق والغرب، نشرة آسيا والمحيط الهادئ، رقم 200 (2013).

21. «تفجيرات ميانمار في يونان تقتل 4 صينيّين»، الدبلوماسي، 14 آذار/ مارس 2015، //:http thediplomat.com/2015/03/its-official-myanmar-bombings-in-yun-nan-killed-4-chinese-citizens/.

22. يتشابه اللونغيي البورمي مع اللونغي الذي يرتديه الرجال في بنغلادش وأجزاء كثيرة من الهند.

23. «لا تزال الصين أكبر مستثمر في ميانمار»، إم آي تي في نيوز، 19 آذار/ مارس 2016، //:http www.myanmaritv.com/news/foreign-investment-china-remains-top-inves-tor-myanmar

24. https://www.youtube.com/watch?v=Whd63L0q8Uw.

25. http://www.mofcom.gov.cn/article/i/jyjl/j/201602/20160201258595.shtml.

26. غلوبل ويتنس، اليشم: (سر الدولة الكبير) لميانمار، تشرين الأول/ أكتوبر2015، https://www.globalwitness.org/en/campaigns/oil-gas-and-mining/myanmarjade/.

27. «قسم ميانمار من خط أنابيب النفط بين ميانمار والصين يبدأ التشغيل التجريبي»، 4 شباط/ فبراير 2015، http://www.cnpc.com.cn/en/nr2015/201502/2cea-6be48e4e43e7a4bcfa77080d8314.shtml.

28. نُشِر جزء كبير من قسم مخطط الممر الاقتصادي لبنغلادش والصين والهند وميانمار في الأصل في ميلر باسم «بكين تنظر إلى خليج البنغال»، غافيكال دراغونوميكس، 14 آب/ أغسطس 2014.

29. «رأي مجلس الدولة يؤيد مقاطعة يونان حول تسريع افتتاح جسر مهم إلى الجنوب الغربي»، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، http://www.gov.cn/zwgk/2011-11/03/content_1985444.htm.

30. «سيتيك الصينية تفوز بمشاريع لتطوير منطقة ميانمار الاقتصادية»، رويترز، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015، http://www.reuters.com/article/myanmar-citic-project-idUSL3N14K1D720151231.

31. مقابلة مع المؤلف في كونمينغ، 5 حزيران/ يونيو 2014.

32. كذلك طُبع الشعار نفسه باللغتين الصينية والبورمية.

33. انظر، على سبيل المثال، «ينكر متمردو ميانمار كوكانغ تسلم أسلحة صينية»، راديو آسيا الحرة، 13 شباط/ فبراير 2015، http://www.rfa.org/english/news/myanmar/kokang-02132015185129.html.

الفصل الخامس:
سلسلة من اللآلئ

1. نُشِر بعض من هذا الفصل في الأصل في ميلر باسم «طريق الحرير البحري أو ‹سلسلة من اللآلئ؟›»، غافيكال دراغونوميكس، 23 نيسان/ أبريل 2015.

2. انظر، على سبيل المثال، «رصيف الغواصات الصيني في لانكا ‹معادٍ› لمصالح الهند: تقول الحكومة»، تي إن إن، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، http://timesofindia.indiatimes.

com/india/Chinese-submarine-docking-in-Lanka-inimical-to-Indias-in-terests-Govt/articleshow/45025487.cms.

3. «الصين: رسو الغواصة في سريلانكا كان روتينيا»، إي سي إن إس، 26 أيلول/ سبتمبر 2014، http://www.chinadaily.com.cn/china/201409/26/content_18668407.htm.

4. http://www.ndtv.com/india-news/navy-alert-to-chinese-nuclear-submarine-threat-in-indian-ocean-767781.

5. فضّل مصدري عدم ذكر اسمه.

6. انظر الهند بعد غاندي: تاريخ أكبر ديمقراطية في العالم، بان، لندن (2007)، ص 336. اعتمدت على تاريخ غوها في كثير من الروايات التاريخية عن العلاقات الصينية الهندية.

7. العقود الآجلة للطاقة في آسيا، بوز ألن وهاميلتون (2004)، https://books.google.no/books/about/Energy_Futures_in_Asia.html?id=5En2PgAACAAJ&hl=en.

8. «الرؤية والإجراءات المتعلقة بالاشتراك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق.

9. انظر، على سبيل المثال، «قفاز حريري للقبضة الحديدية الصينية»، بروجكت سينديكت، في 4 آذار/ مارس 2015، https://www.project-syndicate.org/commentary/china-silk-road-dominance-by-brahma-chellaney-2015-03? barrier=true.

10. مقابلة مع المؤلف، 27 آذار/ مارس 2015.

11. سامودرا مانثان: التنافس الصيني الهندي في المحيط الهندي الهادئ، مؤسسة كارنيغي، نيويورك (2012).

12. مقابلة مع المؤلف في سنغافورة، 11 آذار/ مارس 2015.

13. مقابلة مع المؤلف في كولومبو، 13 آذار/ مارس 2015.

14. «السعي إلى مكاسب مربحة للجانبين في المحيط الهندي»، مدونة المفكر، 20 آذار/ مارس 2015، http://maosiwei.blog.21ccom.net/%3Fp%3D127/. ترجمة سياسة الصين (http://policycn.com/).

15. للحصول على تاريخ كوادر والخلفية حول العلاقة بين الصين وباكستان، اعتمدت على أندرو سمول المحور الصيني الباكستاني: الجغرافيا السياسية الجديدة في آسيا، هورست، لندن (2015).

16. روبرت كابلان، الرياح الموسمية: المحيط الهندي ومستقبل القوة الأمريكية، راندوم هاوس، نيويورك (2011)، ص 71.

17. انظر، على سبيل المثال، «الصين تخصص 46 مليار دولار أمريكي لمسار التجارة الباكستانية»، وول ستريت جورنال، 16 نيسان/ أبريل 2015، http://www.wsj.com/articles/china-to-unveil-billions-of-dollars-in-pakistan-investment1429214705?mg=id-wsj.

18. انظر «إعادة محاذاة طريق كاراكورام السريع: جرى إنجاز 94 بالمائة من العمل على المشروع حتى الآن، على أن يكتمل بالباقي بحلول 25 أيلول/ سبتمبر من هذا العام»، بامير تايمز، 27 حزيران/ يونيو 2015، http://pamirtimes.net/2015/06/27/kkh-re-alignment94-work-on-the-project-completed-so-far-remaining-to-be-completed-by-sep-25-this-year/.

19. مقابلة مع المؤلف في بكين، 19 حزيران/ يونيو 2015.

20. مقابلة المؤلف مع سان يون، واشنطن العاصمة، 2 أيلول/ سبتمبر 2015.

21. سمول، المحور الصيني الباكستاني، مرجع سابق. ص. ص. 98 ـ 99.

22. مقتبس من كابلان، الرياح الموسمية، مرجع سابق، ص. 78.

23. مقابلة مع المؤلف، 11 آذار/ مارس 2015.

24. «باكستان والصين تضعان اللمسات الأخيرة على خطة لبناء 8 غواصات»، أخبار الدفاع، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، http://www.defensenews.com/story/defense/naval/submarines/2015/10/11/pakistan-china-finalize-8-sub-construction-plan/73634218/.

25. مقابلة مع المؤلف، 11 آذار/ مارس 2015.

26. نُشِرَت أجزاء من هذا القسم في الأصل في ميلر باسم «قوة هنديّة صينية؟»، غافيكال دراغونوميكس، 8 أيار/ مايو 2015.

27. انظر خطاب شي جين بينغ، «نحو قرن آسيوي من الازدهار»، نشرته ذا هيندو، 17 أيلول/ سبتمبر 2014، http://www.thehindu.com/opinion/op-ed/towards-an-asian-century-of-prosperity/article6416553.ece.

28. «الزعيم الهندي مودي: السلام على الحدود ضروري لتحقيق علاقات الصين»، رويترز، 18 أيلول/ سبتمبر 2014، http://www.reuters.com/article/india -china-border - idUSD8N0RB01A20140918.

29. مقابلة المؤلف مع دوغلاس بال، نائب رئيس الدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، في واشنطن العاصمة، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015. حصل بال على معلوماته من مصادر في بكين.

30. مقابلة مع المؤلف، 25 آذار/ مارس 2015.

31. انظر «الهند واليابان تتعاونان لمواجهة ‹العقلية التوسعية› للصين»، وول ستريت جورنال، 2 أيلول/ سبتمبر 2014، http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2014/09/02/in-dia-and-japan-link-up-to-counter-chinas-expansionist-mind-set/.

32. https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/11/08/remarks-presi-dent-joint-session-indian-parliament-new-delhi-india.

33. انظر «نص خطاب رئيس الوزراء إلى البرلمان السريلانكي»، 13 آذار/ مارس 2015، http://www.pmindia.gov.in/en/news_updates/text-of-pms-address-to-the-sri-lan-kan-parliament/.

34. بالتأكيد، حسب تجربتي في السفر في الهند. وحظي رأيي بدعم من مراسل صحيفة عالمية كبرى في جنوب آسيا.

35. انظر «النص الكامل: تقرير عن عمل الحكومة (2015)»، 16 آذار/ مارس 2015، http://english.gov.cn/archive/publications/2015/03/05/con-tent_281475066179954.htm.

36. هذا هو الرقم الذي أعطاه لي مسؤولو الاستثمار السريلانكيّون خلال المقابلات التي جرت في آذار/ مارس 2015.

37. انظر: «أثر الصين في المحيط الهندي معرض للخطر في انتخابات سريلانكا»، بلومبرغ، 6 كانون الثاني/ يناير 2015، http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-01-06/china-push-for-indian-ocean-influence-at-risk-as-sri-lanka-votes.

38. مقابلة مع المؤلف، 13 آذار/ مارس 2015.

39. مقابلة مع المؤلف، 13 آذار/ مارس 2015.

40. للحصول على هذا التقدير العالي لنسبة الديون الخارجية في سريلانكا، راجع http://time.com/4077757/sri-lanka-china-financial-crisis-ravi-karun-anayake-inter-view/. لكنني وجدت عدداً مربكاً من التقديرات المختلفة. أعطاني أكاديمي صيني بارز رقماً يساوي 88 بالمائة، في حين أن مسؤولاً سابقاً في البنك المركزي قدّر الرقم عند 60 بالمائة (انظر http://www.sundaytimes.lk/160221/business-times/foreign-debt-com-

mitments-trigger-macro-financial-risks-183602.html). باستخدام بيانات البنك المركزي السريلانكي، احتسبتُ نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 34 بالمئة في نهاية العام 2015.

41. مقابلة مع المؤلف، 13 آذار/ مارس 2015.

42. يمكن الاطلاع على إطلاق كولومبو بورت سيتي على https://www.youtube.com/watch?v=RO79WgJMz_w.

43. انظر كالينغا سينيفيرانتي، «سريلانكا تتحول من جديد إلى ساحة معركة جيوسياسية ـ تحليل»، أوراسيا ريفيو، 30 كانون الثاني/ يناير 2016، http://www.eurasiareview.com/30012016-sri-lanka-turning-anew-into-a-geopolitical-battle-ground-analysis/. جرى منح قرض أصغر من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني في وقت لاحق من ذلك العام: انظر «مجلس الوزراء يوافق على قرض جديد من بنك التصدير والاستيراد الصيني»، 9 حزيران/ يونيو 2016، http://www.ft.lk/article/546991/Cabinet-approves-fresh-loan-from-China-EXIM-Bank.

44. «بخلاف الخيارات، تعود سريلانكا إلى احتضان بكين»، 10 شباط/ فبراير 2016، http://www.reuters.com/article/us-sri-lanka-china-idUSKCN0VJ2RX.

45. «مشروع سريلانكا في الصين يعود إلى المسار الصحيح»، تشاينا دايلي، 26 آذار/ مارس 2015، http://usa.chinadaily.com.cn/world/2015 -03/26/content_ 19917566.htm.

46. مقابلة مع المؤلف، 13 آذار/ مارس 2015.

47. مقابلة مع المؤلف، 14 آذار/ مارس 2015.

الفصل السادس:
مياه ساخنة

1. انظر «امرأة فيتنامية تميت نفسها احتجاجاً على الصين»، أسوشيتد برس، 23 أيار/ مايو 2014، https://www.theguardian.com/world/2014/may/23/vietnamese-woman-dies-self-immolation-protest-china، و«امرأة فيتنامية تحرق نفسها احتجاجاً على الصين: يقول مسؤول»، تانه نيين نيوز، 24 أيار/ مايو 2014، http://www.thanhniennews.com/society/vietnamese-woman-burns-self-to-protest-china-official-26601.html.

2. انظر، على سبيل المثال، «21 قتيلاً على الأقل في احتجاجات بفيتنام على منصة النفط الصينية»، غارديان، 15 أيار/ مايو 2014، https://www.theguardian.com/world/2014/may/15/vietnam-anti-china-protests-oil-rig-deadinjured.

3. انظر، على سبيل المثال، «سلاح الصين السري في جزيرة متنازع عليها: البيرة وتنس الريشة»، تي ليف نايشن، 8 آذار/ مارس 2016، http://foreignpolicy.com/2016/03/08/china-woody-island-sansha-paracels-south-china-sea-dispute-secret-weapon-beer-badminton/.

4. «قائد القيادة في المحيط الهادئ: ردم الصين للبحر له عواقب واسعة»، أخبار وزارة الدفاع، 24 تموز/ يوليو 2015، http://www.defense.gov/News-Article-View/Article/612689.

5. سال حبر كثير عن بحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة، لكن المصدر الوحيد الأكثر إفادة لجهة المعلومات هو مبادرة الشفافية البحرية الآسيوية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. ويحتوي موقعها على الإنترنت (https://amti.csis.org/) على آخر الأخبار، والمقالات المتعمقة، وصور الأقمار الصناعية، والرسوم البيانية، و«وسيلة متابعة للجزر».

6. انظر تعليقات فو يينغ حول «الحاجة إلى القدرات الدفاعية»، في «عسكرة الولايات المتحدة لبحر الصين الجنوبي، يقول المتحدّث الرسمي»، شينخوا، 4آذار/ مارس2016، http://news.xinhuanet.com/english/2016- 03/04/c_135155264.htm.

7. «الولايات المتحدة تتوقع إجراء محادثات ‹جادة للغاية› مع الصين بعد تقارير الصواريخ»، رويترز، 17 شباط/ فبراير 2016، http://uk.reuters.com/article/uk -southchina-sea - china - rocket - idUKKCN0VP2V6.

8. انظر، على سبيل المثال، «الرئيس الفلبيني أكينو يحيي المقارنة بين الصين وألمانيا النازية»، رويترز، 3 حزيران/ يونيو 2015، http://www.reuters. com/article/us-japan-philippines-idUSKBN0OJ0OY20150603.

9. روبرت كابلان، مرجل آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية المحيط الهادئ المستقر.

10. راندوم هاوس، نيويورك (2014)، ص. 15.

11. انظر، على سبيل المثال، بيان وزارة الخارجية هذا: «وضع النزاع جانباً ومتابعة التنمية المشتركة»، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ziliao_665539/3602_665543/3604_665547/t18023.shtml.

12. انظر بيل هايتون، بحر الصين الجنوبي: الصراع على النفوذ في آسيا، ييل، لندن، (2014)، ص. 26. واعتمدت على رواية هايتن في كثير من الخلفية التاريخية لمطالب الصين في بحر الصين الجنوبي.
13. مقتبس من المرجع السابق.
14. مقتبس من المرجع السابق.
15. نُسِخت خريطة العام 1947 في ورقة لوزارة الخارجية الأمريكية بعنوان «الصين: المطالب البحرية في بحر الصين الجنوبي»، جزء من سلسلتها الحدود في البحار. انظر http://www.state.gov/documents/organization/234936.pdf.
16. الرسالة التي ترافق الخريطة موجهة إلى بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة. يمكن رؤيتها هنا: http://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/vnm37_09/chn_2009re_vnm.pdf.
17. انظر أو إيه ويستاد، «وقف طفل متنمر عند حده»، الفصلية الاقتصادية للصين، حزيران/ يونيو 2013.
18. «الولايات المتحدة تتخذ نبرة أكثر صرامة مع الصين»، واشنطن بوست، 30 تموز/ يوليو 2010، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/07/29/AR2010072906416.html.
19. «صحيفة صينية تحذر من ‹صوت المدافع› في النزاع البحري»، رويترز، http://www.reuters.com/article/us-china-seas-USTRE79O1MV20111025.
20. ليون بانيتا: الولايات المتحدة ستنشر 60 بالمائة من أسطول البحرية في المحيط الهادئ»، بي بي سي نيو، 2 حزيران/ يونيو 2012، http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-18305750.
21. وأُدرجت القضية بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وسُجلت لدى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. ويمكن الاطلاع على القضية هنا: https://pcacases.com/web/view/7.
22. انظر «النص الكامل: رئيس الوزراء لي كي كيانغ يقدم مقابلة مكتوبة مشتركة لوسائل الإعلام في دول آسيان»، شينخوا، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-10/08/c_125496903.htm.
23. انظر، على سبيل المثال، «فو يينغ: القدرة الدفاعية لا تعادل العسكرة»، شينخوا، 4 آذار/ مارس 2016، http://news.xinhuanet.com/english/video/2016-03/04/c_135156002.htm.

24. «من المحتمل أن يكون للمناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي قلة من موارد النفط والغاز التقليدية»، http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=10651.

25. «في خضم هبوط الأسعار العالمية، سجلت واردات الصين من النفط الخام رقماً قياسيّاً»، رويترز، 13 يناير/ كانون الثاني 2016، http://www.reuters.com/article/us-china-economy-trade-crude-idUSKCN0UR0DU20160113.

26. انظر، على سبيل المثال، كابلان، مرجل آسيا، مرجع سابق. كانت جهود الولايات المتحدة للسيطرة على منطقة الكاريبي الكبرى في أوائل القرن التاسع عشر عنصراً أساسيّاً في «مبدأ مونرو»، إذ سعى الرئيس مونرو إلى منع الدول الأوروبية من استعمار الأمريكتين.

27. ويشير كابلان إلى أن مونرو لم يكن يسعى إلى إبقاء الأساطيل الأوروبية خارج منطقة البحر الكاريبي تماماً ـ مثلما لن يعتقد أي محلل جاد بأن الصين ستحاول يوماً إغلاق الممرات البحرية لبحر الصين الجنوبي.

28. ويعتقد ميرشيمر، عميد «الواقعية الهجومية»، بأن الصين مصمِّمة هيكليّاً على تحدي الولايات المتحدة المهيمنة، وأن الحرب لا مفر منها. ويأتي الاقتباس من مقابلة في الفيلم القصير لبيل كالاهان ميرشيمر مقابل ناي حول صعود الصين، https://vimeo.com/131276478.

29. انظر، على سبيل المثال، «في الضوء: محكمة تسيء استعمال القانون تُصدر حكماً على أسس سيئة في تحكيم حول بحر الصين الجنوبي، وتواجه نقداً في كل أنحاء العالم»، شينخوا، 12 تموز/ يوليو 2016، http://news.xinhuanet.com/english/2016-07/13/c_135508301.htm.

30. البيان الصحافي لقرار المحكمة متاح هنا: https://pcacases.com/web/sendAttach/1801.

31. «تشغيل منصة الحفر هاييانغ شيو 981: استفزاز فيتنام وموقف الصين»، وزارة الخارجية، 8 حزيران/ يونيو 2014، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1163264.shtml.

32. يمكن الاطلاع على البيان هنا: https://cil.nus.edu.sg/rp/pdf/2002%20Declaration%20on%20the%20Conduct%20of%20Parties%20in%20the%20South%20China%20Sea-pdf.pdf.

33. شكراً لديفيد براون لإشارته إلى ذلك.

34. «وانغ يي تحدد رؤية الصين للسياسة الخارجية»، الدبلوماسي، 11 آذار/ مارس 2014، http://thediplomat.com/2014/03/wang-yi-outlines-chinas-foreign-policy-vision/.

35. انظر، على سبيل المثال، «تشريح السلامي في بحر الصين الجنوبي»، السياسةالخارجية،3آب/ أغسطس 2012، -http://foreignpolicy.com/2012/08/03/salami-slic ./ing-in-the-south-china-sea

36. «النص الكامل: التنمية السلمية للصين»، 6 أيلول/ سبتمبر 2011، http://news.xinhuanet. .com/english2010/china/2011-09/06/c_131102329_2.htm

37. انظر خطاب شي في مؤتمر عمل الحزب حول الدبلوماسية الإقليمية، «دعوا الشعور بمجتمع المصير المشترك يأخذ جذوره العميقة في الدول المجاورة»، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، -http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/wjbz_663308/activi .ties_663312/ t1093870.shtml

38. 16 شباط/ فبراير 2016، -https://www.whitehouse.gov/the-press-of -fice/2016/02/16/joint-statement-us-asean-special-leaders-summit-sun .nylands-declaration

39. «ورقة حكومية صينية تحذر من حرب في بحر الصين الجنوبي ما لم تتراجع الولايات المتحدة»، رويترز، 25 أيار/ مايو 2015، -http://in.reuters.com/article/southchinasea-chi .na-usa-idINKBN0OA07N20150525

40. «الكونغرس الأمريكي يحتفل بالذكرى السنوية لقانون العلاقات مع تايوان»، تايبيه تايمز، 14 نيسان/ أبريل 2016، -http://www.taipeitimes.com/News/taiwan/ar .chives/2016/04/14/2003643940

41. شكراً لزميلي آرثر كروبر لتذكيري بالأهمية الدائمة لمسألة تايوان في السياسة الأمريكية.

42. /https://www.iiss.org/en/events/shangri%20la%20dialogue/archive -shangri-la-dialogue-2015-862b/opening-remarks-and-keynote-ad .dress-6729/keynote-address-a51f

43. /https://www.iiss.org/en/events/shangri%20la%20dialogue/archive .shangri-la-dialogue-2016-4a4b/plenary1-ab09/carter-1610

44. خطاب في جامعة ولاية أريزونا: «ملاحظات حول المرحلة التالية من إعادة التوازن الأمريكية إلى آسيا والمحيط الهادئ»، 6 نيسان/ أبريل 2015، /http://www.defense.gov/News Speeches/Speech-View/Article/606660/remarks-on-the-next-phase-of-t .he-us-rebalance-to-the-asia-pacific-mccain-instit

45. «المعركة حول صفقة الرئيس أوباما التجارية بدأت رسمياً»، واشنطن بوست، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، https://www.washingtonpost.com/politics/obama-administration-prepares-to-launch-long-fight-over-trade-pact/2015/11/05/8299ad32-8326-11e5-8ba6-cec48b-74b2a7_story.html.

46. يمكن رؤية الورقة الكاملة هنا: http://www.chinadaily.com.cn/china/2015-05/26/content_20820628.htm.

47. نُشِر جزء من هذا الفصل في الأصل في ميلر باسم «بكين تقول لفيتنام تصبحين على خير»، غافيكال دراغونوميكس، 17 تموز/ يوليو 2015.

48. موقع المتحف موجود هنا: http://baotanglichsu.vn/subportal/en/Home/mid/29453A92/.

49. هايتون، بحر الصين الجنوبي: الصراع على النفوذ في آسيا، مرجع سابق.

50. مقابلة مع المؤلف، 25 أيار/ مايو 2015. كنت أتحدّث إلى رجل أعمال ذي علاقات على أرفع المستويات، فضل عدم ذكر اسمه.

51. انظر «التصنيفات العالمية للصين»، http://www.pewglobal.org/2015/06/23/2-views-of-china-and-the-global-balance-of-power/.

52. انظر، على سبيل المثال، «ما يجب على فيتنام فعله الآن»، نيويورك تايمز، 6 نيسان/ أبريل 2015،

53. http://www.nytimes.com/2015/04/07/opinion/what-vietnam-must-now-do.html?_r=1، و«القدمان الغاضبتان لفيتنام»، 6 حزيران/ يونيو 2013، http://www.nytimes.com/2013/06/07/opinion/vietnams-angry-feet.html.

54. مقتبس من توماس فولر، «في الأوقات الصعبة، زيادة المعارضة العلنية والقمع في فيتنام»، نيويورك تايمز، 23 نيسان/ أبريل 2013، http://www.nytimes.com/2013/04/24/world/asia/vietnam-clings-to-singleparty-rule-as-dissent-rises-sharply.html.

55. مقابلة مع المؤلف، 26 أيار/ مايو 2015.

56. مقابلة الكاتب مع الدكتور ترونغ منه فو، مدير مركز الدراسات الدولية في جامعة العلوم الاجتماعية والإنسانية في مدينة هو تشي منه، 25 أيار/ مايو 2016.

57. مقتبس من تونغ لاي، «تحالف فيتنام المتأخر مع أمريكا»، نيويورك تايمز، 11 تموز/ يوليو 2014، http://www.nytimes.com/2014/07/13/opinion/sunday/viet-nams-overdue-alliance-with-america.html.

58. «شي جين بينغ يلقي خطاباً مهماً في الجمعية الوطنية لفيتنام، مشدداً على وجوب تخيل صورة كبيرة والانضمام إلى الجهود الرامية إلى فتح وضع جديد لشراكة التعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين وفيتنام»، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر،2015، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/xjpdynxjpjxgsfw/t1313676.shtml.

59. «حزم الصين يدفع فيتنام نحو العدو القديم، الولايات المتحدة»، واشنطن بوست، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2015، https://www.washington.post.com/world/asia_pacific/chinas-assertiveness-pushes-vietnam-toward-an-old-foe-the-united-states/2015/12/28/15392522-97aa-11e5-b499-76cbec161973_story.html.

60. انظر قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة التابعة للبنك الدولي، http://wits.worldbank.org/CountrySnapshot/en/VNM.

61. انظر البنك الدولي، «فيتنام: البلد في لمحة»، http://www.worldbank.org/en/country/vietnam، وبيانات المقاطعة من المكتب الوطني الصيني للإحصاء،.http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=E0103.

62. حصلت على الرقم 10 ـ 15 بالمائة من قبل مراسل في صحيفة توي تري في مدينة هوشي منه، لكنني لم أتمكن من تحديد التقرير ذي الصلة.

63. وزارة المالية الفيتنامية، إحصاءات، http://www.mof.gov.vn/webcenter/portal/mof?_afrLoop=36369253348466610#!%40%40%3F_afrLoop%3D36369253348466610%26_adf.ctrl-state%3Du8frqtd8h_126.

64. «شي جين بينغ يلقي خطاباً مهماً في الجمعية الوطنية لفيتنام»، مرجع سابق.

65. البنية التحتية لآسيا السلسة، .http://adb.org/sites/default/files/pub/2009/2009.08.31.book.infrastructure.seamless.asia.pdf

66. انظر، على سبيل المثال، «الصين وفيتنام»، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/yzs_663350/gjlb_663354/2792_663578/.

67. زادت المشكلات سوءاً بعد زيارتي. انظر، على سبيل المثال، «مشروع سكك حديدية بعقد صيني في هانوي يعاني من تجاوز التكلفة بنسبة ٪57»، توي تري نيوز، 27 تشرين الأول/

أكتوبر 2015، http://tuoitrenews.vn/business/31225/chinesecontract-ed-railway-project-in-hanoi-suffers-57-cost-overrun.

68. أُخِذت بيانات سكان المدينة من «المناطق الحضرية العالمية: الطبعة السنوية الثانية عشرة (نيسان/ أبريل 2016)» لديموغرافيا، http://www.demographia. com/db-worldua.pdf. وفي سياق كتابتي لكتابي المليار الحضريون في الصين، وجدت أن ديموغرافيا هي المصدر الأفضل للإحصاءات الموثوقة لسكان المدن.

69. انظر http://www.fdiintelligence.com/Utility-Nav/Highlights-Bar/The-fDi-Report-2016.

70. «الفائز الأكبر من الشراكة عبر المحيط الهادئ قد يكون فيتنام»، بلومبرغ، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-10-08/more-shoes-and-shrimp-less-china-reliance-for-vietnam-in-tpp.

71. «ما يجب على فيتنام فعله الآن»، مرجع سابق.

72. «الصورة العالمية لأمريكا»، 23 حزيران/ يونيو 2015، http://www.pewglobal.org/2015/06/23/1-americas-global-image/.

73. «التصنيفات العالمية للصين»، مرجع سابق.

74. «لا تشعلوا النار في آسيا، الصين تحذر أوباما بعد رفع حظر الأسلحة إلى فيتنام»، 24 أيار/ مايو 2016، https://www.washingtonpost.com/world/dont-start-a-fire-in-asia-china-warns-obama-after-vietnamarms-deal/2016/05/24/3d5a098f-f0d3-4754-aab0-021f98bbe 46b_story.html.

75. يمكن الاطلاع على خطاب أوباما في مركز المؤتمرات الوطني في هانوي على https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/05/24/remarks-president-obama-address-people-vietnam.

76. مقابلة مع المؤلف، 25 أيار/ مايو 2015.

77. «شهادة أمام لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية في الصين: العلاقات بين الصين وفيتنام»، http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/transcripts/May%2013%2C%202015%20Hearing%20Transcript.pdf.

78. ضمنت بكين انقلابين دبلوماسيّين مع الفلبين وماليزيا في أواخر العام 2016. في تشرين الأول/ أكتوبر، عاد الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي إلى بلاده من بكين بحزمة استثمارية وتجارية بقيمة 24 مليار دولار أمريكي بعد إعلان «انفصال» بلاده عن الولايات المتحدة. وفي أوائل تشرين

الثاني (نوفمبر)، تبعه رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق، معلناً نفسه «صديقاً حقيقيّاً» للصين وضمن صفقات بقيمة 34 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، ينبغي عدم المبالغة في أهمية هذه الصفقات. إن دوتيرتي ونجيب من الزعماء الذين لا يمكن توقع سلوكهم وقد لا يستمرون، ولا يزال الرأي العام في جنوب شرق آسيا يحابي الولايات المتحدة ويشكك في الصين.

79. مقابلة مع المؤلف، 25 أيار/ مايو 2015.

خاتمة

1. حض زوليك أولاً الصين علناً على أن تصبح «جهة معنية مسؤولة» في اجتماع للجنة الوطنية حول العلاقات الأمريكية الصينية في العام 2005. ويمكن الاطلاع على خطابه هنا: http://www.ncuscr. org/sites/default/files/migration/Zoellick_remarks_ .notes06_ winter_spring.pdf

2. انظر، على سبيل المثال، «يقترح القانون الأمني توسيع نطاق ‹المصالح الأساسية› للصين»، نيويورك تايمز، 2 حزيران/ يوليو 2015، /http://www.nytimes.com/2015/07/03 world/asia/security-law-suggests-a-broadeningof-chinas-core-in- terests.html. ثمة ترجمة غير رسمية متاحة هنا: http://chinalawtranslate. .com/2015nsl/?lang=en

3. «التصنيفات العالمية للصين»، http://www.pewglobal. ./org/2015/06/23/2-views-of-china-and-the-global-balance-of-power

4. لتحليل عن التدخل المتزايد للصين في الخارج، انظر جوناس باريلو بليسنر وماثيو دوشاتيل، الذراع القوية للصين: حماية المواطنين والأصول في الخارج، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، روتليدج، أبينغدون (2015).

5. «دور الصين المتنامي في جنوب آسيا»، حديث إلى نادي المراقبين الشبان للصين في بكين، 19 آذار/ مارس 2015.

حواشي الاستنتاج

1. أعلن الرئيس المنتهية ولايته هو جين تاو هذه السياسة في تقريره عن أعمال مؤتمر حزب المؤتمر. انظر http://news.xinhuanet.com/english/special/18cpc- .nc/2012-11/17/c_131981259.htm

2. «في الميكونغ، جرائم قتل بحق صينيّين ودبلوماسية صينية دموية»، رويترز، 27 كانون الثاني/ يناير 2012، -http://www.reuters.com/article/us-special-report-me kong-idUSTRE80Q00G20120127، و«الصين تستعرض المرتكبين الأجانب للجرائم في الميكونغ قبل التنفيذ»، بي بي سي نيوز، 1 آذار/ مارس 2013، .http://www bbc.co.uk/news/world-asia-china-21625905.
3. باريلو بليسنر ودوشاتيل، الذراع القوية للصين، مرجع سابق.
4. يُدعى تقليديّاً في بريطانيا التمرد الهندي، لكنه يُعرف في الهند باسم حرب الاستقلال الأولى أو التمرد العظيم أو انتفاضة العام 1857.
5. يمكن رؤية الكاريكاتور هنا: -http://bigthink.com/strange-maps/561-kai ser-eats-world.
6. للرد على هذه الحجج، انظر جوزف ناي، «الصين ليست ألمانيا الإمبريالية»، ريلكلير وورلد، 27 شباط/ فبراير 2013، /http://www.realclearworld.com/articles/2013/02/27 china_is_not_imperial_germany_100580.html.
7. للحصول على النص الكامل لخطاب شي جين بينغ، انظر /http://www.fmprc.gov.cn mfa_eng/topics_665678/jnkzsl70zn/t1293415.shtml.
8. انظر ديفيد كوهين، «"أسد هادئ وودود ومتحضر": شي يشرح نهضة الصين في أوروبا»، 9 نيسان/ أبريل 2014، تشاينا بريف، المجلد 14، العدد 7، مؤسسة جيمستاون، -http://www.james town.org/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=42206&no_cache=1#.V5jM- BriAOko، و«شي يوقظ الصين»، 19 آب/ أغسطس 2014، /http://www.fmprc.gov.cn/ce cenp/eng/News/t1183900.htm.
9. ألقى شي كلمته في القمة الرابعة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (سيكا). وخطابه، «المفهوم الأمني الآسيوي الجديد للتقدم الجديد في التعاون الأمني»، متاح هنا: http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1159951.shtml.
10. مقابلة غير رسمية مع المؤلف في بكين، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015.
11. للحصول على واحد من أكثر التعبيرات عن هذا الرأي أثراً، راجع روبرت بلاكويل وآشلي تيليس، مراجعة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة تجاه الصين، مجلس العلاقات الخارجية، التقرير الخاص رقم 72، آذار/ مارس 2015، .http://carnegieendowment org/files/Tellis_Blackwill.pdf.

فهرس الأعلام والأماكن

الفهرس

ك

ل